



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

التخصص: علوم التسيير

العنوان:

مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق
جودة الإفصاح
- دراسة مجموعة من شركات المساهمة الجزائرية -

المشرف:

أ. د. ذوادي مهدي

إعداد الطالبة:

غزالي نرينب

لجنة المناقشة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
شريقي عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	رئيسا
ذوادي مهدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
زغبة طلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
بن منصور موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريج	ممتحنا
عبد الصمد نجوى	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة باتنة 1	ممتحنا
حركاتي نبيل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة المجادلة، الآية: "11"

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل، وبعد:

أثمد بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قد ساهم في إكمال هذا العمل، وأخص بالذكر كل من:

الأستاذ الدكتور "فؤاد مهيدي"..... على أسرانه وحرصه الدائم، وعلى التوجيهات

التي أسداها لنا طيلة فترة إنجاز هذا العمل

المدرسة والإطار الدراسي المتميز للدراسة.... على تعاونهم

أساتذتي... ومجميع الباحثين... الذين استغنوا عن عطاءهم الدائم

صديقاتي، زميلاتي، زميلاتي.... على إسهامهم ومساندتهم

كما أثمد بالشكر والتقدير... للأمانة العامة لأعضاء لجنة المناقشة... على قبولهم

مناقشة وإثراء هذا العمل

شكر خاص

للأفراد عائلتي.... والدي الكريمين..... واختاي.....

على مساندتهم، صبرهم، وحبيهم

ولكل من علمني حرفاً أو نصحتني قولاً.... جزاكم الله خيراً

زينة غزالسي

إهداء

إلى.. صاحبة الفضل بعد الله عز وجل... فرة عيني... أمي

إلى.. أبي العزيز... حفظه الله ورعاه

إلى.. أختائي.. حفظهما الله

إلى.. صديقتي

وإلى كل طالب علم

زينة

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور مجلس الإدارة كآلية للحوكمة في تحسين جودة الإفصاح لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية خلال الفترة 2018-2020، ولقد تم استخدام منهجين؛ تمثل الأول في قياس أثر خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، عدد الاجتماعات، قيمة المكافآت) على جودة الإفصاح، هذه الأخيرة التي تم تقديرها من خلال بديلين هما: "مستوى الإفصاح" المقاس من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية، و"ممارسات إدارة الأرباح" المقاسة بالمستحقات الاختيارية (نموذج كوثاري 2005)، وذلك باستخدام نموذجي انحدار خطي متعدد. أما المنهج الثاني فقد تمثل في قياس مساهمة مجلس الإدارة من خلال دوره الاشرافي والرقابي في تحسين جودة الإفصاح، وذلك باستخدام استبيان تم توجيهه لأعضاء مجلس الإدارة، الإطارات المسيرة، المدققين الخارجيين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن: مستوى الإفصاح في التقارير السنوية كان بدرجة متوسطة، ممارسات إدارة الأرباح كانت بدرجة متوسطة، مكافآت مجلس الإدارة تؤثر على زيادة نسبة الإفصاح في التقارير السنوية؛ بينما لا تؤثر باقي الخصائص على نسبة الإفصاح، اجتماعات مجلس الإدارة تؤثر على تخفيض إدارة الأرباح؛ بينما لا تؤثر باقي الخصائص على إدارة الأرباح، يساهم مجلس الإدارة بدرجة متوسطة في إرساء قواعد الحوكمة، وفي جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحسين جودة الإفصاح، بينما يساهم بدرجة عالية في دعم الآليات الرقابية.

كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق العديد من الأمور؛ أهمها: زيادة كمية المعلومات التي ينبغي نشرها بموجب القانون، تحسين مستوى الإفصاح الاختياري وتغيير الذهنيات السائدة والمرتبطة باحتكار المعلومة، اعتماد أسس واضحة عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة من خلال الابتعاد عن معيار العلاقات الشخصية والتركيز على معايير الكفاءة والتخصص والاستقلالية، الاهتمام بمفهوم اللجان الفرعية للمجلس، تشجيع الالتزام الفعلي بميثاق السلوك الأخلاقي داخل الشركة.

الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، جودة الإفصاح، حوكمة الشركات، تحليل محتوى التقارير السنوية، إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية.

Abstract

This study aimed to examine the role of the board of directors as a governance mechanism in improving the disclosure quality in a group of Algerian companies during the period 2018 to 2020. Two approaches were used; the first of which is for measuring the impact of the characteristics of the board of directors (size, independence, separation between the role of the chairman and CEO, number of Meetings, remunerations) on the disclosure quality that was measured through two proxies: "disclosure level" measured by the annual report content analysis, and "Earnings Management practices" measured by discretionary accruals (Kothari model 2005), using two multiple linear regression models. The second approach is to measure the contribution of the board of directors through its supervisory and control role in improving the disclosure quality, using a questionnaire that was addressed to the members of the board, senior executives and external auditors.

The results indicate that: The level of disclosure in the annual reports was moderate; the companies' adoption of earnings management practices was moderate; board remunerations increase the level of disclosure in annual reports, while there is no significant effect for the rest of the characteristics on the level of disclosure; the number of board meetings reduces earnings management, while there is no significant effect for the rest of the characteristics on earnings management; the Board of Directors contributes to a moderate degree in establishing the rules of governance and in making the annual report as an effective means to improving the disclosure quality, while it contributes to a high degree in supporting the control mechanisms.

The study recommended many things, such as: Increasing the amount of information that must be shared; improving the level of voluntary disclosure and changing the prevailing mentalities associated with the monopoly of information; adopting clear bases for the appointment of the board members, by moving away from the personal relationships, and focusing on competency, specialization and independence; giving attention to the concept of board sub-committees; encouraging effective adherence to the Company's Code of Ethical behavior.

Key Words: Board of directors; Disclosure quality; Corporate governance; Content analysis; Earnings management; Discretionary accruals.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الملخص
II	فهرس المحتويات
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الاختصارات
01	المقدمة
	الفصل الأول: جودة الإفصاح: المفهوم، العوامل المؤثرة وطرق القياس
18	تمهيد
19	المبحث الأول: مفاهيم حول جودة الإفصاح
19	المطلب الأول: ماهية الإفصاح
19	أولاً: تعريف الإفصاح وأهميته
21	ثانياً: النظريات ذات الصلة بالإفصاح
24	ثالثاً: الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري
29	المطلب الثاني: مفهوم جودة الإفصاح
29	أولاً: تعريف جودة الإفصاح
30	ثانياً: علاقة جودة الإفصاح بحوكمة الشركات
33	ثالثاً: التقرير السنوي وعلاقته بجودة الإفصاح
39	المبحث الثاني: أهمية جودة الإفصاح والعوامل المؤثرة عليها
39	المطلب الأول: أهمية جودة الإفصاح
39	أولاً: تقليل عدم تماثل المعلومات
41	ثانياً: تخفيض تكلفة رأس المال
42	ثالثاً: الحد أو التخفيض من الممارسات الاحتيالية
43	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح
43	أولاً: الهيئات المتخصصة والقوانين المتعلقة بالإفصاح
45	ثانياً: مستخدمي معلومات الشركة وآليات الرقابة
47	ثالثاً: خصائص متعلقة بالشركة
50	رابعا: التكاليف المترتبة عن الإفصاح

51	المبحث الثالث: طرق قياس جودة الإفصاح
51	المطلب الأول: مستوى الإفصاح كبديل لقياس جودة الإفصاح
51	أولاً: تصميم مؤشر الإفصاح
54	ثانياً: استخدام مؤشرات جاهزة لباحثين وهيئات متخصصة
58	المطلب الثاني: جودة التقارير المالية كبديل لقياس جودة الإفصاح
58	أولاً: الخصائص النوعية للمعلومات
60	ثانياً: إدارة الأرباح
61	المطلب الثالث: أساليب أخرى لقياس جودة الإفصاح
61	أولاً: تصنيفات البورصة لجودة إفصاح الشركات
63	ثانياً: اختيار أفضل تقرير سنوي
64	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مجلس الإدارة: المفهوم والعوامل المؤثرة على فعاليته	
66	تمهيد
67	المبحث الأول: مفاهيم حول مجلس الإدارة
67	المطلب الأول: ماهية مجلس الإدارة
67	أولاً: تعريف مجلس الإدارة
67	ثانياً: أهمية مجلس الإدارة
70	ثالثاً: النظريات المتعلقة بمجلس الإدارة
75	رابعاً: صلاحيات مجلس الإدارة وواجباته
77	المطلب الثاني: هيكل مجلس الإدارة وأهم لجانته
77	أولاً: هيكل مجلس الإدارة
81	ثانياً: لجان مجلس الإدارة
87	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على فعالية مجلس الإدارة
88	المطلب الأول: تأثير خصائص مجلس الإدارة على فعالية المجلس
88	أولاً: حجم مجلس الإدارة
89	ثانياً: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة
91	ثالثاً: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
94	رابعاً: الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة
96	المطلب الثاني: تأثير طريقة تعيين وعزل الأعضاء على فعالية المجلس
97	أولاً: اختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة
99	ثانياً: عزل أعضاء مجلس الإدارة

99	المطلب الثالث: تأثير عوامل أخرى على فعالية المجلس
99	أولاً: تأثير عملية تقييم أداء مجلس الإدارة على فعاليته
102	ثانياً: تأثير تدفق المعلومات إلى مجلس الإدارة على فعاليته
104	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دور مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح	
106	تمهيد
107	المبحث الأول: الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح
108	المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات
108	أولاً: الاهتمام بحقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة
111	ثانياً: حل مشكلة تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات
112	ثالثاً: مواجهة الممارسات الاحتالية والسلوكيات الانتهازية
116	المطلب الثاني: مسؤولية مجلس الإدارة في تدعيم جودة الإفصاح
116	أولاً: مسؤولية المجلس في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة للإفصاح
118	ثانياً: مسؤولية المجلس في الإشراف والرقابة على التدقيق الداخلي
121	ثالثاً: مسؤولية المجلس في الإشراف والرقابة على التدقيق الخارجي
123	المطلب الثالث: مسؤولية لجنة التدقيق في تدعيم جودة الإفصاح
124	أولاً: مسؤولية لجنة التدقيق في ضمان جودة التقارير المالية
126	ثانياً: مسؤولية لجنة التدقيق في ضمان فعالية الآليات الرقابية
130	ثالثاً: مسؤولية لجنة التدقيق في تعزيز الإفصاح الاختياري
131	رابعاً: مسؤولية لجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
132	المبحث الثاني: تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح
132	المطلب الأول: تأثير هيكل مجلس الإدارة على جودة الإفصاح
132	أولاً: تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
134	ثانياً: تأثير الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي
137	ثالثاً: تأثير حجم مجلس الإدارة
139	رابعاً: تأثير ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم في الشركة
140	المطلب الثاني: تأثير كفاءة مجلس الإدارة على جودة الإفصاح
140	أولاً: تأثير خبرة مجلس الإدارة
140	ثانياً: تأثير العضوية المتعددة
142	ثالثاً: تأثير اجتماعات مجلس الإدارة
143	رابعاً: تأثير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

144	المطلب الثالث: تأثير لجنة التدقيق على جودة الإفصاح
144	أولاً: تأثير استقلالية اللجنة
145	ثانياً: تأثير خبرة اللجنة
145	ثالثاً: تأثير اجتماعات اللجنة
146	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية	
محل الدراسة -المنهجية ومناقشة النتائج-	
148	تمهيد
149	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة
149	المطلب الأول: مجال الدراسة الميدانية
149	أولاً: الخطوات المتبعة لتحديد الشركات المعنية بالدراسة
151	ثانياً: الإطار المكاني والزمني للدراسة
151	ثالثاً: أدوات جمع البيانات
152	المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لتقدير متغيرات الدراسة والعلاقة بينها
152	أولاً: تقدير جودة الإفصاح
163	ثانياً: تقدير خصائص مجلس الإدارة
166	ثالثاً: تقدير المتغيرات الضابطة
167	رابعاً: تقدير العلاقة بين المتغيرات
171	المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات نموذجي الانحدار
171	المطلب الأول: الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغير التابع
171	أولاً: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمؤشر "مستوى الإفصاح"
182	ثانياً: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمؤشر "إدارة الأرباح"
185	المطلب الثاني: الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات المراقبة
185	أولاً: الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغيرات المستقلة
189	ثانياً: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات المراقبة
190	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
190	المطلب الأول: النتائج المتعلقة بجودة الإفصاح
190	أولاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1-1)
192	ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2-1)
194	المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بتأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح
194	أولاً: شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد

198	ثانيا: نتائج اختبار فرضيات نموذج الانحدار الأول
203	ثالثا: نتائج اختبار فرضيات نموذج الانحدار الثاني
209	خلاصة الفصل
	الفصل الخامس: مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح من خلال تدعيم الآليات الرقابية في الشركات الجزائرية محل الدراسة – المنهجية ومناقشة النتائج-
211	تمهيد
212	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة
212	المطلب الأول: مجال الدراسة الميدانية
212	أولا: أدوات جمع بيانات الدراسة
213	ثانيا: إعداد الاستبيان والأدوات الإحصائية المستخدمة
217	ثالثا: الفئة المستهدفة
221	المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان
221	أولا: صدق الاستبيان
225	ثانيا: ثبات الاستبيان
227	المبحث الثاني: عرض نتائج الاستبيان وتحليلها
228	المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول
231	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني
234	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث
240	المطلب الرابع: تحليل ومناقشة الأسئلة المفتوحة في الاستبيان
255	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
255	المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1-4)
257	المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2-4)
258	المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (3-4)
260	خلاصة الفصل
261	الخاتمة
272	المراجع
291	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
I	هيكل الدراسة التطبيقية	08
1-1	الخصائص النوعية للمعلومات	60
1-2	خلق القيمة من خلال حوكمة الشركات	70
2-2	نموذج لقائمة جرد مهارات أعضاء مجلس الإدارة	90
1-3	الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحقيق جودة الإفصاح	107
1-4	تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح	170

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-4	محاور مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية	157
2-4	المتغيرات المستقلة وفقا للقانون التجاري الجزائري	163
3-4	تقدير متغيرات نموذجي الانحدار الخطي المتعدد	169
4-4	مقياس ترتيبي لدرجات الإفصاح (مؤشر مستوى الإفصاح)	171
5-4	نسبة الإفصاح عن بنود المحور الأول لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"	172
6-4	إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور الثاني لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"	173
7-4	إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور الثالث لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"	175
8-4	إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور الرابع لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"	176
9-4	إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور الخامس لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"	178
10-4	إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور السادس لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"	180
11-4	نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشر "مستوى الإفصاح"	181
12-4	الاحصائيات الخاصة بالمستحقات الاختيارية	182
13-4	الاحصائيات الخاصة بتصنيف الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح	184
14-4	مقياس ترتيبي لدرجات الإفصاح (مؤشر إدارة الأرباح)	185
15-4	نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة "خصائص مجلس الإدارة"	186
16-4	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات المراقبة	189
17-4	نتائج اختبار (T-test) للفرضية الفرعية (1-1)	191
18-4	نتائج اختبار (Binomial test) للفرضية الفرعية (2-1)	193
19-4	مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين المتغيرات المفسرة	196
20-4	اختبار التسامح ومعامل تضخم التباين للمتغيرات المفسرة	197
21-4	نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الأول	199
22-4	نتائج اختبار معاملات نموذج الانحدار الأول	199
23-4	نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الثاني	204
24-4	نتائج اختبار معاملات نموذج الانحدار الثاني	205
1-5	محاور الاستبيان والهدف منها	215
2-5	مقياس ليكارت الثلاثي	216
3-5	تبويب استمارات الاستبيان	218

219	خصائص الفئة المستجوبة	4-5
223	صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول	5-5
223	صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني	6-5
224	صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث	7-5
225	صدق الاتساق البنائي لمحاوّر الاستبيان	8-5
226	ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ	9-5
227	ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية	10-5
228	مقياس تحديد مدلول المتوسط الحسابي	11-5
229	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور الأول	12-5
232	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور الثاني	13-5
234	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (1-3)	14-5
236	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (2-3)	15-5
238	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (3-3)	16-5
239	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (4-3)	17-5
241	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الأول	18-5
243	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثاني (الإجابات -نعم/لا-)	19-5
243	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثاني (تبرير الاجابات -نعم-)	20-5
244	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثاني (تبرير الاجابات -لا-)	21-5
245	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثالث	22-5
247	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الرابع	23-5
248	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الخامس	24-5
249	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال السادس	25-5
251	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال السابع	26-5
253	الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثامن	27-5
256	نتائج اختبار (T-test) للفرضية (1-4)	28-5
257	نتائج اختبار (T-test) للفرضية (2-4)	29-5
258	نتائج اختبار (T-test) للفرضية (3-4)	30-5

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة	الدلالة باللغة العربية
ACI	<i>Audit Committee Institute</i>	معهد لجنة التدقيق
AIMR	<i>Association for Investment Management and Research</i>	منظمة إدارة الاستثمار والبحوث
BRC	<i>Blue Ribbon Committee</i>	لجنة الشريط الأزرق
FASB	<i>Financial Accounting Standards Board</i>	مجلس معايير المحاسبة المالية
GRI	<i>Global Reporting Initiative</i>	مبادرة عالمية لإعداد التقارير (منظمة)
IAS	<i>International Accounting Standards</i>	معايير المحاسبة الدولية
IASB	<i>International Accounting Standards Board</i>	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFACI	<i>Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne</i>	المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية
IFRS	<i>International Financial Reporting Standards</i>	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IIA	<i>Institute of Internal Audit</i>	معهد التدقيق الداخلي
IRM	<i>Investor Relation Managers</i>	مديري علاقات المستثمرين
OECD	<i>Organisation for Economic Co-operation and Development</i>	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
S&P	<i>Standard and Poor's</i>	مؤشر ستاندر اند بورز
SCF	<i>Système Comptable et Financier</i>	النظام المحاسبي المالي
SOX	<i>Sarbanes-OXley</i>	قانون ساربانس أوكسلي
SRT	<i>Scientific Research Institute (an American non-profit Institute)</i>	منظمة للأبحاث العلمية (منظمة أمريكية غير ربحية)
T&D	<i>Transparency and Disclosure</i>	الشفافية والإفصاح

المقدمة

تمهيد

تعتبر حوكمة الشركات من المواضيع التي استحوذت -ولا تزال- على اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات الدولية والشركات على اختلاف أنواعها وأهدافها، فهي تسعى من خلال مبادئها وآلياتها إلى تحسين طرق تسيير الشركات ومراقبتها، مركزة في ذلك على ضمان تلبية مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالشركة، حيث أن قيام هذه الأخيرة بإخفاء بعض المعلومات أو تحريفها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي اتساع فجوة المعلومات بين الشركة والأطراف ذات المصلحة، وبين هذه الأطراف فيما بينها؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة تعارض المصالح التي غالبا ما تُحفز على اللجوء للممارسات الاحتياطية التي تهدف إلى التلاعب بحسابات الشركة وتكوين صورة لا تعكس وضعيتها الحقيقية.

من هنا تظهر أهمية الإفصاح الذي يعتبر آلية مراقبة غير مباشرة؛ تساعد باقي آليات الحوكمة على تحقيق الرقابة والمساءلة التي تهدف الحوكمة إلى تحقيقها من أجل اكتشاف ومنع الممارسات الاحتياطية. ولقد دعمت العديد من النظريات ضرورة تميز الإفصاح بالجودة اللازمة؛ فنظرية الوكالة ركزت على ضرورة التقليل من السلوك الانتهازي للمسير من خلال ضمان حق المالك (المساهمين) في الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجها، مما يساعد على تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهو ما أكدته نظريات أخرى مثل نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الشرعية، نظرية الإشارة؛ مع تركيز هذه النظريات على ضرورة الاهتمام بجميع الأطراف التي تؤثر وتتأثر بالشركة.

تعتبر جودة الإفصاح مطلبا جوهريا في جميع مجالات الأعمال، وعنصرا ضروريا ينبغي توفره في جميع الشركات من أجل ضمان بقائها واستمراريتها. وقد نجد أن جودة الإفصاح تتميز بدرجات متفاوتة نظرا لاختلاف طبيعة الشركات والبيئة التي تنشط فيها، إلا أنها في المجمل يجب أن تُعبر عن الوضعية الحقيقية للشركة بما لا يترك مجالا لتضليل الأطراف ذات المصلحة والتأثير سلبا على القرارات التي تتخذها؛ وهو الأمر الذي يتحقق من خلال التزام الشركات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح التي تُنظمها القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة التي تنشط فيها الشركات، وكذلك من خلال المبادرة بالإفصاح طواعية عن المزيد من المعلومات لجعلها متنوعة ومتناسقة لتلبية الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصالح، وبالتالي إضفاء المزيد من المصداقية على عمليات الشركة وتعزيز إمكانية الاعتماد على مختلف التقارير التي تصدرها الشركة.

وبالنظر لما شهده العالم مؤخرا من سلسلة الأزمات والفضائح المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبيرة في دول مختلفة، نجد أن أسباب هذه الأزمات التي ناقشها أغلب الباحثين والمتخصصين تتمحور جميعها حول ضعف حوكمة الشركات، والتي تجلّت بشكل خاص في السلوك الانتهازي للمسيّرين، وضعف عمليات الإشراف والرقابة من قبل مجلس الإدارة الذي يُفترض أن يكون خط الدفاع الأول ضد الممارسات الاحتياطية؛ بصفته ممثل المساهمين في الشركة والمسؤول عن حماية مصالح الأطراف ذات المصلحة. فمجلس الإدارة ينبغي أن يقوم بمراقبة المسيّرين للحد من سلوكياتهم الانتهازية، وضمان مصداقية المعلومات المفصح عنها؛ من خلال دوره في تدعيم الآليات الرقابية وبشكل خاص لجنة التدقيق وكل من التدقيق الداخلي والخارجي؛ والتي تعتبر الأكثر قدرة على فحص وتدقيق المعلومات، وهو ما يساعد على اكتشاف الممارسات الاحتياطية والتجاوزات للأخلاقية.

ولقد كانت الأزمات والانهيّارات التي مسّت كبريات الشركات الناشطة ضمن بيئات اقتصادية متطورة؛ دليل على أن الممارسات الاحتياطية والتلاعب بالمعلومات ليس حكرا على البيئات الاقتصادية الضعيفة، وإنما يمكن أن تحدث في الدول المتقدمة أيضا؛ رغم أن شركاتها وأسواقها المالية تتوفر على العديد من آليات الرقابة التي تؤكد عليها الحوكمة والتي تجعل احتمال انهيار هذه الشركات ضئيلا، هذا الأمر دفع بالعديد من الشركات والهيئات المتخصصة في وضع المعايير المهنية؛ إلى الرفع من متطلبات جودة الإفصاح باستمرار. أما بالنسبة لشركات الدول النامية التي تفتقد إلى العديد من آليات الرقابة (أو إلى فعاليتها إن وجدت)، فإن ضرورة توفر جودة الإفصاح فيها يعتبر أكثر أهمية؛ ذلك أن حدوث الانهيّارات والأزمات المالية في هذه الدول سيكون أثره جسيما مقارنة مع الدول المتقدمة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تفتقر للممارسات الجيدة للحوكمة، رغم بعض المحاولات التي قامت بها السلطات المعنية في السنوات الأخيرة، مثل إصدارها لميثاق الحكم الراشد؛ إلا أن ذلك لا يُعد كافيا، وإنما ينبغي الاهتمام أكثر بجميع العوامل التي من شأنها تعزيز أداء الشركات، ولعلّ أولها هو تحسين كفاءة وفعالية المسؤول الأول عن إدارة الشركة ومراقبة أعمالها، وذلك من خلال اختيار الأشخاص المناسبين لعضوية مجلس الإدارة كخطوة أولى لضمان تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل تطوير القوانين والتشريعات الخاصة ببيئة الأعمال الجزائرية وتنشيط بورصة الجزائر التي تعبر غير كفؤة.

1. إشكالية الدراسة

تستخدم الشركة الإفصاح بهدف التعبير عن وضعيتها، وذلك من خلال المعلومات التي تقوم بإعدادها ونشرها عبر تقاريرها السنوية أو عبر وسائل أخرى مثل مجلات الأعمال، التقارير الصحفية، تقارير توقعات الإدارة؛ وتعتبر هذه المعلومات أساس اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالشركة من قبل الأطراف ذات المصلحة، إلا أنه قد يتم استغلال هذه المعلومات من أجل التحايل وتضليل مستخدميها وتزويدهم بمعلومات لا تعكس الوضعية الحقيقية للشركة من خلال عدم الإفصاح عن كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو استخدام طرق وأساليب احتيالية لتغيير مدلول المعلومات المفصح عنها.

هذا الأمر فتح النقاش حول ضرورة توفر جودة الإفصاح في التقارير السنوية، ومدى خلوها من الممارسات الاحتيالية التي من شأنها التخفيض من جودة الإفصاح، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف نظام الحوكمة، والتي من بينها الجزائر؛ هذه الأخيرة التي تفتقر لوجود سوق مالي كفاء، وتعاني من ضعف القوانين والتشريعات خاصة ما تعلق بالأسس التي تحدد جودة الإفصاح.

إن ما سبق جعلنا نتساءل حول دور الآليات الإشرافية والرقابية وبشكل خاص دور مجلس الإدارة باعتباره المسؤول الأول عن إدارة الشركة وعن حماية جميع الأطراف ذات المصلحة وضمان حصولهم على المعلومات اللازمة بدقة ومصادقية يُستند إليها عند اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالشركة. وعليه؛ فإن إشكالية الدراسة تمحورت حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن لمجلس الإدارة بصفته آلية لحوكمة الشركات تحقيق جودة الإفصاح في التقارير

السنوية في شركات المساهمة الجزائرية؟

وتفرعت إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية؛ هي:

- هل تتميز التقارير السنوية للشركات محل الدراسة بجودة إفصاح عالية؟
- هل تؤثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية؟
- هل تؤثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)؟
- هل يساهم مجلس الإدارة من خلال دوره الإشرافي والرقابي في تحسين جودة الإفصاح؟

2. فرضيات الدراسة

بهدف الإجابة عن الأسئلة السابقة تمت صياغة أربع (04) فرضيات رئيسية، تتفرع عنها خمسة

عشر (15) فرضية فرعية (يرمز لها بحرف "ف")، وهي:

- الفرضية الأولى: تتميز التقارير السنوية للشركات محل الدراسة بجودة إفصاح عالية.

ف(1-1): توجد دلالة إحصائية على قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية بنسبة عالية؛

ف(2-1): لا توجد دلالة إحصائية على قيام غالبية الشركات بإدارة الأرباح.

- الفرضية الثانية: تؤثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات محل الدراسة.

ف(1-2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية؛

ف(2-2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية؛

ف(3-2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية؛

ف(4-2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية؛

ف(5-2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكافآت مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية.

- الفرضية الثالثة: تؤثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

ف(1-3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح؛

ف(2-3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على إدارة الأرباح؛

ف(3-3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح؛

ف(4-3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح؛

ف(5-3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكافآت مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.

- الفرضية الرابعة: يساهم مجلس الإدارة من خلال دوره الإشرافي والرقابي في تحسين جودة الإفصاح في الشركات محل الدراسة.

ف(4-1): يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي في الشركة؛

ف(4-2): يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعّالة لتحقيق جودة الإفصاح؛

ف(4-3): يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية الأخرى التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح.

3. أهمية الدراسة وأهدافها

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها لجانبين مهمين في حوكمة الشركات وهما: مسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، اللذين يمثلان في الوقت نفسه مبدئين مهمين من مبادئ الحوكمة، كما أنهما يشتركان في المساهمة في تحقيق المبادئ الأخرى للحوكمة والتي تتمثل أساساً في حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة. ونظراً لضرورة توفر النزاهة والشفافية في مجال عمل الشركات؛ فإنه يصبح من الضروري البحث في سبل تحقيق جودة المعلومات المفصح عنها لجميع الأطراف ذات المصلحة، وهو ما قام به العديد من الباحثين الذين حاولوا تناول هذا الموضوع من جوانب مختلفة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في مدى مساهمة مجلس الإدارة -بصفته المسؤول الأول عن إدارة الشركة- في تحقيق جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية من خلال تعزيز قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي، وتدعيم الآليات الرقابية للقيام بمهامها التي تساهم بدورها في تحسين جودة الإفصاح.

وعليه؛ فقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر أهمها في الآتي:

- التعرف على أهم الأساليب المستخدمة في تقييم جودة الإفصاح، وأهم العوامل التي تساعد على تحقيقها؛

- التعرف على أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الإدارة بصفته آلية مهمة في تجسيد مبادئ حوكمة الشركات بصفة عامة، وتجسيد مبدأ الإفصاح والشفافية بصفة خاصة؛

- تحديد أهم خصائص مجلس الإدارة التي يُحتمل أن يكون لها تأثير على جودة الإفصاح؛

- دراسة وتحليل مستوى الإفصاح في التقارير السنوية لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية؛

- دراسة وتحليل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة؛
- إبراز مدى فعالية مجلس الإدارة باعتباره أحد أهم الآليات الإشرافية والرقابية للحوكمة في الشركات محل الدراسة؛
- إبراز مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في الشركات محل الدراسة؛
- إبراز مدى مساهمة مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على أهم الإجراءات والآليات الرقابية التي من شأنها تحسين جودة الإفصاح في الشركات محل الدراسة؛

4. منهج الدراسة

وفقا لطبيعة الدراسة والأهداف التي سعينا لتحقيقها، تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج الإحصائي، ونوضح ذلك فيما يلي:

أ. **الجانب النظري:** تم من خلاله؛ عرض ومناقشة أهم المفاهيم المتعلقة ب: جودة الإفصاح، مجلس الإدارة، حوكمة الشركات، وكذا عرض الأدبيات النظرية وتحليل نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف التمكن من تحديد أهم المتغيرات التي يجب اعتمادها في دراستنا والطرق الممكنة لقياسها.

ب. **الجانب التطبيقي:** انطلاقا من الأهداف المراد الوصول إليها في الجانب التطبيقي، ونظرا لاعتمادنا على أساليب مختلفة من أجل تقدير متغيرات الدراسة؛ فقد قمنا بتقسيم هذا الجانب إلى شقين أساسيين هما:

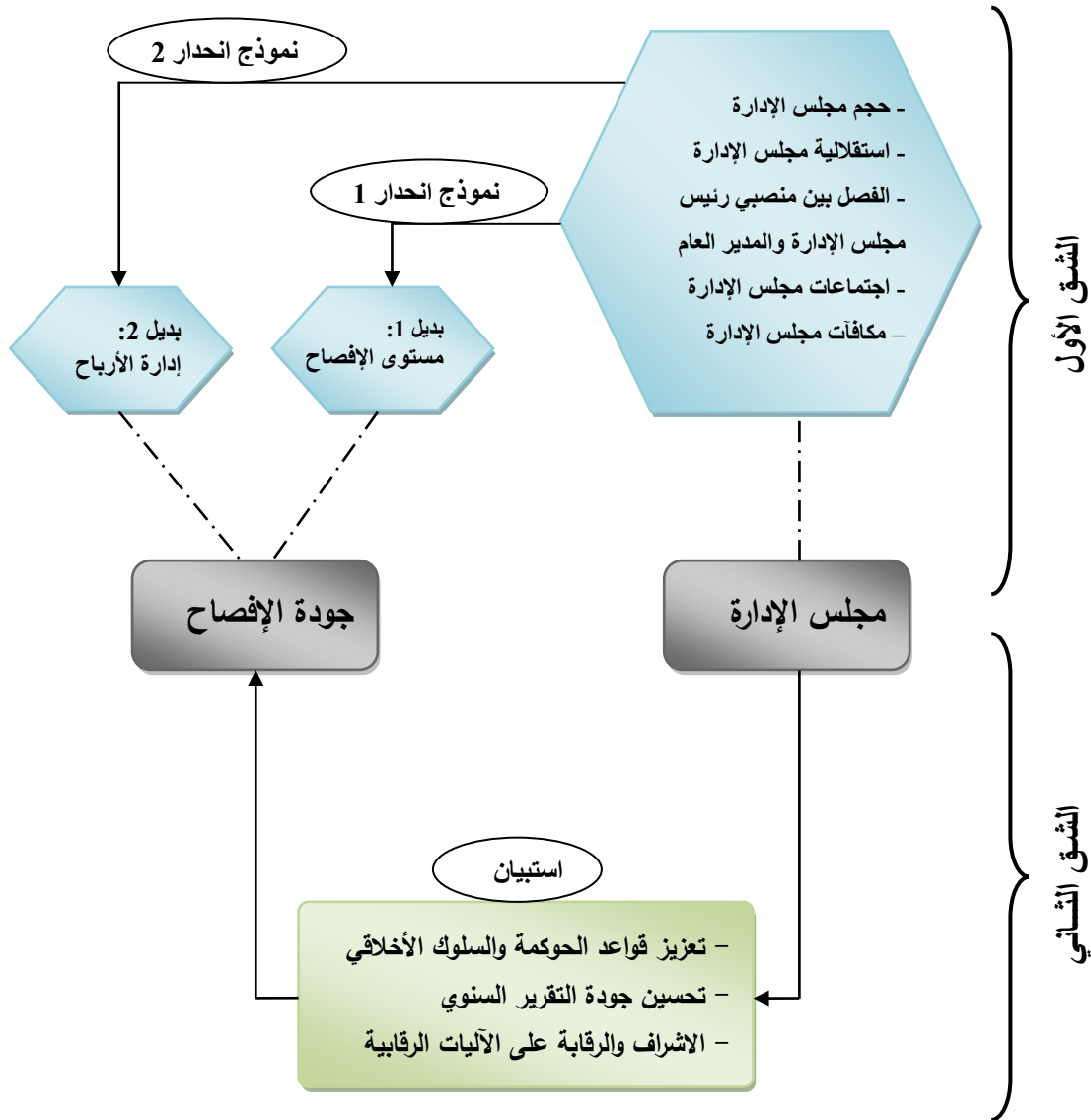
- الشق الأول: يهدف لدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية، حيث تم استخدام: أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح، نموذج "kothari, 2005" لقياس إدارة الأرباح، معادلات الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات.

- الشق الثاني: يهدف لدراسة مساهمة مجلس الإدارة في تعزيز حوكمة الشركات وتدعيم الآليات الرقابية التي من شأنها التأثير على جودة الإفصاح، ولقد تم استخدام أسلوب الاستبيان من أجل معرفة آراء بعض الفئات ذات العلاقة بالشركة حول مساهمة مجلس الإدارة.

5. هيكل الدراسة التطبيقية

بهدف توضيح كيفية معالجة الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، تم إعداد الشكل الموالي:

الشكل رقم (I): هيكل الدراسة التطبيقية



المصدر: إعداد الباحثة.

6. حدود الدراسة

تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

- أ. **الحدود المكانية:** يتعلق موضوع بحثنا بإجراء دراسة تطبيقية لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية، إلا أنه تم اختيار شركات المساهمة المتواجدة على مستوى ولاية "سطيف" فقط، نظرا لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وهو الأمر الذي حال دون

توسيع عينة الدراسة. وعليه فقد تضمنت الدراسة خمسة عشر (15) شركة تجاوزت معنا بشكل ايجابي وقبلت تزويدنا بجميع البيانات الضرورية لإنجاز هذه الدراسة.

ب. الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة ثلاث سنوات للفترة الزمنية الممتدة بين 2018 و 2020 وهي أقصى فترة تمكنا من الحصول على التقارير السنوية الخاصة بها عند طلبها من الشركات محل الدراسة، وعليه تصبح عدد المشاهدات (45) مشاهدة (شركة/سنة).

ج. الحدود الخاصة بالموضوع: ركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على اختيار بعض خصائص مجلس الإدارة دون غيرها، لعدة أسباب أهمها: خصوصية الشركات محل الدراسة (شركات عمومية)، عدم الإفصاح و/أو الإفصاح بشكل غير كاف عن بعض الخصائص في التقارير السنوية، تحفظ بعض الشركات على اطلاعنا على بعض الخصائص؛ وهو الأمر الذي حال دون إدراج خصائص أخرى؛ وتدعيماً لنتائج الدراسة تم استخدام استمارة استبيان وجهت لأعضاء مجلس الإدارة والإطارات المسيّرة في الشركات محل الدراسة.

7. الدراسات السابقة

قبل البدء في إنجاز هذه الأطروحة تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى المواضيع المتعلقة ب: جودة الإفصاح ومجلس الإدارة ومساهمة هذا الأخير في تحسين جودة الإفصاح، وسنقتصر هنا على ذكر أهمها.

- دراسة (C. Botosan, 1997) بعنوان: **مستوى الإفصاح وتكلفة رأس المال**¹.

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي قامت بتطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، حيث استخدم هذا المؤشر فيما بعد من قبل العديد من الباحثين بهدف قياس مستوى الإفصاح، كما استعان به باحثون آخرون في دراساتهم حول جودة الإفصاح، وهو ما قمنا به أيضاً في دراستنا هذه، حيث اعتمدنا على بعض البنود الواردة فيه عند إعدادنا لمؤشر الإفصاح.

هدفت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح وتكلفة رأس المال، حيث تم قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية من خلال إعداد مؤشر يحتوي على 42 بنداً مقسمة إلى خمسة مجموعات رئيسية تتمثل في: معلومات عامة عن الشركات، معلومات عن المديرين والمساهمين، المعلومات غير المالية، المعلومات المالية، المعلومات التنبؤية؛ وذلك لعينة مكونة من 122 شركة أمريكية خلال سنة

¹-Christine A. Botosan, **Disclosure Level and the Cost of Equity Capital**, The Accounting Review, Vol. 72, N. 3, 1997.

1990. توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى الإفصاح له تأثير في التخفيض من تكلفة رأس المال، وكذلك التخفيض من درجة عدم التأكد وهو ما يساعد على زيادة ثقة المستثمرين في الشركة إضافة إلى جذب مستثمرين جدد.

- دراسة (C. ben Ali, 2010) بعنوان: جودة الإفصاح وحوكمة الشركات: أدلة من سوق الأوراق المالية الفرنسية¹.

سعت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين جودة الإفصاح وحوكمة الشركات في عينة من الشركات الفرنسية المسجلة في مؤشر (SBF 120) ولقياس جودة الإفصاح تم الاعتماد على طريقة اختيار أفضل تقرير مالي (سنوي)، حيث تفترض هذه الدراسة أن الشركات التي رُشحت لنيل جائزة أفضل تقرير سنوي تتميز بجودة الإفصاح، لأنها تُعتبر من الشركات ذات التواصل الجيد مع مستخدمي تقاريرها، وعليه؛ تم منح القيمة (1) للشركة التي تم ترشيحها، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة، أما حوكمة الشركات فتم قياسها من خلال استخدام خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود علاقة عكسية بين جودة الإفصاح وكلا من استقلالية مجلس الإدارة، وتركيز الملكية وخطط امتلاك الأسهم، بينما لم تجد علاقة بين جودة الإفصاح وكلا من حجم مجلس الإدارة، والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

- دراسة (م. الشرقاوي، 2014) بعنوان: تفعيل دور مجلس الإدارة للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية².

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات التي تزيد من فعالية مجلس الإدارة وبالتالي الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة (الاحتياطية) بما يحقق جودة التقارير المالية في الشركات المصرية، حيث قام الباحث باستخدام استمارة استبيان موجهة لثلاث فئات من المستجوبين (الأكاديميين، المدققين الداخليين، المدققين الخارجيين) تضمنت مجموعة من المتطلبات التي ينبغي توفرها في مجلس الإدارة من أجل تفعيل دوره.

خلصت الدراسة إلى أن متطلبات المجلس المتمثلة في: الاستقلالية، الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، تكوين لجان منبثقة عن المجلس، تفعيل أداء مجلس الإدارة من خلال

¹ - Chiraz Ben Ali, **Disclosure quality and corporate governance: Evidence from the French Stock Market**, Article from: HAL, France, 2008, Available at: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522350> (12/12/2018).

² - محمد الشرقاوي، تفعيل دور مجلس الإدارة للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 18، العدد 01، مصر، 2014.

الاجتماعات الدورية، وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة من أصحاب الأسهم لتحقيق التوافق في المصالح، السعي لضم أعضاء من ذوي الخبرة والنزاهة؛ تؤدي إلى تفعيل دور مجلس الإدارة، ومن ثمة المساهمة في الحد من الممارسات الاحتياطية وتحسين جودة التقارير المالية.

- دراسة (W. Khiari, A. Karaa, 2013) بعنوان: **حوكمة الشركات وجودة الإفصاح: تصنيف الشركات التونسية المدرجة باستخدام طريقة شجرة القرار**¹.

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح، لعينة من الشركات التونسية المدرجة تقدر بـ: 46 شركة (خلال الفترة 2001-2010) وذلك من خلال وضع تصنيف للشركات وفقاً لخصائص حوكمة الشركات ونوعية الإفصاح باستخدام منهج يستند إلى طريقة شجرة القرار، حيث قام الباحثان بتحليل التقارير المالية لتحديد مدى توفرها على المعلومات الضرورية التي ينبغي الإفصاح عنها، وقد استخدمت الدراسة المؤشر الذي طورته الباحثة (C.Botosan, 1997) واعتبرت أن كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها تعتبر بديلاً لجودة الإفصاح، أما حوكمة الشركات فقد تم قياسها من خلال خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، خصائص لجنة التدقيق. توصلت الدراسة إلى أن خصائص الحوكمة التي تحقق جودة عالية للإفصاح ليست بنفس التأثير في جميع الشركات؛ فهناك شركات لديها بعض خصائص الحوكمة غير الفعالة ولكنها تتميز بجودة عالية للإفصاح؛ لذلك فإن الباحثين يعتقدان أنه ينبغي تحديد هيكل حوكمة يضمن جودة عالية للإفصاح في كل شركة، وليس بالضرورة أن يشمل الهيكل جميع توصيات الممارسات الجيدة للحوكمة. ورغم أن نتائج الدراسة تظهر بشكل عام علاقة طردية بين الحوكمة وجودة الإفصاح (مع بعض الاستثناءات)، إلا أن الباحثين أوصوا بضرورة اعتماد مدونة لحوكمة الشركات تبين خصوصية الشركات التونسية المدرجة.

- دراسة (N. Jamaludin & al, 2015) بعنوان: **هيكل مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح في الشركات الحكومية الماليزية**².

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من 26 شركة ماليزية للفترة (2005-2010)، حيث تم تقدير إدارة الأرباح باستخدام نموذج

¹-Wided Khiari, Adel Karaa, **Corporate Governance and Disclosure Quality: taxonomy of tunisian listed firms using the dicision tree method based approach**, Journal of Applied Economics and Business Research, Vol. 3, N. 2, 2013.

²- Nur D. Jamaludina, Zuraidah M. Sanusib, Amrizah Kamaluddina, **Board Structure and Earnings Management in Malaysian Government Linked Companies**, 7th International Conference On Financial Criminology, Wadham College, Oxford, United Kingdom, 13-14 April 2015, (published on Procedia Economics and Finance journal).

(kothari & al, 2005) الذي يقيس مستوى المستحقات الاختيارية كبديل لإدارة الأرباح، أما العناصر المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة فتتمثل في: استقلالية المجلس، حجم المجلس، نسبة العضوية المتعددة، نسبة الأعضاء الحكوميين في المجلس.

خلصت الدراسة إلى أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس تساعد على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)، أما باقي المتغيرات المتعلقة بالمجلس؛ فلم تجد الدراسة أية علاقة بينها وبين إدارة الأرباح.

- دراسة (M. Torchia A. Calabrò, 2016) بعنوان: مجلس الإدارة والشفافية والإفصاح: دليل من إيطاليا¹.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين مجلس الإدارة وبين الشفافية والإفصاح لـ 100 شركة إيطالية مدرجة، حيث تم استخدام مؤشر الشفافية والإفصاح (T&D) الصادر عن منظمة (S&P) لقياس درجة الشفافية والإفصاح في الشركات محل الدراسة، ومن أجل دراسة أثر مجلس الإدارة تم استخدام بعض الخصائص المتمثلة في: نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس، حجم المجلس، الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس يساهم في زيادة الشفافية والإفصاح، كما أن زيادة حجم مجلس الإدارة تخفض من الشفافية والإفصاح، أما الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فإنه لا يؤثر على درجة الشفافية والإفصاح.

- دراسة (A. Haldar, M. Raithatha, 2017) بعنوان: هل تساعد تركيبة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على تحسين الإفصاحات المالية؟².

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير بعض آليات حوكمة الشركات المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على الإفصاحات المالية، وذلك في عينة تتكون من 153 شركة هندية. ولقياس جودة الإفصاح المالي قام الباحثان بإعداد مؤشر يتكون من 171 بنداً اعتماداً على معايير المحاسبة المعتمدة في البلد الذي تنشط فيه الشركات عينة الدراسة، أما حوكمة الشركات فتم تقديرها من خلال استخدام

¹- Mariateresa Torchia, Andrea Calabrò, **Board of directors and financial transparency and disclosure. Evidence from Italy**, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 16, N. 3, 2016.

²- Arunima Haldar, Mehul Raithatha, **Do compositions of board and audit committee improve financial disclosures?**, International Journal of Organizational Analysis, Vol. 25 N. 2, 2017.

مؤشرين أحدهما خاص بمجلس الإدارة؛ يتكون من 11 عنصرا (مثل: حجم المجلس، الاستقلالية، الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام، العضوية المتعددة للأعضاء، مدة العضوية، اجتماعات المجلس) والمؤشر الآخر خاص بلجنة التدقيق؛ يتكون من 06 عناصر (مثل: نسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة، استقلالية رئيس اللجنة، اجتماعات اللجنة).

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المالية، حيث كلما زادت فعالية مجلس الإدارة؛ تحسن مستوى الإفصاح المالي، كما أن زيادة فعالية لجنة التدقيق تُحسن (بدرجة كبيرة) من الإفصاح المالي.

- دراسة (S. Alagla, 2019) بعنوان: آليات حوكمة الشركات وجودة الإفصاح: أدلة من أفضل 100 شركة عامة في المملكة المتحدة¹.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير بعض آليات الحوكمة على جودة الإفصاح لعينة مكونة من 100 شركة بريطانية للفترة (2009-2017)، حيث تم اختيار ثلاث آليات أساسية للحوكمة تتمثل في مجلس الإدارة (نسبة الأعضاء المستقلين، تنوع جنس الأعضاء في المجلس، متوسط عمر الأعضاء)، لجنة التدقيق (اجتماعات اللجنة)، التدقيق الخارجي (التكاليف الممنوحة للمدقق الخارجي، مدة التعامل مع المدقق)، أما جودة الإفصاح فقد تم قياسها باستخدام مؤشر جاهز يتمثل في مؤشر الإفصاح الخاص بمنصة "Bloomberg" الذي تتراوح نقاطه بين (0.1) كأدنى درجة للإفصاح و (100) كأقصى درجة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين جودة الإفصاح، وكل من متوسط عمر الأعضاء، تنوع جنس الأعضاء في المجلس، اجتماعات اللجنة، تكاليف التدقيق الخارجي؛ أما باقي المتغيرات المتعلقة بآليات الحوكمة فلم تعثر الدراسة على علاقة بينها وبين جودة الإفصاح.

8 . موقع الدراسة بالنسبة للدراسات السابقة

عند الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا؛ نجد أنها تتشابه في بعض الجوانب، وتختلف في جوانب أخرى؛ حيث استخدم أغلب الباحثين خصائص مجلس الإدارة التي يعتقدون أنها تساعد على زيادة كفاءته وفعاليته؛ ومن ثمة دراسة أثرت على جودة الإفصاح، (وذلك رغم الاختلاف في اختيار هذه الخصائص). أما فيما يخص جودة الإفصاح فقد اختلف أغلب الباحثين حول تحديد

¹-Saleh Alagla, **Corporate Governance Mechanisms and Disclosure Quality: Evidence From UK Top 100 Public Companies**, Corporate Ownership & Control, Vol. 16, N. 2, 2019.

البدائل المناسبة لقياسها؛ والتي تمثلت أساسا في: تحليل محتوى التقارير السنوية، ممارسات إدارة الأرباح، جودة التقارير المالية (الخصائص النوعية للمعلومات)، تصنيفات البورصات للشركات المدرجة فيها.

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى بعض النتائج المتشابهة، إلا أنها اختلفت في مواضع كثيرة، وهو ما يمكن تفسيره باختلاف البيئة التي تُجرى فيها الدراسة من حيث اختلاف طبيعة الشركات ونشاطها، واختلاف القوانين والمراسيم التي تنظمها، وهو الأمر الذي يحول دون امكانية تعميم النتائج، وعليه فإن دراستنا تعتبر امتداد لباقي الدراسات ذات الصلة، ذلك أنها انطلقت من نتائج هذه الدراسات لتقدم أدلة جديدة حول موضوع الدراسة في بيئة الأعمال الجزائرية، إلا أن هناك العديد من النقاط التي تميز دراستنا، نوجزها فيما يلي:

- استخدمت الدراسة بديلين لقياس جودة الإفصاح، والمتمثلين في "مستوى الإفصاح" و"إدارة الأرباح"، على عكس باقي الدراسات السابقة -على حد اطلاعنا- التي استخدمت بديلا واحدا لقياس جودة الإفصاح.
- اعتمدت الدراسة على منهجين لمعرفة دور مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح على عكس الدراسات السابقة التي استخدمت منهجا واحدا -على حد اطلاعنا-؛ حيث تمثل المنهج الأول في دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح، من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد (وهو ما استخدمته أغلب الدراسات خاصة الأجنبية منها)، ومنهج ثان؛ تمثل في دراسة مساهمة مجلس الإدارة في تجسيد ممارسات حوكمة الشركات ودعم آليات الرقابة التي من شأنها المساهمة في تحسين جودة الإفصاح، وذلك من خلال استخدام أسلوب الاستبيان الذي هدف لتحليل آراء الفئة المستجوبة، ولقد تم استخدامه من أجل تدعيم نتائج الدراسة، والحصول على بعض التفسيرات من خلال المقابلات التي يتم إجراؤها مع مديري الشركات وأعضاء مجلس الإدارة والإطارات المسيّرة، وهو ما سمح بالتعمق في موضوع البحث بشكل أفضل.
- ساهمت هذه الدراسة في التطرق لمتغيرين مهمين هما "مجلس الادارة" و"جودة الافصاح" ودراسة العلاقة بينهما في بيئة الأعمال الجزائرية، وهذا في ظل غياب الدراسات -على حد اطلاعنا- التي تتناول موضوع بحثنا في الشركات الجزائرية، حيث أن أغلب الدراسات المتعلقة بالإفصاح عادة ما تناقش الإفصاح المحاسبي الذي يركز على تحليل القوائم المالية، إضافة إلى دراسة بعض الأنواع من الإفصاح؛ مثل الإفصاح الاجتماعي والإفصاح البيئي، أما دراستنا فقد اعتمدت

على التقارير السنوية التي تتضمن أنواعا مختلفة من الإفصاح (المالي والمحاسبي، غير المالي، الإلزامي، الاختياري، التاريخي، المستقبلي) وهو ما سمح لنا بقياس جودة الإفصاح.

9. صعوبات الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وللبيئة التي أجريت فيها الدراسة التطبيقية؛ واجهتنا بعض الصعوبات نوجز أهمها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الجانب التطبيقي لهذه الدراسة؛ وذلك بسبب طبيعة البورصة الجزائرية التي تعتبر غير نشطة -بشكل كاف- فهي تضم خمس شركات فقط، ولا تقوم بنشر جميع البيانات الخاصة بهذه الشركات، وهو ما جعلنا نضطر لإجراء الدراسة حول شركات غير مدرجة؛ هذه الأخيرة التي لا تقوم أيضا بنشر (أو نشر غير كاف) معلوماتها على مواقعها الإلكترونية، وهو الأمر الذي تطلب منا التنقل لجميع الشركات المعنية بالدراسة مرات متكررة، كما أنه استغرق منا مدة زمنية طويلة لجمع البيانات؛
- عدم تجاوب العديد من الشركات وبشكل خاص شركات القطاع الخاص؛ التي رفضت تزويدنا بالوثائق والمعلومات اللازمة، وبشكل خاص التقارير السنوية التي تعتبر المصدر الأساسي لجمع بيانات الدراسة؛
- صعوبة التواصل مع أعضاء مجالس الإدارة بالشركات الجزائرية؛ تطلب منا انتظار انعقاد اجتماعات المجلس لمرات عديدة، وهو ما استغرق منا وقتا طويلا من أجل استرجاع استمارات الاستبيان الموجهة إليهم.

10. هيكل الدراسة

بهدف معالجة موضوع الدراسة؛ تم تقسيم هذه الأخيرة إلى خمسة (05) فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة، ونوضح تقسيمات (فصول) الدراسة في الآتي.

- الفصل الأول: جودة الإفصاح: المفهوم، العوامل المؤثرة وطرق القياس

خصّص هذا الفصل لدراسة المتغير التابع والمتمثل في "جودة الإفصاح"، حيث يتم تناول مفهوم جودة الإفصاح وأهم النظريات المفسرة، أهمية جودة الإفصاح وأهم العوامل المؤثرة فيها، وفي الأخير يتم عرض أهم الطرق المستخدمة لقياسها من أجل التمكن من تحديد الطرق الأنسب لدراستنا التطبيقية.

- الفصل الثاني: مجلس الإدارة: المفهوم والعوامل المؤثرة على فعاليته

خصّص هذا الفصل لدراسة المتغير المستقل والمتمثل في "مجلس الإدارة"، حيث يتم تناول مفهوم مجلس الإدارة واللجان التي يكوّنها، ثم التطرق لأهم العوامل التي تؤثر على فعالية مجلس الإدارة، إضافة إلى التركيز على خصائص المجلس الأكثر استخداما في الدراسات السابقة، وذلك بهدف المساعدة على تحديد المتغيرات المستقلة الفرعية التي يتم استخدامها في دراستنا التطبيقية.

- الفصل الثالث: مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح

تم تقسيم هذا الفصل إلى جزأين أساسيين؛ يتناول الجزء الأول تحليلا للدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات، وتدعيم الآليات الرقابية الأخرى التي من شأنها تحسين جودة الإفصاح، أما الجزء الثاني فيتناول تحليلا لتأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح. تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على هذا الفصل من أجل تحديد المنهجية الخاصة بالدراسة التطبيقية والتي تم تناولها في فصلين نوضحهما أدناه.

- الفصل الرابع: أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية محل

الدراسة -المنهجية ومناقشة النتائج-

يمثل هذا الفصل الشق الأول من الدراسة التطبيقية، حيث خصّص لدراسة أثر بعض خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية محل الدراسة، وذلك من خلال استخدام نموذجي انحدار متعدد، ويتناول الفصل: الإجراءات المنهجية الخاصة بهذا الشق من الدراسة، الإجراءات المتبعة لتقدير متغيرات الدراسة والعلاقة بينها، نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات نموذجي الانحدار، اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

- الفصل الخامس: مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح من خلال تدعيم الآليات

الرقابية في الشركات الجزائرية محل الدراسة -المنهجية ومناقشة النتائج-

يمثل هذا الفصل الشق الثاني من الدراسة التطبيقية، حيث خصّص لدراسة مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح من خلال تعزيز حوكمة الشركات، وتدعيم الآليات الرقابية في الشركات الجزائرية؛ وذلك باستخدام أسلوب الاستبيان، ويتناول الفصل: الإجراءات المنهجية في هذا الشق من الدراسة، الإجراءات المتبعة لاختبار صدق وثبات الاستبيان، عرض نتائج تحليل الاستبيان، اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

جودة الإفصاح: المفهوم،
العوامل المؤثرة وطرق القياس

تمهيد

إن بقاء الشركة واستمراريتها يعتمدان أساساً على تكامل جهود العديد من الأطراف التي تؤثر وتتأثر بأنشطة الشركة ونتائجها المحققة، لذلك فإنه من الطبيعي أن تسعى هذه الأطراف "ذات المصلحة" لأن تبقى على اطلاع على أهم المعلومات التي تسمح لها بالتعرف على الوضعية الحقيقية للشركة، وعليه تمكينها من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الشركة، وهو الأمر الذي يفسر تزايد الاهتمام بـ "الإفصاح" مع مرور الوقت، ذلك أن الهدف الأساسي للإفصاح هو جعل وضعية الشركة والمعلومات المتعلقة بها أكثر شمولاً ووضوحاً وأكثر تلبيةً لاحتياجات مستخدميها.

يعتبر الإفصاح أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات لأنه يساعد على تحقيق أهداف الحوكمة المتمثلة أساساً في تحسين تسيير الشركة وحماية حقوق أصحاب المصلحة فيها. فالإفصاح يقلل من مشاكل عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى ممارسات احتيالية تضر بوضعية الشركة وبأصحاب المصالح فيها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية؛ يساعد الإفصاح على تحقيق الرقابة من قبل جميع الأطراف ذات المصلحة وبشكل خاص: المساهمين، مجلس الإدارة، المدققين، الدولة والمجتمع، على اعتبار أنه يساعد في الحكم على مدى ممارسة الشركة لأنشطتها وفقاً للقوانين والقواعد الأخلاقية المتعارف عليها وعلى مدى مراعاتها وتلبيةها للمصالح المتعددة للأطراف ذات المصلحة.

بناءً على ما تقدم؛ وحتى يكون الإفصاح ذو فائدة، فإنه لا بد من تحسين الأسس التي يقوم عليها بشكل مُطّرد، وبما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة الإفصاح، وهو ما سنحاول في ثنايا هذا الفصل إبرازه من خلال التعرض لأهم الجوانب المتعلقة بجودة الإفصاح، فيما سيأتي من مباحث؛ وهي:

- المبحث الأول: مفاهيم حول جودة الإفصاح.
- المبحث الثاني: أهمية جودة الإفصاح والعوامل المؤثرة عليها.
- المبحث الثالث: طرق قياس جودة الإفصاح.

المبحث الأول: مفاهيم حول جودة الإفصاح

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق أولاً لمفهوم الإفصاح، ثم لمفهوم جودة الإفصاح وعلاقتها بحوكمة الشركات.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح

من أجل الإلمام بمفهوم الإفصاح سنحاول عرض أهم التعاريف التي تناولته وكذلك أهميته وأنواعه وأهم النظريات المتعلقة به.

أولاً: تعريف الإفصاح وأهميته

1. تعريف الإفصاح

قدمت العديد من التعاريف للإفصاح، وفيما يلي نعرض بعضاً منها:

- "المعلومات المالية التي تصدرها الشركة والتي قد تكون نوعية أو كمية، إلزامية أو طوعية، تُنشر من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية"¹.
- "اتباع سياسة الوضوح والشفافية في اظهار جميع الحقائق المالية عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركات، مما يساعد الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات اللازمة"².
- "معلومات عن الشركة يتم نشرها من خلال تقارير تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين، المدينين والدائنين من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة"³.
- "عرض للمعلومات المهمة بالنسبة للمستثمرين والدائنين وغيرهم، بطريقة تسمح لهم بالتنبؤ بقدرة الشركة على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها"⁴.

ما يلاحظ على التعاريف السابقة، هو أن التعريفين الأول والثاني ركزا فقط على الجانب المالي دون التطرق للجوانب غير المالية التي يعتبر الإفصاح عنها مهم جداً بالنسبة للعديد من الأطراف ذات المصلحة. أما التعريفين الثالث والرابع فركزا على فئات معينة من مستخدمي معلومات الشركة المتمثلة أساساً في المستثمرين والدائنين، فرغم الأهمية الكبيرة لهذه الفئات إلا أنه لا ينبغي إهمال باقي الأطراف

¹ - Michael Gibbins, Alan Richardson, John Waterhouse, **The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes**, Journal of Accounting Research, Vol. 28, N. 1, 1990, p. 122

² - الخيال توفيق عبد الله، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2009، ص. 113.

³ - Raïda Chakroun, Khaled Hussainey, **Disclosure Quality in Tunisian Annual Reports**, Corporate Ownership and Control, Vol. 11, N. 4, 2014, p. 02.

⁴ - Sally Sayyed Hussien Ahmed, **The Relationship Between Corporate Governance and Transparency & Disclosures In State Owned Enterprises: Literature Review**, International Journal of Business And Management Studies, Vol. 5, N. 2, 2013, p. 253.

ذات المصلحة. وعليه يمكن تعريف الإفصاح باختصار على أنه: "تقديم الشركة لجميع أنواع المعلومات التي يمكن أن تؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات".

2. أهمية الإفصاح

تتمثل أهمية الإفصاح في كونه أداة تنظيمية مهمة، حيث أنه يخلق حافزا للشركات من أجل الامتثال للقوانين وتطبيق أفضل الممارسات، وهو ما يساعد الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال جعلها مطلعة باستمرار على وضعية الشركة، وعلى دراية بالمعلومات التي تلبي احتياجاتها¹. ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

- يساهم الإفصاح في التخفيف من مشاكل السوق، التي من أهمها مشكلة عدم تماثل المعلومات²؛
- يساهم الإفصاح في التخصيص الكفء والفعال للموارد، حيث يساعد المستثمرين وباقي المشاركين في السوق المالية على تقييم الاستثمارات من حيث العوائد والمخاطر³، وهو ما يساعد بدوره على تعزيز الثقة بين المتعاملين وبالتالي زيادة كفاءة السوق. كما أن الإفصاح يساعد المستثمرين والمحللين على وضع التوقعات التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات ووضع الخطط المستقبلية؛
- يمكن الإفصاح المساهمين من الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ويحمي مصالحهم ضد انتهازية المسيّرين الذين يملكون معلومات أكثر حول الشركة؛ قد يستغلونها لمصالحهم الشخصية؛
- يعزز الإفصاح ثقة المساهمين في المسيّرين الذين أوكل لهم مسؤولية إدارة الشركة، وفي الوقت نفسه يمكنهم من ممارسة حقهم في مساءلة هؤلاء المسيّرين⁴؛
- يساهم الإفصاح بشكل فعال في تحقيق المعاملة العادلة بين فئات المساهمين، ويمنع المسيّرين من تغليب مصالح فئة معينة من المساهمين على حساب باقي الفئات.

¹- Gregory F. Maassen, Frans A. Bosch, Henk Volberda, **The importance of disclosure in corporate governance self-regulation across Europe: A review of the Winter Report and the EU Action Plan**, International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 1, N. 2, 2004, p. 148.

²- Alessandro Ghio, Roberto Verona, **The Evolution of Corporate Disclosure Insights on Traditional and Modern Corporate Communication**, Springer Nature Switzerland, 2020, p. 06.

³- Subramanyam. M, Dasaraju. H, **Corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology (IT) Companies in India**, Open Journal of Accounting, Vol. 3 N. 4, 2014, p. 90.

⁴- Stephen Y. Cheung, Thomas Connelly, Piman Limpaphayom, **Determinants of Corporate Disclosure and Transparency: Evidence from Hong Kong and Thailand**, International Corporate Responsibility Series, Vol.3, 2007, p. 318.

مما سبق، يمكننا القول أن الإفصاح يعتبر الأداة المثلى لإبراز الوضعية المالية للشركة وفهم سياساتها غير المالية مثل الجوانب الاجتماعية والأخلاقية. وهو ما سيخدم جميع الأطراف ذات المصلحة من خلال تلبية احتياجاتهم المختلفة من معلومات مالية وغير مالية.

ثانيا: النظريات ذات الصلة بالإفصاح

ركزت العديد من النظريات على أهمية الإفصاح كعنصر مهم في تحسين أداء الشركات وحلّ العديد من المشاكل التي يمكن أن تعاني منها، وفيما يلي نتطرق لأهم هذه النظريات.

1. نظرية الوكالة

عرّف (M. Jensen & W. Mecklin, 1976) الوكالة على أنها "عقد يمكن بموجبه لشخص أو أكثر (الأصيل) توكيل شخص آخر (الوكيل) لإنجاز بعض الخدمات لمصلحة الأصيل وهو ما يستلزم تفويض سلطة اتخاذ بعض أو كل القرارات للوكيل"¹. وفقا لهذه النظرية، فإن المالك (الأصيل) يقوم بتسليم شؤون تسيير شركته للمسير (الوكيل)، ويكون هذا الأخير على معرفة شبه تامة بجميع المعلومات المتعلقة بالشركة (على عكس المالك)، ولذلك ينبغي عليه إبلاغ المالك بجميع المعلومات الهامة وفي الوقت المناسب من أجل التقليل من فجوة عدم تماثل المعلومات بينهما. كما تسعى نظرية الوكالة لحلّ مشاكل متعددة خاصة مشكلتي الاختيار العكسي والخطر الأخلاقي.

- **الاختيار العكسي:** يتمثل في "عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والأصيل، فالوكيل بصفته القائم على تسيير الشركة فإنه يمتلك معلومات أكبر حجما وأفضل نوعا من تلك التي يمتلكها الأصيل، وهو ما قد يجعله يقوم بالاختيار العكسي"²؛ أي أن الوكيل يختار عكس ما تتطلبه مهمته من إبلاغ الأصيل وتقليل فجوة المعلومات بينهما، وهو ما يتيح له التصرف بحرية في العديد من الأمور حتى وإن كانت في غير صالح الأصيل.

- **الخطر الأخلاقي:** يتمثل في "تحمل الأصيل خطر عدم تأكده من أن الوكيل يبذل فعلا أقصى جهد في أداء واجباته، فإذا كان المالك لا يملك المعلومات الكافية حول قدرة المسير على تنفيذ

¹ Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure**, Journal of financial economic, , Vol. 3, N. 4, 1976, P. 5.

² - Claude Simon, **Comptabilité et contrôle de gestion, Annexe 1 : La théorie de l'agence**, Article from : Groupe Eyrolles, p. 3, 2007, disponible sur: <http://leguidedurentier.free.fr/documents/theoriedelagence.pdf> (17/12/2019).

المهام الموكلة إليه، فإنه سيواجه صعوبات في التأكد من أن المهام ستنفذ بشكل صحيح وبما يخدم مصالحه".¹

من هنا تظهر لنا جلياً أهمية الإفصاح في حلّ مشاكل الوكالة خاصة فيما يتعلق بمشكلة عدم تماثل المعلومات، حيث أن الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالشركة من شأنه التقليل من السلوك الانتهازي لدى المسير، وضمان حق المساهمين في الاطلاع على شؤون شركتهم.

2. نظرية أصحاب المصلحة

عرّف (E. Freeman, 1984) أصحاب المصلحة على أنهم: "أية مجموعة (أو فرد) يمكن أن تتأثر أو تؤثر في تحقيق أهداف المنظمة"²، أي جميع الأطراف التي لها علاقة بنشاط الشركة سواءً التي تملك حصة في الشركة (المساهمين) أو التي لديها مصالح معها مثل: الزبائن، الدائنين، الموظفين، الحكومة، المجتمع. تعتمد هذه النظرية على فكرة أن الشركة تعتبر كياناً تنظيمياً مرتبطاً بالعديد من الأطراف المشاركة في نشاطها والتي تتطلب تحقيق الأغراض المختلفة لهذه الأطراف، لذلك فإن المسيرين يجب أن يقوموا بتأدية مهامهم بما يخدم جميع أصحاب المصلحة دون تفضيل مصالح بعضهم على حساب البعض الآخر.

إن الهدف الأساسي من هذه النظرية هو "إدارة المجموعات المتعددة من أصحاب المصالح والعلاقات التي تنتج عنها؛ بطريقة استراتيجية"³. ولذلك ينبغي على الشركة أن تقوم بإعلام جميع الأطراف ذات المصلحة بالمعلومات الضرورية، حتى تتمكن من اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لها، ويتحقق ذلك من خلال عمليات الإفصاح التي تقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي من تعارض المصالح بين هذه الأطراف، حيث كلما كانت المعلومات ذات جودة ومفصح عنها في الوقت المناسب؛ كان ذلك في صالح الشركة والأطراف ذات المصلحة.

3. نظرية الشرعية

تستند هذه النظرية على مفهوم الشرعية التنظيمية، حيث يرى (J. Dowling & J. Pfeffer, 1975) بأن "المنظمة تكتسب شرعيتها عندما يتماشى نظام قيمها مع النظام الأوسع للقيم الاجتماعية بحيث تكون

¹- Dean R. Manna & Al, **Exploring agency theory implications with franchising**, Journal of business & economics research, Vol. 4, N. 4, 2006, p. 22-23.

²- Edward R. Freeman, **Strategic management: A stakeholder approach**, Pitman Publishing Inc, Boston, USA, 1984, p. 46.

³- Nur A. Saat, **The Influence of Board of Directors' and Board's Subcommittees' Attributes on Performance: An Empirical Evaluation of Companies Listed in KLSE**, Doctorat Thesis, Cardiff University, Published by ProQuest LLC, 2013, p. 66.

المنظمة جزءاً منه، وعند وجود تباين حقيقي أو محتمل بين نظامي القيم؛ فإن ذلك يؤدي إلى خلق تهديد لشرعية المنظمة¹.

تقوم نظرية الشرعية على فرضيتي: أن توقعات المجتمع ككل يجب أن تتحقق من قبل الشركة وليس فقط متطلبات المالكين والمستثمرين كما هو الحال في نظرية المساهمين أو نظرية الوكالة، وأن الشركة تسعى باستمرار إلى جعل نشاطها ضمن حدود وقواعد مجتمعها من خلال وجود "عقد اجتماعي" بينها وبين المجتمع حول ما إذا كانت الشركة تعمل فعلاً ضمن حدود ومعايير المجتمع وكذا توقعاته².

يعتبر مستوى الشرعية في الشركة أمراً مهماً جداً لضمان بقائها واستمراريتها، وكذلك لتحسين صورتها لدى المجتمع؛ لذلك تقوم الشركات بتبني هذه النظرية بهدف إضفاء الشرعية على وجودها وعلى نشاطها. ومن أجل تحقيق ذلك فإنه يتوجب عليها تقديم تقارير ذات جودة عن وضعيتها المالية وغير المالية، من خلال إدراج الجانب الاجتماعي والبيئي في تقاريرها، حيث أن هذه النظرية تُستخدم بشكل كبير في تفسير الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية. ولإشارة فإن هذه النظرية توافق مع نظرية أصحاب المصلحة كون هذه الأخيرة تركز على ضرورة اهتمام الشركة بجميع الأطراف ذات المصلحة.

4. نظرية الإشارة

تستند نظرية الإشارة على طلب الأطراف ذات المصلحة في الحصول على المزيد من المعلومات التي تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، وهو ما يجعل إدارة الشركة تعمل على إرسال إشارات إلى السوق بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات³. وتعتمد هذه النظرية على فكرتين أساسيتين هما⁴:

- الأولى: تتمثل في أن المعلومة نفسها لا تمتلكها جميع الأطراف، لأن المسيرين غالباً ما يكونون هم الأكثر اطلاعاً على معلومات الشركة مقارنة بباقي الأطراف؛
- الثانية: هي أنه حتى في حالة توفر المعلومة نفسها لدى جميع الأطراف، فإنه لا يتم استقبالها بالطريقة نفسها.

¹ - John Dowling, Jeffrey Pfeffer, **Organizational Legitimacy: Social Values and Organizational Behavior**, Pacific Sociological Review, Vol. 18, N. 1, January 1975, p. 122.

² - Fernando Susith, Lawrence Stewart, **A Theoretical Framework For CSR Practices: Integrating legitimacy theory, stakeholder theory and institutional theory**, The Journal of Theoretical Accounting, Vol. 10, N. 1, 2014, p. 152.

³ - Laura Bini, Francesco Dainelli, Francesco Giunta, **Signalling theory and voluntary disclosure to the financial market: Evidence from the profitability indicators published in the annual report**, Paper presented at the 34th European Accounting Association (EAA) Annual Congress, Rome, 20-22 April, 2011, pp. 2-5.

⁴ - شوقي بوقربة، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص. 131.

إن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصلحة وإن كانت تُعدّ هي الدافع الأساسي لإرسال الإشارات من خلال المعلومات التي تفصح عنها إدارة الشركة؛ فإن هذه الأخيرة تسعى من خلال استخدامها للإشارة إلى إعطاء نظرة ايجابية عن وضعيّة الشركة وسمعتها وقدرتها على المنافسة؛ حيث يعتبر من البديهي افصاح الشركات ذات الأداء الجيد عن المزيد من المعلومات التي تبرز وضعيتها الجيدة مقارنة بالشركات ذات الأداء المنخفض، وهو ما يقوي الطلب على أسهمها ويرفع من قيمتها¹.

تقدم هذه النظرية حافزا قويا لإدارة الشركة يجعلها توفر المزيد من الإفصاح كمؤشر على نجاحها، إلّا أن ذلك قد يدفعها إلى إرسال إشارات كاذبة لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للشركة (خاصة في حالة الأداء الضعيف للشركة) خدمة لأهداف مجموعة من الأطراف ذات المصلحة، وبذلك قد تتفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي يحتم ضرورة إخضاع عملية الإفصاح إلى الرقابة اللازمة.

ختاما، يجب التنويه إلى أن نظرية الإشارة لها علاقة مباشرة بالإفصاح الاختياري، ذلك أن الإشارات التي ترسلها إدارة الشركة تكون من خلال الإفصاح عن معلومات تتجاوز متطلبات الإفصاح الإلزامي، التي غالبا ما يكون هدفها توصيل إشارة معينة لمستخدمي معلومات الشركة.

ثالثا: الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري

إن قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها، يخضع لمجموعة من العوامل التي تؤثر في قرار الإفصاح، لذلك فإننا نجد أنماطا مختلفة للإفصاح، يتم اختيار كل منها بما يتوافق مع الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها، وهو ما ينتج عنه أنواع كثيرة للإفصاح اختلف الباحثون في تصنيفها. وفيما يلي نذكر أهم التصنيفات المتداولة:

- من حيث المستوى: افصاح كامل (شامل)، افصاح عادل، افصاح كاف.
- من حيث حماية المجتمع وتنقيفه: افصاح وقائي، افصاح تنقيفي.
- من حيث الإلزامية: افصاح الزامي (اجباري)، افصاح اختياري (طوعي).

الملاحظ هنا، أن التصنيف الأول يعتمد على المقدار أو الكمية، أما التصنيفان الثاني والثالث فيعتمدان بشكل أكبر على النوعية. وتماشيا مع أهداف دراستنا سيتم التطرق بشيء من التفصيل فقط للإفصاح من حيث الإلزامية، ذلك أننا سنعتمد لاحقا على كل من الإفصاح الإلزامي والاختياري في قياس جودة الإفصاح.

¹ - See : - Nermeen F. Shehata, **Theories and Determinants of Voluntary Disclosure**, Accounting and Finance Research, Vol. 3, N. 1, 2014, p. 20.

- Azrul Abdullah, Ku Nor I. Ismail, **Disclosure of Voluntary Accounting Ratios by Malaysian Listed Companies**, Journal of Financial Reporting & Accounting, Vol. 6, N. 1, 2008, p. 04.

1. الإفصاح الإلزامي

1.1. تعريف الإفصاح الإلزامي

الإفصاح الإلزامي هو "التزام الشركة بالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات في التقارير التي تصدرها"¹، بحيث "يضمن الوصول العادل للمعلومات الأساسية للشركة"² من خلال توفيرها لجميع الأطراف ذات المصلحة.

يختلف مقدار الإفصاح الإلزامي باختلاف القوانين واللوائح التنظيمية التي تخضع لها كل شركة، والذي يرتبط بشكل وثيق بالوضع الاقتصادي للبلاد، حيث نجد أن مستوى الإفصاح الإلزامي يزيد في البلدان التي لديها بورصات كبيرة الحجم، ذلك أن هذه الأخيرة تفرض متطلبات أكثر من أجل إدراج الشركات فيها، بينما في البلدان التي تتميز باقتصاد ضعيف أو لا تتوفر على بورصات فعالة؛ فقد يقتصر الإفصاح الإلزامي لشركاتها على بعض المعلومات التي غالبا ما تتعلق بالجانب المالي والمحاسبي.

2.1. أهمية الإفصاح الإلزامي

لقد دفع تضارب المصالح بين مختلف الأطراف ذات المصلحة؛ الهيئات المختصة إلى وضع قوانين وتشريعات تضمن حداً أدنى من الإفصاح، تلتزم به الشركات بهدف توفير مقدار معين من المعلومات التي تعتبر ضرورية -حسب البيئة التي تنشط فيها الشركات- لهذه الأطراف، حيث تساعد على اتخاذ قراراتها من ناحية، وتساعد على تقليل فجوة المعلومات بين الأطراف المطلعة والأطراف غير المطلعة من ناحية أخرى. صف إلى ذلك فإن الإفصاح الإلزامي يُمكن من:

- إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها من أجل تحقيق مصالح لأطراف معينة دون غيرها³.
- إلزام الشركات بالإفصاح عن الأخبار الجيدة والسيئة على حد سواء⁴.
- زيادة مصداقية المعلومات في الأسواق المالية، خاصة عندما تتوفر لائحة إفصاح تتضمن امثال الشركات للمتطلبات التنظيمية⁵.

¹- Tatiana Popova & al, **Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value**, International Business Research, Vol. 6, N. 5, 2013, p. 02.

²- Simon S.M. Ho, Kar S. Wong, **A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure**, Journal of International Accounting, Auditing & Taxation, N. 10, 2001, p.140.

³- Tatiana Popova & al, **Op. Cit**, p. 02.

⁴- Helmi Abdulhameed Boshnak, **Mandatory and Voluntary Disclosures in GCC Listed Firms**, Thesis of Doctorate, University of the West of England Bristol, England, 2017, p. 48.

⁵- Tatiana Popova & al, **Op.Cit**, p. 02.

3.1. نوعية المعلومات المفصح عنها إلزاميا

"يركز الإفصاح الإلزامي غالبا على المعلومات المالية التي يحددها القانون وهيئات البورصات التي تخضع لها الشركات"¹، ونعتقد أن ذلك يُعزى إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المعلومات المالية والمحاسبية والتي يتم الأخذ بها عند تقييم وضعية أي شركة؛ غير أن توسع الأعمال وتنوع الأطراف ذات المصلحة في الشركة؛ جعل العديد من البورصات تُلزم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات التي كان الإفصاح عنها اختياريًا فيما سبق، مثل الزامية الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة التي يتم تكوينها.

وبصفة عامة، فإن تحديد نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلزاميا؛ يعتبر من مسؤوليات الهيئات التنظيمية التي تختلف توجهاتها حسب بيئة الأعمال التي تنشط فيها الشركات، من حيث القوانين التي تحكم الشركات وكذلك متطلبات هذه البيئة.

2. الإفصاح الاختياري

1.2. تعريف الإفصاح الاختياري (الطوعي)

يُعتبر مكملا للإفصاح الإلزامي، ويعرّف على أنه: "قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات بما يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الإلزامية، فهو يبدأ عندما تنتهي اللوائح القانونية"². ويعتبر إفصاحا طوعيا: "كل إفصاح غير منظم عن المعلومات المالية وغير المالية لأصحاب المصلحة"³.

إن عدم وجود اتفاق حول محتوى الإفصاح الاختياري يعطي "للشركات حرية الاختيار عن ماذا تفصح وكيف ولمن"⁴؛ لذلك فإن الدوافع لهذا النوع من الإفصاح تختلف؛ حيث نجد أن العديد من الشركات تختار طوعية الإفصاح عن المزيد من المعلومات وترى ضرورة نشرها حتى وإن كانت غير مطلوبة بها بشكل قانوني. في حين أن شركات أخرى تنشط في نفس المجال لا تختار الإفصاح عن المعلومات نفسها، اعتقادا منها أن نشر هذه المعلومات غير ضروري أو أنه يضر بها.

وعليه، فإننا نعتقد أن قيام الشركات بالإفصاح الاختياري من عدمه، يرتبط بشكل وثيق بالمكاسب التي تتوقعها كل شركة نتيجة الإفصاح عن المزيد من المعلومات. فالشركة التي تقوم بإعداد المزيد من

¹ - Hendra Gunawan, Evelyn O. Lina, **Mandatory and Voluntary Disclosure of Annual Report on Investor Reaction**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5, 2015, p. 312.

² - Alessandro Ghio, Roberto Verona, **The Evolution of Corporate Disclosure Insights on Traditional and Modern Corporate Communication**, Springer Nature Switzerland AG, 2020, p. 56.

³ - Mohammed S. Bhuyan, **Determinants and Effects of Voluntary Disclosure with a focus on Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Bangladesh**, thesis of Doctorate, University of Wollongong, Australia, 2018, p. 18.

⁴ - Alessandro Ghio, Roberto Verona, **Op.Cit**, p. 57.

المعلومات والإفصاح عنها تنتظر تحقيق منافع مقابل التكاليف التي تتحملها، كأن ترتفع أسعار الأسهم في البورصة (منافع على المدى القصير)، تحسين سمعة الشركة (منافع على المدى الطويل).

يعتمد الإفصاح الإلزامي على الوسائل التي تتميز بالطابع الرسمي مثل التقارير السنوية، التقارير الفصلية التي يتم نشرها على المواقع الالكترونية للشركات أو للبورصات المدرجة فيها؛ في حين أن الإفصاح الاختياري يعتمد على وسائل متنوعة لنشر المعلومات كمجلات الأعمال، التقارير الصحفية، تقارير خاصة موجهة للمساهمين، تقارير توقعات الإدارة، التقارير المؤقتة، التقارير السنوية¹. تعتبر هذه الأخيرة من الوسائل المهمة للإفصاح الاختياري نظرا لما تتميز به من طابع رسمي؛ بالرغم من أن طبيعة المعلومات التي يُفصح عنها اختياريًا غالبا ما تتطلب السرعة في نشرها، وهو ما يستلزم تنوع وسائل النشر من أجل مساعدة الشركة على توصيل المعلومات بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.

2.2. أهمية الإفصاح الاختياري

يساهم الإفصاح الاختياري في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح، فهو يعطي مصداقية أكبر لعمليات الإفصاح في الشركة، ويوسع من نطاق المعلومات التي يقدمها الإفصاح الإلزامي من خلال جعلها متنوعة ومتناسقة. ويمكن توضيح أهمية الإفصاح الاختياري من خلال ما يلي:

- يؤدي دورا مهما في تحسين حوكمة الشركات، حيث أنه يعزز العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وأصحاب المصالح الآخرين من خلال الحد أو التقليل من تعارض المصالح بينهم².
- يؤثر على القدرة التنافسية للشركة، فالإدارة عادة ما تفصح طواعية عن معلومات تعتقد أنها ذات تأثير إيجابي على القدرة التنافسية، إلا أنها قد تمتنع عن الإفصاح الاختياري عن بعض المعلومات إذا اعتقدت أنها ذات تأثير سلبي على قدرتها التنافسية³.
- يؤثر على القيمة السوقية للأسهم، فالإدارة غالبا ما تميل للإفصاح عن معلومات ذات تأثير إيجابي على قيمة الأسهم، ولكن أحيانا قد تضطر إلى الإفصاح عن معلومات تبرر بها الخسائر التي حققتها الشركة⁴.

¹ - Nermeen F. Shehata, Op.Cit, p. 22.

² - صائب س. محمد، أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018، ص. 256.

³ - أنديه خالد علي، غيث محمد البشير، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 09، 2016، ص. 36.

⁴ - المرجع نفسه.

- يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثمة تقليل درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وباقي أصحاب المصالح.
- يوفر معلومات ملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المالية والمحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للشركة كقدرتها على توليد الإيرادات وعلى الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل.
- يساهم في تعزيز امكانية الاعتماد على تقارير الشركة وتخفيض فجوة المعلومات بين الإدارة وباقي الأطراف ذات المصلحة، بحيث يكون هؤلاء بحاجة إلى معلومات إضافية تتعدى الإفصاحات الإلزامية، مثل الخطط المستقبلية للشركة والاستثمارات المعنوية (موارد بشرية، بحث وتطوير...) مما يعطي صورة أدق عن أصول الشركة وتحديد القيمة الحقيقية لها.
- وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح الاختياري يخضع لسلوك المديّرين، لذلك فإن المعلومات المفصّح عنها تتأثر بالتقديرات الشخصية للمديّرين التي تهدف إلى توصيل إشارات معينة حول وضعيّة الشركة، وهو ما يؤثر بالتبعية على جودة الإفصاح إيجاباً أو سلباً.

3.2. نوعية المعلومات المفصّح عنها اختياريًا

كما سبقت الإشارة إليه أعلاه، وبما أن الإفصاح الاختياري يخضع لتقدير المديّرين، فإنه لا يوجد تصنيف معين لنوعية المعلومات المفصّح عنها اختياريًا، فما هو الزامي وفقاً لقوانين وتشريعات بلد ما؛ قد يكون اختياريًا في بلد آخر، والعكس بالعكس. رغم ذلك هناك بعض التصنيفات التي يتفق عليها العديد من الباحثين؛ ويمكن تصنيف المعلومات المفصّح عنها اختياريًا في التقارير السنوية إلى ثلاثة أنواع هي¹:

- **معلومات استراتيجية وتطلعية:** معلومات عامة عن الشركة واستراتيجيتها، مثل: عمليات الاستحواذ، البحث والتطوير، الآفاق المستقبلية.
- **معلومات مالية:** هي معلومات تركز على البيانات التاريخية، مثل: المعلومات القطاعية، المعلومات حول أسعار الأسهم وكذا أسعار الصرف، القوائم المالية.
- **معلومات غير مالية:** مثل تلك المتعلقة بحوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، التقارير البيئية.

¹- Cotter Julie, Lokman Norziana, Najah M. Muftah, **Voluntary disclosure research: which theory is relevant?** Journal of Theoretical Accounting Research, Vol. 6, N. 2, 2011, p.79.

المطلب الثاني: مفهوم جودة الإفصاح

بعد تناولنا لمفهوم الإفصاح وأهم النظريات المتعلقة به، سنقوم فيما يلي بالتطرق لمفهوم جودة الإفصاح وعلاقته بحوكمة الشركات.

أولاً: تعريف جودة الإفصاح

إن الحكم على مدى جودة عمليات الإفصاح يختلف باختلاف وجهات نظر كل من الأطراف المعدّة للمعلومات المفصح عنها، الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، الأطراف الرقابية؛ فقد يرى معدو تقارير الشركة أن المعلومات التي أفصحوا عنها كافية وذات منفعة لمستخدميها، بينما قد لا يرى هؤلاء المستخدمون (أو جزء منهم) أنها تلبي احتياجاتهم، كما أن الجهات الرقابية مثل المدققين قد لا يقتنعون بالمعلومات المفصح عنها في التقارير التي يدققونها ويرون أنها لا تعكس الوضعية الحقيقية للشركة. وعند مراجعتنا للأدبيات السابقة؛ نجد أنها لم تُعط تعريفاً محدداً لجودة الإفصاح، بل اقتصر في مجملها على تناول جانب من جوانب جودة الإفصاح. وقد عُرِّفت جودة الإفصاح على أنها:

- "القدرة على تقديم معلومات كافية تتميز بالشفافية؛ بحيث لا تضلل بشكل عمدي مستخدميها، أي أنها تعكس الوضعية الحقيقية للشركة"¹.
- "جدوى دراسة وتفسير المعلومات المفصح عنها من قبل المستثمرين"².
- "المعلومات التي تتميز بالدقة والشمولية والتي يتم توصيلها في الوقت المناسب"³.
- "مدى شمولية الإفصاح بحيث يكون أكثر فائدة من الإفصاح الموجز ويوفر قدر أكبر من الشفافية"⁴.
- "مدى السهولة والوضوح الذي يمكن للمستثمرين من خلالهما قراءة المعلومات وتفسيرها"⁵.

¹ - Shakhathreh M. Ziad, Alsmadi S. Adnan, Alkhataybeh Ahmad, **The effect of audit fees on disclosure quality in Jordan**, Cogent Business & Management, Vol. 7, N. 1, 2020, p. 3.

² - Mahdi Salehi, Mahdi Moradi, Navid Paiydarmanesh, **The Effect of Corporate Governance and Audit Quality on Disclosure Quality: Evidence from Tehran Stock Exchange**, Periodica Polytechnica Social and Management Sciences, Vol. 25, N. 1, 2017, p. 35.

³ - Abadi C. K. Arsalan, Janani M. Hassan, **The role of disclosure quality in financial reporting**, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol. 2, N. 3, 2013, p. 440.

⁴ - Raed Kanakriyah, **Voluntary Disclosure and Its Effect on the Quality of Accounting Information According to Users' Perspective in Jordan**, American Journal of Business, Economics and Management, Vol.4, N. 6, 2016, p. 135.

⁵ - Vivien Beattie, Bill McInnes, Stella Fearnley, **A methodology for analysing and evaluating narratives in annual reports: a comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes**, Accounting Forum, Vol. 28, 2004, p. 230.

- "مدى تمكّن المستثمرين من مراقبة عمل المديرين ومدى فهمهم لنشاط الشركة وللتنتائج التي حققتها"¹.

إن التدقيق في التعاريف السابقة، يجعلنا نلاحظ أنها ركزت على أمرين مهمين هما:

- مستوى الإفصاح ومدى شموليته، وهنا تجدر الإشارة إلى التداخل الموجود بين مستوى (كمية) الإفصاح وبين جودته (نوعيته)*، حيث أن هناك العديد من الدراسات استخدمت مستوى الإفصاح كبديل لقياس جودة الإفصاح، وافترضت أنه كلما ارتفع مستوى الإفصاح وشمل جوانب مختلفة دلّ ذلك على زيادة منفعة المعلومات المفصح عنها؛ وبالتالي زيادة جودة الإفصاح.
- الخصائص النوعية للمعلومات، خاصة تلك التي أصدرها IASB و FASB والمتمثلة أساساً في: التمثيل الصادق، القابلية للفهم، قابلية المقارنة، التوقيت الملائم.
- بصفة عامة، ومن أجل الحكم على مدى توفر الجودة في الإفصاح (وإن كان تحقق الجودة أمراً نسبياً) فإنه ينبغي توفر بعض المؤشرات المهمة التي تتمثل أساساً في:
 - توافق الإفصاح مع القوانين أو المعايير المتعارف عليها؛
 - شمول الإفصاح على المعلومات اللازمة، مع ضرورة تنوعها لتتوافق مع احتياجات مستخدميها؛
 - مرونة الاستخدام، حيث يجب الإفصاح عن المعلومات بالطريقة التي تُسهّل استخدامها (وسائل الإفصاح، التوقيت...)
 - عدم التحيز لأي طرف، والإفصاح عن مختلف المعلومات التي تخدم جميع الأطراف؛
 - تعبير المعلومات المفصح عنها عن الوضعية الحقيقية للشركة.

ثانياً: علاقة جودة الإفصاح بحوكمة الشركات

يمكن التطرق لعلاقة جودة الإفصاح بحوكمة الشركات من زاويتين؛ تتمثل الأولى في كون الإفصاح يعتبر أحد المبادئ الضرورية التي تقوم عليها حوكمة الشركة؛ وتتمثل الثانية في أن توفر نظام جيد لحوكمة الشركات يساعد على توفير البيئة اللازمة لتحقيق جودة الإفصاح.

¹- Nooraisah Katmon, Omar Al Farooque, **Exploring the Impact of Internal Corporate Governance on the Relation Between Disclosure Quality and Earnings Management in the UK Listed Companies**, Journal of Business Ethics, Vol. 142, N. 2, 2015, p. 04.

* يتم التفصيل في ذلك، من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

1. الإفصاح كمبدأ لحوكمة الشركات

إن تعريف لجنة (Cadbury) للحوكمة بأنها "نظام لإدارة ومراقبة الشركات"¹، يجعلنا نعتقد أن من أهم الركائز التي تجعل الشركة تدار بطريقة جيدة وتُمكن من مراقبتها وتقييم أدائها، هي جعل كل المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة واضحة ومفصّل عنها بالطريقة التي تخدم الشركة في حد ذاتها وجميع الأطراف ذات المصلحة.

يعتبر الإفصاح من أهم العناصر التي ركزت عليها حوكمة الشركات، نظرا لأهميته في عمل جميع الشركات على اختلاف أحجامها وأشكالها القانونية. ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* OECD بجعل الإفصاح هو المبدأ الخامس من مبادئ الحوكمة؛ حيث نص على أنه: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات". ومن بين الأمور الهامة التي تجعل عملية الإفصاح ذات قيمة نذكر أهمها باختصار فيما يلي:²

- تحديد أهم العناصر التي ينبغي الإفصاح عنها: أهداف الشركة، النتائج المالية، معلومات عن مجلس الإدارة وحقوق الأطراف ذات المصلحة... إلخ؛
- ضرورة إعداد المعلومات وفقا للمعايير المطلوب تطبيقها، مع الإفصاح عنها في الوقت المناسب؛
- ضرورة إخضاع عمليات الشركة ونتائجها المالية لتدقيق يتميز بالكفاءة والجودة.

إن الهدف الأساسي من جودة الإفصاح هو "المساعدة في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تعتبر أساس تعارض المصالح بين المسيرين وأصحاب المصلحة"³، حيث أن توفير الشركة لمعلومات ذات جودة وفي الوقت المناسب يساعد على تجسيد المبادئ الأخرى للحوكمة مثل حماية حقوق المساهمين وضمان المعاملة المتكافئة لهم، ضمان حقوق أصحاب المصالح. كما أن الإفصاح يعتبر آلية مراقبة غير مباشرة تساعد باقي آليات الحوكمة على تحقيق الرقابة والمساءلة التي تهدف الحوكمة إلى تحقيقها من أجل اكتشاف ومنع الممارسات الاحتيالية.

¹- Cadbury Committee, **Report of the committee on: The financial aspects of corporate governance**, Professional Publishing Ltd, London, United Kingdom, 1992, p. 14.

* هناك العديد من المنظمات الأخرى التي اهتمت بوضع مبادئ لحوكمة الشركات مثل: مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، مجلس إعداد التقارير المالية FRC ببريطانيا، إلا أن منظمة OECD تعتبر أهمها.

²- لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: مبادئ حوكمة الشركات، متوفر على موقع منظمة OECD، من خلال الرابط الموالي:

<http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf> (11/10/2019)

³- Benjamin Fung, **The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance**, Universal Journal of Management, Vol. 2, N. 2, 2014, p. 76.

2. أهمية إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة

تُستمد أهمية الإفصاح عن ممارسات الحوكمة المنتهجة في الشركة؛ من أهمية الحوكمة في حد ذاتها ومدى تأثيرها على أداء الشركة، حيث أن الحوكمة تسعى لتحقيق أهداف جميع الأطراف ذات المصلحة على حد سواء. "يعتبر الإفصاح عن ممارسات الحوكمة بمثابة وسيلة تعمل على تحسين التواصل بين ثلاثة أطراف هي: الجهات التنظيمية، الشركة، الأطراف ذات المصلحة"¹؛ فالإفصاح عن ممارسات الحوكمة بشكل كاف ودقيق يعطي نظرة أفضل عن الشركة ويزيد من ثقة الأطراف ذات المصلحة في أدائها ويساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة، ويمنحها طمأنينة أكبر حول جميع أنواع المعلومات التي تفصح عنها الشركة.

يختلف إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة، فنجد أن العديد من الشركات لا تلتزم بتطبيق الحوكمة و/أو الإفصاح عنها نظرا لعدم الزامية ذلك، على عكس الشركات المرشحة للإدراج في البورصة، حيث تشترط هذه الأخيرة أن تفصح الشركات عن ممارسات الحوكمة المنتهجة قبل قبول إدراجها. وبما أن أهمية الحوكمة تتزايد باستمرار في بيئة الأعمال، فإن اعتمادها في الشركة ثم الإفصاح عنها بالطريقة الصحيحة، يساعد على تحسين وتطوير أداء الشركات ومن ثمة تعزيز كفاءة الأسواق المالية.

3. دور الحوكمة في تعزيز جودة الإفصاح

تعتبر آليات الحوكمة ومبادئها مكملة لبعضها البعض، حيث أن للإفصاح دور بالغ الأهمية في تجسيد ممارسات الحوكمة، ولهذه الأخيرة أيضا دور كبير في تعزيز جودة الإفصاح لأنها تحرص باستمرار على جعل المعلومات المفصح عنها ذات جودة وتخدم جميع الأطراف ذات المصلحة. وعند اطلاعنا على تعريف (G. Charreaux, 1996) للحوكمة بأنها: "مجموعة من الآليات التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المديرون، بحيث تحكم سلوكياتهم وتحدد مجال تقديراتهم"²؛ نلاحظ أن الباحث ركز على سلوك المديرين وامكانية تأثيره على الأطراف ذات المصلحة. ولأن الهدف الأساسي من حوكمة الشركات هو حماية مصالح هذه الأطراف، فإن توفر إطار فعال للحوكمة في أية شركة، سيوفر بيئة مناسبة لقيام المديرين بالإفصاح بالطريقة الصحيحة سواء أكانوا راغبين في ذلك أم لا، إضافة إلى أن الآليات الرقابية الأخرى للحوكمة تجعلهم يتخلون عن سلوكياتهم الانتهازية.

¹ - كريم جابر مهران، أثر التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية للحوكمة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر، 2015، ص. 18.

² - Gérard Charreaux, **Vers une théorie du gouvernement des entreprises**, Document de travail, Centre de recherches en gestion des organisations, Université De Bourgogne, Dijon, France, Mai 1996, disponible sur: https://www.researchgate.net/publication/4799182_Vers_une_theorie_du_gouvernement_des_entreprises (15/10/2018).

وتتجلى أهمية الحوكمة في تحسين بيئة الإفصاح بشكل أساسي في¹:

- العمل على اتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة عند اعداد المعلومات والإفصاح عنها، حيث يساعد ذلك على تقييد السلوك الانتهازي للمسيرين في حالة استغلالهم المرونة في المعايير المعمول بها -إن لم تكن ذات جودة عالية-؛
- تعزيز مفهوم المساءلة في الشركة؛ بطريقة تجعل المسيرين يبتعدون عن استغلال المعلومات التي يمتلكونها (بحكم مناصبهم) في التخفيض من جودة المعلومات المفصح عنها (مع الإشارة إلى أن المساءلة تمس جميع الموظفين في الشركة)؛
- التشجيع على اتباع أخلاقيات العمل من قبل المسيرين وجميع الموظفين².

بناءً على ما سبق، يمكننا القول أن الحوكمة الجيدة تحسن أداء الشركة وتزيد منطمأنينة الأطراف ذات المصلحة حول أداء المسيرين، وهو ما يساعد بدوره على الحد من الممارسات الاحتالية التي تخفض جودة الإفصاح، سواءً أخرجت تلك الممارسات عن الإطار القانوني و/أو الإطار الأخلاقي أم لا. ولمعرفة مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح، فإنه يتوجب الأخذ بآليات الحوكمة* ودراسة أثر كل منها على جودة الإفصاح، ومن أهم تلك الآليات نذكر:

- مجلس الإدارة كآلية إشرافية ورقابية، حيث يفترض أن يعمل لصالح الشركة وكافة الأطراف المعنية بها، والذي ينبغي أن تنعكس فعاليته على توفير جودة الإفصاح؛
- التدقيق كآلية رقابية فعالة، تعمل على اكتشاف الأخطاء والاحتيايل في المعلومات المفصح عنها؛
- الأسواق المالية والدور الرقابي الذي تؤديه من خلال متطلبات الإفصاح التي تفرضها على الشركات المدرجة.

ثالثاً: التقرير السنوي وعلاقته بجودة الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد أنواع مختلفة من التقارير، وكلما كان حجم الشركة ومعاملاتها كبيراً زاد عدد ونوع التقارير التي تعدها وتصدرها. ونشير إلى أن الشركات قد لا تُعدّ الأنواع نفسها من التقارير، إلا أن جميعها تقريباً تقوم بإعداد وإصدار ما يسمى بـ "التقرير السنوي"، الذي يشمل عادة عدة تقارير ثانوية يتناول كل منها جانباً معيناً: مثل تقرير البيئة، تقرير الحوكمة، تقرير الاستراتيجية، القوائم المالية...إلخ.

¹ - محمد سفير، حوكمة الشركات سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد 11، 2011، ص.154.

² - التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص. 22.
* سيتم التطرق لهذه العناصر بشيء من التفصيل؛ في المبحث الموالي المخصص للعوامل المؤثرة في جودة الإفصاح.

ويعتبر التقرير السنوي الوسيلة التي سنعتمد عليها في دراستنا من أجل قياس جودة الإفصاح، لذلك سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال مفهومه، محتوياته، جودته.

1. مفهوم التقرير السنوي

التقرير السنوي هو "وسيلة تواصل تقوم من خلالها الشركة بتوصيل رسائل لأصحاب المصلحة، ويمكن اعتباره بشكل أساسي تقرير سردي عن أنشطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية، تستند محتوياته بشكل أساسي إلى الأنظمة والتشريعات، القواعد والمعايير المحاسبية وقوانين البورصة"¹ (بالنسبة للشركات المدرجة).

إن الهدف الأساسي من التقرير السنوي هو التواصل مع مستخدمي بيانات الشركة بطريقة سهلة ومفهومة حيث يتم توفير معلومات موثوقة وذات صلة حول أنشطة الشركة في الماضي والحاضر والمستقبل². ويقع على عاتق الشركة مسؤولية التأكد من تحرير التقرير السنوي، وتقديمه بطريقة تولد قدراً من الاهتمام وتُعزز العلاقة بين الشركة ومستخدمي التقرير، من خلال إعداداته بأوضح طريقة ممكنة وتبسيط المفاهيم قدر الامكان³، كما يجب أن يكون الحصول على التقرير السنوي أمراً سهلاً خاصة وأن استخدام الانترنت أصبح أوسع مع مرور الوقت، لذلك فإن توفير نسخة الكترونية على موقع الشركة أصبح أمراً ضرورياً ومفيداً لكل من الشركة ومستخدمي التقرير السنوي.

إضافة إلى ما سبق، فإن نشر التقرير السنوي بطريقة منتظمة يساعد على معرفة تطورات نشاط الشركة على مدى فترات متتالية، ويساعد على اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالشركة، وبما أن إصدار التقرير السنوي يكون بعد عدة شهور من إقفال السنة المالية، فإن إصدار تقارير نصف سنوية أو ربع سنوية؛ يعتبر مهماً جداً خاصة بالنسبة لبعض مستخدمي التقارير، مثل المستثمرين والدائنين الذين يحتاجون إلى المعلومات بشكل مستمر من أجل اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.

2. محتويات التقرير السنوي

التقرير السنوي ليس له نموذج موحد تلتزم به جميع الشركات، إلا أن هناك إجماع على أغلب محتوياته، خاصة بالنسبة للشركات التي تنتمي لنفس السوق المالي. وباعتبار أن التقرير السنوي من أهم الوسائل المستخدمة لتوصيل المعلومات للأطراف ذات المصلحة، فإن الشركات تدرج فيه المتطلبات

¹ - John Stittle, **Annual Reports : Delivering Your Corporate Message to Stakeholders**, Gower Publishing Ltd, USA, 2003, p. 03

² - Snjezana Pivac, Tina Vuko, Marko Cular, **Analysis of annual report disclosure quality for listed companies in transition countries**, Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, Vol. 30, N. 01, 2017, p. 722.

³ - John Stittle, **Op.Cit**, p. 03.

الإلزامية للإفصاح مثل القوائم المالية التي لا يكاد يخلو منها أي تقرير. أما باقي المحتويات المتعلقة بالإفصاح الاختياري، فإننا نجدتها في تقارير شركات دون غيرها، ذلك أن الإفصاح الاختياري يرتبط من جهة بتقدير مديري الشركة، ومن جهة ثانية، هناك وسائل أخرى تستعمل من أجل هذا النوع من الإفصاح مثل تقرير اجتماعات المساهمين، والبيانات الصحفية. بصفة عامة يحتوي التقرير السنوي على مجموعتين أساسيتين من المعلومات، نوضحهما فيما يلي.

1.2. المعلومات المالية

تصنف المعلومات المالية على أنها من المكونات الرئيسية التي يتضمنها كل تقرير سنوي، ويعتبر الإفصاح عن أغلبها الزاميا؛ ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تختلف طريقة تحديد متطلبات إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها حسب المعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين التي تخضع لها الشركات في كل بلد.

تعتبر القوائم المالية أساس الإفصاح المالي والمحاسبي وفقا لأغلب المعايير مثل المعايير الدولية IAS، وفي الجزائر يتم الإفصاح عنها بموجب النظام المحاسبي المالي SCF (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق). كما أن الإيضاحات المرتبطة بالقوائم المالية تعتبر مهمة جدا فهي غالبا ما تكون بنفس أهمية الأرقام المالية، ذلك أنها تشرح المعالجة المحاسبية المعتمدة للعديد من عناصر القوائم المالية¹.

إضافة إلى القوائم المالية، توجد العديد من المعلومات المالية الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذه القوائم؛ وتجعلها أكثر وضوحا، والتي يعتبر الإفصاح عنها ضروريا، ومنها على سبيل المثال:

- المعايير المالية والمحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، سواء أكانت معايير دولية مثل IAS و IFRS، أو معايير محلية كما في الجزائر مثلا التي تعتمد على SCF.
- السياسات والتقديرات المحاسبية المعتمدة، مع توضيح أي تعديل في هذه السياسات أو التقديرات وأثره على القوائم المالية (كما في المعيار الدولي IAS 08، أو كما في الجزائر بنص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).
- الأدوات المالية المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية، وكذلك أدوات حقوق الملكية، والمخاطر المترتبة عنها وكيفية إدارتها (IAS 32, IFRS 7, IFRS 9).

¹ - John Stittle, Op.Cit, p. 42.

- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي لها سيطرة وتأثير مهم، مثل كبار المستثمرين والمديرين الذين لهم علاقة قرابة مع الشركة المعدة للقوائم المالية، أو في حالة المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة (IAS 24) وفي الجزائر (المادة 628 من القانون التجاري)
- كما أن هناك العديد من المعلومات المالية والمحاسبية الأخرى ذات الطابع الاستثنائي، والتي يتوقف الإفصاح عنها على شروط معينة، منها على سبيل المثال:
- الأحداث اللاحقة التي تقع بعد اقفال السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية، حيث يترتب عنها مجموعة من التغييرات وجب الإفصاح عنها (IAS 10).
- التغييرات في أسعار الصرف بالنسبة للشركات التي لديها معاملات مع أطراف أجنبية أو التي تملك فروع في دول أخرى (IAS 21).
- الإفصاح عن الحصص -إن وجدت- في المنشآت الأخرى (IFRS 12).

2.2. المعلومات غير المالية

تعتبر المعلومات غير المالية مكملّة للمعلومات المالية ولا تقل أهمية عنها، رغم أن اهتمام العديد من الأطراف ذات المصلحة يكون بشكل أكبر متعلقاً بالأرقام المالية والمحاسبية، وهو ما يدفع الشركة للتركيز أكثر على المعلومات المالية. لكن بالنظر لدراسات الباحثين والهيئات المتخصصة نجد أن الاهتمام بالجانب غير المالي يتزايد بشكل مستمر، وهو ما زاد من اهتمام الشركات به.

تساعد المعلومات غير المالية في عملية المساءلة، حيث أن الإفصاح عنها يحقق توازناً بين مختلف أصحاب المصالح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ يساعد أيضاً على تمكينهم من الحكم على أنشطة الشركة ونتائجها ومدى توافقها مع احتياجاتهم وتوجهاتهم؛ فالإفصاح عن المعلومات غير المالية يُشجع على الانتقال من ثقافة "ثق بي trust me" إلى ثقافة "أشركني involve me"¹.

من الملاحظ أن الإفصاح الاختياري له علاقة وطيدة مع الإفصاح عن المعلومات غير المالية، ذلك أن جزء كبير منها غير الزامي الإفصاح في العديد من الدول؛ رغم أن هناك الكثير من البورصات تلزم الشركات بالإفصاح عن العديد من المعلومات غير المالية من أجل الإدراج. وتتفاوت أهمية الإفصاح عن هذه المعلومات وفقاً لاحتياجات مستخدمي تقارير الشركة، وتوجهات هذه الأخيرة واهتماماتها، وكذلك وفقاً للقوانين والأنظمة التي تحكمها. فيما يلي ندرج بعض محتويات التقرير السنوي من المعلومات غير المالية التي ركزت عليها بعض الهيئات المتخصصة في المواضيع المتعلقة بالإفصاح.

¹ - Francesco Perrini, *The Practitioner's Perspective on Non-Financial Reporting*, California Management Review, Vol. 48, N. 2, 2006, p. 77.

أ. وفقا لمنظمة (GRI)* الخاصة بإعداد التقارير؛ فإنه يجب أن يغطي التقرير السنوي أربعة جوانب ضرورية من المعلومات غير المالية هي¹:

- الملف الشخصي للشركة: المتضمن تعريفا بالشركة ونبذة تاريخية عنها؛
- الرؤية والاستراتيجية: تتمثل في الرؤية المستقبلية للشركة والأهداف المسطرة وكيفية تحقيق ذلك؛
- هيكل الحوكمة: تتمثل في ممارسات الحوكمة المعتمدة؛
- مؤشرات الأداء: تشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وهو ما يُعرّف أيضا بأبعاد الاستدامة.

ب. وفقا لهيئة المحاسبة (CPA) يضم التقرير السنوي مجموعة من التقارير غير المالية أهمها²:

- تقرير المديرين: يتضمن معلومات حول أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، مناقشة سياسة التعويضات والمكافآت... إلخ؛
- بيان حوكمة الشركات: يتضمن شرحا للمبادئ المنتهجة أو الإفصاح عن سبب عدم انتهاجها*
- تقرير الاستدامة وتقرير المسؤولية الاجتماعية: يشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية.

ج. وفقا لمديري علاقات المستثمرين (IRM) في أكبر الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم، تم التركيز على خمس فئات من المعلومات غير المالية³:

- المعلومات التنظيمية: مثل إدارة الجودة وتكنولوجيا الإنتاج؛
- معلومات حول الموارد البشرية: مثل بيانات أعضاء مجلس الإدارة، الموظفون، برامج التنمية؛
- معلومات حول علاقات الشركة: كالمعلومات المتعلقة بشبكة العملاء والموردين واتفاقيات التعاون؛
- معلومات حول البحث والتطوير: كبراءات الاختراع؛
- المسؤولية الاجتماعية: كالسياسات البيئية المنتهجة وسياسة الأخلاقيات.

* منظمة دولية مستقلة عبارة عن "مبادرة عالمية لإعداد التقارير"، يقع مقرها في مدينة امستردام، هولندا، تهدف لدعم جميع المنظمات وأصحاب المصالح في جميع أنحاء العالم، من خلال توفير معايير لإعداد تقارير الاستدامة، تساعد المنظمات على الإفصاح عن معلوماتها.

¹- Antonis Skouloudis, Konstantinos Evangelinos, Fotis Kourmoussis, **Assessing non-financial reports according to the Global Reporting Initiative guidelines: Evidence from Greece**, Journal of Cleaner Production, Vol. 18, N. 5, 2009, p. 429.

²- Jude Lau & al, **A Guide To Understanding Annual Reports Australian Listed Companies**, CPA Australia Ltd, Australia, Fifth edition, 2019, p. 05-07.

* أوضحت هذه الهيئة أن بيان حوكمة الشركة يمكن أن يكون غير مدرج في التقرير السنوي، وإنما متوفر على موقع الشركة، وعليه ينبغي الإفصاح عن الرابط الإلكتروني للصفحة المتضمنة لممارسات الحوكمة في التقرير السنوي، بحيث يكون مؤرخ وموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

³- Susanne Arvidsson, **Disclosure of non-financial information in the annual report A management-team perspective**, Journal of Intellectual Capital, Vol. 12, N. 2, 2011, p. 287.

مما سبق، يتضح أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية حتى وإن كان غير الزامي، فإنه يُعد ضرورياً؛ ورغم أنه يختلف من بيئة لأخرى، إلا أنه يتمثل عموماً وبشكل أساسي في: المعلومات العامة عن الشركة، الاستراتيجية، الحوكمة، الموارد البشرية، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

3. التقرير السنوي وسيلة لقياس جودة الإفصاح

من خلال اطلاعنا على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع بحثنا، لاحظنا أن أغلبها تستخدم التقارير السنوية كوسيلة لقياس جودة الإفصاح؛ وتعتبرها أفضل أداة يتم بواسطتها الإفصاح ذلك أنها الأكثر شمولاً للمعلومات بمختلف أنواعها: المالية وغير المالية، الإلزامية والاختيارية، التاريخية والمستقبلية... وعلى اعتبار أن الهدف الأساسي من التقرير السنوي هو توصيل المعلومات التي تفصح عنها الشركة حول أدائها ووضعيتها الحقيقية للأطراف ذات المصلحة، وأن الحصول عليه يكون متاحاً لعامة الجمهور (على المواقع الإلكترونية للشركات) في أغلب دول العالم؛ فإنه يمكننا اعتبار التقرير السنوي وسيلة مهمة من أجل قياس جودة الإفصاح، دون أن يقلل ذلك من أهمية باقي وسائل توصيل المعلومات مثل التقارير المؤقتة التي عادة ما تتميز بسرعة توصيل المعلومات مقارنة بالتقارير السنوية. تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأطراف لا تعتبر أن التقرير السنوي هو أحسن مصدر للمعلومات. فهو "لا يقدم رؤية عقلانية حول مستقبل الشركة، ولا يوفر العديد من المعلومات في الوقت المناسب (على عكس باقي الوسائل التي عادة ما تتميز بسرعة توصيل المعلومات)، كما أن استخدامه يكون أساساً لأغراض الدعاية والعلاقات العامة بدلاً من استخدامه في صنع القرار"¹.

4. جودة التقرير السنوي

أشار (S. Herath, 2017) إلى أن "مفهوم جودة التقارير المالية*؛ مفهوم واسع لا يتضمن المعلومات المالية فقط، وإنما يشمل المعلومات غير المالية أيضاً لأنها تعتبر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات"². وعُرفت جودة التقارير المالية على أنها: "الدرجة التي تزودنا فيها التقارير المالية بمعلومات تتميز بالعدالة والصدق وتعتبر فعلاً عن أداء الشركة ووضعيتها المالية"³.

¹- Nermeen F. Shehata, **Theories and Determinants of Voluntary Disclosure**, Accounting and Finance Research Journal, Vol. 3, N. 1, 2014, p. 23.

* في الكثير من الأحيان يتم استخدام مصطلحي "التقارير المالية" و"التقارير السنوية" لنفس أهداف الدراسة، وإن كان هناك من يستخدم مصطلح "التقارير المالية السنوية"، أما في دراستنا هذه فقد استخدمنا مصطلح "التقارير السنوية" في أغلب المواضع، لتجنب أي لبس، لأننا بصدد التطرق للإفصاح عن كل من المعلومات المالية وغير المالية.

²- Siriyama Kanthi Herath, **Financial Reporting Quality: A Literature Review**, International Journal of Business Management and Commerce, Vol. 2 N. 2, 2017, p. 01.

³- Hope Osayantin Aifuwa, Kemebradikemor Embele, **Board Characteristics and Financial Reporting Quality**, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 5, N. 1, 2019, p. 32.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهومي جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية متقاربين جداً، فقد استخدمت هذه الأخيرة في العديد من الدراسات كبديل (proxy) لقياس جودة الإفصاح*. وبصفة عامة، فإن توفر الجودة في التقرير يعتمد على عدة عوامل أهمها¹:

- **جودة صياغة التقرير:** تتمثل بشكل أساسي في خاصية الوضوح، من خلال استخدام عبارات واضحة ومفهومة وتعبّر بأكبر دقة ممكنة عن المعلومة المراد توصيلها؛
- **جودة محتوى التقرير:** تتمثل بشكل أساسي في خاصيتي الدقة والشمولية، ويتحقق ذلك من خلال خلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، وأن تعكس أرقامه وبياناته الأخرى الوضعية الحقيقية للشركة؛
- **جودة عرض التقرير:** تتمثل أساساً في توفر خاصيتي التوقيت والحياد، حيث أن عرض المعلومات لا ينبغي أن يكون بطريقة قابلة للتفسير بطرق مختلفة بدرجة كبيرة، وأن يكون الحصول على التقرير سهلاً و في الوقت المناسب.

المبحث الثاني: أهمية جودة الإفصاح والعوامل المؤثرة عليها

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أهمية جودة الإفصاح في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات ومن الممارسات الاحتياطية التي تؤثر على الشركة وعلى مختلف الأطراف ذات المصلحة، إضافة إلى ذلك سنقوم بالتطرق لأهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة الإفصاح.

المطلب الأول: أهمية جودة الإفصاح

تعتبر الجودة عنصراً ضرورياً ينبغي توفره في جميع عمليات الشركة كمطلب عام، وتتجلى أهمية توفر الجودة في عمليات الإفصاح؛ في كونها تعتبر القاعدة الأساسية التي يستند إليها مستخدمو تقارير الشركة من أجل اتخاذ قراراتهم، حيث تعمل جودة الإفصاح من جهة على توفير المعلومات اللازمة لجميع الأطراف ذات المصلحة، ومن جهة أخرى؛ تقلل من الممارسات الاحتياطية التي تهدف لإظهار وضعية الشركة على غير حقيقتها.

أولاً: تقليل عدم تماثل المعلومات

ينشأ عدم تماثل المعلومات عندما يمتلك المديرون المزيد من المعلومات المتعلقة بالشركة وآفاقها المستقبلية؛ مقارنة بالمعلومات التي يمتلكها المساهمون وباقي الأطراف ذات المصلحة، حيث أن عدم

* سنعود إلى هذا الموضوع بشيء من البسط في المبحث الثالث.

¹ - صائب سالم محمد، أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018، ص. 259.

تمائل المعلومات لا يكون فقط نتيجة الاختلاف في كمية المعلومات المفصح عنها، وإنما أيضا في نوعية المعلومات، وفي التوقيت الذي أفصحت فيه الشركة عن هذه المعلومات¹.

وكما سبق التطرق إليه (المبحث الأول)، يمكننا مبدئيا استخدام نظرية الوكالة لشرح العلاقة العكسية بين الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، فامتلاك المديرين لمعلومات أكثر كماً وأفضل نوعية من المعلومات التي يمتلكها المساهمون؛ يمكن أن يؤدي إلى مشكلتي الاختيار العكسي والخطر الأخلاقي، أين يمكن للمديرين استغلال معرفتهم الأوسع من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية وإن كان على حساب الشركة؛ ولذلك فإن جودة الإفصاح من شأنها التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي تقييد السلوك الانتهازي للمديرين.

ولقد أشار (S. Brown & S. Hillegeist, 2007) إلى أن "مشكلة عدم تماثل المعلومات يمكن أن ترفع من حوافز البحث عن المعلومات الخاصة* التي يسعى بعض المستثمرين للحصول عليها من أجل استخدامها في تفسير التنبؤات بشكل أفضل وهو ما قد يزيد من فجوة المعلومات بين المستثمرين"². وعليه فإن جودة الإفصاح تساعد في الحصول على المعلومات بشكل عادل من حيث الكم والنوع والتوقيت بين جميع الأطراف ذات المصلحة (أو بين الأطراف التي تنتمي إلى الفئة نفسها)؛ وهو بدوره ما يقلل من حوافز البحث عن المعلومات الخاصة وبالتالي التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

إضافة إلى ما سبق، فإن "الشركة التي ترغب فعلا في التقليل من عدم تماثل المعلومات سيكون عليها الإفصاح عن المزيد من المعلومات -طوعية- عن الوضع الحالي وعن توقعاتها المستقبلية"³. ورغم أن الشركة لا تكون ملزمة بالإفصاح في هذه الحالة؛ إلا أن الإفصاح الطوعي سيكون أحسن وسيلة تعبر بها الشركة عن رغبتها في تحسين جودة إفصاحها من خلال جعل جميع الأطراف ذات المصلحة على دراية بالعديد من المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب.

لقد توصلت العديد من الدراسات (S. Brown & S. Hillegeist, 2003 ; M. Chang & al,) إلى أن جودة الإفصاح تساعد على التقليل من عدم تماثل المعلومات. ويجدر التنويه إلى أن مشكلة عدم تماثل المعلومات لا تؤثر فقط على المستثمرين وإنما على جميع

¹- Lies Zulfiati, Istiana S. Fadhilah, **Effect of Corporate Governance and Financial Reporting Quality on Asymmetry Information**, Advances in Economics Business and Management Research, vol. 73, 2018, p. 127.

* المعلومات الخاصة: يقصد بها هنا المعرفة المسبقة للمعلومات العامة، ويكمن الاختلاف بين النوعين في توقيت معرفة المعلومات، فعند الحصول على المعلومات العامة في وقت مبكر تصبح معلومات خاصة.

²- Stephen Brown, Stephen A. Hillegeist, **How disclosure quality affects the level of information Asymmetry**, Review of Accounting Studies, Vol. 12, N. 2, 2007, p. 447.

³- Dariush Bahman, **The Relation between Disclosure Quality and Information Asymmetry: Empirical Evidence from Iran**, International Journal of Financial Research, Vol. 5, N. 2, 2014, p. 110.

الأطراف ذات المصلحة؛ ذلك أن الإفصاح عن المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب يعتبر أساس عملية اتخاذ أي قرار بالنسبة لجميع الأطراف.

ثانياً: تخفيض تكلفة رأس المال

تكلفة رأس المال عبارة عن العائد المتوقع الذي يطلبه المستثمرون من أجل تحمل المخاطر المرتبطة بالشركة، حيث يتم طلب عوائد أكبر كلما كانت المخاطر أكبر، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة رأس المال¹.

وتساعد جودة الإفصاح في التخفيض من تكلفة رأس المال من خلال ما يلي:²

- تخفيض مخاطر حالة عدم التأكد؛ ذلك أن المستثمرين يواجهون حالة عدم التأكد في تقدير المخاطر وبالتالي العوائد، وعليه فإن توفر الجودة في المعلومات المفصح عنها سيقلل من درجة عدم التأكد وبالتالي من تكلفة رأس المال؛
 - التخفيض من عدم تماثل المعلومات؛ حيث أن توفير المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف، يساعد على تعزيز سيولة السوق التي تعكس زيادة الطلب على أسهم الشركة وتخفيض المخاطر المتعلقة بالأسهم وهو ما يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال.
- لقد تم التوصل إلى أن جودة الإفصاح تخفض من تكلفة رأس المال* في العديد من الدراسات منها: (S. Poshakwale & J. Courtis, 2005; G. Clinch, 2013 ; J. Core & al, 2014). كما استخدمت دراسات أخرى الإفصاح الاختياري كبديل لقياس جودة الإفصاح، منها: (C. Botosan, 2018; L. Hinson & S. Utke, 2018; E. Petrova & al, 2012 ; 1997)، وتوصلت إلى أن جودة الإفصاح الاختياري لها تأثير كبير في التقليل من تكلفة رأس المال، ذلك أن الإفصاح الاختياري عادة ما يُظهر نوايا المديرين في عدم إخفاء أية معلومات ذات فائدة للمستثمرين، وهو بدوره ما يقلل من درجة عدم التأكد ويساعد على زيادة الثقة في الشركة، وجذب مستثمرين جدد.

¹- Jagjit S. Saini, **Information Asymmetry, Segment Disclosures, and Cost of Equity Capital**, Thesis of Doctorat, Oklahoma State University, 2010, p. 07.

²- see : - Lisa A. Hinson, Steven Utke, **Structural Equation Modeling in Archival Capital Markets Research: An Empirical Application to Disclosure and Cost of Capital**, SSRN Electronic Journal, 2018, p. 18 , Available at: <https://ssrn.com/abstract=2614085> (04/01/2018).

- Christine A. Botosan, **Disclosure Level and the Cost of Equity Capital**, The Accounting Review, Vol. 72, N. 3, 1997, p. 324.

- Millicent Chang & al, **Does Disclosure Quality Via Investor Relations Affect Information Asymmetry?** Australian Journal of Management, Vol. 33, N . 2, 2008, p. 377.

* أشار بعض الباحثين (Poshakwale & Courtis, 2005 ; Saini, 2010) إلى أن جودة الإفصاح يمكن أن تزيد من تكلفة رأس المال بدلا من تخفيضها، وفسّروا ذلك بأن زيادة جودة الإفصاح يمكن أن تجذب فئة المستثمرين المؤقتين الذين يتداولون بقوة، وهو ما يسبب تقلبات في عوائد الأسهم قد تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.

ثالثا: الحد أو التخفيض من الممارسات الاحتياطية

تعتبر إدارة الأرباح من أهم أنواع الممارسات الاحتياطية التي تهدف إلى التلاعب في حسابات الشركة، وتكوين صورة لا تعكس الوضعية الحقيقية لها. ولقد عرّف (P. Healy, 1999) إدارة الأرباح على أنها "ممارسات تحدث عند استخدام المديرين الحكم الشخصي في عملية التقرير المالي، من أجل تغيير مدلول التقارير المالية؛ إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في هذه التقارير"¹.

وفي دراسة (ز. غزالي، 2016) حول إدارة الأرباح؛ تم التطرق لأهم الدوافع التي تجعل المديرين يتلاعبون برقم الأرباح المفصح عنه في تقارير الشركة سواءً من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية أو مصالح بعض الأطراف ذات المصلحة على حساب باقي الأطراف، ومثال ذلك: التأثير على قيمة مكافآت المديرين المرتبطة بتحقيق مستوى معين من الأرباح، التأثير على أسعار الأسهم، مقابلة توقعات المحللين الماليين². وحتى يتمكن هؤلاء المديرين من التلاعب بالأرباح المفصح عنها؛ فإنهم يستغلون اطلاعهم الواسع على معلومات الشركة مقارنة بباقي الأطراف ذات المصلحة ويقومون بالإفصاح عن معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة.

وعليه، فإن عدم تماثل المعلومات بين المديرين وهذه الأطراف يعتبر المحرك الأساسي لممارسات إدارة الأرباح، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على السلطة التقديرية للمديرين، خاصة فيما يتعلق بتوقيت الإفصاح والإفصاح الاختياري، ومثال ذلك أن يتم التلاعب بتوقيت الإفصاح عن تحقق الإيرادات من أجل التأثير على الأرباح المفصح عنها.

إن كون الشركة ملزمة فقط بتحقيق متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح (الإفصاح الإلزامي)، يجعل المديرين يستغلون المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية للقيام بإدارة أرباح شركاتهم بهدف تحقيق مصالحهم أو مصالح أطراف معينة، ولذلك فإن توفر المزيد من الإفصاح حتى وإن كان غير الزاميا (الإفصاح الاختياري) من شأنه أن يساعد في تقييد السلوك الانتهازي للمديرين، ولقد توصلت دراسة (R.Salem, 2020) إلى أن أبعاد الإفصاح الاختياري كانت الأكثر تأثيرا في التقليل من إدارة الأرباح.

¹ - Paul M. Healy, James M. Wahlen, **A review of the earnings management literature and its implication for standard setting**, American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol. 13, N. 4, 1999, p. 368.

² - لمزيد من التفصيل يرجى الاطلاع على: زينب غزالي، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016.

ولمعرفة العلاقة بين جودة الإفصاح وإدارة الأرباح بشكل أفضل؛ قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة والتي توصلت جميعها لنتائج متقاربة، تمثلت أساسا في أن جودة الإفصاح لها علاقة عكسية مع ممارسات إدارة الأرباح، ومن بين هذه الدراسات (G. Lobo & J. Zhou, 2001 ; E.Alzoubi, 2016 ; C. Jatiningrum, 2016 ; M. Salewski, 2016 ; N. Katmon, 2019 ; (R.Salem, 2020).

وفي ختام ما تقدم، نستنتج أن جودة الإفصاح تساعد بشكل كبير في تخفيض الممارسات الاحتياالية، فهي تقيد حرية المديرين في استغلال معرفتهم الواسعة بمعلومات الشركة، خاصة في ظل وجود آليات رقابية فعالة مثل مجلس الإدارة والتدقيق، والتي تهدف إلى تلبية مصالح جميع الأطراف بشكل عادل.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح

تعتبر جودة الإفصاح عنصرا ضروريا ينبغي توفره في جميع الشركات نظرا لأهميته، حتى وإن تم ذلك بمستويات تختلف من شركة لأخرى ومن بلد لآخر بسبب اختلاف الظروف والمحيط. وليكون الإفصاح ذي جودة؛ ينبغي أن يستند إلى قوانين تنظمه واجتهادات تحسنه وآليات تراقب مدى تحقيق متطلباته، وهو ما سنحاول التطرق إليه في النقاط الموالية.

أولا: الهيآت المتخصصة والقوانين المتعلقة بالإفصاح

إن نجاح أية عملية من عمليات الشركة يستوجب تنظيمها وفقا لإطار يسهل من خلاله مراقبتها وتطويرها باستمرار، ولعلّ أول السبيل لذلك؛ التقيد بجملة من القوانين، وفيما يلي نبرز أهمية القوانين والتشريعات في تحقيق جودة الإفصاح، إضافة إلى دور المنظمات والهيآت المتخصصة في ذلك.

1. القوانين والتشريعات

تعتبر القوانين والتشريعات آلية مهمة تساعد على الرّام الشركات بالتقيد بالمتطلبات الضرورية التي تنظم أعمالها وتحمي تنافسيتها وتساعد على الاستمرارية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ تعتبر القوانين من أهم الآليات التي تسعى لمراقبة عمل الشركات وضمان حقوق الأطراف ذات المصلحة من خلال المساهمة في التقليل من تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات؛ وهو ما يساعد على تحقيق جودة الإفصاح.

إن التأثير الايجابي للقوانين والتشريعات على جودة الإفصاح لا يمكن إنكاره رغم ما قد يعتري تلك القوانين من نقائص، لهذا فإن وضع القوانين وتطويرها بشكل مستمر يساعد على تنظيم عمليات الإفصاح

وتحسين جودتها؛ وإن كان بشكل متفاوت. فالقوانين التي تخضع لها الشركات تكون من إصدار السلطات المختصة في كل بلد وفقا للبيئة الاقتصادية التي تنشط فيها هذه الشركات، ففي الجزائر مثلا، ومن أجل الإفصاح يتم الاعتماد بشكل أساسي على النظام المحاسبي المالي، القانون التجاري، بعض القوانين الصادرة عن لجنة تنظيم عمليات البورصة بالنسبة للشركات المدرجة.

هناك العديد من القوانين التي أصدرتها منظمات دولية وخضعت لها العديد من الشركات في دول مختلفة، خاصة تلك التي لديها بورصات كبيرة، من بينها قانون Sarbanes-Oxley¹ الصادر عام 2002 عقب الانهيارات المالية التي شهدتها العالم، حيث تضمن مجموعة من المتطلبات والإجراءات الخاصة بعدة جوانب أهمها المحاسبة والمالية والتدقيق. الملاحظ أن كل هذه المتطلبات تسعى لتحقيق هدف مشترك وأساسي يتمثل في تعزيز ثقة مستخدمي تقارير الشركات من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز أنظمة الإفصاح بشكل يضمن جودة الإفصاح، من أجل تجنب تضليل مستخدميها مع جعل مسؤولية ذلك تقع على معدي هذه المعلومات والمصادقين عليها من مديري تنفيذيين ومدققين وأعضاء مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة إلى أن قوانين الإفصاح غالبا ما ترتبط بقوانين المحاسبة والمالية، نظرا للطبيعة الاقتصادية للشركات، إلا أنها تخضع كذلك للعديد من القوانين غير المالية مثل: قوانين البيئة، التنمية المستدامة، المنافسة، والتي تلزم الشركات بالإفصاح عن الجوانب المتعلقة بها من أجل ضمان حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة.

2. المنظمات والهيئات المختصة

من أهم العوامل التي لها دور في تحسين وتطوير عمليات الإفصاح، هي المنظمات والهيئات الدولية المختصة سواء في الجوانب المالية أو الجوانب غير المالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر:

- "مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB"، و"مجلس معايير المحاسبة المالية FASB" اللذين كانت لهما مساهمات كبيرة في تحسين طرق إعداد وعرض معلومات الشركات من خلال إصدار المعايير وتطويرها بشكل مستمر.
- منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية OECD" التي تسعى بشكل فعال ومستمر إلى إبراز أهمية ضرورة توفر الجودة في المعلومات المفصح عنها، حيث جعلت الإفصاح أحد مبادئ حوكمة الشركات التي تسعى إلى ضمان حسن سير الشركة وحماية حقوق أصحاب المصلحة فيها.

¹ - For more information see: James S. Turley, Steve Howe, **The Sarbanes-Oxley Act At 10: Enhancing the reliability of financial reporting and audit quality**, EY: Ernst & Young LLP, 2012.

- منظمة "Standard & Poor's" ومنظمة "إدارة الاستثمار والبحوث AIMR" وغيرهما من المنظمات التي اهتمت بجودة الإفصاح، وسعت لوضع مؤشرات تقيس الإفصاح في مختلف البلدان من أجل معرفة احتياجات مستخدمي معلومات الشركة ومن ثمة المساهمة في تحسين طرق الإفصاح عنها.

إن لهذه المنظمات والهيئات دورا مهما في تحسين جودة الإفصاح، لما تتمتع به من خبرة في مجال أعمال الشركات، حيث أنها تسعى باستمرار إلى تطوير المبادئ والمعايير الصادرة عنها بما يتوافق وبواكب تطور الأعمال، إضافة إلى تقديم التوصيات الضرورية، ولعل أهم ما يبين أهميتها ودورها الفعال هو ما اعتمدته العديد من البورصات الكبيرة التي أصبحت تشترط على الشركات المدرجة بها والراغبة في إدراج أسهمها؛ الالتزام بالمبادئ والمعايير الصادرة عن بعض هذه المنظمات، مثل معايير IFRS الصادرة عن IASB. وحتى بالنسبة للدول التي لا تستخدم هذه المعايير الدولية بشكل مباشر، فإنها تعتمد عليها كمصدر أساسي عند وضع معاييرها ومبادئها المحلية، فضلا عن كون المنظمات والهيئات المحلية لديها أيضا دور مهم في تعزيز جودة الإفصاح عن معلومات الشركة.

قد لا يكون لهذه المنظمات والهيئات أثرا ايجابيا ظاهرا في بعض الدول، بسبب عدم التطبيق الصحيح لمبادئ ومعايير هذه الهيئات من قبل الشركات، أو في حالات أخرى عدم توافق هذه المعايير مع البيئة الاقتصادية والتنظيمية المحلية، وهو ما يوجب ضرورة الفهم الصحيح للمبادئ والمعايير ومحاولة تكييفها مع البيئة التي تنشط فيها الشركة.

ثانيا: مستخدمي معلومات الشركة وآليات الرقابة على نشاطها

1. أصحاب المصلحة

يشكل أصحاب المصلحة عاملا مؤثرا على جودة الإفصاح باعتبار أنهم المستخدمون للمعلومات المفصّل عنها من قبل الشركة، ورغم اختلاف الطلب على هذه المعلومات بسبب اختلاف احتياجات كل منهم، إلا أن ذلك يشكل حافزا لقيام الشركة بتحسين جودة الإفصاح لتلبية هذه الاحتياجات المختلفة.

1.1. المساهمون

يعتبر المساهمون من أصحاب المصلحة الأساسيين في الشركة والذين يجب أن يكونوا على إطلاع مستمر بأهم المعلومات الخاصة بالشركة التي استثمروا فيها أموالهم، وهو الأمر الذي يقع على عاتق المديرين الذين وُكِّل لهم تسيير الشركة، إلا أن ذلك قد يخلق ما يسمى بمشاكل الوكالة الناتجة عن عدم

تمائل المعلومات.¹ وقد يصعب على المساهمين والمستثمرين الجدد اتخاذ العديد من القرارات في أسواق المال؛ بسبب انخفاض مستوى التواصل بينهم وبين الشركة والنتائج عن انخفاض الإفصاح في تقارير الشركة، لذلك فإن المساهمين يشكلون عاملاً مؤثراً يجعل الشركة تسعى لتحسين قنوات التواصل من خلال جودة الإفصاح بهدف تلبية احتياجاتهم والمحافظة على ثقتهم.

2.1. باقي الأطراف ذات المصلحة

يحظى المساهمون باهتمام كبير كونهم من أصحاب المصلحة الأساسيين، إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة الاهتمام بباقي الأطراف ذات المصلحة، نظراً لدورهم المهم في استمرارية الشركة ونجاحها؛ فالدائنون مثلاً ينبغي أن يكونوا على اطلاع مستمر بالوضعية المالية الحقيقية للشركة؛ ليتمكنوا من اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات الإقراض. وكذلك المجتمع الذي يتزايد الاهتمام به باستمرار، وهو ما جعل الشركات تلتزم بالإفصاح عن سياسات المسؤولية الاجتماعية المتبعة من خلال تقاريرها السنوية. وعليه، فإن المحافظة على ثقة هذه الأطراف يُشكل عاملاً مؤثراً يجعل الشركة تسعى باستمرار لتلبية احتياجاتهم من المعلومات من خلال الالتزام بجودة الإفصاح.

كما تجدر الإشارة، إلى أن سعي الشركة لتحقيق بعض مصالحها و/أو مقابلة توقعات مستخدمي معلوماتها (الأطراف ذات المصلحة) قد يكون له تأثير سلبي على جودة الإفصاح، فقد تفصح الشركة عن معلومات مضللة لا تعكس وضعيتها الحقيقية؛ فقط من أجل تحسين صورتها وسمعتها في نظر بعض الأطراف ذات المصلحة مثل: المستثمرين (من أجل التأثير على أسعار الأسهم)، الدائنين (من أجل تسهيل شروط الحصول على القروض)، الحكومة (من أجل التخفيض من الضرائب المدفوعة)، وهو الأمر الذي يتطلب أهمية توفر عوامل أخرى لها تأثير على تحسين جودة الإفصاح، وهي آليات الرقابة.

2. آليات الرقابة

إن الأطراف ذات المصلحة التي تستخدم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركة قد لا تستطيع التأكد من مدى جودتها وتعبيرها عن الوضعية الحقيقية للشركة، وهو ما يستلزم الاعتماد على بعض الجهات المختصة، والتي يُفترض أن يكون لها دور إيجابي في تحسين جودة الإفصاح، ويتمثل أهمها في مجلس الإدارة والتدقيق.

¹ - Yousef Alwardat, **Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investors' Perceptions of the Quality of Financial Reporting: A Literature Review**, Accounting and Finance Research, Vol. 8, N. 3, 2019, p. 210.

1.2. مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن معلومات الشركة المفصح عنها، باعتباره الوكيل الذي تُسند إليه أعمال تسيير الشركة والرقابة عليها، وعليه فإن مدى فعاليته في الإشراف والرقابة على عمليات إعداد وعرض المعلومات من خلال المديرين المكلفين و/أو اللجان التابعة له، يُفترض وإن كان بدرجات متفاوتة؛ أن يكون له تأثير كبير على جودة الإفصاح ، وهو ما سيتم التفصيل فيه في الفصل الموالي.

2.2. التدقيق

التدقيق عبارة عن "أداة رقابية ضرورية واحدة آليات حوكمة الشركات التي تساعد على جذب المستثمرين والمحافظة على ثقتهم في المعلومات التي تفصح عنها الشركات"¹. رغم أن إخضاع عمليات الشركة للتدقيق لا يُعبر بشكل مطلق عن جودة الإفصاح؛ إلا أنه يعتبر أمرا ضروريا وبالغ الأهمية؛ كونه يعطي انطبعا لمستخدمي هذه المعلومات بأنها تتميز بقدر من الدقة والموثوقية، خاصة إذا تمتع التدقيق بالجودة اللازمة.

تعتبر جودة التدقيق من العوامل المهمة في نجاح الأسواق المالية، لما لها من دور كبير في تعزيز مصداقية المعلومات المفصح عنها²، من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح والمساعدة في ضمان امتثال الشركات لمتطلبات الإفصاح³. وعليه فإن الشركات التي تخضع لتدقيق ذي جودة عالية غالبا ما يزيد فيها احتمال اكتشاف الممارسات الاحتيالية التي يمكن أن يقوم بها المدبرون؛ ولذلك نجد هذه الشركات تسعى إلى توفير الجودة في إفصاحها؛ تفاديا لوقوع مشاكل مع مدققيها باعتبار أنهم ذوي كفاءة وخبرة عالية ويمكنهم اكتشاف التلاعب. ولقد توصلت العديد من الدراسات (S. Nosheen & S. Chonglertham, 2013 ; S. Harandi & J. Khanagha, 2013) إلى أن جودة التدقيق لها أثر ايجابي على جودة الإفصاح.

ثالثا: خصائص متعلقة بالشركة

1. حجم الشركة ومعاملاتها

عادة ما تواجه الشركات الكبيرة طلبا متزايدا على معلوماتها وعلى جودة الإفصاح عنها بسبب ارتفاع تكاليف الوكالة؛ ذلك أن الشركات الكبيرة تكون لديها معاملات كثيرة مع الأطراف ذات المصلحة،

¹- Sara Harandi, Jamal B. Khanagha, **Auditing Quality And Disclosure Quality**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business, Vol. 5, N. 7, 2013, p. 247.

²-Safia Nosheen, Supasith Chonglertham, **Impact of board leadership and audit quality on disclosure quality:Evidence from Pakistan**, International Journal of Disclosure and Governance, Vol.10, N.4, 2013, p.314.

³- Yousef Alwardat, **Op.Cit**, p. 210.

مما يجعل احتمال تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات أكبر مقارنة مع الشركات الصغيرة، وهو بدوره ما يشكل ضغوطات على الشركات ينبغي عليها مواجهتها من خلال توفير الجودة في المعلومات المفصح عنها.¹ كما أن الشركات الكبيرة في الكثير من الأحيان تختار الإفصاح عن المزيد من المعلومات من أجل جذب المستثمرين وتعزيز مكانتها في السوق²، وفي المقابل فإننا نعتقد أن كبر حجم الشركة قد يدفعها إلى الإفصاح فقط على ما يضمن الحفاظ على سمعتها واسمها في السوق؛ وإن كان ذلك على حساب العديد من الأطراف الأخرى.

بصفة عامة؛ يمكننا القول أن مستوى الإفصاح يزيد في الشركات الكبيرة نظرا للطلب الواسع على المعلومات من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإن توفر الخبرة والموارد المالية والبشرية يساعد أيضا على نشر المزيد من المعلومات مقارنة مع الشركات الصغيرة. وتوصلت العديد من الدراسات (B.Mensah, 2013; W. Ben-amer & P. McIlkenny 2013; W. Nakayma & B. Salotti, 2014 ; S. Winter & H. Zülch, 2019 ; D. Hung & al, 2019) إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وجودة الإفصاح.

2. إدراج الشركة ونشاطها في السوق المالية

يعتبر الإفصاح مطلباً أساسياً بالنسبة لجميع الشركات؛ إلا أن الشركات المدرجة في البورصة تواجه ضغوطاً أكبر حول الإفصاح مقارنة مع الشركات غير المدرجة، وذلك بسبب المتطلبات التي تفرضها العديد من البورصات على الشركات الراغبة في إدراج أسهمها، إضافة إلى الرقابة التي تخضع لها هذه الشركات من قبل لجان تنظيم البورصة، وهو ما يجعلها تحسن باستمرار من جودة إفصاحها بهدف مقابلة هذه المتطلبات. كما "أن الشركات المدرجة تقوم في الكثير من الأحيان بالإفصاح عن المزيد من المعلومات طواعية بهدف المحافظة على ثقة المتعاملين في السوق وجذب مستثمرين جدد"³.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن الإدراج في البورصة يمكن أن يكون له تأثير سلبي على جودة الإفصاح، ذلك أن سعي الشركة لتلبية متطلبات البورصة قد يجعلها تفصح بطريقة تضليلية؛ لا تعكس

¹ - See :-Zhang Yue-mei, Li Yan-xi, **Information Disclosure Quality: Factors and Measurement**, International Conference on Computer Science and Software Engineering, Wuhan China, 12-14 Dec. 2008, p. 912.

-H. Alves, A.M. Rodrigues, N. Canadas, **Factors influencing the different categories of voluntary disclosure in annual reports: An analysis for Iberian Peninsula listed companies**, Review of Applied Management Studies, Vol. 10, 2012, p. 18.

² - Rusnah Muhamad & al, **Disclosure Quality on Governance Issues in Annual Reports of Malaysian PLCs**, International Business Research, Vol. 2, N. 4, 2009, p. 64.

³ - Li Huiyun, Zhang Lin, Lv Wenchao, **A Study of the Status of Chinese Listed Companies' Voluntary Disclosure**, Second International Conference on Enterprise Systems, Shanghai China, 2-3 Aug. 2014, pp. 155-158.

وضعتها الحقيقية بهدف تحقيق بعض الأهداف مثل تجنب التقلبات الحادة في أسعار أسهمها ومقابلة توقعات المحللين الماليين التي يعتمد عليها العديد من الأطراف ذات المصلحة عند اتخاذ القرارات.

3. الوضعية المالية للشركة

إن تحقيق مستويات عالية من الأرباح يمكن أن يُشكل دافعا للمديرين يجعلهم يرغبون في الإفصاح بشكل أفضل من أجل تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين، ومساعدة المديرين على اكتساب سمعة جيدة في سوق العمل¹. وللإشارة، فإن تحقيق مستويات عالية من الأرباح؛ يمكن أن يخفض من جودة الإفصاح؛ عندما تقوم الشركات بالتلاعب في الإفصاح من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التي تخفض من الأرباح المفصح عنها (مثل تأجيل الاعتراف بالإيرادات) بهدف التقليل من التكاليف السياسية* و/أو الضرائب التي تفرض عليها من قبل الدولة.

كما أن تحقيق مستويات منخفضة من الأرباح، أو تحقيق خسائر، قد يدفع المديرين إلى التلاعب بالإفصاح من أجل إخفاء ضعف أداء الشركة (ولو على المدى القصير) بهدف تحقيق بعض المصالح لأنفسهم أو لبعض الأطراف.

أما بالنسبة للمديونية؛ فإن "الشركات ذات المديونية العالية يكون لديها التزام أكبر بالإفصاح، خاصة ما تعلق بالجانب المالي؛ وذلك بهدف اقناع الدائنين بأن لديها مصادر مالية كافية لاستمراريتها ولتسديد ديونها على المدى الطويل"². في هذه الحالة قد يكون المديرون صادقين في إظهار قدرات الشركة على الوفاء بالتزاماتها من خلال المعلومات المفصح عنها، إلا أنه في أحيان أخرى قد يؤثر ارتفاع المديونية بشكل سلبي على جودة الإفصاح، حيث يلجأ المديرون لعدم الإفصاح عن بعض المعلومات أو الإفصاح عنها بطريقة تضليلية من أجل إخفاء الوضعية الحقيقية للشركة ولو بصفة مؤقتة، وهو ما يُمكنها من مقابلة شروط اتفاقيات الديون و/أو الحصول على ديون جديدة.

¹- Dang N. Hung, Pham T. H. Diep, Dang T. Binh, **Study Factors Affecting the Level of Information Disclosure of Vietnamese Enterprises**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 9, N. 2, 2019, p. 203.

* التكاليف السياسية عادة ما تتحملها الشركات كبيرة الحجم والناشطة في بعض القطاعات الحساسة مثل النفط والمواد الكيميائية، حيث أن تحقيق هذه الشركات لأرباح كبيرة يجعل الدولة تفرض عليها بعض الأمور مثل معدلات ضريبة أكبر، تقسيم الشركة من أجل منع الاحتكار وزيادة المنافسة.

²- Rusnah Muhamad & al, **Op.Cit**, p. 65.

رابعاً: التكاليف المترتبة عن الإفصاح

إن التكاليف التي تتحملها الشركات نتيجة عمليات الإفصاح يمكن أن تكون تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد المعلومات، و/أو تكاليف غير مباشرة ناتجة عما يتبع عمليات الإفصاح والمتمثلة أساساً في التأثير على الوضع التنافسي، وفي ما يلي نوضح تأثير هذه التكاليف على جودة الإفصاح.

1. ارتفاع تكاليف إعداد المعلومات

إن قيام الشركة بتقديم إفصاح عالي الجودة يتطلب جهداً أكبر في إعداد المعلومات وتفسير بعضها وتبليغها لمستخدميها، كما أنه يتطلب موارد مالية وبشرية أكبر، وفي بعض الأحيان يتطلب وقتاً أطول لنشر المعلومات، وهو ما يزيد من مستوى تكاليف الإفصاح¹. ولأن الإفصاح الإلزامي يجب أن يتم مهما كانت تكاليفه، فإن ارتفاع التكاليف الكلية سيكون مرتبطاً بشكل أكبر بالإفصاح الاختياري؛ لذلك عادة ما يرتبط الإفصاح الاختياري بالمقارنة بين المنافع المتوقعة منه والتكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة ذلك. وعليه، فإننا نعتقد أن التكاليف المرتفعة الناتجة عن إعداد المعلومات ونشرها يمكن أن تؤثر بشكل سلبي وتخفض من جودة الإفصاح، حيث تتجنب الشركة الإفصاح عن الكثير من المعلومات المكلفة إذا لم تتوقع منها منافع معينة مثل جذب المستثمرين وتحسين سمعتها. ورغم ذلك فإنه لا يجب على الشركة الامتناع عن الإفصاح عن المعلومات المهمة بحجة أن تكاليفها مرتفعة، وإنما ينبغي أن يكون هناك توازن بين تكاليف الإفصاح والعوائد المترتبة عنها، مع مراعاة جميع المصالح المختلفة للأطراف ذات المصلحة.

2. التأثير على الوضع التنافسي

تسعى الشركات من خلال نشر معلومات ذات جودة عالية لتحسين وضعيتها من خلال جذب المزيد من المستثمرين وتوسيع نشاطها وتحسين صورتها في السوق، وهو بدوره ما يساعدها على كسب ميزة تنافسية نتيجة الجودة والشفافية في إفصاحها عن المعلومات لجميع الأطراف ذات المصلحة، وهو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تتحمل نوعاً آخر من التكاليف يمكن أن يؤثر على جودة إفصاحها بشكل سلبي. يؤدي الإفصاح عن بعض المعلومات مثل المعلومات الاستراتيجية والتنبؤية إلى تعريض الميزة التنافسية للخطر؛ نتيجة إمكانية استخدام هذه المعلومات من قبل المنافسين بما يضر الشركة، ولهذا السبب ينبغي على هذه الأخيرة أن تفرق بين الحذر من الإفصاح عن معلومات قد تلحق الضرر بوضعيتها المالية أو التنافسية، وبين الإفراط في الحذر من الإفصاح لدرجة تخفيض جودته.

¹- Kai W. Hui, Steven R. Matsunaga, **Are CEOs and CFOs Rewarded for Disclosure Quality?** The Accounting Review, Vol. 90, N. 3, 2015, p. 1017.

لقد أشار (M. Heinle & al, 2018) إلى أن بعض البورصات الكبيرة تتيح استخدام نظام يسمح للشركات بطلب المعالجة السرية لبعض المعلومات المتعلقة بالإفصاح الإلزامي للبورصة، حيث تحصل عليها هذه الأخيرة وتعالجها دون الإفصاح عنها للجمهور؛ وذلك من أجل تفادي بعض الأضرار التي قد تلحق بالشركة والتي تعتبر تكاليف غير مباشرة للإفصاح¹.

المبحث الثالث: طرق قياس جودة الإفصاح

يعتبر قياس جودة الإفصاح أمراً صعباً لأنه لا يمكن تحديد هذه الجودة بشكل دقيق ومباشر، لذلك نجد أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت مقاييس أقرب للكمية منها للجودة، حيث اعتمدت على كمية (مستوى) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى تنوعها وشمولها لمختلف أنواع المعلومات (مثل المعلومات المالية وغير المالية، المعلومات الإلزامية والاختيارية). بصفة عامة؛ من أجل قياس جودة الإفصاح يتم استخدام ما يسمى بالبديل أو الوكيل (proxy)، وسنحاول فيما يلي التطرق لأهم المقاييس التي تم اعتمادها لقياس جودة الإفصاح.

المطلب الأول: مستوى الإفصاح كبديل لقياس جودة الإفصاح

بهدف قياس مستوى الإفصاح؛ قام العديد من الباحثين بتصميم مؤشر للإفصاح يضم مجموعة من البنود؛ يتم التحقق من الإفصاح عنها في التقارير السنوية، ومن ثمة تقدير نسبة الإفصاح بالنسبة لإجمالي البنود. وهناك باحثون آخرون اعتمدوا الطريقة نفسها، إلا أنهم لم يقوموا بتصميم المؤشر، وإنما استخدموا مؤشر جاهز لباحثين آخرين أو لهيئات متخصصة. وسنحاول فيما يلي توضيح كلا الطريقتين ومبررات استخدامهما.

أولاً: تصميم مؤشر الإفصاح

1. أساسيات تصميم المؤشر

إن اختيار الباحثين لطريقة تصميم مؤشر لقياس جودة الإفصاح، تعتمد بشكل أساسي على البيئة التي تنشط فيها الشركات محل الدراسة وعلى طبيعة هذه الشركات، وتتميز هذه الطريقة بما يلي:

¹ - Mirko Heinle, Delphine Samuels, Daniel Taylor, **Proprietary Costs and Disclosure Substitution: Theory and Empirical Evidence**, SSRN Electronic Journal, 2018, p. 04, Available at: <https://ssrn.com/abstract=3173664> (01/04/2019).

- الاعتماد على نظام البنود: حيث يقوم الباحث ببناء مؤشر يحتوي على مجموعة من البنود تمثل عناصر الإفصاح التي يرغب في التحقق من وجودها (أو عدمها) في التقارير السنوية أو الوثائق التي تستخدمها الشركة من أجل نشر المعلومات التي ترغب في الإفصاح عنها.
- الاعتماد على مجموعة من القوانين التي تخضع لها الشركات من أجل تحديد بنود الإفصاح الإلزامي، في حين يتم الاعتماد على القواعد والمعايير المتعارف عليها من أجل تحديد بنود الإفصاح الاختياري؛ فتصميم مؤشر الإفصاح وإن كان ناتجا عن تقدير الباحث للبنود التي يجب أن يتضمنها، إلا أنه ينبغي أن يركز على بعض الأسس عند تصميمه من أجل ضمان موضوعيته.
- تعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على قياس كمية المعلومات المفصح عنها، رغم أن الكمية لا تُعبر بالضرورة عن الجودة؛ إلا أن الباحثين الذين اعتمدوا هذه الطريقة كبديل لقياس جودة الإفصاح؛ برّروا ذلك بأن كمية المعلومات تعتبر مكونا هاما للجودة، فغالبا ما يصاحب زيادة الكمية؛ تنوع في المعلومات المفصح عنها.
- ولقد اعتمد العديد من الباحثين على طريقة تصميم مؤشر خاص بدراساتهم واستخدامه كبديل لقياس جودة الإفصاح، وفيما يلي بعض هذه الدراسات.
- دراسة (S. Pivac & al, 2017): في هذه الدراسة تم وضع مؤشر يحتوي على 44 بندا لقياس جودة الإفصاح في مجموعة من الشركات في خمس دول، واعتمد الباحث على اعداد استبيان تم توجيهه لمجموعة من الخبراء الماليين والمحاسبين لتحديد العناصر المهمة التي ينبغي توفرها في التقارير السنوية، وهو ما ساعده في تحديد بنود مؤشره التي تمحورت أساسا حول سبع فئات من المعلومات تمثلت في: ملف تعريف الشركة، تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المتعلقة به، علاقة الشركة مع الأطراف ذات المصلحة، السياسات والمؤشرات المالية، إدارة المخاطر، المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، توقعات الفترات المستقبلية.
- دراسة (S. Nosheen & S.Chonglertham, 2013): تضمن المؤشر في هذه الدراسة 100 بند تم وضعها من قبل الباحثين واستخدمت كبديل لقياس جودة الإفصاح، وتم الاعتماد في ذلك على معايير إعداد التقارير التي وضعتها اللجنة المشتركة بين المعهد الباكستاني للحسابات القانونية ومعهد الإدارة وحسابات التكاليف. احتوى المؤشر على خمس فئات تمثلت في: أهداف الشركة، تقرير مجلس الإدارة، الإفصاحات المالية، معلومات عن أصحاب المصلحة، حوكمة الشركات.

- دراسة (S.Htay & al, 2013): حيث قام الباحثون بتطوير مؤشر افصاح يتكون من 212 بنداً، اعتماداً على القواعد واللوائح التي تحكم البنوك مثل معايير لجنة بازل، بيان الرقابة الداخلية الصادر عن معهد المدققين الداخليين الماليين للشركات العامة المدرجة، كما أن بنود المؤشر تحتوي على معلومات تتصف بالزامية الإفصاح وأخرى اختيارية الإفصاح. تم تصنيفها في خمس مجموعات رئيسية تضمنت: المعلومات الاستراتيجية، إدارة المخاطر، المعلومات المالية، المعلومات الاجتماعية والبيئية والمعلومات المتعلقة بالقيمة المضافة، افصاح اضافي حول الصيرفة الاسلامية.
- دراسة (B. Saeed & K. Saeed, 2018): قام الباحثان بتصميم مؤشر يحتوي على 100 بند لقياس جودة الإفصاح في عينة من شركات جنوب آسيا حيث تم تصنيف البنود إلى خمسة مجموعات رئيسية: أهداف الشركة، تقرير المديرين، الإفصاحات المالية، معلومات الأطراف ذات المصلحة، إفصاحات حوكمة الشركات.
- دراسة (S. Cheung & al, 2010): قام الباحثون بتصميم مؤشر يحتوي على 56 بنداً لقياس جودة الإفصاح في عينة من الشركات الصينية. تم تقسيمه إلى مؤشر إفصاح الزامي ومؤشر افصاح اختياري، كما تم الاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة OECD.

2. مبررات استخدام طريقة تصميم المؤشر

- من خلال اطلعنا على العديد من الدراسات الخاصة بقياس جودة الإفصاح، تمكنا من استنتاج أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختيار أسلوب تصميم مؤشر من قبل الباحث، يتمثل أهمها فيما يلي:
- تمكين الباحث من إدراج جميع البنود التي يرى أنها مناسبة لقياس جودة الإفصاح، وهو ما يعطي مرونة أكبر في تحديد العناصر التي تخدم الدراسة بشكل أفضل؛
- مراعاة خصوصية عينة الدراسة، حيث يمكن للباحث أن يكيف مؤشر الإفصاح وفقاً للبيئة التي تنشط فيها شركات العينة من حيث القوانين والقواعد المتعارف عليها؛
- مراعاة العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح، على عكس استخدام مؤشر جاهز (تم تطويره من قبل هيئات أو باحثين آخرين) والذي يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى تجعله يركز على جوانب لا تتماشى مع أهداف الباحث.

في المقابل، يُعاب على هذه الطريقة أمرين مهمين هما:

- الذاتية التي قد تغطي على المؤشر، حيث أن اعتماد الباحث على تقديره الشخصي يمكن أن يؤثر على موضوعية العناصر التي يحتويها المؤشر، إلا أن ذلك يمكن تلافيه من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة حول الموضوع، أو الاستعانة بأهل الاختصاص؛
- اعتماد كل باحث على مؤشر خاص به يلغي إمكانية استعمال المؤشر نفسه في العديد من الدراسات، وعليه لن تكون هناك وسيلة موحدة لقياس جودة الإفصاح.

ثانياً: استخدام مؤشرات جاهزة لباحثين وهيئات متخصصة

في الواقع؛ لا تختلف هذه الطريقة كثيراً عن الطريقة السابقة، حيث يتم أيضاً استخدام مجموعة من البنود لقياس جودة الإفصاح، ولكن يتم ذلك إما بطريقة مباشرة من خلال استخدام مؤشر جاهز تم تطويره من قبل باحثين سابقين أو هيئات متخصصة في مجال الإفصاح، أو بالاعتماد عليه بشكل جزئي مع إجراء بعض التعديلات ليتوافق مع أهداف الباحث ومع الشركات محل الدراسة.

1. أهم المؤشرات المستخدمة في الدراسات

1.1. مؤشر الشفافية والإفصاح (T&D)

يعتبر من أهم المؤشرات الخاصة بقياس مستوى الإفصاح، حيث في عام 2002 وبعد الأحداث التي مست الاقتصاد العالمي من أزمات وانهيارات لأكبر الشركات العالمية؛ قامت منظمة S&P* بإصدار دراسة حول ممارسات الشفافية والإفصاح تم قياسها في العديد من البلدان، وذلك من خلال مؤشر يحتوي على 98 بنداً مقسمة إلى ثلاث فئات رئيسية هي¹:

- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: تضمنت بنوداً حول مدى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بفئات المساهمين، عدد الأسهم وأنواعها، اجتماعات المساهمين وإجراءات التصويت ... إلخ.
- الإفصاح عن المعلومات المالية: تضمنت بنوداً حول مدى الإفصاح عن المعلومات المالية، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، أعمال التدقيق ... إلخ.
- هيكل مجلس الإدارة ودوره: تضمنت بنوداً حول مدى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة من حيث التركيبة، الدور، مكافآت أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين ... إلخ.

* شركة أمريكية للخدمات المالية، رائدة في مجال التصنيف والتصنيف الائتماني وتقديم مؤشرات تحليل السوق.

¹- For more information see: Sandeep A. Patel, George Dallas, **Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results- United States**, Standard & Poor's Organization, 2002.

ولقد اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية كمصدر أساسي لإفصاح الشركات، إضافة إلى بعض الوثائق الأخرى أهمها وثيقة $(k-10)$ التي يُعتمد عليها بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم توصل هذه الدراسة إلى أن هناك اختلافات كبيرة في مقدار الإفصاح في البلد نفسه وفيما بين البلدان، إلا أنها حددت بعض النتائج المشتركة أهمها¹:

- الشركات التي تخضع لقوانين البورصات (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا) تكون فيها مستويات الإفصاح أعلى؛
- العديد من الشركات تستخدم سلطتها التقديرية بخصوص ما تفصح عنه، ويمتد ذلك في بعض الأحيان إلى الإفصاح الإلزامي.
- المعلومات المالية كانت أكثر المعلومات المفصح عنها.

بناءً على ما سبق، يمكننا تفسير أسباب الاعتماد على هذا المؤشر في العديد من الدراسات، مثل (C. Jatiningrum & al, 2016; M. Torchia & A. Calabrò, 2016)؛ بـ: الخبرة الكبيرة التي تمتلكها منظمة S&P، الاعتماد على مصادر متنوعة للمعلومات أهمها التقرير السنوي ووثيقة $(k-10)$ ، العينة التي شملتها الدراسة والتي تضمنت دولا عديدة من مختلف أنحاء العالم. ورغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا المؤشر، إلا أنه يمكننا ملاحظة إهماله لبعض الأمور التي لم يتطرق لها خاصة ما تعلق بالمعلومات غير المالية مثل تلك التي تخص الجانب الاجتماعي والبيئي.

2.1. مؤشر الإفصاح للباحثة Botosan

قامت الباحثة (C. Botosan, 1997) بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح بناءً على مقدار الإفصاح الطوعي المقدم من قبل الشركات في تقاريرها السنوية، ولقد اعتمدت الباحثة بشكل أساسي عند اختيارها للبيانات المدرجة في مؤشرها على ما يلي:

- التوصيات المقدمة في دراسة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، سنة 1994 (تقرير لجنة جينكينز)؛
- الاستطلاع الدولي SRT** لاحتياجات المستثمرين للمعلومات، سنة 1987؛
- دراسة المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، سنة 1991.

* عبارة عن تقرير شامل يتم إصداره سنويا من قبل الشركات المساهمة حول أدائها المالي، وهو مطلوب من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC، يعتبر وثيقة مهمة جدا لاحتوائه على معلومات أكثر تفصيلا من تلك الموجودة في التقارير السنوية.

¹ - Sandeep A. Patel, George Dallas, Op.Cit, 2002. P. 03.

** منظمة أمريكية غير ربحية مختصة في الأبحاث العلمية.

ولقد تضمن هذا المؤشر مجموعة من البنود مقسمة إلى خمس مجموعات هي:

- معلومات عامة عن الشركة: أهداف الشركة، أنشطتها، أهم أسواقها...إلخ؛
- ملخص النتائج المالية لخمس أو عشر سنوات الأخيرة: العائد على الأصول، صافي هامش الربح، معدل دوران الأصول...إلخ؛
- أهم الإحصائيات غير المالية: عدد المستخدمين ومتوسط دخلهم، الوحدات المباعة ونسبة نمو المبيعات...إلخ؛
- معلومات تنبئية: الخطط المستقبلية، الأرباح المتوقعة، توقعات حصة السوق...إلخ؛
- تحليل ومناقشة الإدارة للتغيرات: تشمل تفسيرات حول التغيرات التي يصعب الحصول عليها من البيانات المالية الأساسية مثل تفسيرات حول تغيرات رقم الأعمال، رقم الأرباح، المخزون...إلخ.

يمكن تفسير استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات لاحتوائه على بنود مهمة تطرقت لجوانب مختلفة من الإفصاح، حيث هناك دراسات استخدمت هذا المؤشر بصفة مباشرة، في حين أن أغلبها استخدمت المؤشر بشكل أساسي مع بعض التعديلات من أجل جعله يتوافق مع عينة الشركات محل الدراسة، ومن بين هذه الدراسات (R. Chakroun & K. Hussainey, 2014; M. Allegrini & J.Grec, 2011; W. khiari & A. Karaa, 2013; E. Setiany & al, 2017). وتجدر الإشارة؛ أن هذا المؤشر لم يتطرق لبعض العناصر المتعلقة بالمعلومات المالية (ويرجع ذلك لكون الباحثة ركزت على الإفصاح الاختياري)، كما لم يتطرق للمعلومات المتعلقة بالجانب الاجتماعي؛ وهذا ما جعل العديد من الباحثين يدخلون عليه بعض التعديلات أو الإضافات قبل استخدامه.

1.3. مؤشر منظمة AIMR

تهدف منظمة AIMR* إلى تحسين التواصل بين الشركات والمستثمرين حيث تقوم باختيار عدد من الصناعات وتصنيفها، ثم تقييم مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المنتمية لهذه الصناعات. قامت هذه المنظمة بوضع مؤشر إفصاح يتكون من أربع مجموعات رئيسية هي¹:

- معلومات تنشر سنويا: تتضمن أهداف الشركة والأحداث المهمة، القوائم المالية وملخص العمليات المالية...إلخ؛

* منظمة دولية غير ربحية تأسست عام 1990، متخصصة في إدارة الاستثمار، وقد تم تغيير تسميتها فيما بعد لتصبح: "CFA institute".

¹- Christine A. Botosan, Marlene A. Plumlee, **Disclosure Level and Expected Cost of Equity Capital: An Examination of Analysts' Rankings of Corporate Disclosure**, SSRN Electronic Journal, 2000, p. 07, Available at: <https://ssrn.com/abstract=208148> (04/01/2019).

- معلومات تنشر كل ثلاثي: تتعلق بالتفصيل في المعلومات المطلوبة، بعض القوائم المالية التي يحتاجها المستثمرون... إلخ؛
- معلومات تنشر فصليا: تتضمن تقرير الجمعية العامة، الأحداث ذات التأثير الكبير، احصائيات إضافية... إلخ؛
- معلومات أخرى: تتعلق بالاجتماعات السنوية للشركة، العروض التقديمية للمحللين، الأحداث التي تكون تحت رعاية الشركة... إلخ.

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أن أهمية هذا المؤشر تكمن في أنه ركز بشكل كبير على توقيت الإفصاح وضرورة توصيل المعلومات للمستثمرين في وقتها حتى تكون ذات منفعة، حيث تطرق إلى ضرورة الإفصاح السنوي والثلاثي والفصلي، مع ضرورة الإفصاح عن التفاصيل المهمة كلما تطلب الأمر. ولقد تم استخدام مؤشر AIMR بهدف قياس جودة الإفصاح في العديد من الدراسات منها: (G.Lobo & J. Zhou ,2001 ; D. Gelb & P. Zarowin, 2002 ; S. Brown & S. Hillegeist, 2003).

والملاحظ أيضا بالنسبة لهذا المؤشر هو اهتمامه بشكل خاص بفئة واحدة من الأطراف ذات المصلحة وهي فئة المستثمرين، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاهتمام الرئيسي لمنظمة AIMR يكمن في جانب الاستثمار، ولذلك فإنه غالبا ما يتم استخدام هذا المؤشر في الدراسات التي تركز بشكل أساسي على قياس جودة الإفصاح بالنسبة للمستثمرين.

2. مبررات اختيار طريقة استخدام المؤشرات الجاهزة

من خلال اطلعنا على الدراسات التي اختارت استخدام المؤشرات المهمة في مجال الإفصاح لقياس جودة الإفصاح، يمكننا القول أن ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:

- تطوير هذه المؤشرات تم من قبل باحثين وهيآت متخصصة، وهو ما جعلها تكتسب مصداقية كبيرة تؤخذ بعين الاعتبار عن اختيار هذه المؤشرات كأداة لقياس جودة الإفصاح؛
- مرجعية هذه المؤشرات؛ حيث تم تصميمها اعتمادا على مجموعة مهمة من: القوانين، المعايير، التقارير والتوصيات، استطلاعات وآراء المحللين الماليين، دراسات المعاهد والهيآت المتخصصة، وهو ما جعل البنود التي يحتويها المؤشر ذات قيمة عالية لقياس جودة الإفصاح؛
- استخدام المؤشر نفسه في العديد من الدراسات يمنح امكانية لمقارنة النتائج المتحصل عليها في مختلف الدراسات باعتبار أن أداة الدراسة ستكون نفسها؛

- يقوم بعض الباحثون باستخدام هذه المؤشرات بشكل مباشر في دراساتهم لأنها تخدم أهداف أبحاثهم، فمثلاً يتم اختيار مؤشر AIMR إذا كانت الدراسة تركز على مدى تلبية المعلومات المفصّل عنها لاحتياجات المستثمرين.

رغم القبول الواسع الذي تحظى به هذه الطريقة، إلا أننا نرى أن استخدام أحد هذه المؤشرات بشكل مباشر لا يصلح لجميع الدراسات، نظراً لاختلاف أهداف الدراسات والبيئة التي تُجرى فيها وهو ما يمكن أن يُعطي نتائج غير دقيقة، لهذا السبب نجد أن أغلب الدراسات الحديثة تقوم بتصميم مؤشرات ولا تعتمد بشكل مباشر على مؤشرات جاهزة، وعليه؛ فإننا نعتقد أن هذه المؤشرات لا يمكن الاستغناء عنها نظراً لأهميتها الكبيرة، فحتى وإن لم تُستخدم بشكل مباشر فإنه يجب الاطلاع عليها وأخذ بنودها بعين الاعتبار لأنها تساعد بشكل كبير في تصميم مؤشرات الإفصاح.

المطلب الثاني: جودة التقارير المالية كبديل لقياس جودة الإفصاح

إن الغرض من استخدام جودة التقارير المالية كبديل لقياس جودة الإفصاح، هو التركيز على مدى توفر بعض الخصائص في المعلومات التي تحتويها هذه التقارير ومدى خلوها من الممارسات الاحتيالية، وهو ما سنتطرق إليه في العناصر الموالية.

أولاً: الخصائص النوعية للمعلومات

من خلال تناولنا لتعريف جودة التقارير المالية (في المبحث الأول) لاحظنا أنه يركز على الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات؛ حتى يتم اعتبارها مفيدة وغير مضللة لمستخدمي هذه التقارير، ويمكن توضيح هذه الخصائص بشكل أفضل من خلال الشكل رقم (1-1).

رغم أن هناك بعض الاختلافات الطفيفة في تسمية وتصنيف هذه الخصائص، إلا أنها جميعها مستمدة من الخصائص التي وضعتها كل من IASB و FASB والتي تتمثل في خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة، الموثوقية، وخاصيتين فرعيتين هما: القابلية للفهم، قابلية المقارنة. ويمكن عرض هذه الخصائص باختصار كما يلي¹:

¹ - لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على:

- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة: مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

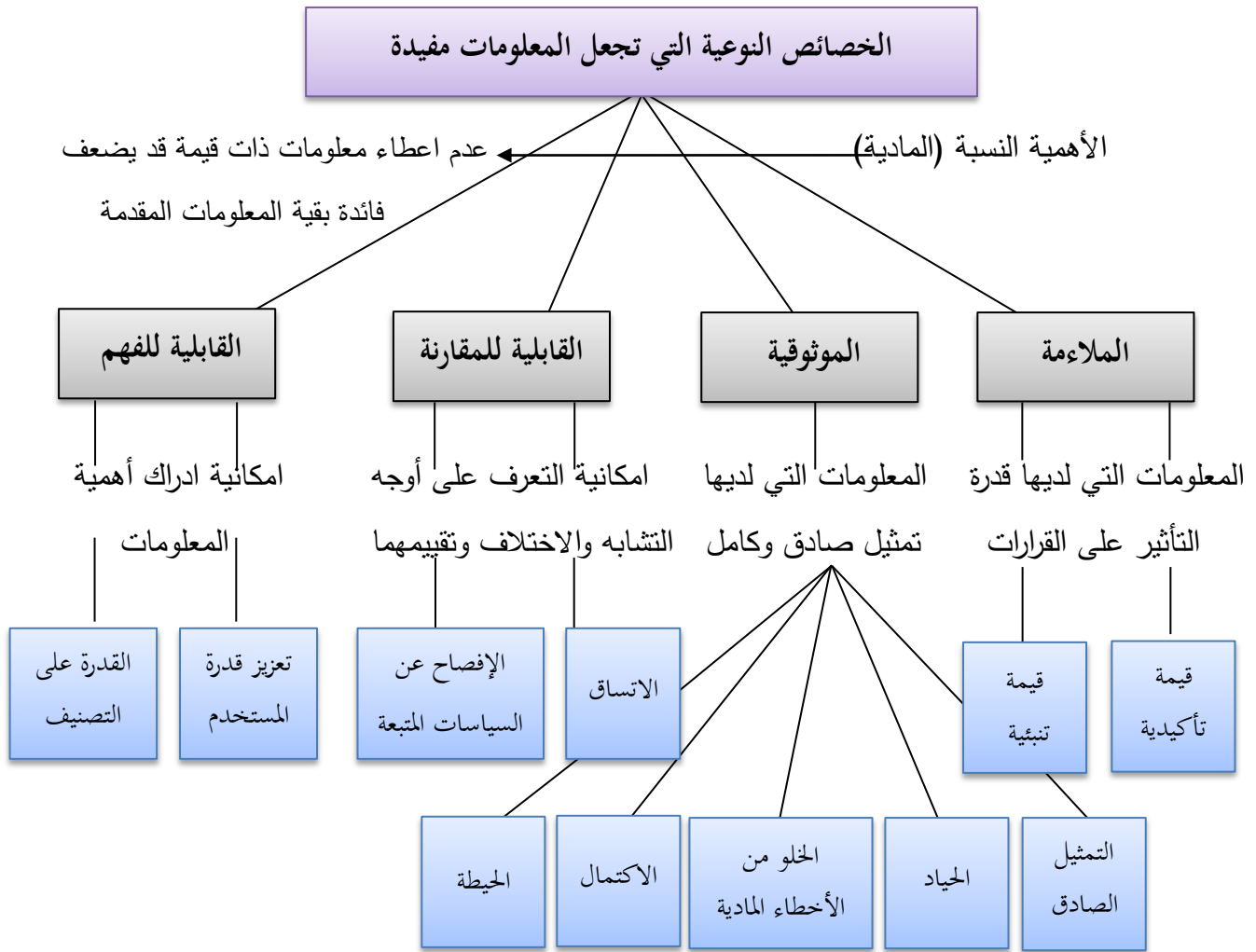
- وليد ناجي الحياي، حسين الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب، عمان، الأردن، 2015.

- **الملاءمة:** تعني أن تكون المعلومات ذات صلة ومفيدة لعملية اتخاذ القرار، حيث تُبين الوضعية الحالية الحقيقية للشركة وتمنح معلومات تنبئية، وكل ذلك يجب أن يكون في الوقت المناسب.
- **الموثوقية:** يقصد بها خلو المعلومات من الأخطاء الجوهرية والتحيز، وكذلك التمثيل بصدق للعمليات والأحداث التي وضعت من أجلها، وهو ما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.
- **قابلية المقارنة:** تعني عرض المعلومات بطريقة تُمكن مستخدميها من إجراء مقارنات ذات دلالة فيما بين السنوات و/أو فيما بين الشركات، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.
- **قابلية الفهم:** يقصد بها خلو المعلومات من الغموض، حيث تكون واضحة وسهلة الفهم لجميع مستخدمي المعلومات الذين لديهم مستوى معقول من المعرفة بالأمور المالية والمحاسبية وبنشاط الشركة بصفة عامة.

من بين الدراسات التي استخدمت هذه الطريقة؛ دراسة (R. Chakroun & K. Hussainey, 2014)، حيث قام الباحثان بإعداد مؤشر يحتوي على 19 بنداً لقياس مدى توفر الخصائص النوعية (المشار إليها أعلاه) في المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية لعينة من الشركات، واستخدما سلم من خمس درجات لإعطاء أوزان تُمكن من الحكم على نوعية المعلومات المفصح عنها. وهو ما قام به باحثون آخرون مثل (I. Salem & al, 2019 ; B. Agyei-mensah, 2017) حيث استخدموا أيضاً هذه الخصائص لقياس جودة الإفصاح عن المخاطر.

إن الملاحظ على هذه الطريقة أنها قليلة الاستخدام، فرغم أن الخصائص النوعية للمعلومات تعبر بشكل كبير عن الجودة من ناحية النوع، إلا أن قياسها يعتبر أمراً صعباً، حيث يتطلب قدراً كبيراً من الوقت والجهد والخبرة لقراءة التقارير السنوية وتحليلها (خاصة إن كان عددها كبيراً) للتمكن من الحكم على مدى توفر هذه الخصائص في المعلومات المفصح عنها، إضافة إلى ارتفاع مستوى الذاتية للباحث خلال وضع البنود وخلال الحكم على مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات فيها، مقارنة مع المؤشرات الأخرى التي تستخدم مستوى الإفصاح كبديل لقياس جودة الإفصاح، أين يتمثل عنصر الذاتية فقط في اختيار الباحث للبنود التي يجب أن يحتويها المؤشر، أما الحكم على وجود هذه البنود من عدمه، فيعتبر أسهل.

الشكل رقم (1-1): الخصائص النوعية للمعلومات



Source: Barry Elliott, Jamie Elliott, **Financial accounting and Reporting**, Pearson education, London, 14 th edition, 2011, p. 141.

ثانيا: إدارة الأرباح

تعتبر الأرباح المحققة في الشركة من أهم المعلومات التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية، إلا أن بعض المديرين يقومون بإدارة أرباح شركاتهم لتخفيضها أو لتضخيمها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية أو تحقيق مصالح أطراف معينة على حساب أطراف أخرى، وهو ما يؤثر على سمعة الشركة وعلى ثقة هذه الأطراف في تقاريرها.

في دراسة لـ (ز. غزالي، 2016) تم التطرق لأساليب ممارسات إدارة الأرباح، والتي توضح أنه في سبيل التأثير على رقم الأرباح المفصح عنه يتم التلاعب بالعديد من المعلومات الأخرى التي لها علاقة بقيمة الأرباح من أهمها: الإيرادات، التكاليف، المخزونات، حسابات العملاء، الأصول، الاهتلاكات

...إلخ، وعليه فإن التأثير سيكون على العديد من المعلومات التي تحتويها تقارير الشركة، وهو ما يؤدي بدوره إلى التأثير على جودة هذه التقارير التي يُفترض أن تعبر بصدق عن وضعيتها الشركة¹.

من هذا المنطلق، يمكن استخدام ممارسات إدارة الأرباح كبديل لقياس جودة التقارير المالية وكبديل لقياس جودة الإفصاح؛ ذلك أن وجود ممارسات "إدارة الأرباح" يعني أنه تم التلاعب بالعديد من المعلومات من أجل الوصول إلى رقم الأرباح المستهدف وهو ما يؤثر بدوره على جودة الإفصاح. ولأن أغلب الدراسات توصلت إلى علاقة عكسية بين جودة الإفصاح وإدارة الأرباح (تم التطرق إليها في المبحث الثاني) قام بعض الباحثين مثل (A. Ebrahim, 2007 ; E. Alzoubi, 2012 ; J. Fathi, 2013 ; M. Salehi & M. Shirazi, 2016 ; M. Asmar & al, 2018 ; S. Hasan & al, 2020) باستخدام إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الإفصاح، حيث كلما انخفضت ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية؛ دلّ ذلك على ارتفاع جودة الإفصاح. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام إدارة الأرباح كبديل لقياس جودة الإفصاح، قد يُعاب عليه أنه يركز على الجانب المحاسبي والمالي ولكن تأثيراته التي تمتد لباقي الجوانب غير المالية يجعله مقياساً جيداً لجودة الإفصاح.

المطلب الثالث: أساليب أخرى لقياس جودة الإفصاح

خلال بحثنا حول سبل قياس جودة الإفصاح وجدنا العديد من الأساليب لقياسها، تم التطرق لأكثرها استخداماً بشيء من التفصيل في العناصر السابقة، وفيما يلي سيتم عرض بعض الأساليب التي لم تُستخدم بشكل واسع مقارنة مع باقي الأساليب؛ إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة وهو ما جعل بعض الباحثين يعتمدون عليها في دراساتهم.

أولاً: تصنيفات البورصة لجودة إفصاح الشركات

تقوم بعض البورصات بوضع تصنيفات خاصة بالإفصاح، وهي عبارة عن درجات تمنحها البورصة كل سنة للشركات المدرجة فيها؛ من أجل تقييم جودة المعلومات المفصّل عنها في كل شركة. في دراسة (Z. Yuemei & L. Yanxi, 2008) استخدم الباحثون نظام تصنيف الإفصاح الصادر عن بورصة الصين للفترة (2001-2005)، والذي يمثل أربعة مستويات من جودة الإفصاح (ممتاز، جيد، عادي، سيء) كما تم ترميز هذه المستويات (0-1-2-3) على الترتيب. واستخدم باحثون آخرون (P. lin & al, 2020) التصنيف نفسه لقياس جودة الإفصاح خلال الفترة (2012-2017).

¹ - لمزيد من التفصيل يرجى الاطلاع على: زينب غزالي، مرجع سابق، ص. 15-41.

في دراسة أخرى لـ (M. liu & al, 2018) تم استخدام نفس نظام التصنيف للفترة (2001-2016)، مع بعض التعديلات، وأشار الباحثون إلى أن بورصة الصين تستند في تقييمها للإفصاح على مدى توفر مجموعة من الخصائص في المعلومات المفصح عنها؛ تتمثل في: التوقيت المناسب، الدقة، النزاهة، الشرعية، العدل، الصدق، وأوضح الباحثون في هذه الدراسة أن بورصة الصين لا تقوم بمطالبة الشركات المدرجة بها بالمزيد من الإفصاح بطريقة مباشرة، وإنما تقوم بتصنيفها وفقاً للدرجات المحصل عليها ثم نشر هذا التصنيف للجمهور، وهو الأمر الذي يُحفز الشركات المدرجة على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

أشار الباحثون في هذه الدراسة إلى أن بورصة الصين هي الوحيدة التي تقوم بهذه التصنيفات، إلا أننا وجدنا دراسات أخرى تُبين أن بورصة طهران في إيران أيضاً تقوم بتصنيف الشركات المدرجة بها وتمنحها درجات لتقييم جودة إفصاحها (مع إمكانية وجود بورصات أخرى)، مثل دراسة (F. Soheilyfar, 2014) للفترة (2005-2010) ودراسة (M. Salehi & al, 2018) للفترة (2010-2016)، حيث تم استخدام تصنيف بورصة طهران لجودة إفصاح الشركات المدرجة، واعتمد هذا التصنيف بشكل أساسي على مدى توفر خاصيتي الموثوقية والتوقيت المناسب في الإفصاح عن معلومات الشركة، إلا أنه لم يتم توضيح مستويات جودة الإفصاح التي تُمنح للشركات.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن أهم مميزات هذه الطريقة تتمثل فيما يلي:

- سهولة الاستخدام؛ ذلك أن الباحث يمكنه أخذ هذه الدرجات بشكل مباشر واستخدامها في دراسته؛
- الابتعاد عن الذاتية والتحيز الذين قد يؤثران على مؤشرات قياس جودة الإفصاح عند تصميمها من قبل الباحثين، حيث أن كل منهم يختار البنود التي يرى أنها مناسبة لتقييم هذه الجودة؛
- المصداقية والموضوعية؛ ذلك أن استخدام نظام تصنيف للإفصاح من قبل البورصة يمثل مؤشراً موحدًا؛ يتم تطبيقه على جميع الشركات المدرجة في البورصة المصدرة للنظام، وهو ما يزيد من مصداقية تقييم جودة الإفصاح، إضافة إلى الموضوعية التي يتميز بها نظام التصنيف في حد ذاته كونه عبارة عن تقييم تصدره لجان متخصصة في البورصة.

أما ما يُعاب على هذه الطريقة، هو أنها صالحة فقط لقياس جودة الإفصاح للشركات المدرجة في البورصة المصدرة لنظام تصنيف الإفصاح، دون غيرها.

ثانياً: اختيار أفضل تقرير سنوي

بهدف قياس جودة الإفصاح، اعتمدت بعض الدراسات على المسابقات التي تنظمها بعض البلدان لاختيار أفضل تقرير سنوي؛ حيث تُمنح جائزة للشركة صاحبة التقرير السنوي الأفضل.

في دراسة (C. Ben-Ali, 2008) لمجموعة من الشركات الفرنسية تم الاستعانة بتصنيفات التقارير السنوية، حيث أشارت الباحثة إلى أنه من أجل اختيار أفضل تقرير تقوم الهيئات المختصة بإرسال مجموعة من الاستبيانات لمستخدمي معلومات الشركات المراد تقييمها؛ بهدف تحديد قائمة الشركات ذات الاتصالات الجيدة مع مستخدمي تقاريرها السنوية، لينتم فيما بعد إرسال استبيانات أخرى أكثر تفصيلاً حول الشركات التي تتضمنها تلك القائمة من أجل اختيار أفضل تقرير سنوي. ولقد افترضت الباحثة في هذه الدراسة أن الشركات التي رُشحت لنيل جائزة أفضل تقرير سنوي تتميز بجودة الإفصاح، لأنها تعتبر من الشركات ذات الاتصال الجيد مع مستخدمي تقاريرها، ولقد تم منح القيمة (1) للشركة التي تم ترشيحها، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة.

وفي دراسة أخرى (H. Daske & G. Gebhardt, 2006) لمجموعة من الشركات في ثلاثة بلدان أوروبية تم الاستعانة بالمسابقات السنوية لأفضل تقرير والمنظمة من قبل مجلات الأعمال، حيث تطلب هذه الأخيرة من الخبراء تصنيف التقارير السنوية وفقاً لنماذج معينة ويتم منح درجات مختلفة لمدى جودة المعلومات المفصّل عنها.

من مجمل ما تم عرضه أعلاه، نستنتج أن أهم ما يميز هذه الطريقة هو انخفاض الذاتية في عملية تقييم الشركات كونها تعتمد على مسابقات تخضع للجان متخصصة، حيث تعتمد على رأي الخبراء من جهة، ومن جهة أخرى؛ على رأي مستخدمي المعلومات، وهو ما يزيد من موضوعية ومصداقية تصنيف جودة الإفصاح. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الطريقة سيكون محصور فقط في البلدان التي تنظم مسابقات من هذا النوع لاختيار أفضل تقرير سنوي.

خلاصة الفصل

تعتبر "الجودة" مطلباً ضرورياً لتحقيق النجاح في جميع مجالات الأعمال، لذلك تسعى الشركة لتوفيرها في جميع نشاطاتها وعملياتها، والتي من بينها جودة عمليات الإفصاح، حيث يساعد الإفصاح في تخفيض درجة الغموض حول الشركة وعملياتها، والتي تنتج غالباً بسبب عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية، ولذلك كلما كانت المعلومات المفصحة عنها ذات جودة ساعد ذلك في تحقيق منافع كثيرة لمستخدمي هذه المعلومات عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار والتمويل وغيرها.

إضافة إلى ذلك؛ فإن جودة الإفصاح تساعد على تقييد السلوك الانتهازي لبعض المديرين الذين يستغلون اطلاعهم الواسع بعمليات الشركة لتحقيق أهداف معينة، قد ينتج عنها ممارسات احتيالية تضر بالشركة و/أو الأطراف ذات المصلحة. ولأن تحقيق الجودة في الإفصاح يعتبر من الأمور صعبة التحقق؛ لاتزال الهيئات المتخصصة والبورصات لحد الآن تطالب بضرورة توفرها، وتعمل على تحسينها بشكل مستمر، من خلال معرفة العوامل التي تؤثر إيجابياً على جودة الإفصاح ومحاولة تطويرها وجعلها متكاملة وأكثر فعالية في تحقيق هذه الجودة.

من أهم العوامل التي يُفترض أن تساهم بقدر كبير في تحسين جودة الإفصاح "مجلس الإدارة" لأنه المسؤول الأول عن إدارة الشركة وتحقيق أهدافها، حيث توكل له مهام الإشراف والرقابة على جميع أعمال الشركة، وكذلك على جميع الآليات الرقابية الأخرى التي تعمل تحت سلطته وتساعد على أداء مهامه وتحقيق أهدافه بشكل أفضل، وهو ما سيم تناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

مجلس الإدارة: المفهوم

والعوامل المؤثرة على فعاليته

تمهيد

يعتمد التسيير الجيد لأية شركة على العديد من الاعتبارات التي يأتي على رأسها: اختيار الأشخاص المناسبين وتعيينهم في الأماكن المناسبة*. فقديمًا كان أصحاب الشركات (الملاك) يُعتبرون أفضل المسيرين لها على اعتبار أنهم يمتلكون الدافع الذي يجعلهم يقومون ببذل أقصى مجهود من أجل المحافظة على أموالهم المستثمرة وتحقيق الأرباح. إن هذا الاعتبار ورغم وجاهته؛ لا يُعد كافيًا بسبب امكانية افتقار الملاك للكفاءة اللازمة؛ وهو ما جعل بعضهم يختارون إسناد مسؤولية إدارة شركاتهم لأشخاص يتمتعون بالمؤهلات اللازمة من أجل ضمان إدارة الشركة بشكل فعال. ومع تطور الاقتصاد وكبر حجم الشركات؛ أصبحت مسألة إدارة الشركة من قبل مجموعة من الأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة أمرًا ضروريًا لا اختيارًا؛ ذلك أن الملاك (المساهمين) لا يمكنهم تسيير أمور الشركة لعدة أسباب أهمها؛ عددهم الكبير، امكانية تغيرهم بصفة مستمرة نتيجة عمليات تداول الأسهم، امكانية تواجدهم في أماكن مختلفة (حالة الشركات المتعددة الجنسيات).

من هنا ظهرت أهمية وجود "مجلس الإدارة" الذي يتكون من أعضاء يختارهم المساهمون، حيث يكون المجلس هو المسؤول الأول عن إدارة الشركة والمحافظة على أموال المساهمين، إضافة إلى حماية باقي الأطراف ذات المصلحة. وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بالمهام الموكلة إليه فإنه ينبغي أن يتمتع أعضاؤه بمجموعة من الخصائص أهمها الكفاءة والاستقلالية، وأن تُوفر له الظروف المناسبة التي من شأنها تحسين فعالية دوره في الشركة.

بناءً على ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل عرض أهم الجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة في

المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: مفاهيم حول مجلس الإدارة.

- المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على فعالية مجلس الإدارة.

* تطبيقًا لشعار: الرجل المناسب في المكان المناسب.

المبحث الأول: مفاهيم حول مجلس الإدارة

يعتبر عمل مجلس الإدارة من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام واسع خاصة في مجال حوكمة الشركة، فهو يعتبر أحد أهم مبادئها التي تسعى لتحسين أدائه باستمرار.

المطلب الأول: ماهية مجلس الإدارة

يمثل مجلس الإدارة رأس الهيكل التنظيمي للشركة، فهو بذلك المسؤول عن جميع أقسام الشركة والأفراد العاملين فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف التي قدمت لمجلس الإدارة وأهم النظريات المتعلقة به، إضافة إلى أهم صلاحيته وواجباته.

أولاً: تعريف مجلس الإدارة

لم يختلف الباحثون بشكل كبير في تعريف مجلس الإدارة، حيث غالباً ما يتم تعريفه من خلال أدواره أو مهامه الأساسية في الشركة. عُرّف مجلس الإدارة على أنه: "مجموعة من الأعضاء المنتخبين من قبل المساهمين الذين يفوضون سلطة إدارة الشركة لهؤلاء الأعضاء نيابة عنهم"¹؛ وفي تعريف آخر مجلس الإدارة هو "المسؤول عن توجيه الشركة ووضع استراتيجياتها، الإشراف على عمل الإدارة التنفيذية ومراقبة أدائها، وكل ذلك بهدف حماية حقوق المساهمين"².

إن الملاحظ من هذه التعاريف أنها تركز بشكل أساسي على المساهمين، الذين وإن كانوا دون أدنى شك طرفاً مهماً جداً في الشركة، لأنهم المسؤولين عن تعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلونهم ويعملون على حماية مصالحهم وضمان تحقيق عوائد على أموالهم المستثمرة؛ إلا أنه مع تطور مفهوم الأطراف ذات المصلحة لم تعد عملية حماية المصالح تقتصر على المساهمين فقط؛ وإنما على جميع هذه الأطراف، وهو ما جعل الاهتمام بمجلس الإدارة في تزايد مستمر، ذلك أن تعدد الأطراف غالباً ما ينتج عنه المزيد من تعارض المصالح التي ينبغي التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

ثانياً: أهمية مجلس الإدارة

تُعتبر الشركة كياناً ذو شخصية معنوية ومستقلاً عن المساهمين، غير أنها لا يمكن أن تؤدي واجباتها ومسؤولياتها إلا من خلال أشخاص طبيعيين يمثلونها، وهم أعضاء مجلس الإدارة³، هذا الأخير الذي نبين أهميته وجوده في النقاط التالية.

¹- Sanjay Anand, **Essentials of Corporate Governance**, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, USA, 2008, p. 39.

²- IFC: International Finance Corporation, **Corporate Governance**, BACSON, Hanoi, Vietnam, 2010, p. 53.

³- بدي فاطمة، دور مجلس الإدارة في حوكمة شركات المساهمة، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص. 53.

أ. همزة وصل بين المساهمين والمسيّرين: إن امتلاك أسهم في شركة ما لا يعني بالضرورة أن المساهم يمكنه المشاركة في تسيير أعمال الشركة، فغالبا ما يكون عدد المساهمين كبيرا ويصبح من غير الممكن مشاركتهم كلهم في عملية التسيير؛ لذلك فإن تعيين بعض الأشخاص لتسيير الشركة يعتبر أمرا ضروريا. كما أن هؤلاء المساهمين لا يمكنهم جميعا الإشراف والرقابة على هؤلاء المسيّرين؛ ولذلك يقومون بتوكيل "مجلس الإدارة" ليكون همزة وصل بينهم وبين المسيّرين؛ فيقوم بالإشراف عليهم ومساعدتهم في أداء مهامهم، ثم مراقبتهم لضمان أنهم يعملون لصالح الشركة ومساهميها.

ب. ضمان حقوق الأطراف ذات المصلحة وتحسين العلاقات معهم: نظرا للسلطة التي يمتلكها مجلس الإدارة؛ فإنه يعتبر آلية فعّالة في التوفيق بين مصالح المساهمين الذين ينوب عنهم في إدارة الشركة، وبين مصالح الأطراف الأخرى التي لا يمكن للشركة أن تستمر دونها، لذلك فإن مهام مجلس الإدارة لا ينبغي أن تركز فقط على حقوق المساهمين، وإنما على حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة. إضافة إلى ذلك فإن "مجلس الإدارة" يمكنه تعزيز علاقات الشركة مع البيئة الخارجية من خلال استخدام علاقاته الخارجية واتصالاته¹ (وهو ما سنتطرق إليه لاحقا في نظرية الاعتماد على الموارد).

ج. ضمان وجود اطار فعّال لحوكمة الشركات: يعتبر مجلس الإدارة من أهم الآليات التي تساعد في إرساء قواعد الحوكمة في الشركة، فالصلاحيات التي يمتلكها تمكنه من حثّ المسيّرين على الالتزام بقواعد الحوكمة التي تضمن حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة، وتساعد على مواجهة الممارسات الاحتيالية والسلوكيات الانتهازية*.

د. ضمان الأداء الفعّال للشركة والعمل على تحسينه باستمرار: يقوم مجلس الإدارة بالتركيز على تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة، وضمان استمرارية الأداء الفعّال على المدى الطويل، ويتم ذلك أساسا من خلال ما يلي:

- ضمان جودة الإفصاح عن المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب، وهو ما يساعد المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات بشكل صحيح²؛

¹- Laura Mitchell, Jodi Bruhn, **Best Practices for Governance and Administration of Aboriginal Service Delivery Organizations**, Institute On Governance, Canada, 2009, p. 09, available at: www.iog.ca (03/12/2020).

* يتم التفصيل في علاقة المجلس بالحوكمة في الفصل الثالث (المبحث الأول).

²- John Carver, Caroline Oliver, **Corporate Boards That Create Value: Governing Company Performance from the Boardroom**, Jossey-Bass John Wiley & Sons, Inc, USA, 2002, p. 03.

- متابعة الوضعية المالية للشركة من خلال معرفة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذا قدرتها على تحقيق مردودية كافية على الأموال المستثمرة¹؛
- متابعة استراتيجية الشركة وتطويرها، حيث تعتبر من أهم المهام التي يُكلف بها المجلس نظرا لأهمية القرارات الاستراتيجية في ضمان استمرارية الشركة وتحسين نشاطها.

و. خلق القيمة المضافة

انطلاقا من أحد التعاريف التي قُدمت للحوكمة على أنها: "التفاعلات بين الأطراف ذات المصلحة -الداخلية والخارجية- وأعضاء مجلس الإدارة الذين يديرون الشركة من أجل خلق القيمة"²، يتضح أن من بين الأدوار المهمة لمجلس الإدارة هو المساهمة في خلق القيمة المضافة. ولقد عُرِفَت القيمة المضافة التي يخلقها مجلس الإدارة على أنها "ترجمة رغبات المالكين في أداء الشركة"³، حيث ركز هذا التعريف على تحقيق مصالح المالكين كونهم أصحاب السلطة في الشركة وهم من يفوضون هذه السلطة لمجلس الإدارة؛ فيصبح بذلك المسؤول الأول عن خلق القيمة المضافة. رغم أن تحقيق مصالح المالكين قد يُعتبر في أحيان كثيرة المهمة الأولى لمجلس الإدارة؛ إلا أن ذلك لا يُعد كافيا، فخلق القيمة في الشركة يعتمد على تكامل جهود العديد من الأطراف، ولذلك فإن "التحدي الحقيقي لمجلس الإدارة هو خلق البيئة المناسبة لجميع الأطراف من أجل تحفيزهم"⁴. يمكن إبراز أهمية مجلس الإدارة في خلق القيمة في الشركة من خلال الآتي:

- ضمان حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة من أجل تحفيزها وجعلها مفيدة للشركة ومستفيدة منها، حيث أن أي طرف من هذه الأطراف إن لم يضمن حقه، فإنه لن يستطيع تأدية واجبه، وهو ما سيؤثر على مساهمته في خلق القيمة؛
- التأكد من كفاءة تحقيق القيمة المضافة؛ خاصة من حيث مدى الالتزام بالقواعد القانونية والأخلاقية من قبل مختلف الأطراف؛
- المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات خاصة الاستراتيجية منها، وعدم الاكتفاء بمراقبة القرارات التي يتخذها المديرون والتصويت عليها سواء بالموافقة أو الرفض؛
- ضمان توزيع القيمة المضافة التي تحققها الشركة بشكل عادل على الأطراف ذات المصلحة.

¹ - Laura Mitchell, Jodi Bruhn, **Op.Cit**, p. 08.

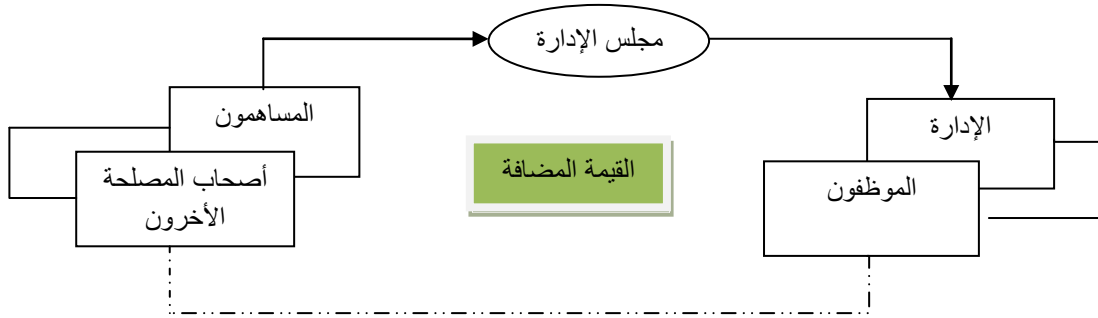
² -Morten Huse, **Boards, Governance and Value Creation: The Human Side of Corporate Governance**, Cambridge University Press, New York, USA, 2007, p. 07.

³ -John Carver, Caroline Oliver, **Op.Cit**, p. 08.

⁴ -Naciri .A & al, **Corporate Governance Around the World**, Routledge, USA, 2008, p. 07.

ويمكننا الاستعانة بالشكل الموالي لتوضيح أهمية مجلس الإدارة في خلق القيمة المضافة.

الشكل رقم (1-2): خلق القيمة من خلال حوكمة الشركات



Source: Naciri .A & al, **Corporate Governance Around the World**, Routledge, USA, 2008, p. 07.

يوضح الشكل أعلاه أن خلق القيمة المضافة يكون بتعاون جميع الأطراف ذات المصلحة، وأن مجلس الإدارة كآلية مهمة لحوكمة الشركات؛ يكون المسؤول الأول عن تحقيق ذلك، حيث أنه من جهة يمثل مصالح المساهمين والأطراف ذات المصلحة، ومن جهة أخرى يشرف ويراقب (بطرق مباشرة أو غير مباشرة) على القائمين بإدارة الشركة، وهو ما يساعد على ضمان المشاركة الفعالة لجميع هذه الأطراف في خلق القيمة.

ثالثاً: النظريات المتعلقة بمجلس الإدارة

في بداية القرن التاسع عشر كان اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم من بين المساهمين أنفسهم، وهو ما تم اعتباره حافزاً جيداً يجعلهم يحرصون على مصالح الشركة وجميع المساهمين فيها¹، إلا أن تطور أعمال الشركات وكثرة المساهمين وتعدد أصنافهم؛ جعل هذا النوع من المجالس* لا يعمل دائماً لصالح جميع المساهمين².

إن زيادة الاهتمام بالأطراف ذات المصلحة قد أضاف إلى مسؤوليات المجلس مسؤولية مراعاة مصالح جميع الأطراف، وهو ما عكسته العديد من النظريات التي تم الاعتماد عليها في تفسير أهمية دور مجلس الإدارة، والتي سنستعرض أهمها فيما يلي.

¹- Brian G.M. Main, Charles A. O'Reilly, James Wade, **The CEO, The Board of Directors and Executive Compensation: Economic and Psychological Perspectives**, Industrial and Corporate Change, V. 4, N. 2, 1995, p. 300.

*المجلس الذاتي الدائم (Self-perpetuating) وهو مجلس أعضاؤه من المساهمين فقط-يتحكمون في تكوينه- دون تدخل أعضاء خارجيين.

²- Bob Tricker, **Essential Director**, Profile Books Ltd, London, UK, 2003, p. 06.

1. نظرية الوكالة

وفقا لنظرية الوكالة (Agency Theory) فإن "الأصيل يقوم بتفويض سلطة اتخاذ القرارات في الشركة للوكيل، ولأنه لا يُتوقع أن يعمل الوكيل (المسير) على تسيير الشركة بالقدر والحرص نفسه كما لو كان الأصيل (المساهمون) هو المسير؛ فإن الفصل بين الملكية والتسيير يمكن أن يخلق تضاربا في المصالح"¹ وهو ما ينتج عنه عدة مشاكل أهمها مشكلتي الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي*، حيث أن قيام المسير باستغلال عدم تماثل المعلومات من أجل تحقيق بعض الأهداف وإن كانت في غير صالح الأصيل، سيؤدي بدوره إلى عدم قدرة هذا الأخير على التأكد من أن المسير يقوم بتأدية المهام الموكلة إليه بما يخدم مصالحه.

وكما سبق الإشارة إليه، فإن كبر حجم الشركات وتوسع الأعمال، إضافة إلى العدد الكبير للمساهمين في الشركة الواحدة؛ جعلهم غير قادرين على التواصل مع المسير بشكل مستمر من أجل الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، وعلى مراقبة أداء المسير وتقييمه بشكل مباشر، كما أن عقد الوكالة لا يمكنه أن يحتوي على جميع التفاصيل التي تضمن مصالح المساهمين.

من هنا ظهرت الحاجة لوجود طرف ثالث يكون همزة وصل بين المساهمين والمسيرين، حيث يقوم المساهمون بتعيين "أعضاء مجلس الإدارة" الذين يمثل دورهم الأساسي في الرقابة على المسيرين وتقديم المشورة اللازمة لهم عند الحاجة، وذلك من أجل التأكد أن القرارات التي يتخذها هؤلاء المسيرين هي في مصلحة المساهمين؛ وأنه يتم الإفصاح عنها بالشكل المناسب، وهو ما يساعد على حل مشكلتي الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي.

تركز نظرية الوكالة بشكل كبير على الدور الرقابي لمجلس الإدارة، بسبب تركيزها على السلوك الانتهازي للمسيرين، حيث "تفترض أنهم لا يعملون دائما لصالح المساهمين، وهو بدوره ما يزيد من أهمية الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على اعتبار أنهم الأكثر قدرة على تحقيق رقابة فعّالة على المسيرين وبالتالي حماية حقوق المساهمين"².

¹ - Nur Ashikin Mohd Saat, **The Influence of Board of Directors' and Board's Subcommittees' Attributes on Performance: An Empirical Evaluation of Companies Listed in KLSE**, Doctorat Thesis, Cardiff University, 2013, p. 62.

* سبق شرحهما في الفصل الأول.

² - Milton Harris, Artur Raviv, **A Theory of Board Control and Size**, The Review of Financial Studies, Vol. 21, N. 4, 2008, p.1798.

2. نظرية الهيمنة الإدارية

تفترض نظرية الهيمنة الإدارية (Class Hegemony Managerial) أن "المسيّرين يؤثرون على قرارات المجلس خاصة عند استخدامهم للسلطة التقديرية"¹، كما تعتبر أن "مجلس الإدارة له دور رمزي فقط بحصرها لوظيفته الأساسية في دعم المسيّرين (الإدارة) من خلال تقديم النصيحة والمشورة دون أن تكون له سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات"²، أي أن هيمنة الإدارة تحوّل دون تمكين مجلس الإدارة من اتخاذ الإجراءات المناسبة رغم دعمه للمسيّرين، وبذلك فإن دور المجلس سينحصر في المصادقة على قرارات المسيّرين دون أن يكون له تأثير حقيقي.

كما أن مشكلة عدم تماثل المعلومات تساعد المسيّرين في الهيمنة على قرارات مجلس الإدارة، ذلك أنهم يمتلكون القدر الأكبر من المعلومات ويتحكمون في الإفصاح عنها، وهو ما يؤثر على فعالية القرارات التي يتخذها المجلس، إضافة إلى أن المسيّرين قد يشاركون في عملية اقتراح أعضاء المجلس وهو ما يزيد من إمكانية التأثير عليهم³.

من مجمل ما سبق، نلاحظ أن نظرية الهيمنة الإدارية تشترك مع نظرية الوكالة في تركيزها على تعارض المصالح بين المساهمين والمسيّرين، وأن المسيّرين قد يعملون لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، إلا أن وجه الاختلاف بين النظريتين يكمن في اعتبارات كل منهما حول دور مجلس الإدارة. نظرية الوكالة تفترض أن مجلس الإدارة له دور رقابي فعّال خاصة إذا تمتع بالاستقلالية، في حين أن نظرية الهيمنة الإدارية تفترض أن الإدارة (المسيّرون) هي التي تدير الشركة وتُهيمن على عملية اتخاذ القرارات وأن مجلس الإدارة له دور رمزي فقط، وفي أحسن الأحوال يقوم بتقديم الدعم والمشورة للإدارة.

3. نظرية الإشراف

تهدف نظرية الإشراف (Stewardship Theory) إلى دراسة العلاقة بين الأصيل والوكيل، حيث يشير (Davis & al, 1997) إلى أن "نظرية الإشراف تقوم على المواقف التي لا يكون فيها للمسيّر دافع لتحقيق مصالحه الذاتية، وتعتبره وكيلا تتماشى أهدافه مع أهداف الأصيل"⁴: أي أن المسيّر عند سعيه

¹-Jordan Otten, **Theories on Executive Pay: A Literature Overview and Critical Assessment**, SSRN Electronic Journal, 2007, p. 13, available at: <http://ssrn.com/abstract=1088272>(10/12/2020).

²- Eythor Ivar Jonsson, **The Role Model of the Board: a preliminary study of the roles of Icelandic boards**, Corporate Governance: An International Review, Vol. 13, N. 05, 2005, p. 714.

³- Nur Ashikin Mohd Saat, **Op.Cit**, p. 66.

⁴- James H. Davis, F. David Schoorman, Lex Donaldson, **Toward a Stewardship Theory of Management**, Academy of Management Review, Vol. 22, N. 01, 1997, p. 21.

لتحقيق أفضل أداء للشركة فهو بذلك يحقق مصالح المساهمين من جهة، ويحقق منفعته من خلال نجاحه في العمل الموكل إليه من جهة أخرى.

كما تشير نظرية الإشراف إلى أنه: "حتى في حالة عدم توافق مصالح الأصيل والوكيل، فإن هذا الأخير يعطي اهتماما أكبر للتعاون لأنه يدرك أن هناك فائدة أكبر في السلوك الجماعي"¹: أي أن تعارض المصالح لا ينتج عنه دائما سلوك انتهازي، وإنما يمكن للمسير أن يكون عقلانيا ويختار العمل بمبدأ مصلحة الجماعة قبل مصلحة الفرد، وهو ما يدفعه لوضع مصلحة الأصيل في المقام الأول.

تقوم هذه النظرية على بعض الأسس نوضحها فيما يلي:²

- عدم التركيز المفرط على الدور الرقابي لمجلس الإدارة، فهو ليس ضروريا من أجل تحقيق أداء أفضل للشركة؛ ذلك أن المسيرين جديرون بالثقة ولديهم الكفاءة اللازمة لتحقيق مصالح المساهمين لأنهم الأكثر دراية بالشركة؛
- توافق مصالح المسيرين مع مصالح المساهمين، وهو ما يقود إلى ضرورة منح هؤلاء المسيرين قدرا كافيا من حرية التصرف من أجل تمكينهم بدلا من تقييدهم بتشديد الرقابة على أداائهم؛
- العلاقة بين المساهمين والمسيرين مبنية على الثقة، وهو ما يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة المتعلقة بمراقبة سلوك المسيرين؛
- عدم الإفراط في استخدام أنظمة الرقابة وأنظمة التعويضات لأنه غير ضروري؛ ومن المحتمل أن يؤدي إلى نتائج سلبية.

إن عدم تركيز نظرية الإشراف على الجانب الرقابي، جعلها تدعم هيكل مجلس الإدارة الذي يُهيمن عليه التنفيذيون كونهم الأكثر اطلاعا ومعرفة بنشاط الشركة، والأقرب في الوصول للمعلومات بشكل أسهل، زيادة على تأييدها لازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة (المدير العام في الوقت نفسه) واعتبار أن ذلك يزيد من تحفيزه وتمكينه الإداري وهو ما يعزز من فعالية أدائه³.

بناءً على ما سبق؛ نلاحظ أن كلا من نظرية الإشراف ونظرية الوكالة ركزت على العلاقة بين الأصيل والوكيل؛ ولكن من وجهات نظر مختلفة، حيث أن الأخذ بنظرية الإشراف يعزز التمكين الإداري

¹ - James H. Davis, F. David Schoorman, Lex Donaldson, **Toward a Stewardship Theory of Management**, Academy of Management Review, Vol. 22, N. 1, p. 21, 1997.

² - See: -Pankaj M. Madhani, **Diverse Roles of Corporate Board: Review of Various Corporate Governance Theories**, The IUP Journal of Corporate Governance, Vol. 16, N. 2, 2017, p. 13-14.
-Raymond K. Van Ness, Paul Miesing, Jaeyoung Kang, **Understanding Governance And Corporate Boards: Is Theory A Problem?** European Journal of Management, Vol. 7, N. 9, 2009, p. 188.
-James J. Chrisman, **Stewardship Theory: Realism, Relevance, and Family Firm Governance**, Entrepreneurship Theory and Practice, Vol. 43, N.6, 2019, p.1052.

³ - Nur Ashikin Mohd Saat, **Op.Cit**, p. 69.

للمسيرين المبني على السلوك المؤيد لمصالح الشركة والمساهمين؛ وهو ما يدعم وجود الأعضاء التنفيذيين في المجلس. أما الأخذ بنظرية الوكالة فيساعده في التقليل من التلاعب والاحتيايل الذي قد ينتج عن السلوك الانتهازي للمسيرين؛ وهو ما يدعم وجود الأعضاء المستقلين في المجلس، وعليه فإن التكامل بين افتراضات النظريتين حول مجلس الإدارة سيكون له آثار ايجابية على فعالية المجلس وعلى أداء الشركة.

4. نظرية الاعتماد على الموارد

وفقا لنظرية الاعتماد على الموارد (The resource dependency theory) فإن نجاح الشركة يعتمد بشكل كبير على قدرتها في الوصول إلى الموارد الأساسية، حيث تعتبر هذه النظرية أن مجلس الإدارة من الآليات الرئيسية التي يمكنها تأمين هذه الموارد، ورغم أنه لا يوجد تحديد معين لهذه الموارد؛ إلا أنه يمكن اعتبار أن جميع الموارد التي لها صلة كبيرة بتحسين أداء الشركة هي موارد أساسية¹. تظهر أهمية دور مجلس الإدارة في التعامل مع البيئة الخارجية في الوصول إلى الموارد الهامة التي تساعد على تحقيق أداء أفضل للشركة، وذلك من خلال²:

- تقديم المشورة والنصح؛
- توفير المعلومات وقنوات الاتصال بين الشركة والبيئة الخارجية؛
- توفير امتيازات حول الالتزامات مع الشركات الأخرى؛
- تقليل درجة عدم التأكد المتعلقة بالعوامل الخارجية المتغيرة؛

كما تعتبر هذه النظرية أن التنوع في أعضاء المجلس سواء من ناحية الخبرات والمؤهلات أو من ناحية العمر والجنس والجنسية، سيكون له تأثير ايجابي على توسيع شبكة علاقات الشركة؛ وبالتالي تسهيل الحصول على الموارد وتحسين أداء الشركة³. وهو ما يجعلنا نستنتج أن هذه النظرية تدعم وجود الأعضاء غير التنفيذيين، ذلك أنهم يتمتعون بإمكانية أكبر في توفير الموارد للشركة نظرا لعلاقاتهم مع البيئة الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة للأعضاء الذين لديهم عضوية في أكثر من مجلس إدارة حيث

¹- See: - Gavin J. Nicholson, Geoffrey C. Kiel, **Can Directors Impact Performance? A case-based test of three theories of corporate governance**, Corporate Governance Journal, Vol. 15, N. 4, 2007, p. 589.
- Raymond K. Van Ness, Paul Miesing, Jaeyoung Kang, **Op.Cit**, p. 188.

²-See: - Amy J. Hillman, **Politicians on the Board of Directors: Do Connections Affect the Bottom Line?** Journal of Management, Vol. 31 N. 3, 2005, p. 466.
- Amy J. Hillman, Albert A.Cannella, Ramona L.Paetzold, **The Resource Dependence Role Of Corporate Directors: Strategic Adaptation Of Board Composition In Response To Environmental Change**, Journal of Management Studies, Vol.37, N. 2, 2000, p. 236.

³- Raymond K. Van Ness, Paul Miesing, Jaeyoung Kang, **Op.Cit**, p. 188-189.

تكون لديهم علاقات متنوعة، وعليه؛ فإن استغلال هذه العلاقات لصالح الشركة سيزيد من فرص توفير الموارد الضرورية.

بناءً على ما سبق، نلاحظ أن هذه النظرية وسعت نطاق دور مجلس الإدارة إلى توفير الموارد الأساسية، وعدم حصره فقط في الرقابة على المسيرين؛ (رغم أن الرقابة تبقى من أهم أدوار المجلس). ومن هذا المنطلق فإننا نعتقد أن التوفيق بين الرقابة (نظرية الوكالة) وتوفير الموارد (نظرية الاعتماد على الموارد) سيكون له تأثير إيجابي على تفعيل دور مجلس الإدارة خاصة وعلى نجاح الشركة بصفة عامة.

5. نظرية أصحاب المصالح

من المتعارف عليه أن تعيين مجلس الإدارة في الشركة يتم من قبل المساهمين للإجابة عنهم في الإشراف والرقابة على الشركة، ولضمان خدمة المسيرين لمصالح المساهمين؛ التي من بينها اعلامهم بجميع المعلومات التي يحتاجونها في الوقت المناسب. ولكن وجود أطراف أخرى تساهم في نشاط الشركة واستمراريتها؛ جعل مسألة حماية هذه الأطراف والاهتمام بمصالحها أمراً ضرورياً، لذلك زاد الاهتمام بمفهوم أصحاب المصالح من خلال الاهتمام بجميع المتأثرين بنشاط الشركة والمؤثرين فيه، وهو ما أدى إلى توسيع مسؤوليات مجلس الإدارة التي لم تعد قاصرة على حماية مصالح المساهمين فقط، وإنما أيضاً حماية مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة وبشكل عادل.

وفقاً لـ (R. Freeman, 2001) فإن الهدف الأساسي لنظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory) يتلخص في "إيجاد طرق لإدارة المجموعات المتعددة لأصحاب المصالح والعلاقات التي تنتج عنها بطريقة استراتيجية"¹، حيث أن تعدد الأطراف ذات المصلحة في الشركة ينتج عنه تباين في الأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها، وهو ما يؤدي بدوره إلى خلق تعارض للمصالح بين هذه الأطراف، كأن تتعارض المصالح المشتركة للمساهمين والمسيرين مع مصالح الموظفين، ولذلك فإن مجلس الإدارة سيكون المسؤول عن مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة من خلال التنسيق بين أهدافها المتباينة وحل مشاكل تعارض المصالح الناتجة عن ذلك.

رابعاً: صلاحيات مجلس الإدارة وواجباته

يعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا في الشركة نتيجة التوكيل (التكليف) وتقويض السلطة للذين منحهما إياه المساهمون، من أجل تمكينه من القيام بالمهام الموكلة إليه والمتمثلة أساساً في توجيه الشركة

¹ - R. Edward Freeman, John. McVea, A stakeholder approach to strategic management, Research paper N.01-02, darden business school, university of virginia, USA, 2001, p.05, available at: http://papers.ssrn.com/paper.taf?abstract_id=263511 (11/12/2020).

والرقابة عليها، وهو الأمر الذي يُكسبه صلاحيات واسعة تخوله لاتخاذ الكثير من القرارات دون الرجوع للمساهمين لأخذ موافقتهم، ذلك أن العديد من الظروف التي يواجهها المجلس تستلزم اتخاذ القرارات بأسرع وقت ممكن¹. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم كون مصدر سلطة مجلس الإدارة هو المساهمين، إلا أنه ينبغي على مجلس الإدارة أن يستغل الصلاحيات الممنوحة له لتحقيق مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة بشكل عادل.

إن السلطة التي يتم منحها للمجلس تُحمّله من المسؤوليات ما قد لا يستطيع القيام به، ولذلك فهو يلجأ إلى بعض الأطراف (مثل رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، لجان المجلس) لمساعدته في القيام بمهامه من خلال تفويضه لجزء من سلطته لهذه الأطراف لتمكينها من القيام بالمهام الموكلة إليها. وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة ليس هو المسؤول عن التسيير اليومي لأعمال الشركة، لأن أعضاءه لا يجتمعون إلاّ مرات محدودة في السنة من أجل مناقشة أهم المسائل التي تتعلق بالشركة، إلاّ أنه يتحمل المسؤولية عن فشل الشركة وسوء أدائها؛ ذلك أن تفويضه لجزء من سلطته للغير لا يعني عدم تحمله لمسؤولية فشلهم؛ فهو المسؤول عن الرقابة على أدائهم، ولذلك وجب عليه الحرص أثناء عملية تفويض السلطة حتى يتم منحها للأشخاص المناسبين وبقدر مسؤولياتهم.

وتجدر الإشارة أنه في بعض الأحيان قد يقوم مجلس الإدارة بأداء مهامه الأساسية -الإشراف والرقابة- بحرص وبفاعلية، ومع ذلك فقد لا يتمكن من اكتشاف سوء أداء المديّرين في الشركة إلاّ بعد وقوعه، الأمر الذي قد يشفع له ويجنبه المساءلة في بعض المسائل.

ويجدر التنويه إلى أن الواجبات التي تدخل ضمن مهام مجلس الإدارة عديدة ومتنوعة، وفيما سيأتي إشارة موجزة إليها.

- **واجب العناية:** يتمثل في التزام مجلس الإدارة باتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشركة بشكل معقول، وهو ما يحتم عليه دعم قراراته بأدلة كافية، أي أن أعضاء مجلس الإدارة مطالبين بالاجتهاد في تأدية واجباتهم؛ مستغلين في ذلك الخبرات والمهارات التي يمتلكونها. ولا يمتد واجب العناية إلى أخطاء التقدير طالما أن أعضاء المجلس لم يهملوا واجباتهم وأنهم قاموا باتخاذ قراراتهم بالعناية اللازمة².

¹ - John Carver, Caroline Oliver, **Op.Cit**, p. 05.

² - See : - Sanjay Anand, **Essentials of Corporate Governance**, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, USA, 2008, p. 48.

- S. Rao Vallabhaneni, **Corporate Management, Governance, and Ethics Best Practices**, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, USA, 2008, p. 27.

- **واجب الولاء:** يتمثل في التزام المجلس بالتصرف بأمانة في أداء واجباته وعدم تسبيق بعض المصالح الخاصة على حساب مصالح الشركة، ويتعلق هذا الواجب بقواعد الوكالة والثقة؛ فلا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة (حتى وإن كانوا من المساهمين) أن يستفيدوا من أية منافع من الشركة إلاّ بموافقة المساهمين الذين أؤكلوا لهم مهمة إدارة الشركة¹. كما أن الأعضاء الذين يعملون ضمن هيكل مجموعة شركات؛ ورغم أن شركتهم قد تكون خاضعة لسيطرة شركة أخرى؛ إلاّ أن واجب الولاء يكون للشركة ومساهميها وليس للشركة المسيطرة أو للمجموعة². وعليه فإن واجب الولاء يدعم التنفيذ الفعّال لمبادئ الحوكمة خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم، وكذلك حماية حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة³.
- **واجب الإشراف:** يتمثل في قيام مجلس الإدارة بعقد اجتماعات دورية من أجل مراجعة أداء الشركة والحرص على أن المسيّرين يقومون بأداء مهامهم بما تقتضيه المعايير المهنية والقواعد الأخلاقية، إضافة إلى المساهمة في دعم عمل المسيّرين من خلال تقديم المشورة والتسهيلات اللازمة⁴.
- **واجب عدم التمتع بالحصانة:** (Duty not to entrench) أي لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة الاستفادة من اتفاقيات أو عقود تمنحهم الحصانة وتمنع عزلهم⁵.

المطلب الثاني: هيكل مجلس الإدارة وأهم لجانه

أولاً: هيكل مجلس الإدارة

بصفة عامة؛ تنقسم هياكل مجلس الإدارة إلى قسمين: الأول من حيث تركيبة المجلس، والثاني من حيث المستوى. وفيما يلي نستعرض كل قسم.

1. هيكل المجلس من حيث التركيبة

تعتبر تركيبة المجلس من أهم المسائل التي تناولتها حوكمة الشركات، فزيادة على وجود الأعضاء التنفيذيين ضمن المجلس؛ شددت الحوكمة على ضرورة ضم المجلس لأعضاء مستقلين ليست لديهم أية

¹- Alex Knell, **Corporate Governance: How to Add Value to Your Company**, CIMA/Elsevier Ltd, UK, 2006, p. 35.

²- عصام مهدي محمد عابدين، **الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها: دراسة تحليلية، إجرائية، تطبيقية**، ج1، دار محمود للنشر، القاهرة، مصر، 2020، ص. 223.

³- S. Rao Vallabhaneni, **Op.Cit**, p. 27.

⁴- كينيث أ. كيم، جون نوفستجر، ديرك ج. موهر، **حوكمة الشركات: الأطراف الراصدة والمشاركة، تعريب ومراجعة: محمد عبد الفتاح العشماوي**، غريب جبر عنان، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010، ص. 70.

⁵- Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 48.

علاقات تربطهم بالمساهمين أو بإدارة الشركة، بهدف واضح وهو تقادي التحيز والقيام بدورهم الرقابي بفعالية.

أ. **الأعضاء التنفيذيون:** يتمثل الأعضاء التنفيذيون في كبار موظفي الشركة، حيث يعتبر تواجدهم ضمن أعضاء المجلس مهم جدا لاطلاعهم الواسع وامتلاكهم معلومات قيمة حول الشركة؛ فلا يمكن للمجلس أداء مهامه بشكل جيد دون هذه المعلومات¹، ويشغل هؤلاء الأعضاء مناصب دائمة في الشركة مثل المدير التنفيذي، المدير المالي، مدير التسويق.

ب. **الأعضاء غير التنفيذيون:** هم الأعضاء الذين لا يشغلون أي منصب في الشركة، ولا ينتمون للتسلسل الهرمي للإدارة²، وإذا كانوا يتمتعون بالاستقلالية فيطلق عليهم اسم "الأعضاء المستقلون"، حيث يعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلا إذا لم تكن لديه أية علاقة مهما كانت طبيعتها مع الشركة أو مجموعاتها أو إدارتها، والتي من شأنها أن تؤثر على حريته في اتخاذ القرارات³، ومما ينافي الاستقلالية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:⁴

- أن يملك حصة كبيرة في الشركة أو في أية شركة من مجموعتها؛
- أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين في الشركة أو في أية شركة من مجموعتها؛
- أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أية شركة من مجموعتها (مثل الأب والأم والزوج والزوجة والأولاد)؛
- أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في أية شركة من مجموعتها؛
- أن يكون عضو مجلس إدارة في شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية إدارتها؛
- أن يكون موظفا خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأية شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين.

¹ - Charles W. L. Hill, Gareth R. Jones, **Strategic Management Theory: An Integrated Approach**, South-Western Cengage Learning, USA, 2010, p. 358.

² - Bob Tricker, **Op.Cit**, p. 03.

³ - Chiraz Ben Ali, **Disclosure quality and corporate governance: Evidence from the French Stock Market**, Article from HAL, France, 2008, p. 14, Available at: <https://halshs.archivesouvertes.fr/halshs00522350> (12/12/2020).

⁴ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 37-38.

إن مسألة تحقيق الاستقلالية تعتبر أمراً صعباً، فعوضو المجلس حتى وإن كان مستقلاً عند بداية عضويته (وفقاً للاستقلالية الظاهرية التي تعتمد على شروط معينة مثل تلك المشار إليها أعلاه)؛ إلا أن هناك العديد من الأمور الأخرى التي قد تؤثر مستقبلاً على استقلاليته بشكل سلبي، مثل ترشيحه من قبل المجلس أو رئيس المجلس أو المدير التنفيذي، كما أن تعامله الدائم مع الأعضاء التنفيذيين حول المسائل المتعلقة بإدارة الشركة ثم قيامه بالرقابة على عملية الإدارة؛ يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ على درجة الاستقلالية¹؛ ولذلك فإننا نعتقد أن الاستقلالية الحقيقية رغم أهميتها إلا أن التأكد منها يعتبر أمراً صعباً، لأنه يرتبط بشخصية عضو مجلس الإدارة ومدى التزامه بالمعايير المهنية والمبادئ والقيم الأخلاقية التي لها دور مهم في دعم استقلاليته.

إن الطبيعة المتعارضة لوظيفة التسيير والرقابة تؤثر على هيكل مجلس الإدارة وتكوينه، حيث تختلف نسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة حسب السياسة التي تنتهجها الشركة. ففي النموذج الأمريكي يتم التركيز على تعزيز الحوكمة من خلال ضمان تحقيق الرقابة اللازمة وهو ما ينعكس في العدد القليل للأعضاء التنفيذيين في المجلس؛ أي أنه يشجع تكوين المجلس بغالبية من الأعضاء المستقلين، أما النموذج البريطاني فهو يركز على تعزيز الحوكمة من خلال توفير الإشراف اللازم للتمكن من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات المناسبة وهو ما ينعكس في تفضيل ضم عدد كبير من الأعضاء التنفيذيين في المجلس².

2. هيكل المجلس من حيث المستوى

يتم اختيار نوع المجلس مزدوج أو موحد وفقاً للقوانين التي تخضع لها الشركات ولاحتياجاتها، وفيما يلي نوضح كلا النوعين مع إيجابياتهما وسلبياتهما.

أ. المجلس ذو المستوى الواحد (موحد): يتكون من مستوى واحد حيث يقوم المجلس بمهام الإشراف على إدارة الشركة وكذلك الرقابة عليها. ويرى مؤيدو هذا النوع أنه ينبغي للأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين العمل معاً؛ من أجل الاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم المختلفة عند اتخاذ القرارات، كما أن الجمع بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين سيزيد من قيمة التفاعل بينهم على مستوى مجلس الإدارة³، إضافة إلى أن هذا النوع من المجالس يساعد على تحسين عملية تدفق المعلومات نظراً لتواجد أعضاء تنفيذيين فيه

¹ - Bob Tricker, **Op.Cit**, p. 10.

² - Jonathan R. Macey, **Corporate Governance: Promises Kept, Promises Broken**, Princeton University Press, New Jersey, USA, 2008, p. 91-92.

³ - Bob Tricker, **Op.Cit**, p. 10.

وهو ما يعزز عملية الإدارة والرقابة. وفي المقابل هناك بعض السلبيات التي تنتج عن المجلس ذو المستوى الواحد، ويتمثل أهمها في: قدرة الرئيس التنفيذي والأعضاء التنفيذيين على التحكم في المعلومات المتدفقة إلى المجلس، ضعف عملية الرقابة حيث أن أعضاء المجلس يجدون أنفسهم ملزمين باتباع استراتيجياتهم التي وضعوها بأنفسهم ثم الرقابة عليها.

ب. المجلس ذو المستويين (المزدوج) : يتكون من مستويين:¹

- **المستوى الأول:** هو "المجلس الرقابي"، يشمل الأعضاء غير التنفيذيين فقط، ويتفرغ للرقابة على الإدارة التنفيذية والإشراف على القرارات الاستراتيجية؛
- **المستوى الثاني:** هو "مجلس المديرين"، يشمل المدير التنفيذي والأعضاء التنفيذيين، يكون مسؤولاً عن تسيير أعمال الشركة.

يفضل الكثير من المساهمين هيكل المجلس ذي المستويين، لأنه يقلل من مشكلة التعارض التي تواجه أعضاء المجلس؛ الناتجة عن الإشراف على تسيير أمور الشركة ثم مراقبتها، ويجدر التنويه أنه حتى في حالة المجلس ذو المستويين؛ أين يتم فصل مهام الرقابة للمجلس حتى تكون فعالة؛ فقد يكون هناك تأثير سلبي على فعالية الرقابة؛ ينتج عن عدم كفاية تدفق المعلومات من مجلس المديرين لمجلس الرقابة، أو من رئيس مجلس الرقابة إلى باقي أعضائه.²

هناك من يرى أن "الجدل حول المجلس بمستوى واحد أو بمستويين قد يختفي إذا تم التركيز على الدور الرقابي لمجلس الإدارة وبالتالي يصبح التمييز بينهما أقل أهمية"³. كما أن "استخدام هيكل اللجان يعتبر طريقة فعالة لتقليل التعارض في مهام المجلس ذو المستوى الواحد"⁴، ذلك أن اللجان التي تتبثق عن المجلس يكون أعضاؤها مستقلين (أو أغلبهم كذلك)، فعندما يتم تكليف كل لجنة بمهام معينة ضمن تخصصها فإن دورها سيكون رقابياً بشكل أساسي، في حين سيكون عمل الأعضاء التنفيذيين بشكل أساسي حول التخطيط ووضع الاستراتيجيات وتقديم الإرشادات اللازمة للمسيرين. وسيتم في العناصر المالية التطرق لأهم اللجان التي يكونها مجلس الإدارة.

¹ - Ferdinand A. Gul, Judy S. L. Tsui, **The Governance of East Asian Corporations: Post Asian Financial Crisis**, Antony Rowe Ltd, UK, 2004, p. 08.

² - Geoffrey Owen, Tom Kirchmaier, Jeremy Grant, **Corporate Governance in the US and Europe**, Antony Rowe Ltd, UK, 2006, p. 43.

³ - Geoffrey Owen, Tom Kirchmaier, Jeremy Grant, **Op.Cit**, p. 43.

⁴ - Jonathan R. Macey, **Op.Cit**, p. 92.

ثانياً: لجان مجلس الإدارة

إن انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة مرات معدودة في السنة قد يجعل المجلس غير قادر على الإلمام بجميع أمور الشركة ومناقشتها خلال هذه الاجتماعات، لذلك يقوم بتعيين لجان فرعية منبثقة عنه تكون مختصة في الأمور التي تتطلب المزيد من الجهد والوقت في الإشراف أو الرقابة، حيث تساعده على اتخاذ القرارات بكفاءة وموضوعية. ولكي تقوم هذه اللجان بأداء مهامها فإنه ينبغي على المجلس أن يفوض لها جزء من سلطته ويوفر لها جميع الموارد اللازمة، مع بقاء سلطة اتخاذ القرارات النهائية من صلاحيات مجلس الإدارة¹، وفيما يلي ذكر لأهم مزايا تكوين لجان مجلس الإدارة²:

- تنظيم عمل المجلس خاصة في المجالات التي تتطلب المزيد من الاستقلالية والموضوعية؛ مثل التدقيق، الترشيحات، تحديد المكافآت، حيث أن وجود لجان مختصة في هذه الأمور يعتبر من الممارسات الجيدة التي أوصت بها حوكمة الشركات؛
- السماح للأعضاء ذوي الخبرة في مجال محدد بالمساهمة بفعالية في هذا المجال مثل الأعضاء الذين لديهم خبرة في مجال نشاط الشركة (تخصص صناعي) أو الذين لديهم خبرة في مجال المالية والمحاسبة؛
- توزيع أفضل للمهارات والمسؤوليات بين اللجان الفرعية للمجلس، وكذلك تخصيص المزيد من الوقت لمعالجة بعض الأمور التي تتطلب وقتاً كبيراً؛
- الحد من مشاكل التنسيق التي تعاني منها مجالس الإدارة كبيرة الحجم؛ ذلك أن حجم اللجان عادة ما يكون صغيراً (بين 3 و5 أعضاء) وهو الأمر الذي يمكنها من الاجتماع بشكل متكرر وأكثر سهولة.

إن اللجان التي يتم تكوينها وفقاً لاحتياجات إدارة الشركة وإن كانت تختلف في أنواعها وأحجامها، إلا أن لها خاصية مشتركة؛ وهي تمتعها بالاستقلالية التي هي من أهم الشروط التي تساعد على أداء المهام الموكلة إليها دون تحيز أو تعرض لضغوطات المسيرين. إن هذه الاستقلالية تتحقق بكون جميع أعضاء اللجان مستقلين (أو على الأقل غالبيتهم)، وبعدم إمكانية حضور أيًا كان لاجتماعات اللجان، إلا بدعوة من اللجنة ذاتها، وكل مخالفة تعتبر إخلالاً باستقلالية تلك اللجان مما قد يؤثر على موضوعية

¹ - H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Corporate Governance: A Synthesis of Theory, Research, and Practice**, JohnWiley & Sons, Inc. New Jersey, USA, 2010, p. 243.

² - See: - Yılmaz Argüden, **Boardroom Secrets : Corporate Governance For Quality of Life**, Palgrave Macmillan, UK, 2009, p. 24.
- Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 56-57.

قراراتها¹. وعلى سبيل الإشارة نذكر أن من أهم اللجان التي يتم تكوينها على مستوى مجالس الإدارة والتي سنتطرق إلى البعض منها بشيء من التفصيل وهي؛ لجان: الترشيحات، المكافآت، التدقيق، الحوكمة، إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية.

1. لجنة الترشيحات

يمكن تعريف لجنة الترشيحات (التعيينات) على أنها لجنة تضم مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة، تتمثل مهمتها الأساسية في ترشيح الأشخاص الذين ترى أنهم مناسبين لعضوية مجلس الإدارة ووفقا لاحتياجاته، ثم تقديم قائمة المرشحين للمجلس الذي يقدمها بدورهم للمساهمين من أجل انتخاب الأعضاء المناسبين. وهناك من يرى أنه لا ضير في قيام المدير التنفيذي أو الأعضاء الآخرين لمجلس الإدارة باقتراح أشخاص يرون أنهم مناسبين ويمتلكون الكفاءات اللازمة²، ويمكن أن يكون ذلك مفيدا لأنه سيساعد على توفير درجة من التوافق بين الأعضاء ويخلق مرونة في عملية التواصل بينهم، إلا أن قرار الترشيح يبقى مسؤولية لجنة الترشيحات استنادا إلى السلطة التي فُوضت لها من قبل مجلس الإدارة، في حين أن قرار التعيين النهائي هو مسؤولية المساهمين (أو الجمعية العامة التي تمثلهم).

يرى (D. Nadler & al, 2006) أنه: "من الأمور الأساسية لنجاح أي فريق عمل هو وجود الأشخاص المناسبين حول الطاولة وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الإدارة"³، لذلك تعتبر عملية الترشيح الصحيحة الخطوة الأولى لاختيار أعضاء مناسبين يتمتعون بالاستقلالية والمهارات والخبرات اللازمة. في هذا الصدد قامت بعض البورصات مثل بورصة نيويورك بوضع معايير من أجل إدراج الشركات؛ تفرض من خلالها الزامية ترشيح أعضاء المجلس من قبل لجنة منبثقة عنه وأن يكون جميع أعضائها مستقلين، وذلك بهدف تعزيز فعالية دور أعضاء مجلس الإدارة⁴.

1.1. مهام لجنة الترشيحات: يمكن تقسيم مهامها إلى مستويين هما:

أ. مهام على مستوى مجلس الإدارة: من خلال القيام بما يلي:⁵

- التأكد من أن هناك توازن في المجلس بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، والتأكد من درجة استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين؛

¹ - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 79.

² - David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Building Better Boards: A Blueprint for Effective Governance**, Jossey-Bass A Wiley Imprint, USA, 2006, p. 36.

³ - David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Op.Cit**, p. 12.

⁴ - Cynthia A. Williams, Peer Zumbansen, **The Embedded Firm: Corporate Governance, Labor, and Finance Capitalism**, Cambridge University Press, UK, 2011, p. 101.

⁵ - Justine Simpson, John Taylor, **Corporate governance, Ethics and CSR**, First Edition, Kogan Page Ltd. UK, 2013, p. 129.

- دراسة مدى إمكانية تجديد العقود المنتهية لأعضاء المجلس من عدمها وفقا لاحتياجات المجلس؛
- التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح بين الأعضاء؛
- التأكد من أن المجلس لديه مزيج مناسب من المهارات والخبرات التي يحتاجها المجلس؛
- ضمان المزيج المناسب بين الجنسين من خلال الحرص على منح "النساء" فرصة العضوية في المجلس؛
- مراجعة حجم مجلس الإدارة بشكل مستمر وخاصة عند إجراء التعيينات؛
- مراقبة أعضاء المجلس غير التنفيذيين للتأكد من أنهم يقضون وقتا كافيا في أداء واجباتهم.

ب. مهام على مستوى الإدارة العليا: من خلال القيام بما يلي¹:

- التأكد من المهارات التي يمتلكها كبار التنفيذيين، ومدى قدرتهم على تأدية مهامهم؛
- التأكد من وجود مخطط للتعاقد على مناصب الإدارة العليا؛
- التأكد من وجود نظام موضوعي لتقييم أداء الإدارة العليا.

2.1. أهمية لجنة الترشيحات: من مجمل ما ذكر سبقا يمكن تلخيص أهمية اللجنة في النقاط التالية:

- المساعدة في الحصول على هيكل مجلس إدارة فعال بتشكيلة أعضاء تتلاءم مع احتياجات المجلس بصفة خاصة ومع الشركة بصفة عامة؛
- التأكد من أن التعيينات التي يتم إجراؤها في مجلس الإدارة بعيدة عن التحيز وعن العلاقات الشخصية للمساهمين المهيمنين أو للمدير التنفيذي أو لبعض الأعضاء المهيمنين في المجلس؛
- الحرص على جعل عملية اختيار أعضاء المجلس موضوعية، حيث تقوم اللجنة بتحديد الخبرات التي يفتقر لها المجلس والتي على أساسها تقوم بترشيح الأشخاص المناسبين مع التأكد من درجة استقلاليتهم.

2. لجنة المكافآت

يمكن تعريف لجنة المكافآت على أنها لجنة تضم مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة تقوم بوضع السياسات الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ثم تقديمها لمجلس الإدارة الذي يقدمها بدوره للمساهمين الذين لهم سلطة اتخاذ القرار بشأن سياسات المكافآت.

تعتبر المكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين؛ من بين الأمور المهمة لأنها تضمن ولاءهم وتحفزهم على أداء مهامهم بالشكل المناسب، إلا أن كيفية تقدير هذه المكافآت يعتبر

¹ - Yılmaz Argüden, Op.Cit, p. 38.

أمراً صعباً لأنه يعتمد على مدى ملاءمتها فعلاً للجهد المبذول، كما أن المكافآت التي تكون في شكل حوافز أخرى غير مباشرة ينبغي التدقيق فيها بشكل أكبر قبل منحها، حيث أشار (F. Kaen, 2003) إلى مثال حول شركة كانت تمنح لأحد أعضاء مجلس إدارتها مبالغ حول خدمات استشارية يقدمها للشركة، وفي الوقت نفسه كانت الشركة تقدم تبرعات لجمعية خيرية باستمرار (اتضح أنها تعمل تحت وصاية هذا العضو)، كل ذلك مقابل مساعدته في التوسط حول عملية استحواذ تريد الشركة القيام بها¹.

لهذه الأسباب، فإنه من الضروري تكوين لجنة مهمتها الأساسية وضع نظام عادل للمكافآت الممنوحة، وتقاديا لتحيز اللجنة لبعض الأعضاء أو كبار التنفيذيين وتجنباً للضغوطات التي يمكن أن تتعرض لها من قبلهم فإنه يفضل أن تتكون من أعضاء مستقلين (غير تنفيذيين).

1.2. مهام لجنة المكافآت: يمكن تقسيم مهام اللجنة إلى مستويين هما:

أ. مهام على مستوى مجلس الإدارة: من خلال القيام بما يلي²:

- إعداد سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما يتناسب مع أداء الأعضاء؛
- الحرص على جعل سياسة المكافآت تتناسب مع سياسات الشركات الأخرى التي تنتمي للقطاع نفسه؛
- ربط الأداء بالأهداف طويلة المدى باستخدام مكافآت على شكل خيارات الأسهم (stocks options) أو بعض المزايا الأخرى؛
- التأكد من قيام الشركة بالإفصاح عن قيمة المكافآت وأشكالها؛
- مراجعة سياسة المكافآت وتقييم مدى فعاليتها.

ب. مهام على مستوى الإدارة العليا: من خلال القيام بما يلي³:

- اقتراح المكافآت التي تتناسب مع أداء كبار التنفيذيين؛
- مراجعة سياسة المكافآت لكبار التنفيذيين من أجل جعلها تنافسية؛
- مراجعة المكافآت الخاصة باتفاقيات انتهاء الخدمة؛

¹ - Fred R. Kaen, **A Blueprint for Corporate Governance: Strategy, Accountability, and the Preservation of Shareholder Value**, Amacom: American Management Association, New York, USA, 2003, p. 176-177.

² - See: - Justine Simpson, John Taylor, **Op.Cit**, p. 128.

- Naciri .A & al, **Op.Cit**, p. 05.

³ - See: - Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 57.

- Yılmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 38.

2.2. أهمية لجنة المكافآت: من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهمية اللجنة في النقاط التالية:

- تقديم اقتراحات وتوصيات من شأنها مساعدة المساهمين في اتخاذ القرارات حول المكافآت التي يجب منحها، بما يتناسب مع قدرة الشركة ومع ما قدمه أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين للشركة، وذلك استنادا إلى مؤشرات ومعايير موضوعية؛
- الحرص على أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين محددة من قبل أشخاص يتمتعون بالموضوعية، وبعيدة عن التحيز الشخصي لبعض أعضاء المجلس أو المدير التنفيذي.

3. لجنة التدقيق

عرّفها معهد لجنة التدقيق (ACI,2013) على أنها: "لجنة رقابية تعمل نيابة عن مجلس الإدارة من أجل ضمان فعالية الضوابط الرقابية والمعلومات المالية، من خلال تعزيز الممارسات الأخلاقية والتأكد من أن التقديرات المحاسبية قد تم إجراؤها بشكل صحيح، إضافة إلى الحرص على فعالية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية"¹. كما أن طريقة تشكيل لجنة التدقيق؛ التي تشترط الاستقلالية كعنصر مهم، والغاية من تشكيلها؛ التي هي مراقبة عملية إعداد المعلومات المالية والمحاسبية واكتشاف أية أخطاء أو ممارسات احتيالية والمساهمة في تصحيحها، فإن منفعة كل ذلك لا يعود فقط على المساهمين وإنما على جميع الأطراف ذات المصلحة².

تعتبر لجنة التدقيق من أكثر اللجان التي حظيت بالاهتمام خاصة من قبل العديد من البورصات التي أصبحت تشترط تكوين هذه اللجنة في الشركات من أجل الإدراج؛ فيما قامت العديد من الشركات بتكوينها طوعية نظرا لأهميتها في مساعدة المجلس على أداء مهام الإشراف والرقابة على خدمات التدقيق الداخلي والخارجي، إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية. إضافة إلى ذلك فقد كان لقانون SOX دورا مهما في زيادة التركيز على لجان التدقيق ودورها في التنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي، وتفعيل الرقابة على الممارسات الاحتياطية، وذلك من خلال³:

- الطلب من مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة إنشاء لجان تدقيق مكونة من أعضاء مستقلين لا يتقاضون أي أجر أو تعويضات من الشركة ماعدا تعويضات العمل كأعضاء مجلس إدارة؛ وذلك من أجل تمكينهم من الرقابة والتقييم بموضوعية؛

¹-ACI, **Audit Committee Handbook**, Audit Committee Institute, United of Kingdom, 2013, p. 01.

²- Benoit Pigé, **Gouvernance, contrôle et audit des organisations**, Economica Edition, Paris, France, 2008, p. 153.

³- For more information see: James S. Turley, Steve Howe, **The Sarbanes-Oxley Act At 10: Enhancing the reliability of financial reporting and audit quality**, EY: Ernst & Young LLP, 2012.

- التشجيع على أن يكون هناك عضو على الأقل في لجنة التدقيق يمتلك خبرة في المسائل المحاسبية والمالية حتى يساعد اللجنة على القيام بواجباتها فيما يخص الإشراف على تدقيق القوائم المالية، نظام الرقابة الداخلية ومدى كفايته؛
- تعزيز التواصل مع المدقق الخارجي من خلال مناقشة جميع السياسات والممارسات المحاسبية الهامة التي تستخدمها الشركة، والمعالجات المحاسبية التي تفضلها شركات التدقيق.

1.3. مهام لجنة التدقيق: تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة على القيام بالعديد من المهام نذكر أهمها:

- الإشراف على عملية إعداد المعلومات المالية والمحاسبية ومراقبة مدى دقتها وموثوقيتها؛ خاصة في ظل تعقد الأعمال واستخدام بعض الأساليب المحاسبية التي قد تحرف مدلول هذه المعلومات (مثل المحاسبة الإبداعية)، لذلك فإن لجنة التدقيق تعتبر المسؤولة عن مدى جودة المعلومات المفصح عنها¹؛
- مراقبة مدى الامتثال للقوانين والمعايير الأخلاقية، إضافة إلى توفير البيئة المناسبة التي تسهل عملية التبليغ عن ممارسات الغش والاحتيال التي تؤثر على جودة التقارير، مع توفير الحماية للأفراد المبلغين عن ذلك²؛
- الإشراف على التدقيق الداخلي من خلال: توفير احتياجات قسم التدقيق الداخلي، الإشراف على اختيار المدقق الداخلي، تدعيم استقلاليته، حل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة، أو بين المدققين الداخليين والإدارة بكل مستوياتها³؛
- الإشراف على إدارة المخاطر* والرقابة الداخلية، حيث عادة ما تهتم لجنة التدقيق بمخاطر التقارير المالية التي من شأنها أن تقلل من دقة وموثوقية البيانات المالية، إضافة إلى التأكد من أن ضوابط الرقابة الداخلية حول التقارير المالية كافية وفعالة⁴؛
- الإشراف على: عملية تعيين المدقق الخارجي ومراقبة أدائه واستقلاليته، توفير جميع متطلبات عمله ودعمه وحمايته، الأتعاب التي يتحصل عليها المدقق الخارجي وتقديم اقتراحات بشأنها.

¹ - See: -S. Rao Vallabhaneni, **Op.Cit**, p. 37.

- H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 244.

² - Justine Simpson, John Taylor, **Op.Cit**, p. 128.

³ - محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009، ص. 208.

* في حالة لم يكن للمجلس لجنة مختصة في إدارة المخاطر؛ يمكنه تكليف لجنة التدقيق بالإشراف على بعض عمليات إدارة المخاطر.

⁴ - S. Rao Vallabhaneni, **Op.Cit**, p. 38.

- إضافة إلى أن تواصلها المستمر معه يساعدها على فهم نتائج عمله والتحفظات التي وضعها، وهو بدوره ما يسهل مناقشة هذه النتائج مع مجلس الإدارة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة¹.
- الإشراف على خدمات غير التدقيق (مثل الخدمات الاستشارية) التي قد تطلب من المدقق الخارجي، وعليه يكون من واجب لجنة التدقيق التحقق من أن تقديم هذا النوع من الخدمات لن يؤثر على استقلالية وموضوعية المدقق².

2.3. أهمية لجنة التدقيق: يمكن إبرازها على النحو الآتي:

- ترشيد وقت مجلس الإدارة؛ حيث تهتم اللجنة بمساعدته على القيام بمهامه خاصة تلك التي تتطلب خبرة في مجال المالية والمحاسبة والتدقيق، وهو ما يجنب المجلس التطرق للعديد من التفاصيل التي تتطلب جهداً أكبر ووقتاً أطول؛
- التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين؛
- التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف ذات المصلحة، من خلال توصيل كافة المعلومات الضرورية والمخاطر المهمة؛
- القدرة على اكتشاف الممارسات الاحتياالية التي تؤثر على جودة الإفصاح وعلى القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح؛
- المساهمة في تحسين جودة التدقيق؛ من خلال الإشراف على التدقيق الداخلي والخارجي والتنسيق بينهما.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على فعالية مجلس الإدارة

- تتمثل فعالية مجلس الإدارة في مدى قدرته على أداء المهام الموكلة إليه بشكل يؤدي إلى تحسين أداء الشركة وتحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، ويتأثر المجلس بالعديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على فعاليته سواءً بشكل إيجابي أو سلبي، وفيما يلي سنحاول التعرض لبعض هذه العوامل التي تعتبر أكثر أهمية.

¹- See: - David Crowther, Shahla Seifi, **Corporate Governance and International Business**, Book Boon: The eBook Company, 2014, p. 81.

- H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 244.

²- H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 245.

المطلب الأول: تأثير خصائص مجلس الإدارة على فعالية المجلس

هناك العديد من خصائص مجلس الإدارة التي تناولتها الدراسات السابقة بهدف معرفة مدى تأثيرها على فعالية المجلس، وفيما يلي نتطرق لأهمها.

أولاً: حجم مجلس الإدارة

- تتأثر فعالية مجلس الإدارة بعدد أعضائه ايجاباً أو سلباً، والملاحظ أن العديد من الشركات-خاصة كبيرة الحجم- التي لها احتياجات كثيرة؛ تفضل أن يكون حجم المجلس أكبر، نظراً للاعتبارات الآتية:
- يساعد العدد الكبير لأعضاء مجلس الإدارة (خاصة إذا كان أغلب الأعضاء من غير التنفيذيين) على الوصول للموارد بشكل أفضل من خلال علاقة هؤلاء الأعضاء بالبيئة الخارجية¹؛
 - يجلب لها المزيد من المهارات والخبرات المتنوعة التي يتمتع بها أعضاء المجلس²؛
 - يساعد في التقليل من مشاكل الوكالة، ويعزز من شرعية المجلس من خلال التقليل من احتمال التواطؤ بين الأعضاء (لأن عددهم كبير)³.

ورغم ذلك؛ فإن المجالس كبيرة الحجم تعاني من بعض النقائص، نذكر منها:

- انخفاض القدرة على التنسيق بين الأعضاء وهو ما يجعل العمل الجماعي أصعب خاصة إذا كان أغلب الأعضاء مستقلين⁴؛
- إعطاء الفرصة لبعض الأعضاء لاستغلال مجهود الأعضاء الآخرين من أجل إخفاء عدم كفاءتهم⁵،

في المقابل، فإن للمجالس صغيرة الحجم أيضاً بعض المزايا يتمثل أهمها في: زيادة القدرة على التنسيق الفعال بين الأعضاء، تجنب تعارض المصالح بينهم، زيادة مرونة التعامل بينهم⁶، في حين أنها تعاني من بعض النقائص كمحدودية الخبرات والمهارات والتي غالباً ما يحظى بها المجلس مع زيادة حجمه.

¹ - Kevin Keasey, Steve Thompson, Mike Wright, **Corporate Governance: Accountability, Enterprise and International Comparisons**, John Wiley & Sons Ltd, UK, 2005, p.193.

² - Yılmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 25.

³ - Kevin Keasey, Steve Thompson, Mike Wright, **Op.Cit**, p.101.

⁴ - Yılmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 24.

⁵ - Luis Correia Da Silva, Marc Goergen, Luc Renneboog, **Dividend Policy and Corporate Governance**, Oxford University Press, UK , 2004, p. 25.

⁶ - Yılmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 24.

- وعليه، فإنه لتحديد الحجم المناسب لمجلس الإدارة ينبغي الأخذ ببعض الاعتبارات مثل:
- مراعاة ظروف الشركة واحتياجاتها كدرجة تعقيد الأعمال، مدى الحاجة لتكوين لجان فرعية، القدرة على تحمل تكاليف انشاء اللجان¹؛
- تحقيق التوازن بين ضرورة توفر أنواع مختلفة من المهارات والخبرات التي عادة ما تتطلب مجالس إدارة كبيرة الحجم، وبين ضرورة توفر التنسيق وتعزيز التماسك والمرونة والمشاركة الفعالة؛ وهو ما يتطلب مجالس إدارة صغيرة الحجم².

ثانيا: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة

تعتبر الكفاءة من الخصائص الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة والتي تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم بشكل فعال.

1. الخبرة والمهارة

إن تنوع الخبرات والمهارات في مجلس الإدارة يساعد على الالمام بجميع الجوانب التي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها وتجنب المخاطر (أو إدارتها) التي تواجه الشركة، مثل: الخبرة في مجال نشاط الشركة، الخبرة المالية والمحاسبية، الخبرة في مجال أسواق المال، الخبرة في التسويق وسلوك المستهلك. في حين أن المهارات التي لا يحتاجها المجلس بصفة دائمة فلا داعي لضمها للمجلس؛ وإنما يمكن الاستعانة بها عند الحاجة لها ومثال ذلك الخبرة القانونية أين يمكن للمجلس أن يقوم باستدعاء المحامي لطلب استشارته كلما تطلب الأمر ذلك³، ويتم إعطاء أهمية توفر خبرات معينة دون غيرها وفقا لطبيعة نشاط الشركة واحتياجات المجلس، وفيما يلي نتطرق لأهمها:

أ. **الخبرة في مجال نشاط الشركة (التخصص الصناعي):** تعتبر من أهم أنواع الخبرات التي يجب أن تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة لأنها تساعد بشكل كبير على⁴:

- الفهم العميق لنشاط الشركة من حيث الفرص والمخاطر التي تواجهها وهو ما يجعل اجتماعات المجلس والقرارات الصادرة عنه أكثر فعالية؛
- المساهمة بشكل فعال في وضع استراتيجية الشركة؛

¹ - Yılmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 24.

² - H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 197.

³ - David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Op.Cit**, p. 32.

⁴ - See: - Andreas Charitou, Ifigenia Georgiou, Andreas Soteriou, **Corporate Governance, Board Composition, Composition,**

Director Expertise, and Value: The Case of Quality Excellence, Multinational Finance Journal, Vol. 20, N. 3, 2016, p. 190.

- David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Op.Cit**, p. 32.

- سرعة الاستجابة للمشاكل المتعلقة بصناعة الشركة، والقدرة على اقتراح الحلول المناسبة؛
- توفير الموارد التي تساعد على خلق ميزة تنافسية خاصة بالنسبة للأعضاء المستقلين والذين يعملون في شركات أخرى من نفس الصناعة، حيث يساعدهم ذلك على نقل خبراتهم لمجلس الإدارة وهو ما يساعد بدوره على تقديم مقترحات من شأنها تحسين نشاط الشركة.

ب. **الخبرة في المجال المالي والمحاسبي:** إن تعقد الممارسات المحاسبية يجعل من الصعب اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالأرقام المحاسبية، لذلك فإنه من المهم وجود عضو واحد على الأقل يمتلك خبرة مالية ومحاسبية (إن كان المجلس يحتوي على لجنة تدقيق فإن هذا العضو ينبغي أن ينتمي لها)¹.

وأشار (D. Nadler & al, 2006) إلى ضرورة قيام لجنة الترشيحات بوضع ما يسمى بـ "قوائم جرد مهارات أعضاء مجلس الإدارة"، وقدم بعض الأمثلة لقوائم أعدتها هذه اللجنة في بعض الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية وفيما يلي مثال توضيحي على ذلك:

الشكل رقم (2-2): نموذج لقائمة جرد مهارات أعضاء مجلس الإدارة

المهارات (الكفاءات)	أعضاء المجلس الذين يتمتعون بهذه المهارات
- الخبرة المالية والمحاسبية	- السيد (أ) - السيد (ب) - السيد (د)
- خبرة في المجال الفني / صناعة الشركة	- السيد (ب) - السيد (م)
- خبرة في (وضع جميع الخبرات التي تحتاجها الشركة)	- السيد (...) - السيد (...) - السيد (...)

Source: David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Building Better Boards: A Blueprint for Effective Governance**, Jossey-Bass A Wiley Imprint, USA, 2006, p. 33.

تساعد هذه القوائم في تسهيل عملية الترشيح سواء لعضوية إحدى لجان المجلس أو لتمديد فترة العضوية في المجلس، وبالتالي اختيار العضو المناسب -وفقاً للخبرات والمهارات التي يمتلكها- ووضعه في المكان المناسب، وهو ما يساعد بدوره على تحسين فعالية أداء مجلس الإدارة.

¹- Ralph D. Ward, **The New Boardroom Leaders, How Today's Corporate Boards Are Taking Charge**, Praeger Publishers, Westport, Inc. London, UK, 2008, p. 163.

2. الصفات أو السمات الشخصية

تعتمد كفاءة أعضاء مجلس الإدارة على الصفات الشخصية التي يمتلكونها (إضافة إلى الخبرة المكتسبة في العمل)، ذلك أن هذه الصفات لا يمكن التأكد منها دائماً من خلال السيرة الذاتية للمترشح لعضوية مجلس الإدارة، وإنما تظهر في شخصيته عند التحدث معه (المقابلة) مثل: الإقدام على اتخاذ القرارات، عدم التأثر بآراء الآخرين، تقبل العمل الجماعي، تحمل المسؤولية، اللباقة، التواصل؛ حيث أن هذه الصفات تساعد من جهة؛ على تجسيد العمل بنزاهة وتقليل الممارسات الاحتيالية والسلوكيات الانتهازية، ومن جهة أخرى؛ تساعد على تحسين التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة والتنسيق في العمل بشكل جيد، ولذلك فإن المقابلات الشخصية مع المرشحين يُعتبر أسلوباً جيداً لمعرفة كفاءتهم من حيث توفر العديد من السمات الشخصية التي تتناسب مع مبادئ الشركة وقيمتها، وتجدر الإشارة إلى أن المقابلات الشخصية تكون ذات قيمة ومفيدة إذا كانت بعيدة عن المجاملات والمصالح الشخصية، وتتمحور حول المواضيع ذات الصلة بتوجهات الشركة والمشاكل التي تواجهها¹.

ثالثاً: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تعتبر "الاستقلالية" من أهم العناصر التي تؤثر على موضوعية القرارات التي يتخذها أي فرد؛ ولذلك فإن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تعتبر من أهم الخصائص التي تؤثر على فعالية المجلس، ورغم ذلك فإن وجود الأعضاء التنفيذيين في المجلس له أهمية كبيرة أيضاً، فيما يلي نوضح أهمية تواجد كل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في زيادة فعالية مجلس الإدارة.

1. تأثير الأعضاء غير التنفيذيين على فعالية المجلس

أوصى "تقرير Cadbury" بضرورة أن يضم مجلس الإدارة على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين؛ يقدمون وجهة نظر مستقلة حول استراتيجية الشركة وأدائها ومواردها، وبضرورة أن يكون غالبية هؤلاء الأعضاء غير التنفيذيين "مستقلين" ولا تربطهم بالشركة أية علاقة يمكن أن تؤثر على موضوعيتهم. كما أكد أيضاً "تقرير Hampel" على ضرورة وجود الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وأضاف أنه لا ينبغي أن يقل عددهم عن ثلث أعضاء المجلس. أما "تقرير Higgs" فقد أوصى بأن يكون على الأقل نصف حجم المجلس عبارة عن أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين². ورغم أن هناك فرق بين الأعضاء

¹- See: - Thomas Clarke, Alice Klettner, **Board Effectiveness & Performance, The State of Play on Board Evaluation in Corporate Australia and Abroad**, Research Paper, The Centre for Corporate Governance, The Australian Council of Superannuation Investors (ACSI), 2010, p. 11.

- David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Op.Cit**, p. 32.

²- Jill Solomon, Aris Solomon, **Corporate Governance and Accountability**, John Wiley & Sons Ltd., USA, 2004, pp.70-72.

المستقلين والأعضاء غير التنفيذيين*، إلا أن صعوبة تحديد مدى استقلالية الأعضاء جعل العديد من الباحثين يستخدمون نسبة الأعضاء غير التنفيذيين للتعبير عن استقلالية المجلس في دراساتهم، وفيما يلي نوضح مدى تأثير فعالية مجلس الإدارة في حالة تكوينه بأغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين.

أ. مزايا تواجد الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس: نذكر منها:

- تقليل تضارب المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة، حيث يمكن لغير التنفيذيين اتخاذ القرارات بموضوعية وأداء دورهم الرقابي بفعالية (وهو ما تدعمه نظرية الوكالة)¹؛
- السماح بتمثيل مصالح العديد من الأطراف ذات المصلحة في الشركة، مثل البنوك والمجتمع²؛
- توفير موارد من البيئة الخارجية من خلال خبرتهم ومكانتهم وعلاقاتهم (وهو ما جاءت به نظرية الاعتماد على الموارد)؛
- زيادة قدرة المجلس على مساءلة كبار المديرين التنفيذيين في الشركة وكذلك الاستفسار عن جميع المعلومات التي يقدمونها³؛
- زيادة قدرة المجلس على مراقبة أداء الرئيس التنفيذي، مما يمكن المجلس من اقالته إذا اقترن أدائه مع ضعف أداء الشركة⁴، وحتى في حالة كون الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة، فإن زيادة استقلالية المجلس ستساعد في تخفيض هيمنة الرئيس التنفيذي؛
- قدرة الأعضاء غير التنفيذيين على معارضة القرارات الاستراتيجية التي يتخذها المديرون والتي تنطوي على مخاطر عالية، حتى وإن ارتبطت بعوائد مرتفعة -وهو ما يفضلها المساهمون في العادة-، إلا أنه يُتوقع أن يكون للأعضاء غير التنفيذيين رؤية أكثر وضوحاً حول تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد⁵.

ب. عيوب تواجد الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس: يتمثل أهمها فيما يلي:

- افتقار الأعضاء غير التنفيذيين للاستقلالية الحقيقية وهو ما يؤثر على أداء مهامهم، كما أن عدم احاطتهم بأمور الشركة بشكل كافٍ، قد يجعل مهامهم تنحصر فقط في المصادقة على القرارات⁶؛
- زيادة امكانية تحكم الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة قد يساهم في زيادة فجوة

* تم شرح الفرق بينهما في المبحث الأول من هذا الفصل.

¹- Jill Solomon, Aris Solomon, **Op.Cit**, p. 69.

²- Ibid, p. 79.

³- Charles W. L. Hill, Gareth R. Jones, **Op.Cit**, p. 373.

⁴- Luis Correia Da Silva, Marc Goergen, Luc Renneboog, **Op.Cit**, p. 20.

⁵- Kevin Keasey, Steve Thompson, Mike Wright, **Op.Cit**, p. 102.

⁶- R. M. Haniffa, T. E. Cooke, **Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations**, ABACUS, Vol. 38, No. 3, 2002, pp. 319-320.

المعلومات، ويجعل الأعضاء التنفيذيين يمتنعون عن تقديم جميع المعلومات الدقيقة والكاملة، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على قرارات المجلس وبالتالي على أصحاب المصالح¹.

2. تأثير الأعضاء التنفيذيين على فعالية المجلس

يعتبر وجود الأعضاء التنفيذيين في المجلس أمر مهما جدا، نظرا لقيمة المعلومات التي يمتلكونها بحكم مناصبهم في الشركة، والتي غالبا ما تكون أكبر حجما وأفضل نوعا من تلك التي يمتلكها الأعضاء غير التنفيذيين، وهو ما يجعل مساهمتهم في عملية صنع القرار على مستوى المجلس ذات وزن يعود بالمنفعة على الشركة، وفيما يلي نوضح أهم المزايا والعيوب لتواجد التنفيذيين في المجلس.

أ. مزايا تواجد الأعضاء التنفيذيين في المجلس: نذكر منها:

- توفير الخبرة في مجال صناعة الشركة، الاطلاع الواسع على أعمال الشركة، امكانية الوصول للمعلومات بشكل أسهل، امكانية التواصل مع موظفي الشركة بشكل أفضل، إضافة إلى التزامهم اتجاه الشركة، (وهو ما تدعمه نظرية الإشراف)²؛
- السعي لتحقيق نتائج أكثر شفافية ومصادقية بهدف جعلها تعكس مجهوداتهم وتمكنهم من اكتساب سمعة جيدة في سوق العمل³؛
- المساعدة على تزويد المجلس بمعلومات حول نشاط الشركة من شأنها أن تفيد في اتخاذ القرارات، وهو ما يساعد على تحقيق التوازن من خلال جعل الأعضاء غير التنفيذيين على اطلاع واسع⁴.

ب. عيوب تواجد الأعضاء التنفيذيين في المجلس: يتمثل أهمها فيما يلي:

- زيادة قدرتهم على الهيمنة على مجلس الإدارة، حيث أن امتلاكهم للمزيد من المعلومات القيمة (كمًا ونوعًا) يعتبر مصدر قوة لهم ويُمكنهم من التحكم في قرارات المجلس⁵؛
- ضعف كفاءتهم فيما يخص الجوانب المتعلقة بالبيئة الخارجية، بسبب عدم اطلاعهم بشكل كافٍ على المجالات التي تقع خارج مسؤولياتهم الوظيفية⁶؛

¹- See: - Aymen Ajina, Danielle Sougne, Mhamed Laouti, **Do Board Characteristics affect Information Asymmetry?** International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 3, N.12, 2013, p. 664.

- Milton Harris, Artur Raviv, **Op.Cit**, p.1798.

²- See: - Nur Ashikin Mohd Saat, **Op.Cit**, p. 69.

- Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 43.

³- Andreas Charitou, Ifigenia Georgiou, Andreas Soteriou, **Op.Cit**, p. 188.

⁴- Jill Solomon, Aris Solomon, **Op.Cit**, p. 69.

⁵- Charles W. L. Hill, Gareth R. Jones, **Op.Cit**, p. 358.

⁶- Elaine Sternberg, **Corporate Governance: Accountability in the Marketplace**, The Institute of Economic Affairs, UK, Second edition, 2004, p. 87.

- امكانية تأثر موضوعية القرارات التي يتخذونها بسبب امكانية تعرضهم لضغوطات من قبل الرئيس التنفيذي (في حالة ازدواجية المنصب)، وهو ما يؤثر بدوره على استقلالية المجلس ككل، وينتج ذلك عن عمل الأعضاء التنفيذيين تحت سلطة الرئيس التنفيذي الذي يعتبر أيضا المسؤول عن تقييمهم ومكافأتهم على العمل الذي يقدمونه نتيجة شغلهم لمناصب دائمة في الشركة.

من مجمل ما سبق؛ نستنتج أن لكل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين أهمية كبيرة في التأثير على فعالية مجلس الإدارة، وأن نسبة تواجد كل منهما داخل المجلس تعود لتقدير المساهمين وفقا لنشاط الشركة وأهدافها، وبما يجعل قرارات المجلس موضوعية ومفيدة لجميع الأطراف ذات المصلحة؛ فالأعضاء التنفيذيون هم أكثر قدرة على أداء الدور الإشرافي بفضل فهمهم الجيد لنشاط الشركة واستراتيجيتها، أما الأعضاء غير التنفيذيين؛ فإنهم يتقنون الدور الرقابي بشكل أفضل كونهم الأكثر موضوعية وبعدا عن ضغوطات مسيري الشركة.

وبصفة عامة؛ تعتبر استقلالية المجلس أمرا ضروريا لا غنى عنه، إلا أنه لا يجب الإفراط في التركيز على الاستقلالية لأن ذلك قد يخفض من قدرة المجلس على العمل بكفاءة، وعلى التفاعل مع مسيري الشركة، ذلك أن الأعضاء المستقلين قد لا يؤديون مهامهم بشكل فعال إن كانوا يفتقرون للخبرة اللازمة، أو أنهم لا يلتزمون بواجب العناية (الحرص) في أداء مهامهم، أو أن المعلومات اللازمة لا تصلهم في الوقت المناسب.

رابعا: الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة

اختلفت وجهات النظر حول الفصل بين المنصبين، حيث هناك من يرى أن الفصل بين المنصبين يزيد من فعالية المجلس؛ لأنه يفصل بين دور التسيير ودور الرقابة، في حين يرى آخرون أن الجمع بين المنصبين يزيد من فعالية المجلس لأنه يساعد على تحسين أدائه.

1. تأثير الفصل بين المنصبين على فعالية مجلس الإدارة

تؤكد حوكمة الشركات باستمرار على ضرورة الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، لأن ذلك يساعد على:

- التقليل من هيمنة فرد واحد على عملية صنع القرار على مستوى المجلس¹؛

¹ - Bob Tricker, Op.Cit, p. 09.

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل أوضح، حيث أن عدم الفصل يعني أن الشخص يقوم بالتسيير ثم يشارك في الرقابة على عملية تسييره¹؛
- تعزيز الدور الرقابي للمجلس؛ وهو ما اعتمدته العديد من البورصات من خلال اشتراطها للفصل بين المنصبين كأحد متطلبات الإدراج، فمثلا عند اصدار "تقرير لجنة Cadbury" سنة 1992 الذي أكد على ضرورة الفصل؛ قامت حوالي 90% من الشركات المدرجة في بورصات بريطانيا بالفصل بين المنصبين²؛
- التقليل من مشاكل الوكالة، حيث تؤيد نظرية الوكالة الفصل بين المنصبين بهدف منع سيطرة الرئيس التنفيذي (والأعضاء التنفيذيين) على قرارات المجلس؛
- تعزيز قدرة الأعضاء التنفيذيين على تقييم مهام الرئيس التنفيذي (لأنه ليس رئيس مجلس الإدارة)، وهو ما يساعد في تقييد سلطته عليهم التي يمكن أن تمتد لطاولة مجلس الإدارة وبالتالي التأثير على موضوعيتهم عند اتخاذ القرارات.

2. تأثير الجمع بين المنصبين على فعالية مجلس الإدارة

- تدعم نظرية الإشراف قيام الرئيس التنفيذي برئاسة مجلس الإدارة، حيث تركز على الجانب الإشرافي أكثر من الجانب الرقابي؛ ولذلك فهي تؤيد فكرة أن الرئيس غالبا ما يكون سلوكه مؤيدا لا انتهازيا، وترى أن تمكينه من خلال توسيع صلاحياته سيجعل أدائه أكثر فعالية، ويمكنه من خلق توافق واتساق بين مصالح مختلف الأطراف، نتيجة قيامه بتسيير الشركة والمشاركة في الرقابة عليها³. ويرى مؤيدو الجمع بين المنصبين أن ذلك يؤثر بشكل ايجابي على كفاءة المجلس، ذلك أن⁴:
- الرئيس التنفيذي لديه سلطة واسعة في الحصول على المعلومات اللازمة، فإذا كان يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة أيضا؛ فإن ذلك سيجعله منخرطا بشكل أكبر في نشاط الشركة وعلى دراية كبيرة بما يحدث فيها، وهو بدوره ما يساعد على التنسيق بين مختلف مستويات الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة؛ ومن ثمة ضمان سعي كل منهما لتحقيق أهداف الشركة؛

¹ - H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 209.

² - Jill Solomon, Aris Solomon, **Op.Cit**, p. 67.

³ - See: - Nur Ashikin Mohd Saat, **Op.Cit**, p. 69.
- Pankaj M. Madhani, **Op.Cit**, p. 13.

⁴ - See: - Ahnaf Ali Alsmady, **The Effect of Board of Directors' Characteristics and Ownership Type on the Timeliness of Financial Reports**, International Journal of Business and Management, Vol. 13, N.6, 2018, p. 277.

- H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 209.

- ازدواجية المنصب تمنح رئيس المجلس المزيد من القدرة على تحمل المسؤولية وتحسين فعالية القرارات وسرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية.
- ازدواجية المنصب تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، حيث أن احتمال عدم حصول المجلس على نفس المعلومات التي يمتلكها المديرون يصبح أقل¹.

ولقد أشار العديد من الباحثين إلى أن مجلس الإدارة الذي يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والاستقلالية (يضم عدد كبير من الأعضاء المستقلين من ذوي الكفاءة) يمكنه السيطرة على تصرفات رئيس مجلس الإدارة (الذي هو نفسه الرئيس التنفيذي) ويمنعه من تجاوز صلاحياته أو اتخاذ أية قرارات في غير صالح الشركة، وبذلك فإن الجمع بين المنصبين في هذه الحالة سيكون في صالح الشركة لا ضدها².

بناءً على ما تقدم؛ يتضح لنا أن مسألة الفصل أو الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على المجلس ككل، فرغم ضرورة الفصل بين مهام الإدارة والرقابة الذي يعتبر مطلباً لا غنى عنه، إلا أنه ينبغي التنويه إلى أن الجمع بين هذين المنصبين لا يعني بالضرورة الجمع بين الإدارة والرقابة للمجلس ككل.

إضافة إلى ذلك؛ إذا أخذنا بعين الاعتبار طريقة تعيين أعضاء المجلس التي طالما كانت محل شكوك حتى في أكبر الشركات العالمية (وهو ما أثبتته انهيار العديد من هذه الشركات)، فإن التأكد من تعيين أعضاء يتمتعون بالمواصفات اللازمة خاصة "الاستقلالية" لا يزال من الأمور صعبة التجسيد بشكل حقيقي، وهو ما يفسر تأكيد الحوكمة باستمرار على ضرورة الفصل بين المنصبين، ولذلك فإننا نعتقد أن اختيار الفصل أو الجمع بين المنصبين يعتمد على البيئة التي تنشط فيها الشركات، وأنه على كل شركة (أو مجلس إدارتها) تقديم مبررات اختيارها.

المطلب الثاني: تأثير طريقة تعيين وعزل الأعضاء على فعالية المجلس

تعتبر عملية تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة من أهم القضايا التي تؤثر على فعاليته، ولذا يتعين أن تكون هناك إجراءات واضحة وشفافة لتعيين الأعضاء وعزلهم.

¹- Mark Jickling, **Barriers to Corporate Fraud**, Nova Science Publishers, Inc. New York, US, 2009, p.07.

²- See: - Bob Tricker, **Op.Cit**, p. 09.

- Jill Solomon, Aris Solomon, **Op.Cit**, p. 67.

- H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 210.

أولاً: اختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة

إن كل الخصائص التي تم التطرق لها سابقاً (مثل الاستقلالية، الكفاءة) تعتمد بالدرجة الأولى على مدى فعالية اختيار أعضاء المجلس، فكلما كانت هذه العملية ذات مصداقية وقائمة على أسس صحيحة، كلما ساعد ذلك في الحصول على أعضاء يتمتعون بالخصائص اللازمة. كما أن قيام المساهمين بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة يُنتظر منه أن ينوب هؤلاء ويعملون لصالح المساهمين من خلال الإشراف على الشركة ومراقبة تسييرها، لذلك فإن طريقة التعيين ينبغي أن تضمن أقصى حد ممكن من الفعالية، وهناك العديد من العوامل التي تساعد على اختيار الأعضاء المناسبين للمجلس، نذكر أهمها فيما يلي.

1. الترشيحات

تعتبر عملية الترشيح الخطوة الأولى لاختيار الأعضاء المناسبين لإدارة المجلس، وتدخل هذه العملية ضمن مسؤوليات المساهمين*، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن أن يشارك جميع المساهمين (خاصة إذا كان عددهم كبيراً وموزعين على دول مختلفة) في عملية الترشيح ولا حتى في عملية التعيين، وهو ما يستدعي تمثيل هؤلاء المساهمين من قبل بعضهم فقط فيما يسمى بـ: "الجمعية العامة للمساهمين"، مع ضرورة تمثيل هذه الجمعية لمصالح مختلف فئات المساهمين حتى لا يكون هناك تحيز لفئة على حساب فئة أخرى. غير أنه لضمان اختيار الأشخاص المناسبين؛ ينبغي على المساهمين أن يأخذوا بعين الاعتبار اقتراحات مجلس الإدارة وفي أحيان أخرى اقتراحات الرئيس التنفيذي - مع الإشارة إلى أن القرار النهائي حول تعيين أعضاء المجلس يبقى من حق المساهمين ومسؤوليتهم.

لقد أكدت "لجنة Cadbury" أن تعيين أعضاء المجلس يعتبر قراراً مهماً ينبغي اتخاذ من خلال عملية اختيار تقوم بها لجنة مختصة مثل لجنة الترشيحات¹، خاصة أنه يمكن تعيين أفراد يشغلون مناصب تنفيذية في شركات أخرى كأعضاء مجلس إدارة في الشركة، وهو الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه تعارض للمصالح، وعليه؛ فإن لجنة الترشيحات ستكون الجهة القادرة على دراسة ملفات المرشحين لعضوية المجلس من أجل مساعدة المساهمين على الاختيار الصحيح². ولضمان عملية ترشيح فعالة ينبغي على لجنة الترشيحات أن تلتزم بالآتي³:

* إذا كانت الشركة جديدة وتنشط لأول مرة فإن ترشيح أعضاء المجلس يتم من قبل المساهمين (الجمعية العامة) لا محالة، أما فيما بعد فإن عملية الترشيح تكون بهدف إضافة أعضاء جدد أو تغيير الأعضاء القدامى، وهنا يمكن لمجلس الإدارة أن يقدم اقتراحات بخصوص الأعضاء الذين ينبغي ترشيحهم، خاصة إذا كانت لديه لجنة ترشيحات.

¹ - Jill Solomon, Aris Solomon, **Op.Cit**, p. 70.

² - David Crowther, Shahla Seifi, **Op.Cit**, p. 22.

³ - See: - Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 51-52.

- Alex Knell, **Op.Cit**, p. 89.

- تقديم اقتراحات وترشيح الأشخاص الذين يتمتعون بالخصائص اللازمة بما يتوافق مع احتياجات مجلس الإدارة واحتياجات الشركة؛
 - منح الفرص أمام جميع المساهمين لتقديم ترشيحاتهم للأعضاء الذين يرون أنهم مناسبين؛
 - التأكد من أن المساهمين (الجمعية العامة) يتلقون معلومات كافية عن كل مترشح، وأن المعلومات يتم إرسالها قبل موعد الاجتماع بفترة كافية وذلك لتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة حول اختيار الأشخاص المناسبين؛
 - تقديم التوصيات اللازمة للمساهمين (الجمعية العامة).
- كما تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري الابتعاد عن الاتفاقيات التي تتضمن إعادة الترشيح أو التعيين تلقائياً، وإنما ينبغي وضع شروط محددة لإعادة تعيين عضو ما لأكثر من مرة، فلا تكون تلقائية وإنما قابلة للتجديد لفترات معينة (مع ضرورة إثبات كفاءة العضو وحاجة المجلس إليه لإعادة تعيينه)¹.

2. التصويت

- يتم التصويت على اختيار أعضاء مجلس الإدارة من بين الأشخاص المرشحين في الاجتماعات العادية أو غير العادية للجمعية العامة (المساهمين)، ولكي تتم عملية التصويت بشكل فعال فإنه ينبغي:
- منح المساهمين فرص متكافئة للتصويت من خلال تزويدهم بمعلومات كافية عن المرشحين ومبررات ترشيحهم، إضافة إلى منحهم الوقت اللازم للتمكن من دراسة ملفات المرشحين²؛
 - تبني طريقة التصويت بالأغلبية لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من أجل ضمان تمثيلهم الفعال لمصالح المساهمين³؛
 - اعتماد طريقة التصويت التراكمي (التجميعي) أي قيام مساهمي الأقلية بتجميع أصواتهم من أجل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حيث يسمح هذا الإجراء بإعطاء فرصة لمساهمي الأقلية من تعيين ممثل عنهم يدافع عن مصالحهم ويعمل على ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين قدر الإمكان⁴.

¹ - Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 55.

² - See: - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 89.

- Sanjay Anand, **Op.Cit**, p. 51.

³ - H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Op.Cit**, p. 258.

⁴ - IFC: International Finance Corporation, **Op.Cit**, p.110.

ثانياً: عزل أعضاء مجلس الإدارة

يعتبر قرار عزل أعضاء مجلس الإدارة من صلاحيات المساهمين، وينبغي أن يكون مبنيًا على أسس صحيحة حتى لا يؤثر سلباً على فعالية عمل مجلس الإدارة، فقد يرغب بعض المساهمين (خاصة إن كانوا من كبار المساهمين) باتخاذ قرار عزل بعض الأعضاء دون مبررات منطقية أو أنهم يرون أن هؤلاء الأعضاء لا يخدمون مصالحهم (حتى وإن كانوا يؤديون مهامهم بما يخدم جميع المساهمين والأطراف ذات المصلحة) ولذلك فإن عزل أي عضو (رغم أنه من حق المساهمين) فينبغي أن يكون استناداً إلى أسباب موضوعية تثبت عدم فعالية الواجبات الموكلة إليه، ومن بين هذه الأسباب نذكر¹:

- عدم استيفاء المعايير والشروط الواجب توفرها في العضو مثل الكفاءة والاستقلالية؛
- عدم مشاركة عضو مجلس الإدارة في أنشطة المجلس لعدة دورات (اجتماعات) متتالية؛
- معاناة عضو المجلس من ظروف خاصة تمنعه من ممارسة عمله مثل المرض الدائم.

والجدير بالذكر أن مجلس الإدارة يمكن أن يُطالب المساهمين بعزل عضو معين، إذا أثبت أنه لا يفي بواجباته، ويمكن له أيضاً أن يُطالب باستبدال الأعضاء الذين لا يتمتعون بالخصائص اللازمة (مثل حاجة المجلس لزيادة في عدد الأعضاء ذوي الخبرة في مجال معين)².

المطلب الثالث: تأثير عوامل أخرى على فعالية المجلس

زيادة على العوامل المذكورة آنفاً، يتعرض المجلس لتأثير بعض العوامل الأخرى والتي تؤثر أيضاً على فعاليته؛ ومنها: عملية تقييم المجلس في حد ذاته، المعلومات التي يتلقاها المجلس والتي يمكن أن تؤثر على قراراته وعلى فعاليته.

أولاً: تأثير عملية تقييم أداء مجلس الإدارة على فعاليته

يقوم مجلس الإدارة باعتباره السلطة العليا في الشركة بالعديد من عمليات التقييم من خلال أدائه لوظيفتي الإشراف والرقابة، إلا أن ذلك لا يمنع من تقييم أدائه هو الآخر، حيث أنه لضمان أفضل أداء للشركة ينبغي العمل بمبدأ الكل يُراقب ويُراقب. ونتناول فيما يلي أهم الأطراف التي تقوم بتقييم المجلس.

1. التقييم الذاتي لمجلس الإدارة

يعتبر التقييم الذاتي بصفة عامة من أهم الأساليب التي تساعد على تحسين فعالية الأداء؛ ولذلك فإن التقييم الذاتي لمجلس الإدارة؛ سيساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في المجلس، ومن ثمة تحليلها

¹ - IFC: International Finance Corporation, Op.Cit, p.114.

² - Sanjay Anand, Op.Cit, p. 55.

واستغلالها من أجل تحسين أداء المجلس، وهو الأمر الذي جعل العديد من البورصات مثل بورصة نيويورك تلزم الشركات المدرجة فيها على القيام بإجراء تقييم دوري لمجالس إدارتها، ويستحسن أن تتم عملية تقييم مجلس الإدارة من قبل الأفراد الذي يتمتعون باستقلالية أكبر من أجل ضمان تقييم موضوعي، مثل الأعضاء المستقلين (الغير تنفيذيين)، أو رئيس مجلس الإدارة (الذي لا يشغل منصب الرئيس التنفيذي)، أو رئيس لجنة الترشيح/الحوكمة، أو طرف خارجي (مثل مستشار المجلس)¹.

كما يجب على المجلس تخصيص الوقت الكافي لمراجعة أدائه دورياً، حيث تشمل عملية التقييم جميع المسائل التي تعتبر ضرورية للحكم على فعاليته، سواء تلك التي تتعلق بالتقييم الفردي لكل عضو مجلس إدارة على حدة أو تلك المتعلقة بأداء المجلس ككل²، ولقد تطرق الباحثون للعديد من المسائل التي ينبغي تقييمها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ الآتي³:

- تكوين المجلس؛ من حيث: مدى الالتزام بشروط تعيين وعزل الأعضاء، تحقيق التوازن بين مهارات وخبرات الأعضاء وبين حجم الشركة واستراتيجيتها، التنوع في أعضاء المجلس من حيث الجنس، العمر... إلخ؛
- اللجان الفرعية لمجلس الإدارة؛ من حيث: عددها، حجمها، مهام كل منها، مدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها، تدفق المعلومات بينها وبين المجلس؛
- اجتماعات المجلس؛ من حيث: مدتها، تواترها، مدى ملائمة جدول الأعمال للأعضاء، مدى متابعة المسائل التي لم يتم حلها في الاجتماعات السابقة؛
- أتعاب أعضاء المجلس؛ من حيث: كيفية تقديرها، أنواعها (تعويضات مالية، أسهم...)
- سلطة المجلس وصلاحياته؛ من حيث: مدى تمكن المجلس من إدارة تعارض المصالح، تحقيق التوافق في العمل بين المجلس والإدارة وكذلك بين أعضاء المجلس (تنفيذيين وغير تنفيذيين)؛
- تحقيق الأهداف المسطرة؛ من حيث: مدى فعالية الاستراتيجيات التي وضعها المجلس (أو أشرف عليها) في تحسين أداء الشركة، نسبة الأهداف المحققة؛
- أداء رئيس مجلس الإدارة؛
- مساهمة المجلس في تطبيق حوكمة الشركات ومراقبة السلوك الأخلاقي؛
- مساهمة المجلس في دقة وموثوقية التقارير السنوية وجودة المعلومات المفصح عنها.

¹ - Ralph D. Ward, **Op.Cit**, p. 45.

² - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 109.

³ - See: - Ralph D. Ward, **Op.Cit**, p. 46.
- Yılmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 45.

2. تقييم المساهمين للمجلس

يقوم المساهمون (الجمعية العامة) بإجراء تقييمات مستمرة لمجلس الإدارة، من أجل معرفة فعاليته في أداء المهام الموكلة إليه، وكذلك من أجل اتخاذ قرارات إعادة التعيين أو العزل لأعضاء المجلس، فمجلس الإدارة يُعتبر المسؤول الأول أمامهم وينوب عنهم في الإشراف والرقابة على إدارة الشركة، ويمكن تلخيص أهمية عملية تقييم مجلس الإدارة في النقاط التالية:

- معرفة نقاط القوة والضعف في المجلس، وهو الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات إعادة تعيين الأعضاء أو استبدالهم أو عزلهم بشكل موضوعي؛
- معرفة مدى توافق مهام المجلس وأهداف المساهمين؛
- معرفة مدى قدرة المجلس على التنافس وسط بيئة الأعمال؛
- القدرة على تقدير مكافآت أعضاء المجلس بما يتوافق مع أدائهم؛
- القدرة على مساءلة مجلس الإدارة خاصة في حالة ثبوت إهماله.

3. تقييم سوق العمل الإداري لأعضاء المجلس

تعتبر الأسواق المالية النشطة آلية فعّالة للرقابة على أداء الشركات، ذلك أنها تفرض عليها درجة كبيرة من الانضباط من خلال ضرورة الالتزام بمجموعة من الشروط (مثل التقيد بالعديد من مبادئ الحوكمة) من أجل إدراجها. وبما أن تقييم الأسواق للشركات يكون موضوعياً إلى حد معتبر نظراً لاعتماده على مؤشرات أداء معينة وليس تقديراً شخصياً فقط، فإن نجاح الشركة أو فشلها يعكس بدرجة كبيرة مدى كفاءة ونزاهة أداء كل من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، وهو الأمر الذي ساعد في ظهور ما يسمى بسوق العمل الإداري (Labor Market).

تساعد هذه السوق على تقييم أعضاء مجلس الإدارة، وهو بدوره ما يساعد المساهمين في اختيار الأفراد الذين يرون أنهم الأنسب لينوبوا عنهم في شركاتهم، حيث أنهم يتجنبون إعطاء مسؤولية قيادة الشركة لأفراد سبق أن فشلوا في أداء مهامهم سواء نتيجة قلة الكفاءة والخبرة أو نتيجة عدم النزاهة والقيام بممارسات احتيالية لتحقيق مصالح خاصة¹. كما أن قيام سوق العمل بالتقييم المستمر يزيد من المنافسة بين الأفراد المرشحين لعضوية المجلس، ويخلق حافزاً يجعلهم يعملون على تحسين سمعتهم في السوق من خلال تحسين أدائهم في أية شركة يعملون فيها، وهو الأمر الذي ينعكس على فعالية أداء المجلس ككل.

¹ - بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص. 38.

ويجدر التنويه إلى أنه ينبغي اختيار معايير موضوعية عند التقييم، فمثلا "الاعتماد على مدى القدرة على تعظيم ثروة المساهمين كمعيار لتقييم المجلس قد يساعد في خلق حافز للسلوك الانتهازي"¹ فقد يقوم المديرون و/أو أعضاء مجلس الإدارة بالسعي لبلوغ أسعار جيدة للأسهم أو تحقيق أرقام مرتفعة للأرباح؛ تجعل أداء الشركة يبدو مثاليا، على عكس الحقيقة؛ ولذلك فإنه ينبغي لسوق العمل الإداري أن يأخذ بجميع المؤشرات الضرورية والموضوعية عند عملية تقييم أعضاء المجلس.

ثانيا: تأثير تدفق المعلومات إلى مجلس الإدارة على فعاليته

تتمثل أهمية المعلومات في كونها الأساس الذي تقوم عليه عملية صنع القرار، فكلما كانت هذه المعلومات صحيحة ودقيقة كلما كانت مفيدة بشكل أفضل، ولأن مجلس الإدارة يجتمع عدد مرات محددة في السنة؛ فإن عملية تزويده بالمعلومات يجب أن تكون كافية بالقدر الذي يمكنه من القيام بمهامه بفعالية، وكذلك بالشكل الذي يجعل عملية تقييم أدائه ممكنة، فالمجلس الذي لا يتحصل على المعلومات اللازمة لن تكون عملية تقييمه ولا مكافأته ولا مساءلته (في حالة الفشل) صحيحة وفعالة.

إضافة إلى ذلك؛ "فإن مجلس الإدارة لا ينبغي أن يكون مثقلا بالمعلومات المفصلة وإنما ينبغي أن يتلقى المعلومات الضرورية فقط"²، إلا أنه يمكن للمجلس طلب أية تفاصيل يراها ضرورية من الرئيس التنفيذي وفي أي وقت. ويتم تقديم المعلومات لمجلس الإدارة في شكل تقارير تتضمن بشكل أساسي: المعلومات المتعلقة بالاستثمارات والاستراتيجيات، اتجاهات الصناعة والتطورات التي ينبغي مواكبتها، معلومات تساعد على تقييم المخاطر التي تواجهها الشركة، التغييرات القانونية والتنظيمية، المعلومات الضرورية حول علاقة الشركة مع أصحاب المصلحة (منافسون، موردون، عملاء... الخ)، الظروف المتغيرة للسوق، مختلف المؤشرات التي تعبر عن أداء الشركة الحالي والمستقبلي³.

كما أنه يجب تزويد كافة أعضاء المجلس بالمعلومات اللازمة بشكل عادل، حيث أن الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) لا يمكنهم الوصول لكافة المعلومات اللازمة كما هو الحال بالنسبة للأعضاء التنفيذيين⁴، وبشكل خاص الأعضاء الجدد الذين تم تعيينهم لأول مرة في مجلس الشركة، فهم يحتاجون إلى ملف تعريفى يسمح لهم بتكوين معرفة حول الشركة مثل: المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، استراتيجياتها، طرق تمويلها، نظام الحوكمة المتبع فيها، معلومات حول مجلس الإدارة الحالي (تركيبته،

¹ - Kevin Keasey, Steve Thompson, Mike Wright, **Op.Cit**, p.100.

² - Geoffrey Owen, Tom Kirchmaier, Jeremy Grant, **Op.Cit**, p. 49.

³ -Yilmaz Argüden, **Op.Cit**, p. 76.

⁴ - S. Rao Vallabhaneni, **Op.Cit**, p. 30.

صلاحياته، اجتماعاته)¹؛ ولذلك فإن مجلس الإدارة يجب عليه أن يسهل لهؤلاء الأعضاء الحصول على المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب، من خلال رئيس المجلس الذي يعتبر المسؤول عن ذلك، كما يمكن تعيين سكرتير للمجلس -يُفترض أن يكون متاح بشكل أفضل من رئيس المجلس- من أجل القيام بمهام التنسيق الخاصة بالمجلس (مثل ترتيب الاجتماعات، تبليغ الأعضاء، تزويدهم بالمعلومات اللازمة) حيث يكون همزة وصل بين الإدارة التنفيذية والمجلس، وبين أعضاء المجلس أنفسهم².

تتأثر عملية تدفق المعلومات إلى مجلس الإدارة بنوعية عمله، فقد تؤثر رقبته المتشددة بشكل سلبي على المسيرين وتجعلهم يمتنعون عن الإفصاح عن بعض المعلومات التي قد تعرضهم لدرجة من الرقابة لا يرغبون فيها³؛ ولذلك فإن علاقة المجلس بالمسيرين ينبغي أن تكون مزدوجة. فمن جهة يجب تحسيس المسيرين بأن أعضاء المجلس تم تعيينهم لتقديم المشورة والنصائح اللازمة؛ وليس لمراقبتهم فقط، حيث أن المجلس يصغي لاقتراحاتهم ويأخذها بعين الاعتبار لأنهم الأكثر اطلاعا على أعمال الشركة وعلى دراية جيدة بنقاط قوتها ونقاط ضعفها، ومن جهة أخرى؛ يجب جعل المسيرين يدركون أن قيام المجلس بمراقبة أدائهم يعتبر من مهامه الأساسية، وذلك من خلال تعزيز قدرته على اكتشاف أي خلل في عملية الإفصاح عن المعلومات ومن ثمة اتخاذ الاجراءات والعقوبات اللازمة.

- بناءً سبق؛ يمكننا استنتاج أهم الشروط التي ينبغي مراعاتها عند تقديم المعلومات للمجلس، وهي:
- ينبغي أن تتميز المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة بالمصداقية وألا تؤدي إلى تضليل بعض أو كل الأعضاء والتأثير على آرائهم؛
 - ينبغي أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة، بحيث تكون كافية وفي الوقت نفسه لا تتطرق للتفاصيل غير الضرورية؛
 - يجب تقديم المعلومات لمجلس الإدارة في الوقت المناسب، إضافة إلى منحه وقتا كافيا بعد حصوله على المعلومات ليتمكن من دراستها وإبداء رأيه فيها ومن ثمة اتخاذ القرارات المناسبة؛
 - يجب أن يتم تقديم المعلومات نفسها لجميع أعضاء مجلس الإدارة وفي الوقت نفسه، دون التحيز لمجموعة معينة من الأعضاء؛
 - منح أعضاء مجلس الإدارة وقتا كافيا للمطالبة بالتوضيحات اللازمة حول المعلومات التي يرون أنها غير واضحة بشكل كافٍ.

¹ - See: - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 101.

- Bob Tricker, **Op.Cit**, p. 16.

² - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 101.

³ - Jonathan R. Macey, **Op.Cit**, p. 93.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أهم ما يتعلق بمجلس الإدارة الذي يعتبر آلية مهمة من آليات حوكمة الشركات، حيث أنه المسؤول عن تمثيل مصالح المساهمين الذين ينوب عنهم في الإشراف والرقابة على الشركة. كما أن صلاحياته وواجباته تمتد لتشمل حماية جميع الأطراف ذات المصلحة، وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على قدر كبير من الكفاءة والاستقلالية ليتمكنوا من تأدية مهامهم بفعالية. إضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على هؤلاء الأعضاء وعلى أداء المجلس بصفة عامة مثل طريقة تعيين وعزل الأعضاء، تقييم أدائهم بشكل مستمر، كمية ونوعية وتوقيت المعلومات التي يحصلون عليها.

إن اعتبار مجلس الإدارة المسؤول الأول عن قيادة الشركة ومراقبتها، يجعله مسؤولاً عن نجاحها وعن فشلها كذلك، حتى وإن لم يكن المتسبب في ذلك بشكل مباشر، فالانهيئات التي شهدتها أكبر الشركات العالمية أظهرت أن أسباب هذه الانهيئات كانت مختلفة؛ فمنها ما كان بسبب تقصير مجالس الإدارة الناتج عن ضعف الكفاءة و/أو قلة الحرص و/أو ضعف الاستقلالية، ومنها ما كان نتيجة أسباب أخرى تتعلق بانتهازية المسيرين وتواطئهم مع أطراف متعددة، أو بضعف التدقيق الخارجي و تواطئه. ومهما تعددت الأسباب فإن أصابع الاتهام كانت توجه بشكل مستمر لمجلس الإدارة لاعتباره السلطة العليا والمسؤول الأول عن إدارة الشركة (حتى وإن كان غير متورط بشكل مباشر).

ومن بين أهم الأمور التي كشفت عنها الأزمات المالية وانهيار الشركات العالمية؛ والتي تحظى كذلك باهتمام كبير من الباحثين هو مدى حرص مجلس الإدارة على تحقيق الشفافية في أعمال الشركة وتحقيق جودة الإفصاح في التقارير الصادرة عنها بهدف منع السلوكيات الانتهازية والممارسات الاحتيالية التي تؤثر على أداء الشركة واستمراريتها؛ وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دور مجلس الإدارة في تحسين
جودة الإفصاح

تمهيد

يعتمد ارساء مبادئ الحوكمة بشكل فعال في أية منظمة على تكامل العديد من الآليات؛ أولها مجلس الإدارة لتأديته دورين مهمين ومتكاملين داخل الشركة هما الإشراف والرقابة. فهو المسؤول الأول عن قيادة الشركة للنجاح أو للفشل، وبصفته ممثلاً للمساهمين فإن ذلك يجعله يحرص على حماية مصالحهم وضمان تحقيق عوائد على أموالهم المستثمرة. ولأن بقاء الشركة واستمراريتها لا يتوقف فقط على المساهمين، وإنما على تكامل جهود العديد من الأطراف؛ فإن حوكمة الشركات تركز وتهدف لجعل مجلس الإدارة يعمل على تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة بشكل عادل، وذلك من خلال جعلهم على اطلاع دائم بالوضع الحقيقية للشركة سواءً الحالية أو المتوقعة مستقبلاً، ويتحقق ذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات اللازمة التي يحتاجونها.

إن توفير الجودة في الإفصاح عن معلومات الشركة التي تتعلق بمختلف الجوانب المالية وغير المالية، الإلزامية والاختيارية؛ يعتبر من المهام الأساسية لمجلس الإدارة. وحتى يتحقق ذلك، ينبغي على المجلس أن يشرف على الآليات الرقابية التي من شأنها اكتشاف الممارسات الاحتياطية التي تخفض من جودة الإفصاح، وأن يراقب مدى التزام إدارة الشركة بتأدية المهام الموكلة إليها بما يضمن حقوق الأطراف ذات المصلحة. إضافة إلى ذلك فإن مجلس الإدارة يجب أن تتوفر فيه بعض الخصائص التي تزيد من فعالية أداء مهامه.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أهم مسؤوليات مجلس الإدارة التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح، وكذا أثر خصائص المجلس في تحسين هذه الجودة، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح.**

- **المبحث الثاني: تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح.**

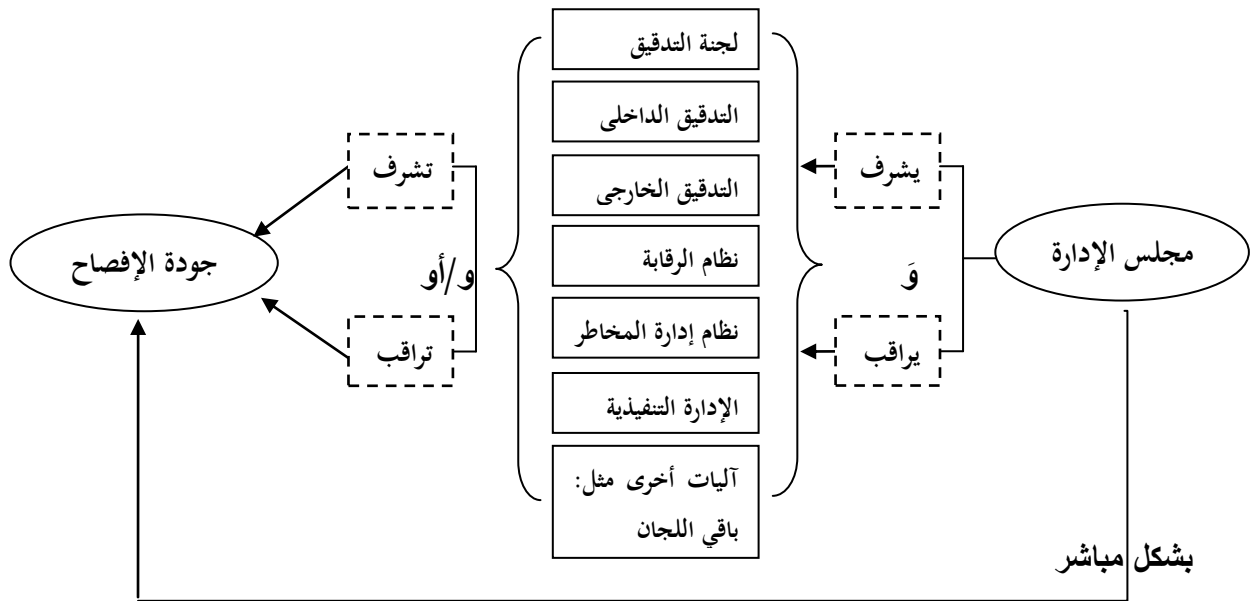
المبحث الأول: الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على نشاط الشركة ومعاملاتها بهدف جعل عملية اتخاذ القرارات تتم على أسس صحيحة بالنسبة للشركة ولجميع الأطراف ذات المصلحة، وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بتوفر جودة الإفصاح عن المعلومات اللازمة التي تلبي احتياجات هذه الأطراف.

يقوم مجلس الإدارة بعقد اجتماعات دورية من أجل مناقشة العديد من المسائل المهمة التي تتطلب إشرافه بشكل مباشر، إلا أنه لا يستطيع مناقشة جميع الأمور المتعلقة بالشركة؛ لذلك يقوم بتفويض جزء من سلطته للجان الفرعية (إن وجدت) كل حسب تخصصها لتقوم بالإشراف والرقابة على المسائل الأخرى، مع استفادته من عمل الإدارة التنفيذية والآليات الرقابية الأخرى.

وعليه، فإن مجلس الإدارة يقوم بتفويض سلطة الإشراف والرقابة (من أجل تحقيق جودة الإفصاح) للعديد من الآليات كل حسب اختصاصها (لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الإدارة التنفيذية...)، مع اضطلاع الإشراف والرقابة على عمل هذه الآليات للتأكد من أنها تقوم بتأدية مهامها بالشكل الصحيح؛ مما يعزز ثقته بها ويسمح بالاعتماد على نتائج أعمالها وتوصياتها في اتخاذ الإجراءات والقرارات. ويمكننا توضيح ذلك باختصار من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-1): الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحقيق جودة الإفصاح



المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات

عند الاطلاع على مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة OECD؛ نجد أنها مترابطة ببعضها البعض، فكل مبدأ منها يساهم في تحقيق المبادئ الأخرى. وفيما يلي سنحاول توضيح مساهمة مجلس الإدارة -كمبدأ لحوكمة الشركات- في ضمان تحقيق المبادئ الأخرى للحوكمة والتي تساهم بدورها في تحسين جودة الإفصاح، إضافة إلى تحقيق الرقابة على السلوكيات الانتهازية للمديرين.

أولاً: الاهتمام بحقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة

يجب على مجلس الإدارة أن يسعى ويبذل ما في وسعه لتوفير كل المعلومات التي تجعل المساهمين يشعرون بأنهم على دراية بأهم ما يتعلق بالشركة، وكأنهم يشرفون بأنفسهم على أعمالها؛ مع ضرورة منح اهتمام متكافئ لباقي الأطراف ذات المصلحة التي لا تستطيع الشركة الاستمرار من دونها.

1. دور المجلس في حماية حقوق المساهمين الحاليين والمحتملين

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على أنه: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم". من أجل تحقيق ذلك لابد من الإفصاح عن جميع المعلومات التي يحتاجها المساهمون، ويتم ذلك أساساً من خلال الآتي:¹

- توفير الحقوق الأساسية للمساهمين، التي من أهمها الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، إضافة إلى باقي الحقوق المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحقوقهم حول العمليات المتعلقة بالأسهم والحصول على الأرباح؛
- ضمان حق المساهمين في المشاركة (أو إعلامهم) في القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة؛
- ضمان حق المساهمين في المشاركة بفعالية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛ وإعلامهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية بما في ذلك إجراءات التصويت؛

والجدير بالذكر؛ أن المساهمين (الحاليين أو المحتملين) يعتبرون من أصحاب المصلحة المهمين جداً للشركة والتي تسعى لجعلهم يستثمرون أموالهم فيها باستمرار، حيث عادة ما يهتم المستثمر الجديد في البداية؛ بمدى تحقيق الشركة لمعدلات أداء مرتفعة من أجل ضمان تحقيق عوائد مناسبة له؛ إلا أن ذلك لا يُعد كافياً لاتخاذ قرار الاستثمار، فالمستثمر يرغب أيضاً في التأكد من صحة هذه المعدلات والعديد

¹ -لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على: مبادئ حوكمة الشركات متوفر على الموقع:

<http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf> (11/10/2019).

من المعلومات الأخرى، لذلك فهو يهتم بسمعة الشركة من حيث الإفصاح والشفافية حتى يطمئن أن المعلومات المفصح عنها تعبر فعلا عن الأداء الحقيقي للشركة.

وعليه، فإن أهمية دور مجلس الإدارة تتجسد في ضمانه لتوصيل معلومات ذات دقة وموثوقية للمساهمين (المستثمرين)؛ حتى لو أدى ذلك لتغيير قرار المستثمر إلى عدم الاستثمار في الشركة؛ فمهمة المجلس تتمثل في مراعاة مصالح جميع المساهمين، وهو ما يساعد على ترسيخ ضرورة توفير الجودة في الإفصاح لدى جميع الآليات المساهمة في إعداد المعلومات والرقابة عليها.

2. دور المجلس في حماية مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب

ينص المبدأ الثالث من مبادئ الحوكمة على أنه: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن المعاملة العادلة لكافة المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لجميعهم فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم" ليتحقق ذلك يجب أن:¹

- يُعامل المساهمون المنتمون للفئة نفسها؛ معاملة متكافئة؛
- أن يتم الإفصاح عن تداول الأسهم بكل شفافية؛
- أن يفصح أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون التنفيذيون عن وجود أية مصالح خاصة بهم؛ يمكن أن تكون لها صلة بعمليات الشركة، (تعارض المصالح).

بناءً على ما سبق، نجد أن مجلس الإدارة لا يسعى فقط لحماية المساهمين من سوء تسيير الإدارة التنفيذية، وإنما يسعى كذلك لضمان عدم انتهاك حقوقهم من قبل بعضهم البعض، حيث غالبا ما يرغب كبار المساهمين في السيطرة على عملية اتخاذ القرارات وعلى أمور أخرى مثل عمليات التصويت؛ إلا أن حرص المجلس على ضرورة وجود قواعد واضحة لضمان حقوق جميع أنواع المساهمين (كل حسب مقدار مساهمته)، سيساعد على زيادة الاهتمام بجودة الإفصاح.

3. دور المجلس في حماية الأطراف الأخرى ذات المصلحة

من بين الأمور التي تسببت في حدوث الأزمات وانهيار الشركات هو تغليب مصلحة المساهمين في الكثير من الأحيان على حساب باقي الأطراف ذات المصلحة، فرغم أن مجلس الإدارة يعتبر ممثلاً للمساهمين ويتم تعيينه من قبلهم من أجل تعظيم ثروتهم والإشراف على تسيير أموالهم والرقابة عليها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يؤثر سلباً على مصالح الأطراف الأخرى التي لا تقل أهمية عن المساهمين.

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 360-364.

لذلك فإن الحوكمة على اختلاف مضمونها في مختلف البلدان تركز على ضرورة العناية بمصالح جميع الأطراف؛ كلٌ حسب مساهمته في نشاط الشركة. ينص المبدأ الرابع من مبادئ الحوكمة على أنه: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة الشركات مالياً"، ولتحقيق ذلك لابد من الالتزام بما يلي:¹

- احترام حقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو في الاتفاقيات؛
 - إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب في حالة انتهاك حقوقهم؛
 - توفير آليات تسمح بمشاركة أصحاب المصالح، ومشاركة العمال في تحسين الأداء؛
 - ضمان حصول أصحاب المصالح على المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب؛
 - السماح لأصحاب المصالح بالتواصل مع مجلس الإدارة بكل حرية للتعبير عن أية تصرفات غير قانونية أو منافية لأخلاقيات المهنة، مع ضمان عدم الانتقاص من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.
- إضافة إلى ما سبق، واستناداً إلى تعريف أصحاب المصلحة المتمثل في: "جميع الأطراف التي يمكن أن تؤثر في نشاط الشركة وتتأثر به، سواءً أكانت لها حصة في الشركة أو لها مصلحة فقط"²؛ فإن مجلس الإدارة مسؤول عن التوفيق بين المصالح المتعارضة لهذه الأطراف، ذلك أن التحيز لإحداها سيؤثر على الشركة ومعاملاتها مع باقي أصحاب المصالح.

من بين واجبات مجلس الإدارة اتجاه أصحاب المصلحة الأساسيين نذكر ما يلي:

- الحرص على جعل الدائنين مطلعين على الوضعية المالية الحقيقية للشركة (خاصة الربحية والمديونية) من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات الإقراض ومدى امكانية استرجاع أموالهم؛
- حماية حقوق كلا من العملاء والموردين وعدم تضليلهم بشأن نشاط الشركة وسياساتها، من أجل السماح لهم باتخاذ القرارات حول التعامل مع الشركة والاستمرار في ذلك؛ أو عدم التعامل معها؛
- ضمان إشراك الموظفين في عمليات الشركة من خلال ضم ممثلين عنهم في مجلس الإدارة، مع الحرص على معاملتهم كباقي الأعضاء وتزويدهم بكافة المعلومات التي يحتاجونها؛
- حماية أصحاب المصلحة الآخرين الذين يتأثرون بنشاط الشركة، مثل المجتمع، الحكومة.

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص. 364 - 368.

² - Rohit Arora, **Structure and Reform of Corporate Governance in the United Kingdom in relation to the Shareholder versus the Stakeholder theory**, SSRN Electronic Journal, 2010, p. 15, Available at: <http://ssrn.com/abstract=1683987>, (24/10/2019).

ثانياً: حل مشكلة تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات

وفقاً "لنظرية الوكالة فإن مجلس الإدارة يعتبر آلية مهمة تعمل على التوفيق بين مصالح الإدارة والمساهمين وهو ما يساعد على التقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات"¹؛ لذلك تركز النظرية على تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة ليتمكن من منع المسيرين من إخفاء المعلومات أو التلاعب بها. من بين أهم العوامل التي كانت سبباً في ظهور مجالس الإدارة هو الحاجة لطرف (أو آلية) قادر على التقليل من تعارض المصالح الذي ينتج عن الفصل بين الملكية والإدارة، وبالتالي التخفيض من مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تكون نتيجة امتلاك الإدارة للمعلومات بشكل أكبر كماً وأفضل نوعاً.

وكما سبق التطرق إليه سابقاً في الفصل الأول، فإن جودة الإفصاح لها أهمية كبيرة في جعل جميع الأطراف على اطلاع دائم بما يحتاجونه، لذلك أعطت الحوكمة اهتماماً كبيراً لمشكلتي تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات من خلال التركيز على تخفيضهما قدر الإمكان، وأوكلت مهمة تحقيق ذلك لمجلس الإدارة بصفته المسؤول عن الإشراف والرقابة على كل ما يتعلق بالشركة. تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة في التأكد من أن المسيرين يتصرفون بمسؤولية وفعالية عند ممارسة وظائفهم، وأنهم لا يستغلون تواجدهم الدائم بالشركة وإطلاعهم الواسع على معلوماتها بالشكل الذي قد يؤدي إلى ممارسات احتيالية تضر بمصالح الأطراف الأخرى.

كما أن سعي المسيرين في حد ذاتهم لتخفيض عدم تماثل المعلومات سيعود عليهم بالمنفعة أيضاً، ذلك أن اطلاع مجلس الإدارة على جميع المعلومات الضرورية يجعله يقدم المشورة اللازمة لهؤلاء المسيرين وهو ما يعود بالفائدة على الشركة ككل². أضف إلى ذلك؛ أن قيام هؤلاء المسيرين بالإفصاح طواعية عن بعض المعلومات غالباً ما يُعبر عن رغبتهم في التقليل من عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الأطراف الأخرى³. وعليه، يجب على مجلس الإدارة مراعاة مصالح جميع الأطراف، من خلال إما العمل كوسيط بين المصالح المتضاربة لهذه الأطراف أو السعي لتحقيق أقصى قدر من المصلحة المشتركة لجميع الأطراف⁴.

¹ - Zuaini Ishak, Abood Mohammad Al-Ebel, **Board of Directors, Information Asymmetry, and Intellectual Capital Disclosure among Banks in Gulf Co-Operation Council**, Journal Pengurusan, Vol. 37, 2013, p.34.

² - Niamh M. Brennan, Collette E. Kirwan, John Redmond, **Accountability processes in boardrooms: a conceptual model of manager-non-executive director information asymmetry**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 29, N. 1, 2016, p. 05, Available at: www.emeraldinsight.com (01/11/2020).

³ - Idiris Varici, **The Relationship between Information Asymmetry and the Quality of Audit: An Empirical Study in Istanbul Stock Exchange**, International Business Research, Vol. 6, N. 10, 2013, p. 133.

⁴ - Stoyan Tenev, Chunlin Zhang, Loup Bafort, **Corporate Governance and Enterprise Reform in China Building the Institutions of Modern Markets**, World Bank and the International Finance Corporation Washington, USA. 2002, p. 100.

ويجدر التنويه أن مجلس الإدارة قد يعاني في حد ذاته من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين أعضائه التنفيذيين وغير التنفيذيين، فالأعضاء غير التنفيذيين قد يجدون صعوبة في أداء مهامهم عندما تكون نسبة عدم تماثل المعلومات على مستوى المجلس مرتفعة، وهو ما قد يؤثر على عملية صنع القرار داخل المجلس¹. وعليه، يمكننا القول أن استقلالية مجلس الإدارة ينبغي استغلالها لتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية، دون أن تؤدي إلى توسيع فجوة المعلومات بين أعضاء المجلس، إضافة إلى ذلك هناك العديد من الخصائص الأخرى التي لا تقل أهمية عن الاستقلالية؛ مثل حجم المجلس، كفاءته وخبرته، اجتماعاته، والتي تساهم بشكل كبير في زيادة فعاليته، حيث توصل العديد من الباحثين (A.Ajina & al, 2013 ; C. Armstrong & al , 2014 ; A. Elbadry & al, 2015 ; B. Goh & al, 2016 ، إلى أن هذه الخصائص تساهم في التخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح.

وكخلاصة، فإن مشكلة عدم تماثل المعلومات تعتبر من أكبر المشاكل التي تعيق عمل مجلس الإدارة، لذلك يركز بشكل خاص على حلها أو التقليل منها ليتمكن من تحقيق بعض أهدافه المتعلقة بـ:

- التقليل من تعارض المصالح وما يترتب عنه من تحسين أداء الشركة، وجذب المستثمرين الجدد؛
- تحسين العلاقات مع الأطراف ذات المصلحة مثل الموردين والدائنين؛ الذين تزيد ثقتهم بالشركة نتيجة مشاركتهم جميع المعلومات التي تلبي احتياجاتهم؛
- تفادي الغموض والممارسات الاحتيالية التي تؤثر على الشركة وعلى قرارات جميع الأطراف؛
- إضفاء مصداقية أكبر على التقارير السنوية التي تهدف لتوفير المعلومات اللازمة لمستخدميها.

ثالثاً: مواجهة الممارسات الاحتيالية والسلوكيات الانتهازية

1. مراقبة الالتزام بالسلوك الأخلاقي

ترتبط الممارسات الاحتيالية في الشركة بالسلوك الانتهازي للمسيّرين، حيث يقومون بالتلاعب بالمعلومات المفصح عنها بهدف تحقيق بعض المصالح الشخصية أو تحقيق مصالح أطراف معينة دون غيرها. ومهما تعددت أنواع الاحتيال أو تباين حجمها فهي دائماً ترتبط بالجانب الأخلاقي؛ وهذا ما كشفت

¹- See : - Christopher S. Armstrong, John E. Core, Wayne R. Guay, **Do Independent Directors Cause Improvements in Firm Transparency?** Journal of Financial Economics, Vol. 113, N. 3, 2014, p. 1-2, Available at https://repository.upenn.edu/accounting_papers/106.
- Niamh M. Brennan, Collette E. Kirwan, John Redmond, **Op.Cit**, p. 05.

عنه الأزمات المالية وانهيار الشركات العالمية التي حدثت منذ سنوات، حيث أصبحت هناك أزمة أخلاق أدت إلى انخفاض مستوى الثقة في أعمال الشركات على اختلاف أحجامها وأنواعها.

لقد أرجع بعض الاقتصاديين والمحللين الماليين حدوث هذه الانهيارات إلى تزايد حدة المنافسة، التي جعلت المسيرين يُظهرون أداء شركاتهم بصورة جيدة حتى وإن كان ذلك لا يعكس الحقيقة، أما البعض الآخر فيرى أن الأمر أبسط من ذلك، وأنه يرجع لطبيعة سلوك الأفراد أنفسهم وزيادة تدهور القيم الأخلاقية في مجال الأعمال¹. ولأن مشكلة أخلاق الأعمال تكمن في عدم وضع الاعتبارات الأخلاقية بشكل رسمي حيز التنفيذ العملي في مختلف المواقف التي يواجهها الأفراد أثناء تأدية واجباتهم²، فإنه يجب على مجلس الإدارة أن يشرف على وضع ميثاق الأخلاقيات بما يتوافق مع نشاط الشركة وتعزيز الالتزام الفعلي به، ومراقبة جميع الممارسات غير الأخلاقية المحتمل حدوثها.

ليتمكن مجلس الإدارة من تحقيق أهدافه، فإنه ينبغي تطوير سلوكيات الشركة بناءً على المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي المتعارف عليها³، حيث يجب على المجلس أن يضمن تلبية النظام الأخلاقي لبعض الشروط الأساسية؛ ومنها:⁴

- المعايير والقواعد الأخلاقية لا يجب أن تبقى مجرد حبر على ورق، فالمبادئ (الرسمية) والمواقف (الظرفية) ينبغي أن تتكامل ضمن إطار أخلاقي؛
- نظام الأخلاقيات يجب أن يتوفر على نماذج متعددة للتوفيق بين القيم والمبادئ المتعددة بهدف تجنب المشاكل الناتجة عن اختلافها؛
- الاهتمام بعواقب نشاط الشركة والذي يمكن أن يسبب أضراراً لأطراف خارجية مثل المجتمع والبيئة، وذلك من خلال التشجيع على تحمل المسؤولية.

يهدف اكتشاف الممارسات غير الأخلاقية -وغير القانونية أيضاً- يقوم مجلس الإدارة بتشجيع جميع الموظفين على التحدث مع مشرفيهم أو غيرهم من المسؤولين؛ عندما تساورهم أية شكوك حول أي أمر يتعلق بالعمل. وكذلك التبليغ عن أية انتهاكات ومخالفات لـ: اللوائح القانونية، و/أو ميثاق سلوكيات العمل؛ وفي المقابل يجب توفير الحماية اللازمة للأفراد المبلغين عن هذه الانتهاكات⁵. كما أن قيام

¹ - Campbell Jones & Al, **Business ethics: Acritical approach**, Routledge Edition, New York, 2005, P. 17.

² - Walther Ch. Zimmerli & Al, **Corporate ethics and corporate governance**, Springer Edition, New York, 2007, P. 39-41.

³ - S. Rao Vallabhaneni, **Corporate Management, Governance, and Ethics Best Practices**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, Canada, 2008, p. 28.

⁴ - Walther Ch. Zimmerli & Al, **Op.Cit**, P. 39-41.

⁵ - جون سوليفان، ألكسندر شكولنيكوف، أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006، ص. 06.

مجلس الإدارة بتكوين لجنة أخلاقيات في الشركة يُسهل للموظفين عملية التبليغ، وفي حالة عدم وجود لجنة الأخلاقيات يتم ابلاغ لجنة التدقيق¹.

إن الالتزام بالسلوك الأخلاقي يتجاوز الامتثال للأنظمة والقوانين، ولذلك تعتبر أخلاقيات العمل مطلباً أساسياً ينبغي لمجلس الإدارة في حد ذاته أن يلتزم به ليكون قدوة لجميع موظفي الشركة ومن ثمة العمل على تجسيده لكي يتمكن من ضمان منع الممارسات الاحتيالية -أو التقليل منها- عندما لا تكون القوانين كافية. وعليه، فإن الالتزام بهذه الأخلاقيات سيمنع السلوك الانتهازي ويشجع على ضرورة توفر الشفافية ويعزز أهمية توفر الجودة في الإفصاح وهو ما يساعد بدوره على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات التي يستخدمونها لاتخاذ قراراتهم دون تضليل.

2. طريقة تعيين الرئيس التنفيذي وكبار التنفيذيين

تعتبر الإدارة التنفيذية (المسيرون) المسؤول المباشر عن إعداد المعلومات التي تفصح عنها الشركة، لذلك ينبغي أن يتمتع أفراد الإدارة التنفيذية بالكفاءة والموضوعية وأخلاقيات العمل ضماناً لابتعادهم عن الممارسات الاحتيالية. ويعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن تعيين المدير التنفيذي وفي بعض الأحيان كبار التنفيذيين أيضاً، كما أنه المسؤول عن الرقابة على المهام التي يقومون بها وعلى سلوكياتهم. وعليه، فإن المجلس يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في حالة قيام المدير التنفيذي أو كبار التنفيذيين بممارسات احتيالية تعود بالضرر على الشركة و/أو الأطراف ذات المصلحة.

تعتمد عملية اختيار المدير التنفيذي على عاملين مهمين هما: مدى دقة وموضوعية تقييم المرشحين لمنصب المدير التنفيذي، ومدى فعالية استراتيجية التوظيف المعتمدة في الشركة. لذلك يجب على مجلس الإدارة عند تعيين المدير التنفيذي أن يأخذ بالعديد من الاعتبارات، وفي مقدمتها²:

- توفر الكفاءة والخبرة في المرشح لمنصب المدير التنفيذي ومدى فعالية أدائه السابق؛
- توفر المهارات القيادية والسمات الشخصية مثل القدرة على التخطيط واتخاذ القرارات، مهارات التواصل والقدرة على العمل الجماعي؛
- التمتع بأخلاقيات العمل مثل اللباقة، المصداقية، الأمانة، عدم تغليب المصلحة الشخصية؛

¹ - S. Rao Vallabhaneni, Op.Cit, p. 28.

² - Sanjay Anand, **Essentials of Corporate Governance**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, Canada, 2008, pp. 45-47.

- الأخذ بعين الاعتبار - عند التعيين - جميع التنفيذيين في الشركة والذين لهم خبرة في مجال نشاطها نتيجة عملهم لفترة طويلة بها، والذين أثبتوا كفاءتهم ونزاهتهم في القيام بمهامهم، لأن ذلك يعتبر في أحيان كثيرة أفضل من تعيين مدير لم يسبق له العمل في الشركة من قبل؛
- مدى قابلية المرشح لمنصب المدير التنفيذي في الاستمرار في العمل مع الشركة؛
- توفير جميع المعلومات اللازمة للمرشح حتى يتمكن من اتخاذ قرار قبول المنصب أو رفضه، خاصة فيما يتعلق بالأجر، المكافآت، وضعية الشركة.

3. الإشراف على نظام المكافآت

تقوم الشركات في كثير من الأحيان بعقد اتفاقيات مع المسيرين تسمى بعقود الحوافز، من أجل تشجيعهم على أداء المهام الموكلة إليهم بفعالية، وتتمثل أساساً في المكافآت التي تعطى للمسيرين إضافة إلى رواتبهم الثابتة، أو في شكل حصة من أسهمها وهو ما يسمى بخطط امتلاك الأسهم¹. كما أن معظم عقود المكافآت تربط انجازات المسيرين ببعض المعلومات المحاسبية مثل حجم الأرباح وحجم المبيعات، مما قد يؤثر على سلوك المسيرين عند إعدادهم للتقارير المالية، ويجعلهم يعظمون منافعهم الشخصية من خلال الحصول على أكبر قيمة ممكنة للمكافآت².

من بين أكثر الممارسات الاحتيالية التي يستخدمها المسيرون للتأثير على قيمة المكافآت هي "إدارة الأرباح"، حيث تدار الأرباح تصاعدياً بهدف تعظيم المكافآت، في حين تدار تنازلياً عندما تصل المكافآت التي يحصل عليها المسيرون إلى أعلى حد ممكن، لأن زيادة الأرباح في هذه الحالة لن تتبعها أية زيادة في المكافآت، وبتأجيل الإفصاح عن مقدار من الأرباح إلى فترات مستقبلية قد يزيد من مقدار المكافآت مستقبلاً³. إضافة إلى أن كبار التنفيذيين (المسيرين) عند اقتراب موعد تقاعدهم قد يتلاعبون بالمعلومات المفصّل عنها خاصة فيما يتعلق بالسنوات الأخيرة من عملهم، بهدف زيادة قيمة المكافآت التي تدفع لهم عند مغادرتهم الشركة⁴.

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 97.

² - Meng Yanqiong, **Earning management incentives and techniques in china's listed companies: a case study**, paper presented at the Proceeding of the 7 the international conference on innovation and management, Paris, 2011, p. 1134.

³ - جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 01، 2009، ص. 825.

⁴ - Md. Musfiqur Rahman, & al, **Techniques motives and controls of earnings management**, International journal of information technology and business management, Vol.11, N.1, 2013, p. 30-31.

في المقابل؛ فإنه عند وضع خطط مكافآت المسيرين، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء المسيرين قد يستغلون معرفتهم الواسعة بمعلومات الشركة -مقارنة مع باقي الأطراف-، ويستخدمون سلطتهم التقديرية للتلاعب بالمعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرار التعويضات، وهذا لجعلها تتناسب مع مصالحهم الشخصية¹. لهذا السبب، يقوم المساهمون بتوكيل مهمة وضع نظام المكافآت ومراقبتها لمجلس الإدارة على اعتبار أنه يمثلهم ويرعى مصالحهم ويعمل على ضمان عدم تضليلهم، ولعل أهم ما يقوم به المجلس في سبيل تحقيق ذلك، ما يأتي:

- تقييم أداء المسيرين، للتأكد من أن المكافآت التي يحصلون عليها تتوافق فعلاً مع مجهوداتهم؛
- التأكد من أن نظام الحوافز المعتمد في الشركة لا يؤثر سلباً على المسيرين، بما يجعل سلوكهم انتهازياً نحو تحقيق أكبر قيمة ممكنة من المكافآت دون مراعاة تأثير ذلك على الشركة؛
- مراقبة التقديرات التي يضعها المسيرون حول بعض البنود خاصة المتعلقة بالأرباح (مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف بالإيرادات) والتي من شأنها التأثير على جودة المعلومات المفصح عنها وبالتالي على المكافآت الممنوحة؛
- المصادقة على المكافآت قبل منحها، مع ضرورة تقييم مدى ملاءمتها للنتائج المحققة من قبل المسيرين وللوضع المادي للشركة ولأهدافها.

تجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة في حد ذاتهم، يحصلون على مكافآت تحدد من قبل المساهمين، قد تتمثل هذه المكافآت فقط فيما يسمى ببدائل الحضور، أو في مكافآت أخرى على شكل أسهم في الشركة، أو الحصول على جزء من الأرباح المحققة، ولأن عملية تحديد المكافآت سواء لأعضاء المجلس أو لكبار التنفيذيين تعتبر مهمة صعبة، فإن العديد من المجالس تقوم بتكوين لجنة فرعية خاصة تسمى لجنة المكافآت* يوكل إليها جميع المهام المتعلقة بضمان التقييم الفعال لنظام المكافآت.

المطلب الثاني: مسؤولية مجلس الإدارة في تدعيم جودة الإفصاح

أولاً: مسؤولية المجلس في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة للإفصاح

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً أمام المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة عن تقديم حصيلة حول نشاط الشركة والنتائج التي حققتها، وكذلك السياسات التي انتهجتها في سبيل تحقيق ذلك، وكل المعلومات

¹ - Lan Sun, Subhrendu Rath, **Fundamental determinants, opportunistic behavior and signaling mechanism: an integration of earnings management perspectives**, International Review of Business Research Papers, Vol.04, N.04, 2008, p. 410.

* تم التطرق لتعريف لجنة المكافآت ومهامها بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

الأساسية المتعلقة بمعاملات الشركة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمجلس في حد ذاته والمهام التي قام بها؛ كل ذلك يدرج في شكل تقرير سنوي (إضافة إلى وسائل أخرى) من أجل إبقاء جميع الأطراف على دراية كافية بالمعلومات التي تحتاجها. يمثل التقرير السنوي الوسيلة الأكثر قبولاً لقياس إفصاح الشركات لاعتباره أكثر الوسائل رسميةً، ومع ذلك توجد وسائل أخرى تعتبر مهمة أيضاً وتستخدم كوسيلة لقياس الإفصاح، مثل تقارير (k-10) ** التي تستخدم بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الانهيارات التي حدثت مؤخراً لأكبر الشركات العالمية دليلاً على أهمية توفير جودة الإفصاح في التقارير السنوية، حيث أن هذه التقارير كانت تتضمن معلومات تُظهر الشركات على أنها ناجحة لدرجة أن الجميع يريد الاستثمار فيها، في حين أنها كانت على وشك الانهيار¹، ورغم أن هناك العديد من الأطراف التي كانت سبباً في ممارسات الاحتيال، إلا أن مجلس الإدارة أُعتبر المسؤول الأول عن الفشل لأنه المسؤول عن عدم الإفصاح عن المعلومات الصحيحة (سواء كانت معلومات خاطئة أو متلاعب بها) التي تعكس الأداء الفعلي لهذه الشركات.

وعليه، فإنه ينبغي على المجلس أن يوضح في التقرير السنوي كيفية عمله، وأن يبين القرارات التي يتخذها وتلك التي يفوضها للإدارة التنفيذية ولمختلف اللجان المنبثقة عنه²، فمسؤوليته عن الإفصاح في التقارير السنوية وغيرها من الوسائل الأخرى؛ لا تعني بالضرورة أن يقوم بإعداد هذه التقارير بنفسه، وإنما يوكل هذه المهمة لأطراف أخرى مع ضرورة الاحتفاظ بمهمة الإشراف والرقابة بصفة مستمرة.

"يختلف الطرف المسؤول* عن إعداد التقارير السنوية من شركة لأخرى، وإن كان يُفضل الاعتماد على فريق متعدد الاختصاصات أو الوظائف"³، حيث يساعد ذلك على تحسين نوعية المعلومات التي تحتويها هذه التقارير، وهو ما يزيد من جودة الإفصاح التي تلبي الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصالح. كما يجب أن يتم إصدار التقرير السنوي في الوقت المناسب، وأن أي تأخير غير مبرر سيدفع مستخدميه إلى التساؤل عن السبب، وهل هو مرتبط برغبة الشركة في إخفاء بعض الأمور السيئة أم لا؟⁴،

** عبارة عن تقرير شامل يتم إصداره سنوياً من قبل شركات المساهمة حول أدائها المالي، وهو مطلوب من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC، يعتبر وثيقة مهمة جداً لاحتوائه على معلومات أكثر تفصيلاً من تلك الموجودة في التقارير السنوية.

¹ - Alex Knell, **Corporate Governance: How to Add Value to Your Company -A Practical Implementation Guide**, Elsevier Ltd, 2006, p. 48.

² - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 65.

* قد يتمثل القسم المسؤول في: سكرتارية المجلس أو مكتب رئيسه، قسم الاتصالات والعلاقات العامة، سكرتارية الشركة، قسم الشؤون المالية، قسم مراقبة التسيير، كما أن هناك بعض الشركات الكبرى التي تتعاقد مع وكالة خارجية من أجل إعداد التقارير.

³ - John Stittle, **Annual Reports: Delivering Your Corporate Message To Stakeholders**, Gower Publishing Limited, USA, 2003, p. 209.

⁴ - John Stittle, **Op.Cit**, p. 207.

فقد يلجأ العديد من المسيرين إلى التلاعب ببعض المعلومات أو تأجيل الإفصاح عنها من أجل تحقيق منافع شخصية، وهو ما يتسبب في تضليل مستخدميها، هنا تظهر أهمية دور مجلس الإدارة الذي يراقب أي تأخير في إصدار التقارير، ويطالب الإدارة بتقديم المبررات في حالة التأخير من أجل النظر فيها.

"إن الحصول على تقارير ذات جودة عالية تعكس الوضعية الحقيقية للشركة، قد يتطلب المزيد من التكاليف، وهو الأمر الذي لا يفضل بعض المسيرين"¹، مما قد يؤثر على جودة الإفصاح (كما تم التطرق إليه في الفصل الأول)، وعليه، فإن مجلس الإدارة لا ينبغي أن يسمح بتخفيض هذه الجودة بحجة ارتفاع التكاليف، وإنما يقوم بالتأكد من أنه تم الإفصاح عن جميع المعلومات الإلزامية مهما كانت تكلفتها، أما الإفصاح الاختياري فيكون بالمقدار الذي يفيد الشركة ومستخدمي معلوماتها؛ دون أن يحملها ذلك تكاليف كبيرة وغير ضرورية. ويمكن تلخيص مسؤولية مجلس الإدارة حول التقرير السنوي في النقاط التالية:

- الاختيار المناسب للأشخاص الذين يقومون بإعداد التقارير السنوية؛
- الإشراف والرقابة على التكاليف المخصصة لإعداد التقارير السنوية وجعلها مناسبة لتحقيق الجودة في الإفصاح؛
- مراقبة مدى توافق التقارير السنوية مع: المتطلبات القانونية، المعايير المعتمدة لإعداد التقارير، متطلبات البورصة بالنسبة للشركات المدرجة؛
- التأكد من مدى وضوح ودقة المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية من أجل جعلها وسيلة مناسبة يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات؛
- الحرص على جعل التقارير السنوية وسيلة متاحة في الوقت المناسب لجميع الأطراف.

ثانيا: مسؤولية المجلس في الإشراف والرقابة على التدقيق الداخلي

عرّف معهد المدققين الداخليين (IIA, 1999) التدقيق الداخلي على أنه: "تشاط مستقل وموضوعي، يعطي للشركة تأكيدا وضمانا على عملياتها، يقدم نصائح لتحسينها ويساعد على خلق قيمة مضافة، يساهم في تحقيق أهداف الشركة من خلال تقييم منظم ومنهجي لكل من عمليات إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، حوكمة الشركات، إضافة إلى تقديم اقتراحات لتعزيز الكفاءة"².

كما عُرّف أيضا على أنه: "أحد الأجهزة الداخلية للشركة والتي تهدف لتقييم مدى دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية، وتقييم فعالية نظم المعلومات"³.

¹ - John Stittle, Op.Cit, p. 210.

² - IIA, The Institute of Internal Audit, available at : www.theiia.org (09/09/2020).

³ - Jacques Renard, **Theorie et pratique de l'audit interne**, 7eme Edition, Eyrolles, Paris, France, 2010, p. 73.

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في التقليل من مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، حيث أن تواجد المدقق الداخلي بشكل مستمر في الشركة يساعد على كشف السلوك الانتهازي للمديرين¹؛ كما أنه يُعتبر في كثير من الأحيان خط الدفاع الأول ضد أخطاء الإفصاح غير المتعمدة أو الأخطاء المتعمدة بسبب الغش². فضلاً عن كل ذلك، فإن المدقق الداخلي له دور مهم في ضمان جودة التقارير المالية من خلال قدرته على تقييم نظام الرقابة الداخلية، واكتشاف مواقع الضعف في النظام والعمل على تصحيحها. ولتتمكن وظيفة التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافها يجب أولاً؛ أن يتوفر في المدقق الداخلي بعض الخصائص التي تساعد على أداء مهامه بفعالية، أهمها الكفاءة والاستقلالية، وثانياً؛ أن يتم تقييم هذه الوظيفة ومراقبتها باستمرار؛ هنا يبرز دور مجلس الإدارة في تدعيم المدقق الداخلي، وكذا تقييمه ومراقبة أدائه واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية.

1. تدعيم استقلالية المدقق الداخلي

يعتبر عنصر الاستقلالية من أهم العناصر التي يجب أن تتوفر في أي مدقق، لأنها تساعد على تقديم رأيه الصريح دون الضغوطات التي يمكن أن تؤثر عليه عند اكتشافه للأخطاء أو الاحتيال في عمليات الشركة وهو ما يساعد على تحسين جودة الإفصاح، لذلك من الأحسن أن يقوم المجلس بجعل التدقيق الداخلي تابع له تنظيمياً (رغم أنه وظيفياً تابع للإدارة التنفيذية)، يمكن توضيح مساهمة المجلس في دعم استقلالية المدقق الداخلي في:

- حسب ما ورد في توصيات معهد المدققين الداخليين (IIA)، فإن الجهة التي تُرفع لها تقارير التدقيق الداخلي، يجب أن تكون تابعة لمستويات إدارية عليا كمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق (في الغالب) لأنها المخولة بمتابعة عمليات التدقيق بتفويض من المجلس، هذا الإجراء يساعد المدقق في فحص وتقييم جودة المعلومات المفصّل عنها في التقارير قبل إصدارها، وكذا تقييم أعمال الأقسام الأخرى داخل الشركة دون خوف أو حرج³.

- وفقاً للمعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (IFACI, 2009) فإن المدقق الداخلي لا ينبغي تكليفه بأية أعمال تنفيذية داخل الشركة من شأنها أن تؤثر على مصداقية حكمه على نزاهة هذه

¹ - Chekroun Meriem, **Le role de l'audit interne dans le pilotage et la performance du systeme de controle interne: cas d'un echantillon d'entreprises Algeriennes**, These de Doctorat, Universite Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algeria, 2014, p. 19-20.

² - Olli Rekka Ratsula, **The Interplay Between Internal Governance Structures, Audit Fees And Earnings Management In Finnish Listed Companies**, Thesis Of Master, Aalto University, Finland, 2010, P. 26.

³ - الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، ورقة بحث مقدمة في: الندوة العلمية الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010، ص. 41.

الأعمال ودقة التقارير التي تصدرها الشركة¹، لذلك يجب على المجلس أن يحرص على عدم تعرض المدقق الداخلي لضغوطات المسيّرين للمشاركة في الأعمال التنفيذية التي يُفترض أن تخضع لتدقيقه.

- حرص مجلس الإدارة على قيام الشركة باختيار المدققين الداخليين الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الموضوعية المهنية حيث لا يقومون بتغليب مصالحهم الشخصية أو مصالح أطراف معينة على حساب مصالح الشركة، وذلك من خلال التركيز على السيرة المهنية لهؤلاء المدققين و/أو التقييمات الايجابية التي قدمت بشأنهم من قبل شركات سبق لهم العمل فيها، والتي أثبتوا فيها تمتعهم بالموضوعية.

- إيجاد حلول للمشاكل التي قد تنشأ بين الإدارة والمدققين، وحمايتهم من أية قرارات تعسفية في حقهم، والتحقق في قرارات عزلهم من قبل الإدارة من أجل التأكد من أن هذه الأخيرة لا تسعى إلى إخفاء الحقائق وتضليل أصحاب المصلحة.

2. تدعيم كفاءة المدقق الداخلي

تتطلب مهمة التدقيق توفر قدر كبير من الكفاءة والخبرة في المدقق الداخلي؛ تمكّنه من فهم طبيعة عمل جميع الأقسام داخل الشركة، وتدقيق عمل كل منها بأكبر قدر ممكن من الفعالية، وهو ما يسمح له باكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية، وبالتالي العمل على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

رغم أن الكفاءة والخبرة تعتبران ميزتين يكتسبهما المدقق في حد ذاته، إلا أنه يحتاج إلى دعم مجلس الإدارة من أجل استغلالهما وتطويرهما باستمرار، وتكون مساهمة المجلس في تحقيق ذلك من خلال:

- حرص مجلس الإدارة على تعيين المدققين الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة اللازمة التي تمكنهم من اكتشاف الأخطاء والاحتيال؛

- دعم المدقق الداخلي من أجل جعله يكتسب خبرة في صناعة الشركة، ذلك أن توفر معرفة بالأمور الفنيّة المرتبطة بنشاط الشركة سوف تمكّنه من تقييم مختلف أعمال الشركة بفعالية أكبر (مثال ذلك كيفية فحص الأصول وتقدير حالتها والتي تتطلب معرفة فنية بها)²؛

- إعطاء مجلس الإدارة أهمية لتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر من أجل تمكينهم من مواكبة التطورات الحاصلة في المجالات المالية والمحاسبية أو في المجالات الفنيّة والتكنولوجية المتعلقة بنشاط الشركة، وذلك من خلال تسهيل مشاركتهم في التكوينات المهنية والندوات العلمية؛

¹- IFACI : **Code de Déontologie**, Institut français des auditeurs et contrôleurs internes, Avril, 2009, p. 18.

²- الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص. 39.

- ينبغي على مجلس الإدارة أن يمنح للمدققين الصلاحيات اللازمة للاطلاع على كافة الوثائق والحصول على جميع المعلومات التي يحتاجونها دون التدخل في شؤون التسيير؛ إلا لضرورة وظيفتهم التي تقتضي اكتشاف الأخطاء وتصحيحها إن أمكن، وكذا التقرير عنها.

ثالثاً: مسؤولية المجلس في الإشراف والرقابة على التدقيق الخارجي

يُعرف التدقيق الخارجي على أنه "عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية وموضوعية من قبل شخص كفء ومستقل، لتحديد مدى توافق المعلومات المعدة مع المعايير المعتمدة، ثم التقرير عن نتائج ذلك للأطراف ذات المصلحة"¹.

كما يُعرف من خلال أهدافه على أنه "فحص انتقادي للتقارير المالية وإعطاء رأي مدعم بأدلة وبراهين لإثبات شرعية وصدق هذه التقارير ومدى تمثيلها للوضع الحقيقية للشركة"².

تُكمن أهمية التدقيق الخارجي في كونه طرفاً فعالاً في منح تقارير الشركة درجة كبيرة من الثقة والمصادقية مما يزيد من درجة الاعتماد عليها من قبل جميع الأطراف ذات المصلحة، كما أن جودة التدقيق الخارجي تساعد على جلب مستثمرين جدد يأخذون بعين الاعتبار رأيه المحايد حول مصادقية تقارير الشركة. ورغم أن المدقق الخارجي لا يخضع لتنظيماً ولا وظيفياً لإدارة الشركة، إلا أنه يحتاج إلى الحماية من الضغوطات التي يمكن أن يتعرض لها من قبل المسيرين، ولأن مجلس الإدارة يعتبر الآلية الأكثر تمكناً من توفير الاستقلالية وتخفيض الضغوطات، فهو يسعى لتهيئة الظروف اللازمة ليقوم المدقق الخارجي بأداء مهامه. ويمكن توضيح مساهمة المجلس في تحقيق ذلك فيما سيأتي.

1. تدعيم استقلالية المدقق الخارجي

تُعرف استقلالية المدقق الخارجي على أنها "القدرة الفعلية على كشف الأخطاء والتلاعبات، التي قد تؤثر بشكل سلبي على جودة الإفصاح وبالتالي على القرارات التي يتخذها أصحاب المصلحة"³. ولتحقيق ذلك ينبغي لمجلس الإدارة أن يكون الطرف الفعّال؛ من خلال مساهمته في العديد من الأمور؛ منها:

- الحرص على وجود لجنة تدقيق فعّالة، تسهل عمل المدقق الخارجي من خلال توفير جميع احتياجاته، وتنسيق عمله مع المدقق الداخلي (سيتم التفصيل في دور لجنة التدقيق في العناصر الموالية)؛

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 103.

² - محمد بوتيتن، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 19.

³ - Christian Prat Dit Hauet, L'indépendance du commissaire aux comptes : Une analyse empirique basée sur des composantes psychologiques du comportement, Technologie Et Management De L'information: Enjeux Et Impacts Dans La Comptabilité, Le Contrôle Et L'audit, France, 2011, p. 01, disponible sur: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00584524> (23/06/202019).

- التأكد من التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي؛ حيث يساهم ذلك بشكل كبير في زيادة استقلاليته، فالرأي الذي يصدره حول تقارير الشركة يمكن أن يتأثر بوجود علاقات خاصة -غير علاقة عمل التدقيق- تربطه مع أحد مسيري الشركة¹؛ لذلك يمكننا القول أن طول مدة التعامل مع العميل يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على جودة الإفصاح، وعليه فإن مجلس الإدارة يجب أن يراقب علاقته مع مسيري الشركة وكذلك اقتراحاتهم حول تجديد التعامل معه؛
- الحرص على عدم السماح للمدقق الخارجي بتقديم خدمات أخرى غير خدمات التدقيق، إلا في الحدود التي يسمح بها المجلس والمقدر بأنها ضرورية، مع اشتراط الإفصاح عن ذلك.

2. تأثير مجلس الإدارة على عملية تعيين المدقق الخارجي

- يعتبر تعيين المدقق الخارجي من مسؤوليات الجمعية العامة، بغية تأكد المساهمين بأن الميسرين الذين فوضوا لهم سلطة تسيير أموالهم؛ قد قاموا بمهامهم بما يحقق مصالح هؤلاء المساهمين ويجعلهم مطلعين على الوضعية الحقيقية للشركة باستمرار. ورغم أن مجلس الإدارة ليس له سلطة التعيين، إلا أن له دورا جوهريا في اقتراح المدقق الخارجي، وفي غالب الأحيان يتم الأخذ برأيه من قبل الجمعية العامة، لذلك عليه أن يعتمد على معايير موضوعية في عملية الاقتراح، يتمثل أهمها في توفر الكفاءة والخبرة والموضوعية في المدقق، ويمكننا توضيح ذلك في النقاط التالية:
- الأخذ بعين الاعتبار لحجم مكتب التدقيق الذي غالبا ما يعتبر مؤشرا على جودة التدقيق؛ ذلك أن المكاتب الكبيرة تعتبر الأفضل من حيث: التجهيز، الكفاءة، الاستقلالية؛ مقارنة مع باقي المكاتب²، ورغم أن الحجم لا يُعبر بالضرورة عن الجودة رغم أنه عنصر مهم في تحديدها، إلا أن المكاتب الكبيرة الحجم تسعى دائما للحفاظ على سمعتها ومكانتها في السوق، ولذلك فهي تحرص على اختيار الأفراد الأكثر خبرة وكفاءة للعمل فيها، إضافة إلى اختيار أحسن وأحدث الأساليب لاستخدامها في عمليات التدقيق، وهو ما يزيد من قدرتها في الحد من الممارسات الاحتيالية.
 - التوفيق بين ضرورة تمتع المدقق بالخبرة والكفاءة، وحجم التكاليف التي تستطيع الشركة تحملها مقابل خدماته، حيث لا ينبغي التفريط في الكفاءة من أجل التكاليف، وفي المقابل لا ينبغي تحميل الشركة تكاليف عالية تفوق طاقتها.

¹- Koubaa Riguen Rakia, Jarboui Anis, *L'impact de l'éthique de l'audit externe sur la qualité de l'information*, P. 07, disponible sur:

http://documents.escdijon.eu/pdf/cig2014/actesducolloque/koubaa-riguen_jarboui.pdf, (10/02/2019).

²- Mehmet Ünsal Memiş, Emin Hüseyin Çetenak, *Earnings management, audit quality and legal environment: an international comparison*, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, N. 4, 2012, P. 466.

- الأخذ بعين الاعتبار للتخصص الصناعي*، فهو من أهم العوامل التي أصبحت تحظى باهتمام واسع، لما له من أهمية في تطوير المعرفة في مجال معين، حيث أن فهم قطاع نشاط الشركة يساعد على فحص تقاريرها بشكل أكثر فعالية، وبالتالي خلق جودة تدقيق من نوع مختلف¹، وعليه فإن مجلس الإدارة الذي يسعى إلى الاستفادة من جميع مزايا التدقيق سيسعى إلى الأخذ بعين الاعتبار التخصص الصناعي عند اقتراح المدقق الخارجي.

المطلب الثالث: مسؤولية لجنة التدقيق في تدعيم جودة الإفصاح

تعتبر لجنة التدقيق من أول اللجان التي غالبا ما يفكر مجلس الإدارة في إنشائها، بفعل أهميتها في الإنابة عنه في تحمل جزء كبير من المسؤوليات، خاصة فيما يتعلق ببعض الأمور المعقدة والتي تتطلب قدرا كبيرا من الخبرة والوقت لمناقشتها؛ لذلك يقوم المجلس بتفويض جزء من سلطته لهذه اللجنة. ويتأثر عمل لجنة التدقيق بأربعة أنواع من السلطة هي²:

- السلطة الشرعية: تُستمد من المجلس الذي يُفوض لها سلطة التصرف في العديد من الأمور؛
- سلطة الجزاء: تتعلق بالمكافآت أو العقوبات التي يمكن أن تتحملها اللجنة؛
- سلطة المعلومات: حيث أن القرارات التي تتخذها اللجنة تعتمد على المعلومات التي تقدمها الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجيين؛
- سلطة الخبرة والكفاءة: تستمد من الصفات المهنية والشخصية لأعضاء لجنة التدقيق.

تساهم لجنة التدقيق في تحسين جودة الإفصاح من خلال حرصها على تحقيق الشفافية في المعلومات المفصح عنها من خلال الإشراف والرقابة على عملية إعداد تقارير الشركة، وعلى الآليات المشاركة في الرقابة على هذه العملية، كما أن تكوينها من أعضاء مستقلين وبعض الأعضاء من ذوي الخبرة في المجال المالي والمحاسبي يساعد على تفعيل عملية الرقابة³.

* يعتبر التخصص في صناعة العميل ضروريا خصوصا في بعض الأنشطة التي تنتمي لقطاعات منظمة مثل قطاع التأمين، البنوك، الاتصالات، الطاقة، والتي تتطلب فهما معمقا للبيئة التنظيمية والتقنية للقطاع.

¹ - Boumediene Mohamed Rachid, **Qualité de l'audit légal a la lumière des mécanismes internes de gouvernance d'entreprises: une lecture théorique et une approche pratique en Algérie**, Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014, p. 97-98.

² - Mahdi Salehi, Mohammad Shirazi, **Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the Tehran Stock Exchange**, Management Research Review, Vol. 39 N. 12, 2016, pp. 1642-1643.

³ - See: - David Crowther, Shahla Seifi, **Corporate Governance and International Business**, Book Boon: The e-Book Company, 2014, p. 81.
- Alex Knell, **Op.Cit**, p. 163.

أولاً: مسؤولية لجنة التدقيق في ضمان جودة التقارير المالية

إن تفويض مجلس الإدارة لجزء كبير من مهامه للجنة التدقيق يجعل هذه الأخيرة المسؤولة عن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، إذ يجب أن تتأكد من دقة وملاءمة المعلومات التي تحتويها قبل عرضها على المجلس. وتكمن مساهمة لجنة التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية من خلال فحصها للعديد من الأمور أهمها:

- دراسة جميع التقارير السنوية أو الدورية وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على اقتراحات المدققين ومناقشتها من أجل إجراء التغييرات اللازمة واتخاذ التدابير المناسبة¹؛
- مراجعة السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة ومراقبة جميع التغييرات المتعلقة بها، حيث أن البدائل المتاحة وحرية الشركة في استخدامها، ينبغي أن تُستغل لفائدة الشركة والأطراف ذات المصلحة، وليس للقيام بتحريف مدلول التقارير؛
- تقييم التقديرات التي تعتمد على الحكم الشخصي للمديرين، (مثل التقديرات الخاصة بالمؤنات) فقد تستغل هذه التقديرات في التلاعب بالمعلومات المفصح عنها، وهو ما يجعل لجنة التدقيق تقوم بالتحقق من الافتراضات التي اعتمدها المديرون لوضع التقديرات²؛
- التأكد من أن جميع المعلومات الضرورية قد تم توفيرها لمجلس الإدارة من أجل تمكينه من اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتقارير السنوية (من حيث المصادقة عليها أو طلب إجراء تعديلات عليها وذلك وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ولما يراه المجلس مناسباً).

والجدير بالذكر أن هناك بعض الأمور الأخرى التي ينبغي على لجنة التدقيق القيام بها أيضاً، نذكرها في الآتي:

- التأكد من شفافية الممارسات المعتمدة عند إعداد تقارير الشركة، ومن دقة ومصداقية المعلومات التي تحتويها هذه التقارير، من أجل التمكن من إبداء رأيها ضمن التقرير الذي تقدمه للمجلس؛
- التأكد من أن التقارير يتم إعدادها وفقاً للقوانين التي تخضع لها الشركة، وللمعايير المعتمدة؛
- التأكد من أن التقارير تشمل جميع الإيضاحات اللازمة لتسهيل فهمها من قبل مستخدميها؛
- مطالبة الإدارة التنفيذية بتقديم التفسيرات اللازمة (والإفصاح عنها) حول الأمور التي تتميز بصعوبة الفهم أو تلك التي يُحتمل أن تؤدي إلى أكثر من تفسير واحد، وكذا المعلومات المتعلقة

¹ - عمر أحمد محمد، حسين أحمد دحدوح، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02، 2013، ص. 472.

² - المرجع نفسه.

بالتقديرات التي تعتمد على الحكم الشخصي للمسيرين، وأية معاملات غير عادية أو استثنائية تقوم بها الشركة.

تتميز عمليات إعداد المعلومات المالية والمحاسبية في الكثير من الأحيان بالتعقيد والاعتماد على التقديرات التي يضعها المسيرون، والتي يمكن أن تكون ضمن الإطار القانوني ولكن غير الأخلاقي، لذلك فإن وجود لجنة متخصصة بها أعضاء من ذوي الخبرة يمكن اعتباره آلية فعّالة للرقابة على الممارسات الاحتياطية، ويجعل المسيرين الانتهازين أكثر تخوفاً وحذراً للقيام بالتلاعب بالمعلومات والإفصاح عنها.

تشير نظرية الاعتماد على الموارد إلى أن أهم مورد توفره لجنة التدقيق هو الخبرة التي يمتلكها أعضاؤها، والتي تساعد الشركة على اكتساب ميزة تنافسية، لما يمكن أن تساهم به في اكتشاف العديد من الأخطاء والممارسات الاحتياطية. في غالب الأحيان يتم ربط خبرة أعضاء اللجنة بالجانب المالي والمحاسبي، بسبب طبيعة مهامها التي تركز على ضمان إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفقاً للمتطلبات القانونية والمعايير المعتمدة، ثم الإفصاح عنها بالطريقة الصحيحة (من حيث: الوضوح، الدقة، الوقت المناسب...); إلا أن هناك جوانب أخرى يمكن أن يكون لأعضاء لجنة التدقيق مقدراً من الخبرة فيها ولو بشكل غير واسع، مثل: الخبرة في الجانب القانوني، الخبرة في التمويل، الخبرة حول مجال نشاط الشركة (التخصص الصناعي); ذلك أن الخبرة في هذه الجوانب قد لا تكون بالأهمية نفسها مقارنة مع الجانب المالي والمحاسبي إلا أنها ضرورية، وتجنب الشركة اللجوء إلى طلب الاستعانة بخبرة خارجية في حالة عدم توفرها في أعضاء لجنة التدقيق.

ولقد أوصت لجنة (BRC*, 1999) بضرورة اكتساب كل أعضاء لجنة التدقيق معرفة حول الجوانب المالية وأن يتمتع عضو واحد على الأقل بخبرة مالية و/أو محاسبية. وتُعرّف الخبرة بأنها الخلفية التي يتمتع بها عضو اللجنة والتي اكتسبها من تجاربه الماضية بالعمل في هذه المجالات، مع ضرورة امتلاكه للشهادات المهنية ذات الصلة¹. كما وضع قانون SOX مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها في عضو لجنة التدقيق؛ ومنها:²

* لجنة أمريكية مستقلة، تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يتم تعيينهم من أجل التحقيق أو دراسة مسألة ما بهدف إصدار بعض التوصيات التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات من قبل أصحاب السلطة.

¹ - BRC, Blue Ribbon Committee, **Improving the effectiveness of corporate audit committees, report and recommendations**, NYSE & NASD, 1999, p. 25.

² - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص. 151.

- حيازة شهادة علمية في مجال المحاسبة والتدقيق (أو العمل كمحاسب أو مدقق سابقاً)؛
- الدراية الكاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكيفية إعداد القوائم المالية؛
- الخبرة في إجراءات عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي؛
- الدراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة التدقيق القيام بها.

ثانياً: مسؤولية لجنة التدقيق في ضمان فعالية الآليات الرقابية

1. ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتخذها إدارة الشركة للتمكن من: تحقيق أهدافها، حماية أصولها، اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية ثم منع حدوثها، إضافة إلى توفير معلومات ذات دقة ومصداقية في الوقت المناسب¹. يعتبر هذا النظام أداة مهمة تساعد على تقييم مدى كفاية المعلومات التي تحتويها تقارير الشركة².

إن إنشاء نظام رقابة داخلية ومتابعته يعتبر من مسؤوليات الإدارة التنفيذية، إلا أن أهمية هذا النظام جعل مجلس الإدارة يهتم كذلك بالإشراف عليه ومراقبته، وفي كثير من الأحيان يقوم بتكليف لجنة التدقيق لتتوب عنه في اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع الإشارة إلى أن سلطة اتخاذ القرارات تبقى من صلاحيات مجلس الإدارة، حيث تعتبر "لجنة التدقيق آلية فعالة تضمن التزام الشركة بالقوانين والأنظمة من خلال إشرافها على نظام الرقابة الداخلية ومراقبته"³، ذلك أن أهم هدف تسعى لتحقيقه لجنة التدقيق هو تخفيض حالات الغش والاحتيال وزيادة جودة المعلومات المفصح عنها وهو الهدف الذي من أجله يتم وضع نظام للرقابة الداخلية داخل الشركة. وتبرز مساهمة هذه اللجنة في تفعيل هذا النظام في النقاط التالية:

- مناقشة نتائج أعمال التدقيق الداخلي والخارجي حول نظام الرقابة الداخلية لضمان أنه في حالة اكتشاف وجود أي خلل فيه؛ سيتم اطلاع المجلس ومساعدته على اتخاذ الإجراءات اللازمة⁴؛
- تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات اللازمة، ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تدارك النقائص وتحسينها.

¹ - كرار حميدي، أحمد حسين مجي، علاء حسين نصيف، أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، 2017، ص. 772.

² - Yahya A. Al-Matari, Sulaiman S. Mohammed, Ebrahim M. Al-Matari, **Audit Committee Activities and the Internal Control System of Commercial Banks Operating in Yemen**, International Review of Management and Marketing, Vol. 7, N. 1, 2017, p. 192.

³ - Shahanif Hasan, Aza A. Kassim, Mohamad A. Hamid, **The Impact of Audit Quality, Audit Committee and Financial Reporting Quality: Evidence from Malaysia**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 10, N. 5, 2020, p. 274.

⁴ - AMF, **Autorité des Marchés Financiers**, Rapport final sur le comité d'audit, France, 2010, p. 10.

- التأكد من أن عملية إنشاء نظام الرقابة الداخلية تمت على أسس صحيحة، وأن هذا النظام تتم متابعته وتطويره باستمرار من أجل التأكد من كفايته.

2. ضمان فعالية نظام إدارة المخاطر

تُعرّف إدارة المخاطر على أنها "عملية تحديد المخاطر المصاحبة لأنشطة الشركة، ومحاولة استباق حدوثها من أجل تحديد الحلول المناسبة لمعالجتها أو تجنبها"¹. وتكمن أهمية إدارة المخاطر في حماية الشركة من التعرض لمخاطر قد تؤدي بها إلى الفشل وبالتالي تؤثر على مصالح المساهمين والأطراف ذات المصلحة.

ترتبط المخاطر تقريبا بكل الأنشطة الاقتصادية والمالية للشركة، ويعتبر تحديدها وتقييمها وإدارتها جزءا مهما في استراتيجية الشركة؛ فتصميم نظام لإدارة المخاطر يجب أن يتم تحت إشراف أعلى مستوى في الشركة، وهو مجلس الإدارة². على هذا الأساس يتم اعتبار إدارة المخاطر من أولويات الشركة، حيث يعطي مجلس الإدارة أهمية كبيرة للإشراف والرقابة عليها، وذلك إما من خلال تكليف لجنة متخصصة في ذلك تسمى "لجنة إدارة المخاطر"، أو في حالات عديدة يجعلها من مهام لجنة التدقيق، التي تقوم بما يلي:

- مناقشة كلا من المدقق الداخلي والخارجي حول نتائج أعمالهم بخصوص إدارة المخاطر، ورفع التقرير لمجلس الإدارة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة³.
- مساعدة الإدارة على فهم المخاطر -بمختلف أنواعها- التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، ومن ثمة المساعدة في وضع استراتيجية لإدارتها⁴.
- تقييم مدى فعالية نظام إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر⁵.
- الحرص على الإفصاح عن المخاطر التي تعرضت لها الشركة و/أو المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا، وكذلك الإجراءات التي تتخذها الشركة لمواجهة هذه المخاطر بغية جعل الأطراف ذات المصلحة على اطلاع بها وفي الوقت المناسب.

¹- See : -Jérémie Lacroix, **Analyse et gestion des risques dans les grandes entreprises**, IERSE : Institut d'Etudes et de Recherche pour la Sécurité des Entreprises, 2007, P. 10.

- IRM: The Institute of Risk Management, **A risk management standard**, London, 2002, P. 02, Available at : www.theirm.org (03/10/2019).

²- Georges Dionne, **Risk Management: History, definition and critique**, Interuniversity Research Centre on Enterprise Networks, Logistics and transportation, 2013, p. 08. Available at : www.cirrelt.ca (03/10/2019).

³- AMF, **Op.Cit**, p. 10.

⁴- رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، 2010، ص. 107.

⁵- المرجع نفسه.

3. ضمان فعالية التدقيق الداخلي

كما سبقت الإشارة إليه، فإن مجلس الإدارة وإن كان هو المسؤول عن دعم التدقيق الداخلي، إلا أنه في كثير من الأحيان يقوم بتفويض سلطته للجنة التدقيق التي تعتبر الأكثر قدرة في دعم التدقيق الداخلي ومراقبته. ويمكن تلخيص مساهمة اللجنة في الآتي:¹

- تقديم اقتراحات بشأن اختيار المدقق الداخلي (وفي بعض الأحيان أعضاء فريقه أيضا)، بغرض التأكد من أنه يتمتع بالكفاءة والخبرة اللازمة للتدقيق في أعمال الشركة؛
- مراجعة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها، وكذا تقديم التوجيهات والاقتراحات اللازمة؛
- الحرص على تمكين المدقق من الوصول إلى جميع المعلومات التي تساعد على تأدية مهامه؛
- دعم استقلالية المدقق والحرص على عدم تعرضه لضغوطات الإدارة، وجعله تابع تنظيميا للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة، ليتمكن من التواصل معهم كلما لزم الأمر ذلك؛
- الاجتماع المستمر مع المدقق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة التنفيذية أو بينه وبين المدقق الخارجي؛
- مراجعة نتائج أعمال التدقيق الداخلي، خاصة تلك المتعلقة بنقاط الضعف التي أشار إليها، ثم مناقشتها قبل عرض تقريره على مجلس الإدارة.

إضافة إلى ما سبق، فإن لجنة التدقيق تعمل على تسهيل التواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، والتنسيق بينهما للاستفادة المتبادلة من نتائج أعمالهما، كما أنها تحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة اكتشاف أخطاء جسيمة أو تواطؤ من قبل المدققين، كل ذلك بعد استشارة مجلس الإدارة.

4. ضمان فعالية التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي آلية فعّالة للحكم على مدى جودة الإفصاح، كونه طرفا خارجيا يستطيع ابداء رأيه حول أعمال الشركة وتقاريرها دون تحيز، ورغم ذلك يمكن أن يتعرض المدقق لبعض القيود التي تحد من استقلاليته، وبالتالي تؤثر على رأيه الذي يُفترض أن يكون رأيا فنيا ومحايذا، ومثال ذلك الضغوطات التي يمكن أن تمارسها إدارة الشركة عليه بهدف منعه من الكشف عن أخطائها وممارساتها الاحتيالية، أو امكانية تواطئه مع الإدارة لمساعدتها في الاحتتيال مقابل تحقيق منافع شخصية. ولأن لجنة

¹ - انظر: - مسعود دراوسي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني

حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص. 13.

- حسين أحمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008، ص. 270.

التدقيق تختص بجميع الأمور المتعلقة بالتدقيق، فإنه يتم تفويضها من قبل المجلس للحرص على ضمان جودة خدمات المدقق الخارجي، وتتمثل مساهمتها في:

- ترشيح المدقق الخارجي، ومناقشة قرار تعيينه من خلال تقييم مدى تمتعه بالكفاءة والخبرة والاستقلالية¹؛
- دراسة خطة التدقيق التي يعتمد عليها المدقق الخارجي، وضمان حصوله على جميع طلباته التي يحتاجها لإتمام مهمته بالجودة اللازمة²؛
- التحقيق في أسباب استقالة المدقق الخارجي، للتأكد من أنه لم يتعرض لأيّة ضغوطات³؛
- الإشراف والرقابة على تقديم خدمات غير التدقيق التي قد تُطلب من المدقق الخارجي، مثل الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية لبعض الموظفين؛ وذلك للتأكد من أنها لا تؤثر على استقلالية المدقق وتجعله متحيزاً تجاه الإدارة⁴؛
- تقييم نتائج أعمال المدقق الخارجي، والتأكد من تنفيذه لخطة التدقيق بكفاءة وموضوعية، والاستفسار منه حول الأمور المعقدة التي تتطلب توضيحات (مثل رأيه حول المسائل التي ترتبط بالتقديرات المحاسبية)⁵.

إضافة إلى ما سبق طرحه، فإن لجنة التدقيق تحرص على القيام بـ:

- دعم استقلالية المدقق الخارجي؛ من خلال التأكد من عدم وجود أية علاقات شخصية تربطه بإدارة الشركة، وأن هذه الأخيرة لا تقوم بالضغط عليه أثناء تأدية مهامه؛
- تقديم اقتراحات حول أتعاب المدقق وجعلها تتوافق مع مجهوداته، ومع امكانيات الشركة؛
- مناقشة جميع المشاكل التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وبين إدارة الشركة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة؛
- دراسة تقرير المدقق الخارجي قبل تقديمه لمجلس الإدارة والمساهمين، والتأكد من أن إدارة الشركة قد أخذت بالملاحظات والتحفظات التي قدمها.

¹ - رشا حمادة، مرجع سابق، ص. 103.

² - المرجع نفسه.

³ - عبد الله عناني، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة الشركات، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص. 248.

⁴ - محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009، ص. 203.

⁵ - عبد الله عناني، مرجع سابق، ص. 248.

بناءً على ما تقدم، تظهر لنا جليا أهمية لجنة التدقيق في القيام بالعديد من المهام التي يفوضها لها مجلس الإدارة، ورغم ذلك، فإن هناك من يرى "أن لجنة التدقيق آلية غير ضرورية فهي مكلفة، وليست كل الشركات على استعداد لتحمل هذه التكاليف"¹، في هذا الصدد يمكننا القول أن ذلك قد يكون صحيحا نسبيا وفي حالات معدودة مثل الشركة صغيرة الحجم، أو في حالة تكوين لجنة تدقيق بعدد أعضاء كبير يفوق احتياجات المجلس.

ثالثا: مسؤولية لجنة التدقيق في تعزيز الإفصاح الاختياري

رغم أن المهام الرئيسية للجنة التدقيق تتمثل في الإشراف والرقابة على إعداد المعلومات المالية والمحاسبية، ومدى امتثال الشركة للمتطلبات القانونية (إفصاح إلزامي)، إلا أنها تهتم أيضا بمدى قيام الشركة بالإفصاح الاختياري، الذي رغم أهميته تختلف الشركات في تقديرها له استنادا إلى المقارنة التي يتم إجراؤها بين التكاليف المترتبة عنه والفوائد المتحصل عليها. ويعتبر الإفصاح الاختياري "وسيلة فعالة في التواصل مع الأطراف ذات المصلحة لأنه يعطي نظرة عامة حول آفاق الشركة ويعزز هيكل الحوكمة ويوفر الحماية للمستثمرين"²، وهو ما يجعله يساهم في التقليل من فجوة المعلومات، فغالبا ما يحصل كبار المساهمين على المعلومات التي يريدونها مهما كان نوعها نظرا للسلطة التي يمتلكونها على عكس باقي الأطراف التي تهتم الشركة أكثر بتزويدها بالمعلومات إلزامية الإفصاح فقط.

من المتعارف عليه أن لجنة التدقيق تختص بالأمور المالية والمحاسبية والتدقيق فيها، إلا أنها أصبحت تهتم بالعديد من المعلومات غير المالية والتي غالبا ما يكون الإفصاح عنها غير إلزامي، بسبب تأثير هذه المعلومات على وضعية الشركة وعلى الأداء المالي أيضا، وهو ما جعلها محل اهتمام من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. ومن بين الإفصاحات الاختيارية: القيم الأخلاقية والمبادئ التوجيهية، العلاقات مع العملاء والموردين، علاقات الموظفين، مسؤوليات الشركة تجاه أصحاب المصلحة³، وهو ما يجعل الإفصاح عن تقرير لجنة التدقيق مهما جدا، إلا أن ذلك يرجع لطبيعة القوانين التي تخضع لها الشركة ففي بعض البلدان تفرض البورصة تكوين لجنة التدقيق والإفصاح عن خصائصها وعن نتائج أعمالها ضمن التقارير السنوية، بينما يكون تكوين هذه اللجنة والإفصاح عنها اختياريًا في بلدان أخرى.

¹ - Ali T. Nawafly, Ali S. Alarussi, **Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics And External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting**, Journal of Management and Economic Studies, Vol. 1, N. 1, 2019, p. 53.

² - Erna Setiany & al, **Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure**, Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 6, N. 3, 2017, p. 242.

³ - Rohana Othman & al, **Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics Disclosure**, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, 2014, p. 332.

قد يلاقي تكوين لجنة التدقيق معارضة من قبل مجلس الإدارة الذي يتكون من غالبية أعضاء تنفيذيين بغرض التحكم في الإفصاح الاختياري وتجنباً لتدخل اللجنة في ذلك، علماً بأن من أهم مهام هذه اللجنة هو ضمان توصيل المعلومات اللازمة سواء أكانت إلزامية أم طوعية، الأمر الذي يزيد من جودة الإفصاح. ولقد توصل العديد من الباحثين مثل (S. Ho & K. Wong, 2001 ; K. Samahaa & al,) (2015) إلى أن تشكيل لجنة التدقيق يؤثر بشكل جوهري على زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

رابعاً: مسؤولية لجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تؤثر إدارة الأرباح بشكل سلبي على جودة الإفصاح وتخفيضها* من خلال استخدام أساليب احتيالية بغرض التلاعب بقيمة الأرباح المفصح عنها، لذلك تعتبر لجنة التدقيق الأكثر تأهيلاً لتقييد مثل هذه الممارسات الاحتيالية، لعدة أسباب نذكر منها:

- السلطة التي يفوضها لها مجلس الإدارة؛ والتي تسمح لها بالتدقيق في جميع ممارسات الإدارة التنفيذية التي يمكن أن تؤثر على رقم الأرباح وبالتالي على جودة الإفصاح، ومن ثمة اتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم المقترحات والحلول لمجلس الإدارة من أجل منع الاحتيال؛
- القدرة على مراقبة العمليات المالية والمحاسبية وفهم أساليب الاحتيال التي يمكن أن تحدث عند إعداد التقارير المالية (مثل التلاعب بتوقيات الاعتراف بالإيرادات، تأجيل التكاليف، تقدير المؤنات...)، نظراً للخبرة التي يمتلكها أعضاء اللجنة؛
- التنسيق بين مهام التدقيق الداخلي والخارجي والرقابة على النتائج المتوصل إليها بشأن جودة المعلومات المفصح عنها، كما أنها تعمل كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة إذ تقوم بالإشراف على الإطار العام للتدقيق ونتائجه بهدف تسهيل مهام المدققين.

من مجمل ما سبق، نستنتج أن التقرير الذي تعدّه لجنة التدقيق يعد بمثابة آلية رقابية فعّالة على عمليات الشركة وعلى مدى جودة أرباحها، حيث تقوم اللجنة بالرقابة على أعمال كل من الإدارة والمدققين، خاصة فيما يتعلق بالمسائل التقديرية المرتبطة بالحكم الشخصي التي قد تستغل للتأثير على جودة الأرباح، وهو ما يساعدها في الحكم عن مدى دقة وموثوقية المعلومات قبل الإفصاح عنها.

والجدير بالذكر أن لجنة التدقيق لا تستطيع أداء مهامها بفعالية إلا إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص أهمها الخبرة والاستقلالية، حيث تساعد هذه الخصائص على زيادة ثقة المساهمين والأطراف

* سبق التطرق إلى العلاقة بين جودة الإفصاح وإدارة الأرباح في الفصل الأول (المبحث الثاني).

ذات المصلحة، وتؤكد لهم بأن هناك أشخاص مؤهلين يشرفون ويراقبون عملية إعداد المعلومات المفصّل عنها، وهو ما يسهل عليهم عملية اتخاذ القرارات، إضافة إلى المساعدة في تحقيق أهداف مجلس الإدارة.

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن للجنة التدقيق دوراً مهماً في التصدي لإدارة الأرباح، ومنها:

- دراسة (P. Sae-Lim & K. Jermsittiparsert, 2019) التي خلصت إلى أن فعالية لجنة التدقيق التي تم قياسها من خلال عدة متغيرات تمثلت في: الحجم، النشاط، الاستقلالية، الخبرة؛ تساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسات (B. Xie & al, 2001; J. Carcello & al, 2006; D. Ngo & A. Le, 2021) توصلت إلى أن خبرة لجنة التدقيق (تم قياسها من خلال إعطاء القيمة (1) للجنة التي لديها على الأقل عضو واحد ذو خبرة في المجال المالي والمحاسبي والقيمة (0) في الحالة العكسية) تساعد على تخفيض مستوى المستحقات التقديرية وبالتالي ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسات (A. Klein, 2006 ; M. Soliman & A. Ragab, 2014) وجدت أن استقلالية لجنة التدقيق (التي يتم قياسها من خلال نسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى العدد الإجمالي للجنة، أو من خلال إعطاء القيمة (1) للجنة التي يكون جميع أعضائها غير تنفيذيين والقيمة (0) في الحالة المعاكسة) لها علاقة عكسية مع مستوى المستحقات التقديرية، وهو ما يبين أن استقلالية اللجنة تساعد على تخفيض إدارة الأرباح، لأن عنصر الاستقلالية غالباً ما يجعل المراقب يؤدي دوره بفعالية.

المبحث الثاني: تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح

تحرص الشركات التي ترغب في تحسين جودة الإفصاح وتوفير الشفافية في جميع أعمالها؛ على التصدي لجميع الممارسات الاحتياطية التي من شأنها تخفيض جودة المعلومات التي تصدرها، وذلك من خلال تدعيم آليات الرقابة وتوفير الخصائص اللازمة لهذه الآليات. وفيما يلي نوضح أهم خصائص مجلس الإدارة* التي ركزت عليها الحوكمة والتي يُفترض أنها تزيد من فعاليته في تحقيق جودة الإفصاح.

المطلب الأول: تأثير هيكل مجلس الإدارة على جودة الإفصاح

أولاً: تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يسعى المساهمون عادة عند تعيين أعضاء المجلس، إلى الحرص على تواجد بعض الأعضاء المستقلين الذين غالباً ما يتمتعون بسمعة جيدة في سوق العمل، وهو ما يزيد من الطلب على خدماتهم.

* في هذا المبحث نتناول تأثير توفر كل خاصية لمجلس الإدارة على جودة الإفصاح، في حين أن المبحث السابق تناولنا فيه مساهمة المجلس في الإشراف والرقابة على أهم الآليات التي لها دور في تحقيق جودة الإفصاح.

وبغرض المحافظة على سمعتهم وتوسيع فرص عملهم؛ فإنهم يسعون قدر الإمكان إلى أداء مهامهم بفعالية، لذلك يقومون بحماية مصالح المساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة من خلال تحقيق جودة الإفصاح التي تجعل مختلف هذه الأطراف على اطلاع بجميع المعلومات التي تلبي احتياجاتهم المختلفة.

من الأسباب الأساسية لانخفاض جودة الإفصاح هو عدم تماثل المعلومات الذي تُستغل من أجل تضليل بعض الأطراف، وعليه فإن توفر عنصر الاستقلالية في مجلس الإدارة سيساعده على اتخاذ قرارات مستقلة دون التحيز لأي طرف، وهو بدوره ما يساعد على تجنب مشكلة تضارب المصالح ومنع الاستغلال الانتهازي لامتلاك المعلومات من قبل أطراف معينة دون غيرها. لتحقيق ذلك ينبغي أن يسعى مجلس الإدارة بصفة عامة؛ والأعضاء المستقلين بصفة خاصة؛ إلى تحقيق جودة الإفصاح، وهو ما أكدته العديد من الباحثين مثل (M. Torchia & A. Calabrò, 2016 ; M. Salehi & al, 2017 ; (N.Katmon & O. Farooque, 2020). كما أن هناك دراسات أخرى تطرقت لتأثير استقلالية المجلس على نوع معين من الإفصاح، نذكر منها:

- دراسات (R. Haniffa & T. Cooke, 2002 ; D. Yuen & M. Liu, 2009 ; H. Khairredine & al, 2020; D. Alqatameen & al, 2020 ; Z. Rezaee & al, 2020 ; (A.Mansulu, 2021): تزيد استقلالية المجلس من الإفصاح الاختياري، حيث أن اهتمامات الأعضاء المستقلين تكون أوسع مقارنة مع الأعضاء التنفيذيين الذين يهتمون أكثر بالجوانب إلزامية الإفصاح؛

- دراسات (B. Agyei-Mensah, 2017 ; I. Salem & al, 2019): تؤثر الاستقلالية إيجابيا على زيادة الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها وبالتالي على جودة الإفصاح؛

- دراسة (J. Chouaibi & M. Boulhaga, 2020): تساعد الاستقلالية على تحسين الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مثل إجراءات الرقابة الداخلية التي تعتبر عاملا مهما في تحقيق جودة الإفصاح واكتشاف الممارسات الاحتيالية؛

- دراسة (W. Ben-Amar & D.Zeghal, 2011): تزيد الاستقلالية من شفافية المعلومات المتعلقة بنظام التعويضات؛ حيث أن الإفصاح عنه يُعد أمرا مهما لأنه يساعد على إظهار مدى ملاءمة التعويضات الممنوحة للجهود المبذولة وهو ما يساعد في تحقيق جودة الإفصاح بشكل عام؛

- دراسات (M. Alipour & al, 2018 ; H. Khairredine & al, 2020 ; O. Hartomo & H. Hutomo, 2020): تساهم الاستقلالية في زيادة الإفصاحات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية، البيئية، الأخلاقية.

في المقابل؛ ورغم أهمية توفر عنصر الاستقلالية، إلا أن هناك من يرى أنه "إذا تم تعيين الأعضاء المستقلين من قبل المساهمين المهيمنين، فإن دورهم الرقابي سيكون محدوداً، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على الإفصاح"¹، وسبب ذلك؛ أن هؤلاء الأعضاء ممكن أن يصبحوا تحت سيطرة المساهمين المهيمنين ويعملون على تحقيق مصالحهم بشكل أكبر مقارنة بباقي المساهمين والأطراف ذات المصلحة، وبالتالي التأثير على استقلاليتهم التي يُفترض أن يكون لها تأثير إيجابي على زيادة فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة والذي يساعد بدوره على تحقيق جودة الإفصاح؛ حيث لم تجد بعض الدراسات مثل (M. Rusnah, 2019 ; A. Nawafly & A. Alarussi, 2009) أي أثر لاستقلالية المجلس على جودة الإفصاح.

بناءً على ما تقدم؛ يمكننا تلخيص أهم ما يتعلق بخاصية الاستقلالية في الآتي:

- أغلب الدراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستقلالية وجودة الإفصاح، خاصة إذا تعلق الأمر بالإفصاح الاختياري، حيث أن اهتمام الأعضاء التنفيذيين غالباً ما يركز على تلبية متطلبات الإفصاح الإلزامي، في حين أن الأعضاء المستقلين (خاصة الذين لهم عضوية متعددة في مجالس أخرى) يكون لديهم اطلاع واسع بجوانب الإفصاح الاختياري؛
- يمكن للاستقلالية أن تخفض من جودة الإفصاح، إذا كانت الإجراءات التي تضمن الاستقلالية شكلية فقط، كما أن الأعضاء المستقلين في بعض الأحيان لا يكون لديهم اطلاع واسع بخصوص معلومات الشركة وظروفها على عكس الأعضاء التنفيذيين؛
- ليكون هناك تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ينبغي أن تتوفر فيهم العديد من الصفات الأخرى وهو ما سنحاول التطرق إليه في العناصر الموالية.

ثانياً: تأثير الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي

يمارس رئيس مجلس الإدارة في الكثير من الأحيان تأثيراً كبيراً على عملية صنع القرار على مستوى المجلس، ومن هنا جاء التأكيد على ألا يكون سلوكه انتهازياً أو منحازاً لفئة معينة وألا يحاول إخفاء بعض المعلومات عن أعضاء المجلس من أجل التأثير على قراراتهم. وفي المقابل، جاء التأكيد كذلك على حمايته من ضغوطات المساهمين المهيمنين من أجل تمكينه من أداء مهامه بكفاءة.

يختلف تعيين رئيس مجلس الإدارة من شركة لأخرى؛ فهناك من يقوم بتعيين الرئيس التنفيذي (المدير العام) كرئيس مجلس إدارة - هنا يكون الجمع بين منصبتين في منصب واحد- ويسمى في هذه

¹- Khaled Samahaa, Hichem Khelif, Khaled Hussainey, **The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta- Analysis**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 24, 2015, p. 14.

الحالة "الرئيس المدير العام"، في حين قد يتم الفصل بين المنصبين، وهو الأمر الذي يرجع لقرار المساهمين (الجمعية العامة). أما عن تأثير الفصل بين المنصبين أو الجمع بينهما على جودة الإفصاح، فقد اختلف حوله الباحثون إلى فئتين رئيسيتين نتطرق لآراء كل منهما فيما سيأتي.

1. رأي فئة مؤيدة للفصل بين المنصبين

تضم هذه الفئة عددا كبيرا من الباحثين لقناعتهم بأن الفصل بين المنصبين له تأثير ايجابي على جودة الإفصاح، ومنهم: (J. Forker, 1992 ; R. Haniffa & T. Cooke, 2002 ; S. Nosheen, 2002 ; M. Alfraih, 2016 ; M. Asmar & al, 2018 ; P. Lin & al, 2020 ; S. Chonglertham, 2013). كما توصل باحثون آخرون إلى أن الفصل بين المنصبين له تأثير على بعض الأنواع المعنية من الإفصاح مثل: تأثيره الايجابي على الإفصاح عن المعلومات غير المالية خاصة ما تعلق بإجراءات الرقابة الداخلية (J. Chouaibi & M. Boulhaga, 2020)، تأثيره الايجابي على الإفصاح الاختياري (F. Gul & J. Tsui, 2004 ; D. Alqatameen & al, 2020).

ولقد برّر هؤلاء الباحثين النتائج المتوصل إليها؛ بأنه كلما تم الفصل بين المنصبين كلما زادت فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة، وانخفضت معه نسبة تركيز سلطة اتخاذ القرار في يد شخص واحد (رئيس المجلس الذي هو نفسه الرئيس التنفيذي) وهو ما ينعكس بدوره على زيادة جودة الإفصاح.

وتلخيصا لما تم استنتاجه من هذه الدراسات، نجد أن أهمية الفصل بين المنصبين تكمن في أنه أحد أهم العوامل التي تزيد من استقلالية المجلس، مع ابراز أهم ايجابيات الفصل بين المنصبين وأثره على جودة الإفصاح في النقاط التالية:

- يتيح الفصل بين المنصبين لرئيس المجلس استقلالية كبيرة في تأدية مهامه وتحقيق أهداف المجلس، ذلك أنه يفصل بين الدور الرقابي واتخاذ القرارات (رئيس مجلس الإدارة) وبين الدور التنفيذي وإدارة القرارات (المدير التنفيذي)؛
- يظهر التأثير السلبي لازدواجية المنصب على الاستقلالية؛ بسبب الاطلاع الواسع للرئيس التنفيذي حول معلومات الشركة، ولأنه رئيس مجلس الإدارة أيضا؛ فإن امكانية إخفائه لبعض المعلومات عن باقي أعضاء المجلس تزيد وهو ما ينتج عنه زيادة اتساع فجوة المعلومات؛
- يخضع معدو المعلومات بشكل مباشر لسلطة الرئيس التنفيذي، على اعتبار أنهم من التنفيذيين، ولذلك فإن شغله لمنصب رئيس المجلس أيضا، سيزيد من سلطته في التحكم بمستوى الإفصاح وجودته، كما أن نفوذه قد يمتد ليؤثر على الأعضاء التنفيذيين في المجلس.

2. رأي فئة مؤيدة لازدواجية المنصب

تضم هذه الفئة عددا قليلا من الباحثين الذين يرون أن ازدواجية المنصب تؤدي إلى إفصاح أفضل؛ لأنها تقلل من تكاليف مشاركة المعلومات وتعارض المصالح بين الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس وهو ما يقلل من النزاعات ويحسن عملية صنع القرار ووضع الاستراتيجيات¹.

وعليه يمكننا القول أن أهمية ازدواجية المنصب تكمن بشكل أساسي في زيادة كفاءة أداء المجلس، ونلخص ذلك في النقاط التالية:

- تزيد من كفاءة المجلس، حيث أن معرفة رئيس مجلس الإدارة (الذي هو الرئيس التنفيذي أيضا) بالظروف الداخلية للشركة من مزايا وعيوب، يزيد من قدرته في التعامل مع هذه المزايا والعيوب بكفاءة أفضل، وبالتالي تحسين عملية صنع القرار وأداء مجلس الإدارة ككل.
- تجنب تعارض المصالح والصراعات التي يمكن أن تحصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة؛ بسبب عدم تماثل المعلومات بينهما، فازدواجية المنصب تجعل مجلس الإدارة على دراية بأهم الأمور المتعلقة بالشركة وهو الأمر الذي يمكنه من تحسين جودة الإفصاح.

في المقابل؛ تعرضت ازدواجية المنصب لنقد العديد من الباحثين، فقد أشار (J. Forker, 1992) إلى الازدواجية قد تجعل رئيس مجلس الإدارة يسعى إلى الضغط على آليات الرقابة الأخرى مثل التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق، وقد يُشجع على عدم تشكيل اللجان الفرعية ليتمكن من التحكم في ممارسات الإفصاح، والتأثير على باقي أعضاء المجلس². كما أن ازدواجية المنصب يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على عملية تدفق المعلومات من وإلى المجلس، وهو ما يؤدي إلى ضعف الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة الناتج عن انخفاض درجة الاستقلالية³، وهو ما يؤثر بدوره على تخفيض جودة الإفصاح.

إلا أننا نعتقد أنه يمكن التخفيف من الأثر السلبي لازدواجية المنصب إلى أدنى حد؛ إذا توفر مجلس الإدارة على أعضاء يتمتعون بالاستقلالية والخبرة التي تمكنهم من تقييد سلوك رئيس المجلس في حالة استغلاله لازدواجية المنصب من أجل التلاعب ببعض المعلومات المفصح عنها لتحقيق مصالح شخصية أو مصالح أطراف معينة، أين يعمل هؤلاء الأعضاء على جعل عملية اتخاذ القرار بيد مجلس الإدارة ككل ولا تتركز في يد رئيس المجلس لوحده؛ وهو بدوره ما يساعد على تحقيق جودة الإفصاح.

¹ - Khaled Samahaa, Hichem Khelif, Khaled Hussainey, **Op.Cit**, p. 14.

² - John J. Forker, **Corporate Governance and Disclosure Quality**, Accounting and Business Research, Vol. 22, N. 86, 1992, p. 117.

³ - Ping Lin, Boqiang Lin, Fu Lei, **Influence of CEO Characteristics on Accounting Information Disclosure Quality—Based on the Mediating Effect of Capital Structure**, Emerging Markets Finance And Trade, Vol. 56, N. 8, 2020, p. 06.

من مجمل ما سبق، يمكننا القول بأن الحكم على التأثير الايجابي أو السلبي للفصل بين المنصبين أو الجمع بينهما يرتبط بعنصرين مهمين هما **الاستقلالية والكفاءة**، فإذا كان أغلب أعضاء المجلس مستقلين وليس لديهم معلومات كثيرة حول الشركة؛ فازدواجية المنصب ستساعد على زيادة كفاءة المجلس وقدرته على اتخاذ القرارات اللازمة من خلال استغلال خبرة الرئيس التنفيذي (رئيس المجلس أيضا) ومعرفته الكبيرة بظروف الشركة؛ بما يخفف من عدم تماثل المعلومات. أما إذا كان المجلس يضم أعضاء (مستقلين وتنفيذيين) يتمتعون بخبرة عالية في صناعة الشركة، فإنه يكون من الأحسن الفصل بين المنصبين من أجل زيادة فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة.

ثالثا: تأثير حجم مجلس الإدارة

يعتبر الحجم هنا من المعايير التي يصعب الحكم على مدى تأثيرها، فيمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا تبعا للموضوع محل الدراسة، إلا أنه غالبا ما يتم ربط حجم مجلس الإدارة بحجم الشركة، ذلك أنه يُنظر للشركات الكبيرة على أنها تحتاج عددا كبيرا من الأعضاء للإلمام بأعمال الشركة ومشاكلها، وأنه يمكنها تحمل تكاليف تعيين العدد الكبير وكذلك تكاليف توصيل المعلومات التي يحتاجونها. ولقد اختلف الباحثون من حيث نتائج دراساتهم حول تأثير حجم المجلس على جودة الإفصاح، ويمكن تقسيمهم إلى فئتين رئيسيتين نتطرق لآراء كل منهما فيما سيأتي.

1. رأي فئة تؤيد الحجم الكبير للمجلس

تضم هذه الفئة أغلبية الباحثين الذين توصلوا من خلال دراساتهم إلى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة زادت جودة الإفصاح، وبرروا ذلك بأن العدد الكبير لأعضاء مجلس الإدارة يساهم في توفير خبرات ومهارات متنوعة للمجلس فضلا عن توفير المزيد من الموارد التي يجلبونها للشركة، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة فعالية دوره الإشرافي والرقابي؛ ومنهم (M. Alfraih, 2013 ; J. Fathi, 2016; M.Salehi & al, 2017; M. Asmar & al, 2018; M. Basuony & al, 2018 ; A.Nawafly & A. Alarussi, 2019 ; O. Hartomo & H. Hutomo, 2020; L. Weijian & Y. Guo, 2020).

ونظرا لأهمية الإفصاح الاختياري في تحسين جودة الإفصاح، فقد قام العديد من الباحثين بدراسة أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، ونلخص نتائج دراساتهم فيما يلي:

- دراسة (O. Hartomo & H. Hutomo, 2020): حجم المجلس له تأثير ايجابي على الإفصاح عن السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد ومدى الامتثال لمبادئ أخلاقيات العمل؛

- دراسة (H. Khairredine & al, 2020): توجد علاقة ايجابية بين حجم المجلس والإفصاح المتعلق بالجوانب البيئية والأخلاقية؛
- دراسة (B. Agyei-Mensah, 2017): حجم المجلس له تأثير إيجابي على زيادة جودة الإفصاح عن المخاطر؛
- دراسة (I. Abeysekera, 2010): الإفصاح عن رأس المال الفكري* يزيد كلما كان حجم مجلس الإدارة أكبر.

بناءً على ما تقدم؛ يمكننا توضيح أهمية زيادة حجم مجلس الإدارة في النقاط التالية:

- تخفيف مشاكل الوكالة وتعارض المصالح من خلال تعزيز الدور الرقابي للمجلس، حيث كلما زاد حجمه تزيد معه احتمالية تحسين قدرته على اتخاذ القرارات ومراقبة سلوكيات الإدارة وتشجيع الامتثال لمتطلبات الإفصاح (وهو ما يتوافق مع أهداف نظرية الوكالة)؛
- توفير الموارد للشركة، فالمجالس كبيرة الحجم غالباً ما تتضمن أعضاءً من ذوي الخبرات والمهارات التي تعتبر في حد ذاتها مورداً هاماً للشركة يساعد على تحسين جودة المعلومات التي تصدرها، إضافة إلى العلاقات المختلفة لأعضاء المجلس والتي تساهم في توفير الموارد التي تحتاجها الشركة (وهو ما يتوافق مع نظرية الاعتماد على الموارد)؛
- إتاحة الفرصة لتكوين لجان فرعية متخصصة؛ يتمثل دورها في الإشراف والرقابة على عملية إعداد المعلومات والإفصاح عنها.

والجدير بالذكر أن المجالس كبيرة الحجم غالباً ما تسعى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وزيادة الإفصاح عبر الانترنت من أجل تحسين جودة الإفصاح، فكلما كان حجم الشركة كبيراً؛ كلما تمكنت من تحمل التكاليف الناتجة عن زيادة عدد أعضاء المجلس وعن استخدام التكنولوجيا في الإفصاح¹. ولأن زيادة عدد الأعضاء يترتب عنه المزيد من التكاليف المادية؛ فينبغي أن تكون المنافع المحققة من الحجم الكبير للمجلس أكبر من التكاليف التي تتحملها الشركة²، هذا دون تجاهل التكاليف الأخرى غير المباشرة والمتعلقة بمشاكل التنسيق بين العدد الكبير للأعضاء، وما قد ينتج عنها من تضارب للمصالح.

* يتمثل أساساً في رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الهيكلي.

¹- Mohamed A.K. Basuony, Ehab K.A. Mohamed, Khaled Samaha, **Board Structure and Corporate Disclosure Via Social Media: An Empirical Study in The Uk**, Online Information Review, Vol. 42, N. 5, 2018.

²- Mishari M. Alfrah, **The Effectiveness of Board Of Directors' Characteristics in Mandatory Disclosure Compliance**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 24, N. 2, 2016, p. 159.

2. رأي فئة تؤيد الحجم الصغير للمجلس

تضم هذه الفئة بعض الباحثين الذين يرون أن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الإفصاح تكون عكسية، مثل دراسة (M. Torchia & A. Calabrò, 2016) التي خلصت إلى أن حجم المجلس يؤثر بشكل عكسي على الإفصاح؛ وتم تفسير ذلك بأن صغر حجم المجلس يساعد على توفير التنسيق والمرونة في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي العمل على توفير المعلومات اللازمة لجميع الأطراف ذات المصلحة. ويمكننا تلخيص مزايا الحجم الصغير لمجلس الإدارة على النحو الآتي:

- زيادة التنسيق بين أعضاء المجلس، وتخفيض مشاكل تضارب المصالح بينهم، إضافة إلى تجنب مشاكل أخرى مثل صعوبة جدولة الاجتماعات بما يتوافق مع الظروف المختلفة للأعضاء؛
- زيادة التركيز على المهام الرئيسية للمجلس؛ المتمثلة أساساً في: مناقشة القرارات الاستراتيجية، الإشراف والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، وعلى باقي آليات الرقابة الأخرى التي لها دور كبير في اكتشاف الممارسات احتيالية.

وعلى العموم، فإن تحديد الحجم الأمثل لمجلس الإدارة يجب أن يأخذ بالعديد من الاعتبارات أهمها:

- حجم الشركة واحتياجاتها وامكانياتها؛
- مدى قدرة المجلس على التحكم في أدائه والقيام بمهامه دون الحاجة لزيادة عدد أعضائه؛
- مدى تأثير الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة مثل الكفاءة، الخبرة، الاستقلالية، والتي قد يلغي توفرها تأثير حجم المجلس (مع مراعاة الحد الأدنى والحد الأقصى).

رابعاً: تأثير ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم في الشركة

يعتبر امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة ولو بنسبة قليلة أمراً ضرورياً، لأنه يساعد على جعل مصالح هؤلاء الأعضاء تتوافق مع مصالح المساهمين، وهو ما يؤدي إلى زيادة فعالية المجلس في أداء مهامه؛ فهو من خلال حرصه على المحافظة على أمواله المستثمرة في الشركة، يحافظ بذلك على أموال باقي المساهمين، ولقد توصلت بعض الدراسات مثل دراسة (M. Asmar & al, 2018) إلى أن ملكية أعضاء المجلس تؤثر بشكل إيجابي على جودة الإفصاح.

ويمكن أن يؤثر امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة بشكل سلبي على جودة الإفصاح، فقد يمتنع أعضاء المجلس عن الإفصاح عن بعض المعلومات والاحتفاظ بها لحماية مصالحهم الخاصة على حساب باقي الأطراف، وهو ما يزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات خاصة بالنسبة للمستثمرين الجدد، وهو ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (M. Akhtaruddin & H. Haron, 2010).

المطلب الثاني: تأثير كفاءة مجلس الإدارة على جودة الإفصاح

تتحدد كفاءة مجلس الإدارة بالعديد من العوامل؛ يتمثل أهمها في الخبرة التي يتمتع بها أعضاء المجلس ومستوى أدائهم وكذلك المكافآت التي يحصلون عليها، ويمكن توضيح ذلك في العناصر التالية.

أولاً: تأثير خبرة مجلس الإدارة

يساعد تمتع أعضاء المجلس بالخبرة على "توفير المشورة البناءة وتقديم الأفكار، وبالتالي الإشراف الفعال على أداء الشركة وتحسينه"¹، كما أن هذه الخبرة تعزز من قدرتهم على اكتشاف الممارسات الاحتياالية التي تسعى من خلالها إدارة الشركة إلى تحريف بعض المعلومات أو عدم الإفصاح عنها. ولقد تم ربط خبرة المجلس بنسبة الأعضاء الذين لديهم خبرة في الجانب المالي والمحاسبي، وهو ما استخدمته أغلب الدراسات مثل (Alshirah & al, 2020 ; A. Nawafly & A. Alarussi, 2019) ، وتم تبرير ذلك بأن هؤلاء الأعضاء سيكون لهم قدرة أكبر في اكتشاف التلاعبات المتعلقة بالأرقام المحاسبية.

ويجدر التنويه إلى أن خبرة أعضاء المجلس لا تتعلق فقط بالجانب المالي والمحاسبي الذي يحظى بأغلب اهتمام الباحثين، وإنما تتعلق أيضاً بالخبرة في صناعة الشركة، وهو الأمر الذي يساعد أعضاء المجلس على اتخاذ القرارات الصحيحة ووضع الاستراتيجيات المناسبة، إلا أن الدراسات لم تركز كثيراً على هذا الجانب رغم أهميته.

ثانياً: تأثير العضوية المتعددة

يقصد بالعضوية المتعددة (تشابك مجالس الإدارة interlocks) قيام شخص واحد بشغل منصب عضو مجلس إدارة في أكثر من شركة. وعند تطرق الباحثين لهذه الخاصية، انقسموا إلى قسمين:

1. القسم الأول

توصل الباحثون (M. Alfraih, 2014 ; R. Othman & al, 2014 ; R. Haniffa & T.Cooke, 2002) إلى أن العضوية المتعددة لها تأثير إيجابي على تحسين جودة الإفصاح، وفيما يلي توضيح لمزايا تمتع أعضاء المجلس بالعضوية المتعددة ومدى تأثيرها الإيجابي على جودة الإفصاح:

- زيادة الاستفادة من خبرة هؤلاء الأعضاء، حيث غالباً ما يتم اعتبارهم أفراداً يتمتعون بالخبرة والمهارة (رغم أنه أمر نسبي غير صحيح في جميع الحالات) ولذلك يُتوقع أن يكونوا على قدر

¹ - Malek H. Alshirah, Azhar A. Rahman, Ifa R. Mustapa, **Board of directors' characteristics and corporate risk disclosure: the moderating role of family ownership**, EuroMed Journal of Business, Vol. 15, N. 2, 2020, p. 226.

- كبير من المعرفة والخبرة بصناعة الشركة وبجميع الأمور التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المفصح عنها، إضافة إلى امتلاكهم القدرة على القيام بمقارنات موضوعية نتيجة المعرفة التي يكتسبونها من العضوية المتعددة في مجالس الشركات، وكذلك القدرة على تقديم رؤى مستقبلية وأفكار جديدة تخدم الشركة بشكل أكبر¹؛
- إتاحة الفرصة أمام هؤلاء الأعضاء للحصول على المعلومات بقدر أكبر، نتيجة اكتسابهم معارف جديدة خاصة فيما يتعلق بالأساليب الرقابية والسلوكيات الإدارية وهو ما يمكنهم من اكتشاف قيام الشركة بإفصاح غير كاف أو غير صحيح²؛
 - تقوية الدافع لدى هؤلاء الأعضاء لأداء دورهم الرقابي خوفا من الضرر الذي يمكن أن يلحق بسمعتهم، وهو ما قد يؤثر على فرص عملهم مستقبلا في مجالس أخرى³؛
 - تشجيع التعاون والرقابة، حيث أن العضوية المتعددة يكون لها تأثير إيجابي على خلق حافز للتعاون وتحقيق المنافع من خلال الرقابة الفعالة والمتبادلة بين الشركات⁴؛
 - المساعدة على توفير الموارد اللازمة للشركة، والتقليل من درجة عدم التأكد المتعلقة بالعوامل الخارجية المتغيرة (نظرية الاعتماد على الموارد).

2. القسم الثاني

- يرى الباحثون في هذا القسم مثل (J. Mindzak, 2013) أن العضوية المتعددة تؤثر بشكل سلبي على أداء المجلس؛ وبالتالي على جودة الإفصاح ولعل أهم ما يمكن ذكره في هذا الخصوص ما يأتي:
- تعدد عضوية الأعضاء يمكن أن يؤدي إلى تشابك العلاقات خاصة إذا تعلق الأمر بالأعضاء التنفيذيين⁵، ذلك أن معرفتهم بالشركة والخبرة التي يمتلكونها يمكن أن تؤثر سلبا على الشركة (التي يشغلون فيها منصبا تنفيذيا) لفائدة باقي الشركات (التي يشغلون فيها منصب عضو مجلس إدارة) وهو ما يؤثر بدوره على تنافسية الشركة؛
 - تشابك العلاقات يمكن أن يؤثر على جودة الإفصاح في حالة محاولة بعض الأعضاء من ذوي العضوية المتعددة إخفاء بعض المعلومات لفائدة شركة معينة على حساب باقي الشركات؛

¹ - Mishari M. Alfraih, **Op.Cit**, p. 161.

² - R. M. Haniffa, T. E. Cooke, **Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations**, ABACUS, Vol. 38, N. 3, 2002, p. 322.

³ - Hisham K. Madi, Zuaini Ishak, Nor A. A. Manaf, **The Impact Of Audit Committee Characteristics On Corporate Voluntary Disclosure**, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 164, 2014, p. 489.

⁴ - Justin Mindzak, **Interlocked Boards of Directors, Voluntary Disclosures and Earnings Quality**, SSRN Electronic Journal, 2013, p. 05, Available at: <http://ssrn.com/abstract=2238871> , (01/01/2020).

⁵ - R. M. Haniffa, T. E. Cooke, **Op.Cit**, p. 322.

- تعدد العضوية قد يحفز على الانتهازية أين يتم استغلال هؤلاء الأعضاء للمعرفة والمهارة التي يتمتعون بها من أجل التواطؤ واستغلال المعلومات التي يمتلكونها بالطريقة التي تحقق مصالح شركة معينة على حساب باقي الشركات، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على جودة الإفصاح.

بناءً على ما سبق، يمكننا القول أن العضوية المتعددة وإن كانت تُكسب أعضاء مجلس الإدارة خبرات ومهارات متنوعة تساعد على توفير العديد من الموارد والأفكار التنافسية للشركة، إلا أنها قد تؤثر بشكل سلبي على أداء الأعضاء وعلى جودة الإفصاح، خاصة إذا كانت عضويتهم في شركات متنافسة فيما بينها؛ حيث أن شغل منصب عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات قد يخلق علاقات خاصة تؤثر على استقلاليته وعلى الشركة وعلى جودة إفصاحها بالتبعية. إلا أننا نعتقد أن العضوية المتعددة تعتبر خاصية ايجابية بشكل عام، ذلك أنه يمكن تلافي مشكلة تشابك العلاقات من خلال قيام الشركة باختيار أعضاء مجلس إدارتها من بين الأشخاص الذين لا يشغلون منصب عضو مجلس إدارة في شركات أخرى منافسة لها، فضلا عن قيام الشركة بإدراج بنود ضمن عقد عمل التنفيذيين؛ تمنعهم من شغل منصب عضو مجلس إدارة في الشركات المنافسة؛ أين يمكن أن يشكل وجودهم فيها خطرا على الشركة، وهو الأمر الذي يحمي الشركة ويجعلها تستفيد من العضوية المتعددة لأعضاء مجلس إدارتها.

ثالثا: تأثير اجتماعات مجلس الإدارة

تحتاج الشركة إلى وجود مجلس إدارة فعال يقوم بمناقشة جميع الأمور المهمة، ولتحقيق ذلك يقوم المجلس بعقد اجتماعات منتظمة تساعد على التواصل بشكل فعال مع الأعضاء أنفسهم، ومع كبار التنفيذيين من أجل التعاون على تحقيق أهداف الشركة وحل المشاكل التي تواجهها في الوقت المناسب وكذا مراجعة أعمال الشركة.

ولقد اختلفت نتائج الدراسات حول تأثير اجتماعات المجلس، فمنها من خلصت إلى وجود علاقة ايجابية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري مثل دراسة (H. Khairredine & al, 2020)، ويمكن تبرير ذلك بأن توفر المزيد من الوقت يُمكن المجلس من مناقشة الأمور الإلزامية والعديد من الأمور الاختيارية، وهو الأمر الذي يساعد على تحسين جودة الإفصاح. ومنها ما توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين عدد الاجتماعات والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية مثل (I.Harymawan, 2020)، وتم تبرير ذلك بأن المجلس يركز على مناقشة المسائل الإلزامية والتي ترتبط غالبا بالجانب المالي. وفي المقابل لم تتوصل دراسات أخرى مثل (M. Asmar & al, 2018) إلى عدم وجود أي تأثير لعدد اجتماعات المجلس على جودة الإفصاح.

رابعاً: تأثير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ليتمكن مجلس الإدارة من حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة والحرص على جودة الإفصاح التي تضمن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها، يجب مكافأته بالمقدار المناسب الذي يحفزهم على أداء المهام الموكلة إليه بالفعالية اللازمة. ولقد توصلت بعض الدراسات مثل (P.Sengupta & S.Zhang, 2015 ; M. Salehi & al, 2018) إلى أنه كلما ارتفع مقدار التعويضات التي يتم منحها لأعضاء مجلس الإدارة كلما زادت جودة الإفصاح ولقد تم تبرير ذلك بأن زيادة التعويضات تحفز الأعضاء للقيام بمهامهم بفعالية أكبر خاصة إذا كانت هذه التعويضات في شكل أسهم.

تعتبر المكافآت التي تُمنح لأعضاء مجلس الإدارة تعويضاً لهم عما يقدمونه من خدمات للشركة ويختلف شكل هذه التعويضات فقد تكون في شكل مقابل مالي يتمثل في بدائل الحضور (Jetons de présence)، كما يمكن أن يكون نسبة من الأرباح المحققة (Tantièmes)، كما يمكن أن تكون على شكل أسهم، حيث تعتبر "تعويضات الأسهم مهمة جداً لأنها تشجع أعضاء المجلس على العمل أكثر لتحقيق مصالح المساهمين، كما أنها تسمح بإنشاء مصالح مشتركة معهم كون هؤلاء الأعضاء أصبحوا من حملة الأسهم أيضاً"¹.

غالباً ما تكون "المكافآت محل جدال واسع؛ فهي من جهة تعتبر حافزاً يؤثر بشكل إيجابي على أعضاء المجلس ويجعل مصالحهم تتلاءم مع مصالح المساهمين، ومن جهة أخرى قد تعتبر حافزاً يؤثر بشكل سلبي خاصة عندما ترتبط المكافآت بمؤشرات أداء معينة"²، ومثال ذلك جعل رقم المبيعات مؤشراً على أداء الشركة وعلى نجاح المجلس دون الأخذ بمعايير أخرى مثل التكاليف، فقد يدفعهم ذلك إلى التلاعب بهذه المؤشرات التي يتم على أساسها مكافأتهم مثل التأثير على رقم الأرباح من خلال ممارسات إدارة الأرباح.

إن تحديد مقدار مكافآت أعضاء المجلس هو مسؤولية المساهمين، إلا أنه لضمان تحديدها بشكل ملائم لتحفيز هؤلاء الأعضاء وجعلهم يعملون بالجودة المطلوبة، وضمان تحقيق التوازن بين الأداء والتعويضات فإنه يُفضل توكيل لجنة متخصصة "لجنة التعويضات" للقيام بذلك والتي غالباً ما تستند إلى معايير موضوعية³.

¹ - Sanjay Anand, **Op.Cit**, pp. 54.

² - Elaine Sternberg, **Corporate Governance: Accountability in the Marketplace**, The Institute of Economic Affairs, UK, Second edition, 2004, p. 89.

³ - Alex Knell, **Op.Cit**, p. 125.

المطلب الثالث: تأثير لجنة التدقيق على جودة الإفصاح

إن تعدد مهام مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على مختلف الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الشركة، يتطلب منه تكوين لجان فرعية تختص كل منها في جانب معين يتطلب المزيد من الجهد والوقت (خاصة إذا كان حجم الشركة كبيراً)، وفي أغلب الأحيان يكون تكوين هذه اللجان أمراً اختيارياً ويخضع لتقدير مجلس الإدارة بما يتوافق مع احتياجاته.

وفيما يلي سنتطرق فقط لتأثير لجنة التدقيق على جودة الإفصاح، نظراً لأهميتها ولأنها تعتبر من أكثر اللجان التي يتم تكوينها على مستوى المجالس، حيث أن تشكيلها يعطى إشارة إيجابية عن رغبة المجلس في تدعيم الممارسات النزيدة والشفافة، وهو ما أشار إليه الكثير من الباحثين (S. Ho & K. S. 2020 ; D. Sonia & M. Khafid, 2014 ; R. Othman & al, 2001 ; Wong, 2001) وفيما يلي نحاول إبراز تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة الإفصاح.

أولاً: تأثير استقلالية اللجنة

توصلت العديد من الدراسات إلى أن استقلالية لجنة التدقيق تعزز من فعالية مهامها في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة جودة الإفصاح، ومنها:

- دراسة (S. Fakhfakh & al, 2019): وجود تأثير إيجابي لاستقلالية اللجنة على جودة الإفصاح القطاعي*؛

- دراسات (J. Carcello & T. Neal, 2003 ; A. Haldar & M. Raithatha, 2017 ; A. Nawafly & A. Alarussi, 2019): وجود تأثير إيجابي لاستقلالية اللجنة على جودة الإفصاح المالي؛

- دراسات (H. Al-Shaer & al, 2017 ; B. Agyei-Mensah, 2018 ; I. Salem & al, 2019): وجود علاقة إيجابية بين استقلالية اللجنة والإفصاح الطوعي (الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح البيئي).

بينما لم تجد دراسات أخرى مثل (R. Muhamad & al, 2009) علاقة بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وجودة الإفصاح، وفسّر الباحث ذلك بضعف استقلالية الأعضاء في عينة الشركات الخاصة

* ظهر مفهوم "الإفصاح القطاعي" بهدف تحسين جودة الإفصاح في الشركات، فحسب المعيار الدولي (ISA14): الإفصاح القطاعي يعني الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل قطاع على حدة، وقد ركز على نوعين: قطاع العمل (الشركات التي لديها استثمارات في منتجات وخدمات متنوعة تختلف من حيث العوائد والمخاطر)، القطاع الجغرافي (الشركات التي تنشط في مناطق جغرافية متعددة تختلف من حيث العوائد والمخاطر). إضافة إلى أن المعيار (IFRS08) تطرق أيضاً إلى الإفصاح القطاعي بشكل من التفصيل.

بدراسته، حيث أن تعيينهم عادة ما يخضع لسلطة المساهمين المهيمنين الذين يهتمون بتحقيق مصالحهم فقط، و/أو سلطة رئيس المجلس أو الرئيس التنفيذي (بناء على اقتراحاتهم).

ثانياً: تأثير خبرة اللجنة

أشارت أغلب الدراسات إلى أنه ينبغي أن يتمتع على الأقل عضو واحد بخبرة في مجالات المالية والمحاسبة والتدقيق، إضافة إلى أهمية توفر الخبرة في مجال صناعة الشركة، حيث أن توفر الخبرة اللازمة يزيد من فعالية اللجنة وقدرتها على اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية، ونوضح ذلك على النحو الآتي:

- دراسات (M. Salehi & M. Shirazi, 2016 ; E. Setiany & al, 2017 ; A. Nawafly & A.) خلصت إلى وجود علاقة ايجابية بين خبرة اللجنة وجودة الإفصاح المالي، حيث كلما زاد عدد الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية زاد طلبهم للإفصاح والشفافية؛
- دراسة (B. Agyei-Mensah, 2018) توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين فعالية لجنة التدقيق (الخبرة السابقة، الخبرة المالية) والإفصاح الطوعي.

ثالثاً: تأثير اجتماعات اللجنة

يمكن لعدد اجتماعات لجنة التدقيق أن يكون مؤشراً على مدى التزامها بواجباتها وتحقيق أهداف مجلس الإدارة في منع و/أو اكتشاف الممارسات الاحتيالية، وهو ما تم اثباته من خلال الكثير من الدراسات مثل (H. Bin-Ghanem & A. Ariff, 2016 ; A. Haldar & M. Raithatha, 2017 ; S. Alagla, 2019 ; B. Agyei-Mensah, 2018) حيث أن زيادة عدد اجتماعات اللجنة يمنحها فرصة أكبر لمناقشة المسائل المهمة، والتي من شأنها التأثير بشكل ايجابي على جودة الإفصاح. وننوه إلى أن خصائص لجنة التدقيق قد لا يكون لها تأثير فعال، إلا إذا كانت مكتملة لبعضها البعض، فمثلاً قد تقوم اللجنة بالاجتماع بصفة منتظمة وكافية، إلا أن نقص خبرة أعضائها يجعل من هذه الاجتماعات غير مجدية، والعكس بالعكس، ولذلك فإن العديد من الباحثين يقومون بدراسة الخصائص مجتمعة للتمكن من معرفة فعالية لجنة التدقيق ومدى تأثيرها على جودة الإفصاح.

خلاصة الفصل

إن اطلاعنا على موضوع حوكمة الشركات؛ يجعلنا نلاحظ أنها تركز بشكل كبير على ضرورة توفر الإفصاح والشفافية في جميع معاملات الشركة مع الأطراف الداخلية والخارجية بهدف جعل هذه الأطراف على دراية بالمعلومات التي تحتاجها دون تضليلها والتأثير على قراراتها. ورغم أن الإفصاح يعتبر مبدأ واحد فقط من مبادئ الحوكمة، إلا أن الترابط الموجود بين هذه المبادئ يجعلها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، فنجد أنه للتمكن من تحقيق باقي المبادئ يجب توفر الإفصاح كعنصر فعال يجعل الأمور أكثر وضوحاً ويعزز القدرة على اتخاذ القرارات، وفي الوقت ذاته ينبغي أن تساهم هذه المبادئ في الإشراف على تحقيق الجودة في عمليات الإفصاح، ويبرز مبدأ "دور مجلس الإدارة" في التأثير على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الإفصاح. ويمكننا تلخيص أهم المهام التي ينبغي على مجلس الإدارة القيام بها ليتمكن من تحسين جودة الإفصاح؛ فيما يلي:

- الإشراف والرقابة على كل ما يتعلق بعمليات الإفصاح في الشركة، مع إعطاء أهمية ووقت أكبر للمسائل التي تتطلب إشرافه و/أو رقابته بشكل مباشر.
- الإشراف والرقابة على جميع الآليات التي لها دور فعال في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتياطية مثل اللجان الفرعية للمجلس، التدقيق الداخلي والخارجي، الرقابة الداخلية.
- الإشراف والرقابة على لجنة التدقيق التي يفوض لها جزء كبير من مهامه الإشرافية والرقابية على عمليات إعداد تقارير الشركة وعلى الآليات الرقابية الأخرى التي تساهم في تحقيق جودة الإفصاح.
- الحرص على جعل عملية تعيين المدير التنفيذي وكبار التنفيذيين تتم على أسس صحيحة، ومراقبة امكانية قيامهم بأية سلوكيات انتهائية من شأنها التأثير على جودة الإفصاح.
- تشجيع الالتزام بالسلوك الأخلاقي، والتبليغ عن أية ممارسات احتياطية تتم ملاحظتها.

وفي المقابل، ينبغي أن يحرص المساهمون على اختيار أعضاء مجلس الإدارة ممن يتمتعون بالخصائص اللازمة (كفاءة، خبرة، استقلالية...) لقيادة الشركة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم، مع ضرورة توفير المعلومات اللازمة لجميع الأعضاء من أجل مساعدتهم على تأدية مهامهم.

أثر خصائص مجلس الإدارة
على جودة الإفصاح
في الشركات الجزائرية
محل الدراسة
-المنهجية ومناقشة النتائج-

تمهيد

يُشكل هذا الفصل الشق الأول من الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، ويهدف إلى دراسة جودة الإفصاح في مجموعة من الشركات الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك سنقوم بإعداد مؤشر يسمح بقياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية لهذه الشركات، إضافة إلى استخدام نموذج (S. Kothari & al, 2005) لقياس المستحقات الاختيارية التي تستخدم في تقدير ممارسات إدارة الأرباح.

كما يهدف هذا الفصل أيضا إلى دراسة تأثير كل خاصية من خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، وكذلك دراسة تأثير كل خاصية على ممارسات إدارة الأرباح؛ ومن ثمة تقديم بعض التفسيرات للنتائج المتوصل إليها.

على ضوء الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مواضيع مشابهة لموضوع بحثنا، وتوصلت إلى نتائج مختلفة حاولت من خلالها تفسير دور مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح، سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة درجة جودة الإفصاح في مجموعة من الشركات الجزائرية من خلال استغلال المعلومات الواردة في تقاريرها السنوية، ثم دراسة مدى تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة على تحسين جودة الإفصاح في هذه الشركات. ولقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث الموالية:

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة.
- المبحث الثاني: نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات نموذجي الانحدار.
- المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة

يتناول هذا المبحث جميع الإجراءات التي توضح المنهجية المتبعة في الشق الأول من الدراسة التطبيقية؛ الذي يهدف لتبين أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية، وتتمثل هذه الإجراءات في: تحديد مجال الدراسة، أدوات جمع البيانات، الإجراءات المتبعة لتقدير متغيرات الدراسة والعلاقة بينها.

المطلب الأول: مجال الدراسة الميدانية

يتم في هذا المطلب توضيح الخطوات المتبعة لتحديد الشركات التي تدخل ضمن مجال دراستنا التطبيقية، وكذلك الإطار المكاني والزمني.

أولاً: الخطوات المتبعة لتحديد الشركات المعنية بالدراسة

1. الخطوة الأولى: تماشيا مع موضوع دراستنا؛ تم اختيار شركات المساهمة الجزائرية للأسباب التالية:

- تتم إدارة هذه الشركات من قبل مجلس إدارة (المتغير المستقل)؛
- تعدد الأطراف ذات المصلحة التي تهتم بشركة المساهمة يزيد من مشاكل تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة توفر جودة الإفصاح (المتغير التابع)؛
- حجم هذه الشركات وتعدد أعمالها جعل المشرع الجزائري يوليها اهتمام معتبر، حيث خصص لها العديد من مواد القانون التجاري والمراسيم التنظيمية من أجل تنظيم أعمالها، وهو ما يجعلها أكثر أنواع الشركات التي ينبغي أن تهتم بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات.

2. الخطوة الثانية: في ظل غياب قاعدة بيانات* خاصة بنشر معلومات تتعلق بنشاط شركات المساهمة

الجزائرية، لم نتمكن من الحصول على المعلومات التي نحتاجها في الدراسة التطبيقية (وبشكل خاص التقارير السنوية)، ولذلك سعينا إلى تحديد مجموعة من الشركات التي تتوفر على البيانات اللازمة لدراستنا، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- اخترنا في بداية الأمر الشركات المدرجة في بورصة الجزائر المقدر عددها بـ: خمس شركات فقط (في فترة الدراسة) على اعتبار أنها ملزمة بنشر تقاريرها السنوية لعامة الجمهور، كما أنها أكثر الشركات التي يُحتمل أن تلتزم بمبادئ الحوكمة، إلا أنه بعد الاطلاع على تقاريرها السنوية تبين

* ماعدا قاعدة البيانات الخاصة بـ: اشهار البيانات القانونية BOAL على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري CNRC ، والتي يتم فيها نشر معلومات محدودة حول الشركات تتمثل أساسا في جدولي الميزانية وحساب النتائج، وبعض مقررات الجمعية العامة.

أنها لا تحتوي على جميع المعلومات اللازمة لتقدير متغيرات دراستنا (مثل استقلالية مجلس الإدارة والمكافآت التي يحصل الأعضاء) وهو ما حال دون ادراجها ضمن الدراسة.

- قمنا بالبحث في المواقع الالكترونية للعديد من كبريات الشركات الجزائرية من أجل الحصول على تقاريرها السنوية وجعل حجم العينة أكبر؛ إلا أن هذه الشركات رغم أهميتها وحجمها فهي لا تنشر تقاريرها السنوية (البعض منها توقف عن نشر التقارير منذ مدة طويلة)، ولم نعثر سوى على شركة واحدة "سونطراك" قامت بنشر تقاريرها السنوية على موقعها الالكتروني، وهي أيضا لا تحتوي على جميع المعلومات اللازمة لتقدير متغيرات دراستنا.

- عدم تمكننا من الحصول على التقارير السنوية بسبب عدم نشرها على المواقع الالكترونية للشركات؛ لم يترك أمامنا خيارا سوى التقدم مباشرة لمقرات بعض شركات المساهمة من أجل الحصول على نسخ من تقاريرها السنوية، حيث توجهنا إلى المركز الوطني للسجل التجاري؛ فرع ولاية سطيف من أجل الحصول على قائمة شركات المساهمة المتواجدة بهذه الولاية.

3. الخطوة الثالثة: بعد الاطلاع على قائمة شركات المساهمة المتواجدة بولاية سطيف والبالغ عددها 74 شركة* تم تحديد عدد الشركات المعنية بدراستنا؛ بعد استبعاد شركات القطاع الخاص (54 شركة) التي رفضت اطلعنا على تقاريرها السنوية بحجة الحفاظ على سرية المعلومات التي تحتويها هذه التقارير. وعليه؛ فإن الشركات محل الدراسة تمثلت في شركات القطاع العمومي (20 شركة) التي أبدت تعاوناً (وإن كان متفاوتاً) حيث أن بعضها وافق على منحنا نسخة من التقرير السنوي، أما البعض الآخر فقد اشترط أن يكون اطلعنا على هذا التقرير على مستوى مقر الشركة، في حين رفضت شركات أخرى اطلعنا على التقارير بحجة أنها تعتبر من الوثائق الخاصة بالشركة ولا ينبغي للجميع الحصول عليها.

بناءً على ما تقدم فإن عدد الشركات المعنية بالدراسة بلغ 15 شركة مساهمة ولأن الدراسة تشمل فترة زمنية تقدر بـ 03 سنوات؛ فإن عدد المشاهدات يقدر بـ: 45 مشاهدة (شركة/سنة)؛ يتم معالجة كل مشاهدة على حدة. والملحق رقم (01) يوضح قائمة الشركات محل الدراسة.

* بتاريخ الحصول على القائمة من المركز الوطني للسجل التجاري، إلا أن هذا العدد يتغير باستمرار، نتيجة بداية / توقف نشاط الشركات.

ثانيا: الإطار المكاني والزمني للدراسة

1. الإطار المكاني

يتمثل الإطار المكاني للدراسة الميدانية في ولاية "سطيف"، حيث تم تحديد هذا الإطار استنادا إلى الأسباب التالية:

- صعوبة الحصول على التقارير السنوية التي تعتبر أداة مهمة في دراستنا، كما أن تنقلنا عدة مرات للشركة الواحدة من أجل الحصول على هذه التقارير؛ جعل عملية جمع البيانات صعبة وتتطلب وقتا كبيرا؛ وهو بدوره ما جعلنا نقتصر على ولاية سطيف فقط؛
- وجود عدد معتبر من شركات المساهمة في هذه الولاية، إضافة إلى أن تواجدا بها مكننا من التنقل المتكرر لهذه الشركات.

2. الإطار الزمني

شمل الإطار الزمني للدراسة الميدانية ثلاث (03) سنوات للفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2020، وقد تم اختيار هذه الفترة للأسباب التالية:

- قياس المتغير التابع "جودة الإفصاح" عن طريق البديل "إدارة الأرباح"؛ هذا الأخير الذي يتطلب عدة سنوات للتمكن من الحكم على الشركة إذا كانت تنتهج ممارسات إدارة الأرباح أم لا؛
- العدد الصغير للشركات محل الدراسة، حيث أن زيادة عدد السنوات يرفع من عدد المشاهدات، وهو ما يزيد من امكانية قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل أفضل.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

تم تحديد أداة جمع البيانات وفقا لطبيعة الدراسة ومتغيراتها، حيث تمثلت في "التقرير السنوي" الذي يعتبر من بين أهم الأدوات التي استخدمتها الدراسات السابقة* وبشكل خاص تلك الدراسات التي اعتمدت على أسلوب "تحليل محتوى التقارير السنوية" من أجل قياس جودة الإفصاح. ولقد اعتمدنا على التقرير السنوي كأداة رئيسية للشق الأول من الدراسة الميدانية لكونه مصدر أساسي للمعلومات التي تفصح عنها الشركات، حيث:

* يمكن الرجوع للفصل الأول للاطلاع على الدراسات السابقة التي استخدمت تحليل محتوى التقارير السنوية من أجل قياس جودة الإفصاح.

- يحتوي التقرير السنوي على جزء كبير من المعلومات التي تتعلق بنشاط الشركة، كما أنه يحتوي على أنواع مختلفة من المعلومات (مالية وغير مالية، إلزامية واختيارية، تاريخية ومستقبلية)، وهو ما جعلنا قادرين على تقدير المتغير التابع للدراسة (جودة الإفصاح) عن طريق البديل الأول: مستوى الإفصاح؛
- يحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية التي تساعد على تقدير المتغير التابع للدراسة (جودة الإفصاح) عن طريق البديل الثاني: إدارة الأرباح؛
- يحتوي التقرير السنوي على معلومات حول مجلس الإدارة، وهو الأمر الذي مكّننا من تقدير المتغيرات المستقلة للدراسة (خصائص مجلس الإدارة)، ورغم أنه لا يحتوي على جميع الخصائص التي أردنا استخدامها في هذه الدراسة؛ إلا أننا أخذنا بجميع الخصائص المفصّل عنها في أغلب التقارير السنوية للشركات محل الدراسة.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لتقدير متغيرات الدراسة والعلاقة بينها

يتم في هذا المطلب تحديد الإجراءات المتبعة لتقدير كلا من المتغير التابع عن طريق البديلين "مستوى الإفصاح" و "إدارة الأرباح"، المتغيرات المستقلة، المتغيرات الضابطة، معادلات الانحدار المستخدمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

أولاً: تقدير جودة الإفصاح

تمثل "جودة الإفصاح" المتغير التابع في دراستنا، وكما سبق الإشارة إليه فإن الجودة مفهوم واسع ويصعب قياسه؛ لذلك يتم استخدام أحد البدائل (proxies) التي تم التطرق إليها في الجزء النظري. وفي هذه الدراسة اخترنا بديلين مهمين من أجل قياس جودة الإفصاح، يتمثل الأول في "مستوى الإفصاح"، ويتمثل الثاني في "إدارة الأرباح".

1. تحليل محتوى التقارير السنوية

يعتبر "تحليل محتوى التقارير السنوية" الأسلوب الذي يستخدم لتقدير مستوى الإفصاح والذي استخدم بشكل كبير كبديل لقياس جودة الإفصاح، وفيما يلي نوضح مفهوم تحليل المحتوى، المبررات التي جعلتنا نستخدمه لقياس جودة الإفصاح، طريقة تصميم المؤشر ومكوناته الأساسية.

1.1. مفهوم تحليل المحتوى

عُرف تحليل المحتوى على أنه: "أحد الأساليب البحثية يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال"، كما عُرِف أيضا بأنه "أداة للبحث العلمي يُمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة لوصف المحتوى الظاهر والصريح للمادة المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون"¹، و"حتى يكون التحليل منطقيًا ومتدرجًا لا بد من تحديد فئات منظمة حيث يتم حصر كل الفئات الممكنة ثم تحديد العناصر الفرعية الخاصة بكل فئة"². تماشيا مع طبيعة موضوعنا، تم استخدام هذا الأسلوب من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية وذلك بهدف قياس جودة الإفصاح.

أشارت (C. Botosan, 1997) إلى أن سياسات الإفصاح في الشركة تبدو ثابتة نسبيا مع مرور الزمن³، لذلك اعتمدت على سنة واحدة من أجل تحليل محتوى التقرير السنوي، وهو ما اعتمده كذلك باحثون آخرون، إلا أنه في غالب الأحيان يتم اختيار عدة سنوات من أجل قياس الإفصاح، وهو ما اعتمدناه في دراستنا، فاخترنا ثلاث (03) سنوات من 2018 إلى 2020 للأسباب التالية:

- اختيار سنة واحدة قد يؤثر على نتائج الدراسة؛ فقد تمر الشركة بظروف خاصة في تلك السنة، أو قد تتميز سنة معينة بوضع اقتصادي خاص، وعليه فإن اختيار أكثر من سنة يجنب تأثير نتائج الدراسة بأية ظروف استثنائية ممكنة؛
- كلما كان عدد السنوات أكبر زاد عدد المشاهدات خاصة وأن عدد الشركات محل دراستنا ليس كبيرا، وللاشارة فقد رغبتنا في الاعتماد على أكثر من 3 سنوات؛ إلا أن صعوبة الحصول على التقارير السنوية حالت دون ذلك.

¹ - محمد البشير بن طبة، تحليل المحتوى في بحوث الاتصال: مقارنة في الاشكاليات والصعوبات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 13، 2015، ص. 319.

² - شتاتحة أم الخير، تحليل المحتوى كمنهج أم كتقنية مع نماذج عملية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 12، 2018، ص. 91.

³ - Christine A. Botosan, **Disclosure Level and the Cost of Equity Capital**, The Accounting Review, Vol. 72, N. 3, 1997, p.327.

2.1. مبررات استخدام "تحليل المحتوى" كبديل لقياس جودة الإفصاح

انطلاقاً من الدراسات السابقة* التي اطلعنا عليها، يمكن تبرير استخدامنا لأسلوب تحليل المحتوى؛ كبديل لقياس جودة الإفصاح استناداً إلى بُعدين أساسيين نعتقد أن لهما تأثيراً مهماً في تحديد جودة الإفصاح.

- **بُعد الكمية (المقدار):** تعتبر الكمية بعداً أساسياً في تحديد الجودة، حيث غالباً ما تُعبّر الزيادة في كمية الإفصاح عن الرغبة في جعل الأمور أكثر وضوحاً، كما أن إخفاء بعض المعلومات المهمة بشكل عمدي يعتبر تضليلاً لمستخدمي التقارير السنوية، وهو ما يتناقض مع مفهوم جودة الإفصاح التي تركز على الوضوح والشفافية، ولذلك فإن تخفيض كمية الإفصاح عن المعلومات المهمة غالباً ما يصحبه انخفاض في جودة الإفصاح؛ وإن كان أمراً نسبياً غير صحيح في جميع الأحوال (مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة ومدى تعقيد أنشطتها).
- **بُعد التنوع أو الامتداد (spread):** تكمن أهمية تنوع المعلومات المفصّل عنها في التقرير السنوي في كونها تساعد على تلبية الاحتياجات المختلفة للأطراف ذات المصلحة والتي تعتبر من أهم شروط تحقيق جودة الإفصاح، ولذلك فإن تغطية التقرير السنوي لأنواع مختلفة من المعلومات بشكل عادل يساعد في جعل "تحليل محتوى التقارير السنوية" بديل جيد لقياس جودة الإفصاح، حيث اعتمدنا على ستة (6) أنواع مهمة من المعلومات عند تصميم مؤشر تحليل المحتوى؛ تتمثل في المعلومات: المالية، غير المالية، الإلزامية، الاختيارية، التاريخية، المستقبلية.

3.1. تصميم مؤشر تحليل المحتوى

يعتمد تصميم مؤشر تحليل المحتوى على العديد من الاعتبارات أهمها اختيار البنود والدرجات التي تُمنح لكل بند، ويمكننا توضيح ذلك كما يلي:

1.3.1. ترجيح بنود المؤشر

استخدمت الدراسات السابقة طريقتين لتحديد درجات الإفصاح في المؤشر؛ بنود مُرجّحة وبنود غير مُرجّحة، نوضحهما باختصار كما يلي:

أ. **طريقة البنود المُرجّحة:** وفقاً لهذه الطريقة يتم منح أوزان مختلفة لبنود المؤشر وفقاً لدرجة أهمية البند المفصّل عنه، فتكون الدرجات الممنوحة للإفصاح عن البند مختلفة كأن تتراوح بين "0-4"، ومثال ذلك ما

* يمكن الرجوع للفصل الأول (المبحث الثالث) الذي تناولنا فيه العديد من طرق قياس جودة الإفصاح وكذلك الدراسات السابقة التي استخدمت هذه الطرق.

أُعتمد في دراسة (M. Hossain & P. Taylor, 1998) أين تم توجيه استبيان لبعض مستخدمي المعلومات في الشركات محل الدراسة من أجل تحديد الأهمية النسبية لكل بند من بنود المؤشر ومن ثمة تحديد أوزان البنود، وكذلك دراستي (C.Botosan, 1997 ; S.Nosheen & S.Chonglertham, 2013) أين تم منح درجات إضافية للبنود التي أفصح عن بيانات إضافية تتعلق بها.

تُعتبر هذه الطريقة قليلة الاستخدام بسبب ارتفاع الذاتية التي تؤثر على عملية منح بند ما أهمية أكبر وبالتالي وزنا أكبر، حيث قد يتم منح وزن مختلف للبند نفسه من قبل شخصين مختلفين، فقد يرى الشخص الأول أنه ينبغي منح درجة واحدة (1) عند الإفصاح عن البند؛ بينما يرى الشخص الثاني أن هذا البند يجب أن يُمنح درجتين (2) لأن الإفصاح عنه يعتبر أكثر أهمية مقارنة ببنود أخرى، ويعود سبب هذا الاختلاف للاهتمامات المختلفة لمستخدمي تقارير الشركة؛ لذلك نعتقد أنه يُفضل استخدام هذه الطريقة عند استهداف اهتمامات فئة واحدة من مستخدمي التقارير، حيث يكون الإفصاح عن بعض البنود أكثر أهمية من باقي البنود.

ب. **طريقة البنود غير المرجحة:** تبعا لهذه الطريقة يتم منح الوزن نفسه لجميع البنود وعليه تُمنح درجتين فقط للبند؛ (1) في حالة الإفصاح عن البند و (0) في حالة عدم الإفصاح عنه، وتستند هذه الطريقة إلى أن الإفصاح عن كل بند من البنود التي يحتويها المؤشر له الأهمية نفسها في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي تقارير الشركة. تُعتبر هذه الطريقة الأكثر استخداما بسبب انخفاض مستوى الذاتية التي قد تظهر عند وضع أوزان مختلفة للبند نفسه، ومن بين الدراسات التي استخدمت بنودا غير مرجحة (M. Hossain, 2008 ; C. Stefanescu, 2013).

عند صياغة مؤشر دراستنا اعتمدنا على طريقة البنود غير المرجحة لاعتقادنا أن جميع بنود المؤشر لها الأهمية نفسها، إضافة إلى اعتقادنا أن التنوع في نوع المعلومات المفصح عنها يزيد من جودة الإفصاح.

2.3.1. مكونات المؤشر

إن اختيارنا لطريقة بناء مؤشر خاص بدراستنا؛ لا يعني عدم اعتمادنا عند صياغته على مؤشرات أخرى لباحثين وهيآت متخصصة، حيث قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة، بهدف المساعدة على تحديد أهم المعلومات التي يُفترض على الشركات الإفصاح عنها خاصة تلك المتعلقة

بالإفصاح الاختياري، ومن أهم المؤشرات* التي اعتمدنا عليها؛ مؤشر الشفافية والإفصاح T&D الصادر عن منظمة Standard & Poor's التي لها مساهمات مهمة في تدعيم ممارسات الشفافية والإفصاح، ومؤشر الإفصاح للباحثة (C. Botosan, 1997) والذي يركز على مقدار الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية.

أما فيما يخص الإفصاح الإلزامي فقد اعتمدنا بشكل أساسي على القانون التجاري الجزائري والنظام المحاسبي المالي والقوانين المتعلقة به¹. وعليه تمكنا من وضع قائمة مبدئية مكونة من (70) بنداً، وبعد تعديلها أصبح عدد بنودها (52) كما هو موضح في الملحق (02)، حيث حذفنا العديد من البنود التي لا تتلاءم مع البيئة الجزائرية أو مع طبيعة الشركات محل الدراسة؛ آخذين بالعديد من الاعتبارات يتمثل أهمها في:

- الشركات محل الدراسة كلها شركات عمومية مملوكة للدولة بشكل كامل وهو ما جعلنا نستبعد بعض البنود المتعلقة بهيكل الملكية في الشركة مثل: تركيبة المساهمين، قائمة كبار المساهمين ونوعية الأسهم التي يملكونها، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- الشركات المعنية غير مدرجة بالبورصة، وهو ما جعلنا نستبعد بعض البنود المتعلقة بتطور عدد الأسهم بسبب عدم طرح أسهمها للتداول، الامتيازات والقيود التي تتعلق بالأسهم؛
- عدم اهتمام هذه الشركات بتكوين لجان فرعية لمجلس الإدارة، جعلنا نحذف كل البنود الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه اللجان (عددتها، مواعيد انعقادها، مهامها، مؤهلات وخبرات أعضائها).

بناءً على ما تقدم تمت صياغة مؤشر تحليل المحتوى الذي يحتوي على (52) بنداً مقسمة إلى ستة (06) محاور، والجدول الموالي يوضح الهدف من اختيار بنود كل محور.

* تم التطرق لمؤشرات الإفصاح بشيء من التفصيل في الفصل الأول (المبحث الثالث).

¹ - لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على: - القانون التجاري الجزائري.

- القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادر بتاريخ: 25 نوفمبر 2007.

- القرار المؤرخ في: 26 جويلية 2008، يتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحساب وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر بتاريخ: 25 مارس 2009.

الجدول رقم (4-1): محاور مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية

الرقم	عنوان المحور	عدد البنود	الهدف من اختيار البنود
01	خلفية عامة حول الشركة	07	التعريف بالشركة وأهم النشاطات التي تقوم بها وكذا مكانتها في السوق مقارنة مع باقي الشركات في القطاع الذي تنتمي إليه.
02	سياسات الشركة غير المالية	05	تبيين مدى اهتمام الشركة بآليات الرقابة على أعمالها مثل التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى اهتمامها بجوانب المسؤولية الاجتماعية.
03	هيكل الملكية في الشركة	05	تبيين الأطراف التي تملك الشركة والتي لها سلطة اتخاذ القرارات (أو الموافقة على قرارات المجلس) التي تضمن بقاء واستمرارية الشركة.
04	مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين (الإطارات المسيّرة)	14	توضيح المعلومات المتعلقة بالمسؤول الأول عن إدارة الشركة (مجلس الإدارة) وأهم المعلومات المتعلقة به (الخبرة، الاستقلالية، المكافآت، القرارات المتخذة) إضافة إلى المعلومات التي تتعلق بالإطارات المسيّرة التي تضمن حسن سير نشاط الشركة.
05	المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية	16	تبيين الوضعية المالية للشركة ومدى قدرتها على تحقيق العوائد والوفاء بالالتزامات. وتشمل هذه المعلومات القوائم المالية والأسس والمعايير المتبعة في إعدادها.
06	المعلومات التنبؤية (المستقبلية)	05	إعطاء نظرة مستقبلية عن الشركة ومدى قدرتها على الاستمرارية وكيفية مواجهتها للمخاطر المحتملة.
مؤشر تحليل المحتوى		52	بديل لقياس جودة الإفصاح

المصدر: إعداد الباحثة.

4.1. طريقة قياس مستوى الإفصاح

تُستخدم طريقة تحليل محتوى التقارير السنوية بهدف قياس مستوى الإفصاح، وتتم من خلال قراءة التقرير السنوي لكل شركة ومنح القيمة (1) للبند الذي قامت الشركة بالإفصاح عنه في تقريرها، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة، ثم جمع القيم المتحصل عليها من الإفصاح عن البنود لكل شركة (ولكل سنة على حدة) وقسمتها على العدد الإجمالي لبنود المؤشر، مثل ما هو موضح في الصيغة الموالية:

$$D_j = \sum_{i=1}^n d_{ji} / n$$

حيث:

D_j : مستوى الإفصاح للشركة j ؛

d_{ji} : الإفصاح عن البند i للشركة j ، والذي يأخذ القيمة (1) إذا تم الإفصاح عنه، والقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه؛

n : العدد الإجمالي لبنود المؤشر.

2. إدارة الأرباح

يتم استخدام إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الإفصاح، حيث كلما خلت التقارير المالية من ممارسات إدارة الأرباح دلّ ذلك على ارتفاع جودة الإفصاح. وفيما يلي نوضح المبررات التي جعلتنا نستخدم "إدارة الأرباح" كبديل لقياس جودة الإفصاح، وكذلك النموذج المستخدم لقياس إدارة الأرباح.

1.2. مبررات استخدام "إدارة الأرباح" كبديل لقياس جودة الإفصاح

انطلاقاً من الدراسات السابقة* التي اطلعنا عليها، يمكن تبرير استخدامنا لممارسات إدارة الأرباح كبديل لقياس جودة الإفصاح استناداً إلى ثلاثة نقاط أساسية هي:

- التلاعب بالأرباح يعبر عن تدخل إدارة الشركة لتغيير مدلول العديد من المعلومات التي لها علاقة بالأرباح، وهو ما يعتبر تلاعباً بجودة الإفصاح؛
- ارتباط ممارسات "إدارة الأرباح" بالجانب المحاسبي والمالي، حيث غالباً ما يتم استخدام تقنيات محاسبية من أجل التلاعب بالأرقام، ولأن تأثيرات هذه الممارسات تمتد لباقي الجوانب غير المالية وتؤثر على قرارات جميع الأطراف ذات المصلحة، فإن ذلك يجعلها تؤثر بشكل سلبي على جودة الإفصاح؛

* يمكن الرجوع للفصل الأول (المبحث الثالث) الذي تناولنا فيه العديد من طرق قياس جودة الإفصاح وكذلك الدراسات السابقة التي تطرقت إليها.

- قيام الشركات الجزائرية -بموجب القانون- بنشر القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج) للجمهور، وهو ما يجعل لهذه القوائم أهمية كبيرة في إرسال اشارات عن وضعية الشركة، ولذلك فإن التلاعب بالمعلومات الواردة فيها يعتبر تلاعبا بالإفصاح وبجودته.

2.2. نموذج قياس إدارة الأرباح

اعتمدت أغلب النماذج التي هدفت لقياس ممارسات إدارة الأرباح على منهج "المستحقات الكلية" التي يتم تجزئتها إلى "مستحقات غير اختيارية" تعبر عن المستوى المتوقع من المستحقات للقيام بالنشاط العادي للشركة والذي لا يخضع لتلاعب الإدارة، و"مستحقات اختيارية" تخضع للسلطة التقديرية للمديرين، حيث تستخدم هذه المستحقات كبديل (proxy) على انتهاج سلوك إدارة الأرباح لأنها الأكثر احتمالا للتلاعب من قبل إدارة الشركة¹.

بهدف قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة، استخدمنا نموذج (S. Kothari & Jones, 2005) الذي اعتمد على نماذج سابقة مع ادخال بعض التحديثات عليها؛ أهمها نموذج (Jones, 1991) المعدل من قبل (P. Dechow & al, 1995)²، هذا الأخير الذي يُعتبر من أكثر النماذج التي استخدمت بشكل واسع من قبل الباحثين بهدف قياس إدارة الأرباح.

أشار (S. Kothari & al, 2005) إلى أنه ينبغي إضافة العائد على الأصول (ROA) للسنة (t) أو للسنة السابقة (t-1) من أجل التحكم في أداء الشركة، ولقد اعتمد هذا النموذج على استخدام "المستحقات الاختيارية" كمقياس لإدارة الأرباح حيث كلما ارتفع مستوى هذه المستحقات دلّ ذلك على قيام الشركة بإدارة أرباحها والعكس بالعكس. والمعادلة المبينة أدناه توضح النموذج المعتمد لحساب المستحقات³:

¹ - لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على: - زينب غزالي، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2016، ص. 20.

² - For more information see: - Jennifer J. Jones, **Earnings management during import relief investigations**, Journal of Accounting Research, Vol. 29, N. 2, 1991.
- Patricia M. Dechow, & Al, **Detecting earnings management**, The accounting review, Vol. 70, N. 2, 1995.

³ - For more information see: - S.P. Kothari, Andrew J. Leone, Charles E. Wasley, **Performance matched discretionary accrual measures**, Journal of Accounting and Economics, N. 39, 2005.

$$TA_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \alpha_4 (ROA_{it-1}) + e_{it} \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

TA_{it} : المستحقات الكلية للشركة i ، في الفترة t .

A_{it-1} : مجموع الأصول للشركة i ، في بداية الفترة t (نهاية الفترة $t-1$).

ΔREV_{it} : التغير في رقم الأعمال للشركة i ، بين الفترتين t و $t-1$.

ΔREC_{it} : التغير في صافي حساب العملاء للشركة i ، بين الفترتين t و $t-1$.

PPE_{it} : إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات للشركة i ، في الفترة t (القيمة الإجمالية للأصول المادية).

ROA_{it-1} : معدل العائد على أصول الشركة i ، في بداية الفترة t (نهاية الفترة $t-1$).

e_{it} : مقدار الخطأ للشركة i ، في الفترة t (يمثل المستحقات الاختيارية).

α_0 : قيمة الثابت

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات معادلة النموذج.

3.2. خطوات قياس إدارة الأرباح

يتم قياس إدارة الأرباح من خلال أربع خطوات أساسية؛ تتضمن في: حساب المستحقات الكلية، تقدير متغيرات ومعلمات النموذج، تقدير المستحقات غير الاختيارية، ثم طرح هذه الأخيرة من المستحقات الكلية للحصول على قيمة المستحقات الاختيارية والمعادلة الموالية تبين العلاقة بين أنواع المستحقات:

$$TA_{it} / A_{it-1} = NDA_{it} / A_{it-1} + DA_{it} / A_{it-1} \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

TA_{it} : المستحقات الكلية للشركة i ، في الفترة t .

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة i ، في الفترة t .

DA_{it} : المستحقات الاختيارية للشركة i ، في الفترة t .

A_{it-1} : مجموع الأصول للشركة i ، في بداية الفترة t (نهاية الفترة $t-1$).

أ. الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

تتمثل هذه الخطوة في حساب المستحقات الكلية لكل شركة من الشركات المعنية بالدراسة على حدة، وفي كل سنة من سنوات فترة الدراسة؛ باستخدام المعادلة التالية:

$$TA_{it} = NI_{it} - CFO_{it} \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:

TA_{it} : المستحقات الكلية للشركة i ، في الفترة t .

NI_{it} : النتيجة الصافية للشركة i ، في الفترة t .

CFO_{it} : التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للشركة i ، في الفترة t .

ب. الخطوة الثانية: تحديد متغيرات معادلة النموذج وحساب معلماتها

يتم استخدام المعادلة رقم (1) المبينة أعلاه، حيث يتم أولاً تحديد متغيرات النموذج (A_{it-1} ; ΔREV_{it} ; ΔREC_{it} ; PPE_{it} ; ROA_{it-1}) من خلال القيم المستخرجة من القوائم المالية لكل شركة وفي كل سنة، (الاستعانة ببرنامج Excel)؛ بعد ذلك يتم تقدير معلمات النموذج لمجموع الشركات في كل سنة من السنوات على حدة، (باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS).

ج. الخطوة الثالثة: حساب المستحقات غير الاختيارية

بعد تقدير متغيرات ومعلمات النموذج، يتم حساب المستحقات غير الاختيارية لكل سنة ولكل شركة على حدة من خلال المعادلة التالية:

$$NDA_{it}/A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \alpha_4 (ROA_{it-1}) \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t .

A_{it-1} , ΔREV_{it} , ΔREC_{it} , PPE_{it} , ROA_{it-1} : متغيرات معادلة النموذج لكل سنة (تم تقديرها في الخطوة السابقة).

α_1 , α_2 , α_3 , α_4 : معلمات معادلة النموذج لكل سنة (تم تقديرها في الخطوة السابقة).

د. الخطوة الرابعة: حساب المستحقات الاختيارية

يُعبّر مقدار الخطأ e_{it} في معادلة نموذج (S. Kothari & al, 2005) عن المستحقات الاختيارية، استناداً إلى المعادلة رقم (2) وبما أنه تم تقدير المستحقات غير الاختيارية؛ يصبح من الممكن تقدير المستحقات الاختيارية لكل سنة ولكل شركة على حدة من خلال المعادلة التالية:

$$DA_{it}/Ai_{t-1} = TA_{it}/Ai_{t-1} - NDA_{it}/Ai_{t-1} \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن:

DA_{it} : المستحقات الاختيارية للشركة i ، في الفترة t .

TA_{it} : المستحقات الكلية للشركة i ، في الفترة t .

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة i ، في الفترة t .

Ai_{t-1} : مجموع الأصول للشركة i ، في بداية الفترة t (نهاية الفترة $t-1$).

4.2. تقدير مدى قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح

يتم في هذه المرحلة تحديد ما إذا قامت كل شركة من الشركات المعنية بالدراسة؛ بإدارة أرباحها في كل سنة من سنوات الدراسة من خلال المستحقات الاختيارية، ونوضح ذلك في الآتي:

أ. تحديد القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية

تُعبّر القيمة الموجبة للمستحقات الاختيارية عن قيام الشركة بإدارة أرباحها صعوداً (تضخيم الأرباح المفصح عنها)، بينما تُعبّر القيمة السالبة عن قيام الشركة بإدارة أرباحها نزولاً (تقليص الأرباح المعلن عنها)، ولأننا نستخدم (في هذه الدراسة) مقدار المستحقات الاختيارية لتقدير إدارة الأرباح فإن زيادة هذا المقدار بغرض تضخيم أو تخفيض المستحقات الاختيارية (موجبة أو سالبة) يُعبّر عن زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لهذا السبب يتم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.

ب. تقدير ممارسة الشركات لإدارة الأرباح

يتم أولاً حساب متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل شركة على حدة، من خلال جمع القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية المسجلة خلال سنوات الدراسة ثم تقسيمها على عدد السنوات، بعد ذلك تتم مقارنة قيم المستحقات الاختيارية مع قيمة المتوسط للحكم على مدى قيام الشركة بإدارة الأرباح، فإذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية لشركة معينة في إحدى السنوات أكبر من قيمة متوسط مستحقاتها، تكون الشركة قد قامت بإدارة أرباحها، ويتم إعطاء المتغير الوهمي (1) لهذه الشركة خلال تلك السنة، وفي الحالة المعاكسة؛ أين تكون المستحقات الاختيارية أصغر من قيمة المتوسط يتم إعطاء المتغير الوهمي (0) لهذه الشركة.

ثانيا: تقدير خصائص مجلس الإدارة

يتمثل المتغير المستقل لنموذج الدراسة في "مجلس الإدارة"، ويتم تفكيكه إلى متغيرات مستقلة فرعية تتمثل في "خصائص مجلس الإدارة" التي يُحتمل أن يكون لها أثر على المتغير التابع "جودة الإفصاح"، وفيما يلي نوضح أهم هذه الخصائص وطريقة تقديرها.

اعتمادنا أثناء اختيار خصائص مجلس الإدارة التي يُحتمل أن يكون لها تأثير على جودة الإفصاح؛ على الدراسات السابقة التي تناولت كل منها مجموعة معينة من الخصائص، ثم حاولنا تحديد المواد القانونية التي خصصها المشرع الجزائري لمجلس الإدارة والخصائص التي ينبغي أن تتوفر فيه، ومن ثمة قمنا بتحديد الخصائص التي ستشملها دراستنا والخصائص التي يتم استبعادها والسبب في ذلك. الجدول الموالي يلخص المتغيرات المستقلة والمواد القانونية¹ التي تطرقت إليها.

الجدول رقم (4-2): المتغيرات المستقلة وفقا للقانون التجاري الجزائري

المتغيرات المستقلة	مواد القانون التجاري	ملاحظات
حجم مجلس الإدارة	المادة 610: "يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل واثني عشر عضوا على الأكثر".	أجاز القانون التجاري أيضا إنشاء مجلس مراقبة ومجلس مديرين كل على حدة أو الجمع بينهما (مجلس إدارة) وذلك وفقا للمادتين 643 و 657
استقلالية مجلس الإدارة	المادة 616: "لا يجوز للقائم بالإدارة (عضو مجلس الإدارة) أن يقبل من الشركة عقد عمل بعد تاريخ تعيينه". المادة 631: "لا يجوز للقائمين بالإدارة أن يحصلوا من الشركة على أية أجره دائمة أو غير دائمة ماعدا الأجور المبينة في المواد 632، 633، 634".	لم يتطرق القانون التجاري لشروط الاستقلالية الكاملة (مثل درجات القرابة بين عضو مجلس الإدارة وأحد مديري الشركة)*، واعتبر أن استقلالية المجلس تتحقق من خلال فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية لأعضاء المجلس، ماعدا رئيس مجلس الإدارة الذي يمكن أن يكون المدير العام في الوقت نفسه، ومُمثِّلين (2) للعمال (لجنة المشاركة).

¹ - القانون التجاري الجزائري.

* تم التطرق لشروط الاستقلالية في الفصل الثاني.

الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	المادة 638: "يتولى رئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته، الإدارة العامة للشركة ويمثلها في علاقاتها مع الغير".	أجاز القانون التجاري الجمع بين المنصبين، وبذلك فهو لم يشترط وجوبا الفصل ولا الجمع بينهما، وإنما ترك القرار لمجلس الإدارة.
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	المادة 619: "يجب على مجلس الإدارة أن يكون مالكا لعدد من الأسهم يمثل على الأقل 20% من رأس مال الشركة".	حرص المشرع الجزائري على ضرورة ملكية مجلس الإدارة لنسبة (حد أدنى) من أسهم الشركة من أجل ضمان حرص الأعضاء على القيام بواجباتهم بأحسن الطرق.
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	/	لم يتطرق القانون الجزائري إلى الخبرة التي يجب أن يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة، ولم يشترط توفر نوع معين من الخبرة في الأعضاء.
العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة	المادة 612: لا يمكن للشخص الطبيعي الانتماء في نفس الوقت لأكثر من خمسة (05) مجالس إدارة في شركات المساهمة التي يوجد مقرها في الجزائر.	أجاز القانون التجاري العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة مع تحديد حد أقصى لذلك.
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	/	لم يحدد القانون التجاري عددا لاجتماعات المجلس، وإنما ترك قرار ذلك لتقدير مجلس الإدارة.
مكافآت مجلس الإدارة	المادة 632: "تمنح الجمعية العامة لمجلس الإدارة مكافأة عن نشاطات أعضائه مبلغا ثابتا سنويا عن بدل الحضور". المادة 727: "إن دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة متوقف حسب كل حالة على دفع الأرباح للمساهمين". المادة 728: "لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ المكافآت عشر الأرباح القابلة للتوزيع".	تمنح بدائل الحضور عن الحضور الفعلي عن كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة، وقيمة تقدرها الجمعية العامة للمساهمين. كما أنه يتم منح الأعضاء مكافآت كجزء من الأرباح القابلة للتوزيع التي حققتها الشركة، وفقا لقرار الجمعية العامة.

لم ترد أي مواد أو تشريعات بالزامية تشكيل لجان فرعية لمجلس الإدارة، حتى بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة، إذ يبقى تشكيل هذه اللجان حسب ميثاق الحكم الراشد في الجزائر أمرا اختياريا يقوم به المجلس، وتعود إليه سلطة تقدير ما إذا من المجدي إنشاؤها، إلا أنه لم يتم تحديد كفاءات وشروط تكوين هذه اللجان في حال ما إذا رغبت بعض الشركات بتكوينها.	/	وجود لجان فرعية للمجلس
--	---	-------------------------------

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على القانون التجاري الجزائري.

بعد تحديد أهم خصائص مجلس الإدارة التي يُفترض أن تؤثر على فعالية مجلس الإدارة، وبالتالي تزيد من احتمالية التأثير على جودة الإفصاح؛ تم استبعاد أربع (04) خصائص بسبب عدم امكانية قياسها في الشركات الجزائرية محل الدراسة، نذكرها في الآتي:

- **ملكية أعضاء مجلس الإدارة:** الشركات محل الدراسة جميعها شركات عمومية مملوكة بنسبة 100% للدولة تخضع لشركات تسيير مساهمات الدولة، ولا يملك أعضاء مجلس الإدارة أي سهم فيها، لذلك يستحيل قياس أثر هذه الخاصية على أي متغير آخر، وهو ما دفعنا لاستبعادها.
- **خبرة أعضاء مجلس الإدارة:** التقارير السنوية للشركات محل الدراسة لا تحتوي على معلومات حول مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة، وتكتفي فقط بذكر أسمائهم وأحيانا الوظائف التي يشغلونها في مؤسساتهم الأصلية، كما أن هذه الشركات امتنعت عن منحها أية وثائق أخرى تتضمن مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة ماعدا بعض المعلومات الشفهية، واعتبرت أنها معلومات خاصة بالأعضاء لا ينبغي للجميع الاطلاع عليها، وهو ما حال دون تمكننا من قياس أثر هذه الخاصية، وعليه تم استبعادها.
- **العضوية المتعددة لأعضاء مجلس الإدارة:** عند الاطلاع على التقارير السنوية لاحظنا أن بعض أعضاء مجلس الإدارة في الشركات محل الدراسة يشغلون منصب عضو مجلس إدارة في أكثر من شركة ضمن هذه الشركات، إلا أننا لم نتمكن من معرفة جميع الشركات التي يشغلون فيها منصب عضو مجلس الإدارة، لأن هذه المعلومات لا يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية، ولم

نتمكن من الحصول على أية وثائق أخرى تتضمن هذه المعلومات، وعليه لم نتمكن من قياس أثر هذه الخاصية وتم استبعادها.

- **اللجان الفرعية للجان المجلس:** عند الاطلاع على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة لاحظنا عدم وجود أية معلومات عن تشكيل لجان فرعية لمجلس الإدارة، وبعد استفسارنا عن ذلك؛ تم اعلامنا أنه لا توجد أية لجنة فرعية على مستوى مجالس إدارة هذه الشركات، وعليه قمنا باستبعاد هذه الخاصية بسبب استحالة قياس أثرها على أي متغير آخر.

وعليه فإن خصائص مجلس الإدارة التي تمثل المتغيرات المستقلة لدراستنا والتي سنحاول معرفة مدى تأثيرها على المتغير التابع (جودة الإفصاح) تقدر بخمس (05) خصائص تتمثل في:

- حجم مجلس الإدارة؛
- استقلالية مجلس الإدارة؛
- الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام؛
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة؛
- المكافآت التي يتحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا: تقدير المتغيرات الضابطة

تمثل المتغيرات الضابطة (المراقبة) تلك المتغيرات التي يُحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع، وتساعد في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولقد تم اختيارها استنادا إلى العوامل* التي تؤثر على جودة الإفصاح (المتغير التابع) ماعدا تلك المتعلقة بمجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة)، كما تم الاعتماد أيضا على الدراسات السابقة من أجل معرفة أي المتغيرات الضابطة الأكثر تأثيرا وتفسيرا لجودة الإفصاح، وفيما يلي نبين المتغيرات الضابطة التي سيتم استخدامها في معادلتنا الانحدار الخاصة بهذه الدراسة.

1. حجم الشركة

يعتبر حجم الشركة من أهم المتغيرات الضابطة التي ينبغي إدراجها في نموذج الدراسة، حيث أن حجم الشركة قد يكون دافعا قويا لتحسين جودة الإفصاح أو للتلاعب به، فالشركات الكبيرة قد تلجأ إلى

* تم تناول العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح بشيء من التفصيل في الفصل الأول.

تحسين جودة إفصاحاتها من أجل الحفاظ على سمعتها وجذب المزيد من المستثمرين، وقد تعمل على التلاعب بالإفصاح من أجل إخفاء وضعيتها المالية إذا كانت تواجه بعض المشاكل؛ وكذلك الحال بالنسبة للشركات الصغيرة؛ فقد تحسن جودة إفصاحاتها من أجل المحافظة على سمعتها وجذب المزيد من المستثمرين أو تتلاعب بها من أجل إخفاء الأداء الضعيف.

2. أداء الشركة

يتم قياس أداء الشركة من خلال معدل العائد على الأصول الذي يعتبر من بين أهم مؤشرات الربحية التي تعطي إشارة عن وضعية الشركة ومدى كفاءة أدائها في استثمار أصولها، وتساعد الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ قراراتهم، ولذلك فإن مقدار الأرباح/الخسائر (بالنسبة للأصول) المحقق قد يُشكل دافعا يجعل الشركة تحاول اظهار وضعيتها في أحسن صورة، وذلك من خلال التأثير على جودة المعلومات التي تفصح عنها.

3. مديونية الشركة

قد يؤثر مقدار الديون بشكل كبير على جودة الإفصاح؛ فنسبة الديون العالية قد تدفع الشركة إلى جعل إفصاحاتها تُظهر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وإن كان على عكس الحقيقة، كما أنها قد تتلاعب بالمعلومات المفصح عنها من أجل إخفاء عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (ولو بشكل مؤقت) وهو ما يساعدها على تحقيق بعض الأهداف مثل الحصول على ديون جديدة.

رابعاً: تقدير العلاقة بين المتغيرات

يتم تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب لمعالجة البيانات استناداً إلى نوع المتغيرات التابعة والمستقلة، وبما أن المتغير التابع "كمي" فإنه يمكننا استخدام الانحدار الخطي المتعدد من أجل دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولأن تقدير هذا الأخير (جودة الإفصاح) يتم عن طريق بديلين؛ فإن ذلك يجعلنا نستخدم معادلتين انحدار متعددتين، تقيس الأولى تأثير خصائص مجلس الإدارة على البديل الأول "مستوى الإفصاح" وتقيس الثانية تأثير الخصائص نفسها على البديل الثاني "إدارة الأرباح"، وعليه تمت صياغة معادلتين الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$\mathbf{D.SCORE}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{B.Size}_{it} + \beta_2 \mathbf{B.Indp}_{it} + \beta_3 \mathbf{B.Separ}_{it} + \beta_4 \mathbf{B.Meet}_{it} + \beta_5 \mathbf{B.Remun}_{it} + \beta_6 \mathbf{C.Size}_{it} + \beta_7 \mathbf{C.Perf}_{it} + \beta_8 \mathbf{C.Dept}_{it} + \delta_{it} \dots\dots\dots (6)$$

$$\mathbf{EM}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{B.Size}_{it} + \beta_2 \mathbf{B.Indp}_{it} + \beta_3 \mathbf{B.Separ}_{it} + \beta_4 \mathbf{B.Meet}_{it} + \beta_5 \mathbf{B.Remun}_{it} + \beta_6 \mathbf{C.Size}_{it} + \beta_7 \mathbf{C.Perf}_{it} + \beta_8 \mathbf{C.Dept}_{it} + \delta_{it} \dots\dots\dots (7)$$

حيث أن:

D.SCORE: مستوى الإفصاح.

EM: إدارة الأرباح.

B.Size: حجم مجلس الإدارة.

B.Indp: استقلالية مجلس الإدارة.

B.Separ: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

B.Meet: اجتماعات مجلس الإدارة.

B.Remun: مكافآت مجلس الإدارة.

C.Size: حجم الشركة.

C.Perf: أداء الشركة.

C.Dept: مديونية الشركة.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_8$: معاملات النموذج؛

β_0 : قيمة الثابت، δ_{it} : مقدار الخطأ العشوائي، i : عدد الشركات، t : عدد السنوات.

ويتم تقدير كل متغير من متغيرات معادلتى الانحدار الخطي المتعدد المبينتين أعلاه، كما هو

موضح في الجدول الموالي:

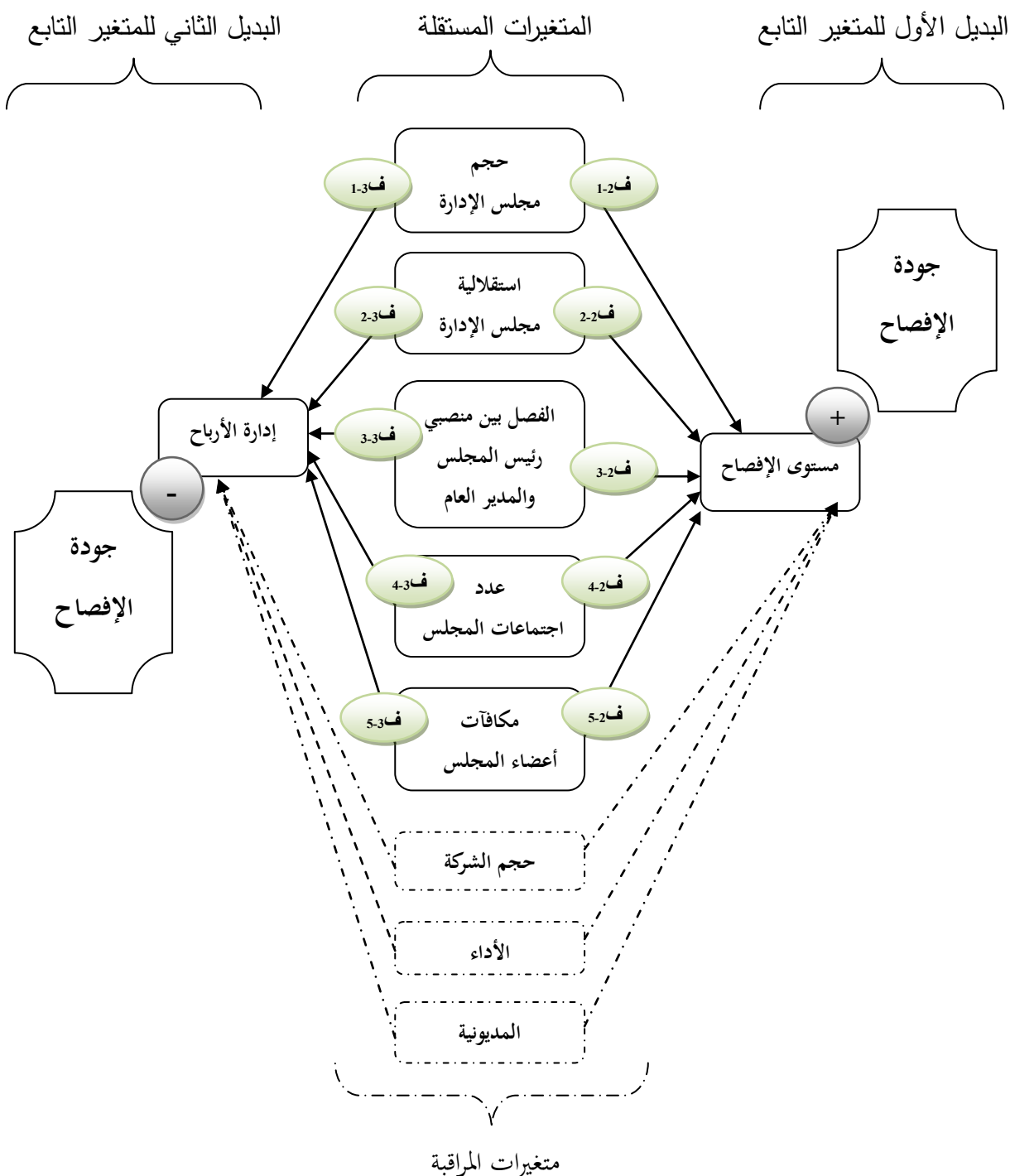
الجدول رقم (4-3): تقدير متغيرات نموذجي الانحدار الخطي المتعدد

اسم المتغير	نوع المتغير	كيفية قياس المتغير	رمز المتغير
جودة الإفصاح عن طريق: البديل (1): مستوى الإفصاح	تابع	نسبة البنود المفصح عنها إلى العدد الإجمالي لبنود المؤشر	D.SCORE (Disclosure Score)
جودة الإفصاح عن طريق البديل (2): إدارة الأرباح		القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية (وفقا لنموذج كوثاري)	E.M (Earnings Management)
حجم مجلس الإدارة	مستقل	العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة	B.Size (Board Size)
استقلالية مجلس الإدارة		نسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة	B.Indp (Board Independence)
الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام		اعطاء القيمة (1) للشركة التي يتم فيها الفصل بين المنصبين، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة	B.Separ (Separation between the Chairman and the CEO)
اجتماعات مجلس الإدارة		العدد الإجمالي لاجتماعات مجلس الإدارة في السنة	B.Meet (Board Meeting)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		مجموع ما يتحصل عليه عضو مجلس الإدارة في السنة من بدائل الحضور وجزء من توزيعات الأرباح التي تقرر الجمعية العامة منحها للمجلس (مقدرة باللوغاريتم) (Jetons de présence+ Tantièmes)	B.Remun (Board member remunerations)
حجم الشركة	ضابط	إجمالي أصول الشركة (مقدرة باللوغاريتم)	C.Size (Company Size)
أداء الشركة		العائد على الأصول: نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول	C.Perf (Company Performance)
مديونية الشركة		نسبة القيمة الإجمالية للديون إلى القيمة الإجمالية للأصول	C.Dept (Company Debt)

المصدر: إعداد الباحثة.

ويهدف توضيح كيفية دراسة العلاقة بين المتغير التابع (حسب كل بديل) والمتغيرات المستقلة في كلا نمذجي الانحدار الخطي المتعدد؛ قمنا بإعداد الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-1): تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح



المصدر: إعداد الباحثة.

المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات نموذجي الانحدار

يتم في هذا المبحث عرض نتائج المعالجة الإحصائية لمتغيرات نموذجي الانحدار والبيانات المرتبطة بهما، وذلك من أجل تقديم تحليل أولي يتم الاعتماد عليه لمناقشة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغير التابع

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة في "جودة الإفصاح" والذي يتم قياسه من خلال استخدام بديلين (مؤشرين) هما "مستوى الإفصاح" المقدر من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية و"ممارسات إدارة الأرباح" المقدر من خلال المستحقات الاختيارية.

أولاً: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمؤشر "مستوى الإفصاح"

يسمح أسلوب "تحليل محتوى التقارير السنوية" بقياس مستوى الإفصاح حيث كلما زادت نسبة البنود المفصّل عنها في التقارير السنوية؛ دلّ ذلك على زيادة جودة الإفصاح، وفيما يلي نقوم بعرض ومناقشة الإحصائيات الوصفية الخاصة بهذا المؤشر.

1. نسبة الإفصاح عن بنود المؤشر

يتم في هذه المرحلة تحليل المؤشر (بشكل أفقي) من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية للإفصاح عن كل بند من بنود المؤشر (وكل محور على حدة)، وذلك بهدف معرفة نسبة الإفصاح عن البند الواحد في مجموع الشركات محل الدراسة.

ولقد تم وضع مقياس ترتيبي لدرجات جودة الإفصاح من خلال استخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك من أجل اعطاء نسبة الإفصاح مدلولاً يمكن استخدامه في تحليل النتائج المتوصل إليها، حيث تم وضع خمس درجات من "ضعيفة جداً" إلى "عالية جداً" كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-4): مقياس ترتيبي لدرجات الإفصاح (مؤشر مستوى الإفصاح)

نسبة (مستوى) الإفصاح	جودة الإفصاح
[20 – 0]	ضعيفة جداً
[40 – 20]	ضعيفة
[60 – 40]	متوسطة
[80 – 60]	عالية
[100 – 80]	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثة.

1.1. نسبة الإفصاح عن بنود المحور الأول

يقيس المحور الأول نسبة إفصاح الشركات عن المعلومات التي تُعرّف بالشركة وتعطي خلفية عامة حولها، والجدول الموالي يوضح الاحصائيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-5): نسبة الإفصاح عن بنود المحور الأول لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"

الرقم	البند	نسبة الإفصاح		العدد الإجمالي للمشاهدات
		النسبة (%)	التكرار	
01	تقديم الشركة	100,00	45	45 (%100)
02	نبذة تاريخية عن نشأة الشركة وتطورها	40,00	18	
03	الهيكل التنظيمي للشركة	2,22	01	
04	أهداف الشركة المحققة خلال السنة	86,67	39	
05	عرض للمنتجات/الخدمات التي تقدمها الشركة	100,00	45	
06	أهم الأسواق الرئيسية التي تنشط فيها الشركة	20,00	09	
07	الحصة السوقية للشركة	13,33	06	
المحور الأول: خلفية عامة حول الشركة		51,75	163	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على تحليل محتوى التقارير السنوية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإفصاح الإجمالية للمحور الأول بلغت (51.75%)، وهي قيمة تدل على درجة متوسطة للإفصاح؛ وفيما يلي تحليل لبعض نسب الإفصاح عن بنود هذا المحور.

- تُفصح جميع الشركات عن المعلومات الضرورية التي تساعد على التعريف بالشركة (مثل اسم الشركة، الشكل القانوني، العنوان، معلومات الاتصال)، وكذلك المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة (المنتجات/الخدمات) ويمكن تفسير إفصاح الشركات بنسبة كاملة عن هذه المعلومات؛ كونها ضرورية في التعريف بالشركة ولا يمكن الاستغناء عنها؛
- لا تُفصح الشركات عن هيكلها التنظيمي ماعدا شركة واحدة قامت في إحدى السنوات بالإفصاح عنه، وذلك بسبب حدوث تغيير في الهيكل التنظيمي في تلك السنة، أما باقي الشركات فلم تفصح عن الهيكل التنظيمي اطلاقا، وعند استفسارنا عن سبب ذلك كانت الاجابة بأن الهيكل التنظيمي ليس من الضروري ادراجه في التقرير السنوي لأن المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة يمكنهم

الإطلاع عليه عبر وثائق أخرى، وهو الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن الشركات الجزائرية لا تهتم بالإفصاح لجميع الأطراف ذات المصلحة.

- بلغت نسبة الإفصاح عن الحصة السوقية (13.33%) ولقد فسّر بعض المسؤولين هذه النسبة المنخفضة بصعوبة حساب الحصة السوقية في ظل غياب المعلومات اللازمة والدقيقة عن وضعية الشركات التي تنشط في نفس القطاع، كما أن نسبة الإفصاح عن الأسواق الرئيسية التي تنشط فيها الشركة بلغت (20%) وذلك بسبب تركيز أغلب التقارير السنوية للشركات محل الدراسة على تحليل الانتاج والمبيعات من خلال نوع المنتج.

2.1. نسبة الإفصاح عن بنود المحور الثاني

يقيس المحور الثاني نسبة إفصاح الشركات عن المعلومات المتعلقة بالسياسات غير المالية في الشركة، والجدول الموالي يوضح الإحصائيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-6): إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور الثاني لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"

الرقم	البند	نسبة الإفصاح		العدد الإجمالي للمشاهدات
		النسبة (%)	التكرار	
01	سياسة الشركة المنتهجة لإدارة المخاطر	0,00	0	45 (%100)
02	سياسة الشركة حول المسؤولية الاجتماعية	48,89	22	
03	سياسة الشركة المتعلقة بالموارد البشرية	100,00	45	
04	نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة	0,00	0	
05	برنامج/ مهام التدقيق الداخلي في الشركة	48,89	22	
المحور الثاني: السياسات غير المالية في الشركة		39,56	89	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على تحليل محتوى التقارير السنوية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإفصاح الإجمالية للمحور الثاني بلغت (39.56%)، وهي قيمة تدل على درجة ضعيفة للإفصاح؛ وفيما يلي تحليل لبعض نسب الإفصاح عن بنود هذا المحور.

- قامت جميع الشركات بالإفصاح عن سياسات الشركة المتعلقة بالموارد البشرية، ورغم أن هناك بعض الاختلافات في مضمون هذه السياسة إلى أن جميع الشركات تفصح عن المعلومات الضرورية مثل: عدد الموظفين، برامج الدورات التدريبية، حوادث العمل؛

- بلغت نسبة الإفصاح عن سياسة الشركة حول المسؤولية الاجتماعية (48.89%)، وهي تعتبر عن درجة متوسطة للإفصاح، وتدل على عدم اهتمام جميع الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث اكتفت بعض الشركات بمعلومات سطحية لا تكفي لإعطاء فكرة عن سياسة الشركة في هذا الجانب؛
- بلغت نسبة الإفصاح عن برنامج التدقيق الداخلي في الشركة (48.89%)، حيث أن هناك بعض الشركات ليس لها مدقق داخلي أصلاً رغم أن وجوده يُعتبر ضرورياً، في حين صرّح لنا بعض المسؤولين الآخرين أنه ليس من الضروري إدراج برنامج التدقيق الداخلي ضمن التقرير السنوي، إذا يمكن عرضه في وثائق مستقلة في حال طلبه من قبل مجلس الإدارة أو المساهمين، وهو ما يدل على أن التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية لا يحظى بالاهتمام الكافي؛
- بلغت أدنى نسبة إفصاح (0%) حيث لم تقم أية شركة بالإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر وكذلك نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة؛ واكتفت بعض الشركات بذكر بعض المخاطر التي تواجه الشركة دون الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لمواجهتها، ولقد برّر العديد من المسيرين ذلك بأن شركاتهم تفتقر للكفاءات اللازمة لتشكيل قسم خاص بإدارة المخاطر على مستوى الشركة وهو ما يجعلها تتحفظ عن الإفصاح عنها، إضافة إلى أن إدارة المخاطر تعتبر من الأمور الاستراتيجية التي يمكن أن يؤثر الإفصاح عنها على تنافسية الشركة.
- أما نظام الرقابة الداخلية؛ فرغم أن جميع الشركات تهتم به لأنه مهم جداً لضمان حسن سير الشركة، لكنها لا تُفصح عنه في التقارير السنوية ولقد برّر بعض المسيرين ذلك بأن نظام الرقابة الداخلية يتميز بالتعقيد نوعاً ما وهو ما يُصعّب عملية الإفصاح عنه، في حين يرى مسيرونها آخرون أن الإفصاح عن نتائج تقييم هذا النظام من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يُعدّ كافياً.

3.1. نسبة الإفصاح عن بنود المحور الثالث

يقيس المحور الثالث نسبة إفصاح الشركات عن المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية في الشركة، والجدول الموالي يوضح الاحصائيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-7): احصائيات الإفصاح عن بنود المحور الثالث لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"

الرقم	البند	نسبة الإفصاح		العدد الإجمالي للمشاهدات
		التكرار	النسبة (%)	
01	رأس مال الشركة	45	100,00	45 (%100)
02	القيمة الاسمية للأسهم (أو تبرير عدم الإفصاح عن ذلك)	24	53,33	
03	اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (عدها وتواريخها)	45	100,00	
04	تقرير الجمعية العامة (أو أهم القرارات الصادرة عنها)	45	100,00	
05	توزيعات الأرباح (تخصيص النتيجة)	38	84,44	
المحور الثالث: هيكل الملكية في الشركة		197	87,56	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على تحليل محتوى التقارير السنوية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإفصاح الإجمالية للمحور الثالث بلغت (87.56%)، وهي قيمة تدل على درجة عالية جدا للإفصاح؛ وفيما يلي تحليل لبعض نسب الإفصاح عن بنود هذا المحور.

- أفصحت جميع الشركات عن البنود المتعلقة برأس مال الشركة، اجتماعات الجمعية العامة وأهم القرارات الصادرة عنها، وهو ما يدل على أن هذه المعلومات تحظى باتفاق تام حول ضرورة الإفصاح عنها، كما أن نشرها يُعدّ إلزامياً*.
- أفصحت أغلب الشركات عن كيفية تخصيص النتيجة المحققة مبرزة قيمة توزيعات الأرباح، وفي حالة تحقيقها لخسائر أو أن الجمعية العامة لم تقرر توزيع الأرباح فإنها تفصح عن ذلك أيضاً، بينما اكتفت بعض الشركات بالإشارة إلى أنه تم توزيع جزء من الأرباح دون تحديد القيمة.
- بلغت أدنى قيمة للإفصاح في هذا المحور (53.33%) وهي تخص الإفصاح عن القيمة الإسمية للسهم، حيث لاحظنا أن ما يقارب نصف الشركات لا تفصح عنها، وعند استفسارنا عن ذلك، صرّح لنا العديد من المسيرين بأنها قيمة لا تتغير كثيراً وأن الاهتمام بقيمة الأسهم سواءً الإسمية أو السوقية عادة ما يكون بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة على عكس شركاتهم غير المدرجة. في هذا الصدد يمكننا القول أن المستثمرين ليسوا أصحاب المصلحة الوحيدين؛

* يتم نشر أهم مقررات الجمعية العامة مع جداولي الميزانية وحساب النتائج بموجب القانون عبر قاعدة البيانات الخاصة بـ: اشهار البيانات القانونية BOAL على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري CNRC.

فحتى مع عدم إدراج الشركة في البورصة؛ يبقى من حق باقي الأطراف ذات المصلحة الاطلاع على القيمة الاسمية لأسهم الشركة ولا ينبغي إهمال الإفصاح عنها في التقرير السنوي.

4.1. نسبة الإفصاح عن بنود المحور الرابع

يقيس المحور الرابع نسبة إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بمجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والجدول الموالي يوضح الإحصائيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-8): إحصائيات الإفصاح عن بنود المحور الرابع لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"

الرقم	البند	نسبة الإفصاح		العدد الإجمالي للمشاهدات
		النسبة (%)	التكرار	
01	رئيس مجلس الإدارة	100,00	45	45 (%100)
02	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة	0,00	0	
03	أعضاء مجلس الإدارة	100,00	45	
04	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة	0,00	0	
05	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذيين/غير تنفيذيين)	33,33	15	
06	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (مستقلين/غير مستقلين)	0,00	0	
07	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأشكالها	93,33	42	
08	الأسس المعتمدة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة	0,00	0	
09	العضوية المتعددة لأعضاء مجلس الإدارة	0,00	0	
10	اجتماعات مجلس الإدارة (عددتها وتواريخها)	100,00	45	
11	تقرير مجلس الإدارة (أو أهم القرارات الصادرة عنه)	93,33	42	
12	قائمة بأسماء كبار التنفيذيين في الشركة	33,33	15	
13	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها كبار التنفيذيين	0,00	0	
14	المكافآت التي يتحصل عليها كبار التنفيذيين	13,33	6	
المحور الرابع: مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين		40,48	255	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على تحليل محتوى التقارير السنوية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإفصاح الإجمالية للمحور الرابع بلغت (40.48%)، وهي قيمة تدل على درجة متوسطة للإفصاح؛ وفيما يلي تحليل لبعض نسب الإفصاح عن بنود هذا المحور.

- تقوم جميع الشركات بالإفصاح عن أسماء رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، إلا أنها لا تفصح اطلاقاً عن المعلومات المتعلقة بهؤلاء الأعضاء والتي تتمثل في: المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها رئيس وأعضاء المجلس، استقلاليتهم، عضويتهم في مجالس إدارة أخرى، الطرق المعتمدة في تعيينهم؛ وهو الأمر الذي يدل على درجة تحفظ كبيرة حول أعضاء مجلس الإدارة، وهو ما ينافي قواعد الحوكمة التي توصي بضرورة توفر الشفافية في جميع الأمور، وبما أن مجلس الإدارة يعتبر أعلى سلطة إدارية في الشركة فإنه ينبغي الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة به، ولقد صرح العديد من المديرين والمديرين أن هذه المعلومات متوفرة لدى الشركة في الملفات الشخصية للأعضاء التي تعتمد عليها الجمعية العامة عند تعيينهم، وأنه ليس من الضروري إدراج هذه المعلومات في التقرير السنوي، وهو ما يدل أيضاً على نقص الاهتمام بالإفصاح لجميع الأطراف ذات المصلحة؛
- تقوم جميع الشركات بالإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة، كما تقوم في الغالب بالإفصاح عن أهم القرارات الصادرة عنه، وهو ما يدل على أن جميع الشركات تعتبر هذه المعلومات ضرورية (خاصة بالنسبة للجمعية العامة) وتدرجها في التقرير السنوي؛
- تُفصح النسبة الكبيرة من الشركات عن المكافآت التي يتحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، حيث غالباً ما يُفصح عنها ضمن مقررات الجمعية العامة التي تحدد مبلغ بدائل الحضور، وكذلك المبلغ الذي يخصص لأعضاء مجلس الإدارة من الأرباح الموزعة؛
- لا تفصح أغلب الشركات عن أسماء كبار التنفيذيين في الشركة ولا عن المكافآت التي يتحصلون عليها، كما أنها لا تفصح اطلاقاً عن المؤهلات والخبرات التي يمتلكونها، وهو ما يدل على التحفظ على الإفصاح عن هذه المعلومات، حيث اعتبر العديد من كبار التنفيذيين أن هذه المعلومات تعتبر داخلية وخاصة بإدارة الشركة فقط، في حين اعتبرها آخرون معلومات سرية ولا ينبغي للجميع الاطلاع عليها.

5.1. نسبة الإفصاح عن بنود المحور الخامس

يقيس المحور الخامس نسبة افصاح الشركات عن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية، والجدول الموالي يوضح الاحصائيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-9): احصائيات الإفصاح عن بنود المحور الخامس لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"

الرقم	البند	نسبة الإفصاح		العدد الإجمالي للمشاهدات
		النسبة (%)	التكرار	
01	جدول الميزانية	100,00	45	45 (%100)
02	جدول حساب النتائج	100,00	45	
03	جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية)	46,67	21	
04	جدول تغير الأموال الخاصة (حقوق الملكية)	53,33	24	
05	ملخص عن النتائج المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة (أو أكثر)	48,89	22	
06	المعايير المتبعة من قبل الشركة عند اعداد القوائم المالية	22,22	10	
07	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول (مثل التكلفة التاريخية)	15,56	7	
08	السياسات المحاسبية المتبعة في اهتلاك الأصول (خطي-متزايد-متناقص)	15,56	7	
09	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزونات (مثل متوسط التكلفة)	15,56	7	
10	التقديرات المحاسبية (مثل المؤنات)	86,67	39	
11	الأحداث اللاحقة / الإفصاح بعدم وجودها	0,00	0	
12	المعاملات التي تتم مع المجمع أو الفروع (حسب الحالة) / الإفصاح بعدم وجودها	86,67	39	
13	المعلومات القطاعية: تحليل حسب (منتجات/خدمات)	77,78	35	
14	المعلومات القطاعية: تحليل حسب (المناطق الجغرافية)	40,00	18	
15	اسم مكتب التدقيق الخارجي (أو محافظ الحسابات) ومدة عمله	95,56	43	
16	تقرير محافظ الحسابات (أو ملخص عن أهم ما جاء فيه) / تحفظات المدقق وكيفية معالجتها	80,00	36	
المحور الخامس: المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية		55,28	398	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على تحليل محتوى التقارير السنوية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإفصاح الإجمالية للمحور الخامس بلغت (55.28%)، وهي قيمة تدل على درجة متوسطة للإفصاح؛ وفيما يلي تحليل لبعض نسب الإفصاح عن بنود هذا المحور.

- تُفصح جميع الشركات عن جدول الميزانية وجدول حساب النتائج، حيث يُعتبر اعدادهما ونشرهما الزاميا بموجب القانون وهو ما يجعل الشركات تدرجهما في تقاريرها السنوية (إضافة إلى أهميتهما البالغة)، أما فيما يتعلق بجدول التدفقات النقدية وجدول حقوق الملكية فرغم أنهما أيضا من القوائم

المالية الإلزامية، إلا أن ذلك ينطبق على اعدادهما فقط، حيث بينت النتائج أن ما يقارب نصف الشركات فقط (47%-53%) تفصح عنهما في التقارير السنوية، وبعد استفسارنا عن هذا الأمر استنتجنا أن ثقافة الإفصاح السائدة لا تزال تركز أكثر على رقم الأرباح، حيث صرح بعض المسيرين أن جدول التدفقات النقدية وجدول حقوق الملكية لهما أهمية بالنسبة لإدارة الشركة، أما باقي الأطراف ذات المصلحة فهي تكتفي بجدول الميزانية وجدول حساب النتائج.

- فيما يخص المعايير والسياسات المحاسبية المتبعة عند اعداد القوائم المالية فقد كان الإفصاح عنها منخفضا (15.5%-22.2%) حيث أن الشركات تفصح ضمن الملاحق عن هذه المعلومات، إلا أنها في أغلب الأحيان لا تدرجها ضمن التقرير السنوي، ولقد برّر العديد من المسيرين ذلك بأنه يمكن ارفاق هذه الملاحق بالتقرير السنوي إذا تطلب الأمر ذلك، أما بعض المسيرين فيرون أن هذه المعلومات ضرورية ويجب أن تكون مرفقة (ولو بشكل مختصر) بالقوائم المالية ضمن التقرير السنوي.

- لا تُفصح الشركات اطلاقا عن الأحداث اللاحقة (ولا تفصح بعدم وجودها)، ولقد برّر معظم المسيرين ذلك بأن الأحداث اللاحقة تتم معالجتها قبل نشر القوائم المالية وفي غالب الأحيان تتم الإشارة إليها في الملاحق، إلا أنه لا يتم ذكرها في التقارير السنوية لأن هذه الأخيرة تحتوي على القوائم المالية والتوضيحات المهمة فقط.

- باقي المعلومات يتم الإفصاح عنها بنسب مختلفة (متوسطة وعالية)، حيث يعتبر الإفصاح عن أغلبها اختياريًا وهو ما يجعله يعتمد على ثقافة الشركة في الإفصاح.

6.1. نسبة الإفصاح عن بنود المحور السادس

يقيس المحور السادس نسبة افصاح الشركات عن المعلومات التنبؤية (أو المستقبلية)، والجدول الموالي يوضح الاحصائيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-10): احصائيات الإفصاح عن بنود المحور السادس لمؤشر "تحليل محتوى التقارير السنوية"

الرقم	البند	نسبة الإفصاح		العدد الإجمالي للمشاهدات
		النسبة (%)	التكرار	
01	رقم الأعمال المتوقع عن الدورة القادمة	51,11	23	45 (%100)
02	الأرباح المستقبلية المتوقعة عن الدورة القادمة	51,11	23	
03	الخطط الاستثمارية المستقبلية للسنوات القادمة (خطوات تحسين النشاط)	60,00	27	
04	الحصة السوقية المنتظرة في السنوات القادمة	6,67	3	
05	المخاطر المحتملة في السنوات القادمة	0,00	0	
المحور السادس: المعلومات التنبؤية (أو المستقبلية)		33,78	76	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على تحليل محتوى التقارير السنوية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإفصاح الإجمالية للمحور السادس بلغت (33.78%)، وهي قيمة تدل على درجة ضعيفة للإفصاح؛ وفيما يلي تحليل لبعض نسب الإفصاح عن بنود هذا المحور.

- تفصح الشركات عن المعلومات التنبؤية المتعلقة برقم الأعمال، الأرباح، بعض الخطط المستقبلية لتحسين النشاط بنسب تتراوح بين (51%-60%) ويمكن تفسير هذه النتائج باهتمام الشركات بإعداد هذه المعلومات والإفصاح عنها لأنها تُعتبر مهمة بالنسبة للمساهمين والأطراف ذات المصلحة، فهي تمنحهم نظرة مستقبلية عن نشاط الشركة، أما باقي الشركات فإنها تعتبر هذه المعلومات حساسة وتتحفظ على إدراجها في التقارير السنوية، إلا أنها تقوم بإعدادها في تقارير منفصلة من أجل عرضها على مجلس الإدارة.

- لا تفصح الشركات اطلاقا عن المخاطر المحتملة في السنوات القادمة (تتوافق مع نتائج المحور الثاني) وهو ما يدل على أن الشركات محل الدراسة تتحفظ على جميع المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وكذلك الحال بالنسبة للحصة السوقية المحتملة مستقبلا، حيث أفصحت عنها شركة واحدة (خلال ثلاث سنوات) أما بخصوص الأسباب فهي نفسها التي تم التطرق إليها في المحور الأول.

2. مستوى إفصاح الشركات

يتم في هذه المرحلة قياس مستوى الإفصاح (بشكل عمودي) عن بنود المؤشر لكل شركة ثم قسمتها على العدد الإجمالي لبنود المؤشر، كما هو موضح في الصيغة التالية:

$$Dj = \sum_{i=1}^n dji / n$$

حيث:

Dj: مستوى الإفصاح للشركة j؛

dji: الإفصاح عن البند i للشركة j، والذي يأخذ القيمة (1) إذا تم الإفصاح عن البند، والقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه؛

n: العدد الإجمالي لبنود المؤشر.

والجدول الموالي يبين بعض الإحصائيات الخاصة بمؤشر "مستوى الإفصاح" أو "تحليل محتوى التقارير السنوية" للشركات محل الدراسة.

الجدول رقم (4-11): نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشر "مستوى الإفصاح"

عدد المشاهدات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للإفصاح	القيمة القصوى للإفصاح	القيمة الدنيا للإفصاح	السنة	مستوى الإفصاح
15	8.36	50.12	67.30	38.46	2018	
15	9.32	50.51	69.23	38.46	2019	
15	8.84	50.38	67.30	38.46	2020	
45	8.65	50.34	69.23	38.46	الفترة الإجمالية	

* القيم الخاصة بالإفصاح عبارة عن نسب مئوية (%)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول السابق ما يلي:

- نسب الإفصاح عن بنود المؤشر في كل سنة على حدة كانت متقاربة مع بعضها البعض، حيث تراوح المتوسط الحسابي للإفصاح بين (50.12%) و (50.38%) وهي نسب متقاربة كذلك مع

متوسط نسبة الإفصاح لفترة الدراسة ككل؛ وهو ما يدل على أن سياسة الإفصاح لإجمالي الشركات كانت متقاربة على مدى فترة الدراسة المقدرة بثلاث سنوات.

- لم تتجاوز نسبة الإفصاح عن بنود المؤشر للشركات محل الدراسة خلال اجمالي فترة الدراسة (70%) حيث تراوحت بين (38.46%) كأدنى نسبة و (69.23%) كأقصى نسبة، وبمتوسط حسابي قدر بـ: (50.34%).

انطلاقاً من النتائج السابقة، واعتماداً على الجدول رقم (4-4) الذي يصنف درجات الإفصاح، يتضح أن الشركات محل الدراسة تتميز بجودة إفصاح متوسطة، إلا أنه للتأكد من هذه النتائج يجب اختبار معنوية المتوسط الحسابي (يتم توضيحه لاحقاً من خلال اختبار الفرضية 1-1).

ثانياً: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمؤشر "إدارة الأرباح"

تمثل ممارسات إدارة الأرباح البديل الثاني للمتغير التابع (جودة الإفصاح)، وفيما يلي نقوم بعرض أهم النتائج المتعلقة بالإحصائيات الوصفية الخاصة بإدارة الأرباح ومن ثمة مناقشتها.

1. الإحصائيات الخاصة بالمستحقات الاختيارية

تستخدم المستحقات الاختيارية لقياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال تضخيمها أو تخفيضها بهدف تضخيم أو تخفيض قيمة الأرباح المفصح عنها، وعليه فإنه من أجل معرفة الاتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح (تضخيم أو تخفيض) يتم تقدير متوسط هذه المستحقات الاختيارية مرجحة بإجمالي الأصول (DA/A_{it-1}) وذلك لمجموع الشركات في كل سنة ثم لفترة الدراسة ككل؛ والجدول الموالي يوضح أهم الإحصائيات الخاصة بالمستحقات الاختيارية.

الجدول رقم (4-12): الإحصائيات الخاصة بالمستحقات الاختيارية

السنة	أدنى قيمة	أقصى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
2018	-0.0238	0.1562	0.0442	0.0498	15
2019	-0.1587	0.1256	-0.0340	0.0779	15
2020	0.0030	0.2365	0.0899	0.0598	15
الفترة الإجمالية	-0.1587	0.2365	0.0333	0.0809	45

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

استنادا إلى نتائج الجدول المبين أعلاه، يمكن توضيح طريقة استخدام المستحقات الاختيارية من قبل الشركات محل الدراسة كما يلي:

- قيم متوسط المستحقات الاختيارية خلال سنتي 2018 و 2020 كانت موجبة وهو ما يدل على اتجاه الشركات لاستخدام هذه المستحقات من أجل تضخيم الأرباح المفصح عنها.
 - قيمة متوسط المستحقات الاختيارية خلال سنة 2019 كانت سالبة وهو ما يدل على اتجاه الشركات لاستخدام هذه المستحقات من أجل تخفيض الأرباح المفصح عنها.
 - تراوحت قيمة المستحقات الاختيارية في فترة الدراسة ككل ما بين (-0.1587) كأدنى قيمة و (0.2365) كأقصى قيمة، وبمتوسط بلغ (0.033) وهي قيمة موجبة تدل على اتجاه الشركات لاستخدام هذه المستحقات من أجل تضخيم الأرباح المفصح عنها.
- يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها من خلال العديد من الدوافع التي غالبا ما تكون ذات صلة بوضعية الشركات بصفة خاصة، وبالوضع الاقتصادي للبيئة التي أجريت فيها الدراسة بصفة عامة؛ ومن خلال النتائج المتوصل إليها والزيارات الميدانية للشركات محل الدراسة يمكننا تلخيص الدوافع التي قد تجعل هذه الشركات تقوم بتضخيم مستحقاتها الاختيارية (وبالتالي أرباحها) فيما يلي:

- إظهار أداء الشركة في وضعية جيدة: تسعى العديد من الشركات التي تحقق خسائر أو تسجل انخفاض مستمر في الأرباح إلى إظهار أداء الشركة بشكل أفضل (وإن كان على المدى القصير) من أجل ضمان استمراريتها؛ ولا يختلف الحال بالنسبة للشركات التي تحقق أرباحا، فقد ترغب هي الأخرى في إظهار أدائها الجيد على أنه مستمر من سنة إلى أخرى؛
- تحقيق الأمن الوظيفي: يعتمد أداء الشركة بشكل كبير على أداء المديرين، ولذلك فإنه في العديد من الأحيان يُنظر للشركات التي تسجل خسائر أو انخفاض مستمر في قيمة الأرباح على أنها شركات تفتقر للعنصر البشري الكفاء الذي يُفترض أن يعمل على تحسين أداء الشركة؛ هذا الأمر يدفع بمديري هذه الشركات إلى القيام بإدارة الأرباح (من خلال تضخيم قيمة المستحقات الاختيارية) بهدف إظهار رقم أرباح بقيم أعلى، وهو ما يضمن لهم الحفاظ على مناصبهم ولو بشكل مؤقت على أمل تحسن أوضاع الشركة مستقبلا.

2. الاحصائيات الخاصة بتصنيف الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

يتم الحكم على مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح من خلال إعطاء المتغير الوهمي (1) للشركات التي تنتهج ممارسات إدارة الأرباح، والمتغير الوهمي (0) في الحالة المعاكسة (تم شرح ذلك سابقا في خطوات قياس إدارة الأرباح)، والنتائج المتوصل إليها مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-13): الاحصائيات الخاصة بتصنيف الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

السنة	الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
2018	46.7	07	53.3	08	100	15
2019	60	09	40	06	100	15
2020	60	09	40	06	100	15
الفترة الإجمالية	55.6	25	44.5	20	100	45

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول أعلاه أن ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح تختلف من سنة إلى أخرى، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- بلغت نسبة الشركات التي لم تقم بإدارة أرباحها؛ القيمة (55.6%) من مجموع الشركات خلال فترة الدراسة ككل؛ حيث تعتبر سنتي 2019 و 2020 الفترتين الأقل ممارسة لإدارة الأرباح أين بلغت نسبة الشركات التي لم تقم بإدارة أرباحها (60%) في كلا السنتين؛
- بلغت نسبة الشركات التي قامت بإدارة أرباحها؛ القيمة (44.5%) من مجموع الشركات خلال فترة الدراسة ككل؛ وتعتبر سنة 2018 الفترة التي شهدت أكبر نسبة لانتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح حيث بلغت هذه النسبة (53.3%)؛

ولقد تم وضع مقياس لدرجات جودة الإفصاح من خلال استخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك بهدف اعطاء نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح مدلولاً يمكن استخدامه في تحليل النتائج المتوصل إليها، حيث تم وضع خمس درجات من "ضعيفة جدا" إلى "عالية جدا" كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-14): مقياس ترتيبي لدرجات الإفصاح (مؤشر إدارة الأرباح)

جودة الإفصاح	نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (%)
عالية جدا	[20 – 0]
عالية	[40 – 20]
متوسطة	[60 – 40]
ضعيفة	[80 – 60]
ضعيفة جدا	[100 – 80]

المصدر: إعداد الباحثة.

استنادا إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4-13)، واعتمادا على الجدول السابق رقم (4-14) يتضح أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح في إجمالي فترة الدراسة والمقدرة بـ: (44.5%) تعبر عن جودة متوسطة للإفصاح، ولكن لا يمكن الجزم بذلك إلا بعد اختبار معنوية الفرق بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح (وهو ما سيتم توضيحه لاحقا من خلال اختبار الفرضية 1-2).

المطلب الثاني: الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات المراقبة

أولا: الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في "خصائص مجلس الإدارة" التي يُحتمل أن تزيد من فعاليته، ويُفترض أن تؤثر على جودة الإفصاح، والجدول الموالي يوضح أهم الإحصائيات المتعلقة بهذه الخصائص.

الجدول رقم (4-15): نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة "خصائص مجلس الإدارة"

المتغير	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المتوسط	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
حجم مجلس الإدارة (العدد الإجمالي)	03	08	5.96	1.26	45
استقلالية مجلس الإدارة (%)	50	85.71	67.42	11.80	
عدد اجتماعات المجلس (في السنة)	4	10	6.04	0.97	
مكافآت مجلس الإدارة (لوغاريتم)	11	13.37	11.98	0.71	
مكافآت مجلس الإدارة (دج/السنة)	60000	638571	205570.71	150371.55	
أنواع المكافآت	بدائل الحضور	60000	200000	100555.56	
	مخصصات من الأرباح	0	488571	105015.15	
الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام*	0	1	0.13	0.344	
المتغير الوهمي (0-1) بطريقة التكرارات		التكرار	النسبة (%)	الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام*	
القيمة 0 (الجمع)		39	86.7		
القيمة 1 (الفصل)		06	13.3		
المجموع		45	100		

* متغير "الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام" هو متغير وهمي يأخذ إحدى القيمتين (0 أو 1) ولذلك تم استخراج الإحصائيات الخاصة به بطريقتين وكلاهما أعطت النتائج نفسها.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول المبين أعلاه تتم مناقشة الإحصائيات الخاصة بخصائص مجلس الإدارة في الشركات محل الدراسة كما يلي:

- **حجم مجلس الإدارة:** بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة حوالي (06) أعضاء، في حين قدرت أدنى قيمة بـ: (03) أعضاء وأعلى قيمة بـ: (08) أعضاء، وهي قيم تتوافق مع ما ينص عليه القانون التجاري الجزائري من خلال المادة 610 المشار إليها سابقا.

- **استقلالية مجلس الإدارة:** بلغت النسبة المتوسطة لاستقلالية المجلس (67.42%)، وهي نسبة مقبولة خاصة أن القيمة الدنيا قدرت بـ: (50%) وهو ما يدل على أن نصف عدد الأعضاء - على الأقل - مستقلين في جميع مجالس الإدارة، في حين بلغت أعلى قيمة للاستقلالية (85.71%)، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الشركات محل الدراسة جميعها تنتمي للقطاع العام وهو ما يجعلها تتقيد بالقانون التجاري الجزائري كما جاء في المادة 616: "لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يقبل من الشركة عقد عمل بعد تاريخ تعيينه" أي أنه لا يمكن للإطارات التنفيذية بالشركة؛ الانضمام لمجلس الإدارة ماعدا المدير العام الذي يمكن أن يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، وممثلي العمال الذين يمكن أن يشغلوا مقعدين في مجلس الإدارة.
- **الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام:** تتراوح قيم هذا المتغير بين القيمة (0) التي تعبر عن الجمع بين المنصبين (كأدنى قيمة)، والقيمة (1) التي تعبر عن الفصل بين المنصبين (كأعلى قيمة)، في حين بلغت القيمة المتوسطة (0.13)، وهو ما يعني أن أغلب الشركات تجمع بين المنصبين بنسبة تقدر بـ: (87%). ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال المرونة التي يمنحها القانون التجاري الجزائري الذي يتيح للشركة حرية الاختيار بين الفصل أو الجمع بين المنصبين كما جاء في نص المادة 638 من القانون التجاري الجزائري المشار إليها سابقا. وأثناء قيمنا بالدراسة الميدانية لهذه الشركات برّر بعض المديرين والإطارات المسيّرة أن الجمع بين المنصبين هو الأفضل بالنسبة للشركة، فرغم أن الفصل بينهما يزيد من درجة الرقابة إلا أنه يُخفض من فعالية القرارات التي يتخذها رئيس مجلس الإدارة بحكم أنه ليس على اطلاع كافٍ بوضعية الشركة على عكس المدير العام.
- **عدد اجتماعات المجلس:** بلغ متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة حوالي (06) اجتماعات في السنة، بقيمة دنيا قدرت بـ: (04) اجتماعات وقيمة عليا قدرت بـ: (10) اجتماعات، حيث لم يحدد القانون التجاري الجزائري عدد الاجتماعات السنوية التي ينبغي أن يلتزم بها المجلس. ومن خلال اطلاعنا على العديد من تقارير الشركات محل الدراسة لاحظنا أن أغلب المجالس تجتمع فعليا (06) مرات في السنة، كما أن أغلب مقررات الجمعية العامة تقترح هذا العدد، وهو ما جعلنا نستفسر من بعض الإطارات المسيّرة عن سبب اعتماد هذا العدد بالتحديد، فكانت إجابتهم بأن عدد الاجتماعات المتعارف عليه والذي غالبا ما يكون كافيا لمناقشة أهم المواضيع هو (06)

اجتماعات، إلا أن مجلس الإدارة له الحرية في تحديد العدد المناسب سواءً أكان أكبر أو أقل من هذا العدد وذلك وفقا لاحتياجات المجلس.

- **مكافآت مجلس الإدارة:** بلغ متوسط المكافآت الإجمالية (بدائل الحضور وجزء من أرباح الشركة) التي يتحصل عليها عضو مجلس الإدارة سنويا حوالي (205571 دج)، حيث قدرت أدنى قيمة بـ: (60000 دج) وهي تمثل مجموع بدائل الحضور (فقط) التي يتحصل عليها عضو مجلس سنويا مقابل الحضور الفعلي والمشاركة في اجتماعات المجلس، في حين قدرت أعلى قيمة بـ: (638571 دج) وهي تمثل مبالغ بدائل الحضور مضافا إليها مبلغ متغير يتمثل في جزء من أرباح الشركة يتحصل عليه عضو مجلس الإدارة عند تحقق شرطين أساسيين هما: تحقيق الشركة للأرباح وقرار الجمعية العامة بمنح المجلس جزء من هذه الأرباح؛ ومن أجل التفصيل أكثر في هذه المكافآت، قمنا باستخراج الاحصائيات الخاصة بكل نوع منها على حدة كما يلي:

• **بدائل الحضور:** بلغ متوسط بدائل الحضور التي يتحصل عليها عضو مجلس الإدارة سنويا حوالي (100556 دج) حيث قدرت أدنى قيمة بـ: (60000 دج) ، وأعلى قيمة بـ: (200000 دج)، وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ بدائل الحضور لكل عضو عن كل اجتماع تراوح بين (10000 دج) و (25000 دج)، وهي المبالغ المتعارف عليها في الشركات محل الدراسة والتي تنشط في بيئة الأعمال نفسها تقريبا.

• **مكافآت من توزيعات الأرباح:** بلغ متوسط هذه المكافآت التي يتحصل عليها عضو مجلس الإدارة سنويا حوالي (488571 دج) حيث قدرت أدنى قيمة بـ: (0 دج) والتي تمثل عدم حصول عضو مجلس الإدارة على أية توزيعات من الأرباح وهي تعبر عن حالة تحقيق الشركة لخسائر أو عن قرار الجمعية العامة بعدم منح مجلس الإدارة لهذه المكافآت، في حين قدرت أعلى قيمة بـ: (105015 دج) والتي يتم منحها في الشركات التي حققت ربحا وقررت فيها الجمعية العامة منح هذا النوع من المكافآت.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون التجاري الجزائري تطرق في المادة 632 إلى إلزامية منح أعضاء مجلس الإدارة بدائل عن الحضور الفعلي للاجتماعات، وفي المادتين 727 و 728 تطرق إلى امكانية منح هؤلاء الأعضاء مكافآت كجزء من الأرباح القابلة للتوزيع؛ إلا أنه لم يحدد قيمة البدائل ولا نسبة المكافآت الأخرى (دون تجاوزها للحد المسموح به)، وهو ما ترك الحرية للجمعية العامة في تحديد هذه القيم.

ثانيا: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات المراقبة

تتمثل متغيرات المراقبة في "حجم الشركة، أداء الشركة، مديونية الشركة" وهي متغيرات يُتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (ليست ضمن المتغيرات المستقلة الخاصة بمجلس الإدارة)، والجدول الموالي يوضح أهم الإحصائيات المتعلقة بهذه المتغيرات.

الجدول رقم (4-16): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات المراقبة

المتغير	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المتوسط	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
حجم الشركة (لوغاريتم)	19.82	24.82	22.2665	1.1775	45
أداء الشركة	-0.1266	0.1534	0.0118	0.0549	
مديونية الشركة	0.1095	1.0117	0.5014	0.2210	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- **أداء الشركة:** تراوح معدل العائد على الأصول بين (- 12.66%) كأدنى قيمة و (15.34%) كأعلى قيمة، وبمتوسط قدر بـ: (1.18%) وهي نسبة ضعيفة تدل على ضعف أداء أغلب الشركات محل الدراسة في توليد أرباح من الاستثمار في أصولها.
- **مديونية الشركة:** تراوح معدل الديون بالنسبة للأصول بين (10.95%) كأدنى قيمة و (101.17%) كأعلى قيمة، وبمتوسط قدر بـ: (50.14%) وهي نسبة تدل على اعتماد شركات محل الدراسة على نسبة معتبرة من الديون في تمويل احتياجاتها.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد تقدير متغيرات الدراسة وعرض الإحصائيات الوصفية لجميع المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في نموذجي الانحدار؛ قمنا بتقديم تحليل أولي ومفصل لجميع النتائج المتحصل عليها، إلا أنه من أجل معرفة مدى معنوية (دلالة) هذه النتائج ومعرفة العلاقة بين هذه المتغيرات؛ ينبغي استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية اللازمة، وهو ما سنقوم به من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المقدره ب: 12 فرضية منبثقة عن الفرضيات الرئيسية الثلاث الأولى.

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بجودة الإفصاح

تهدف الفرضية الرئيسية الأولى إلى معرفة درجة جودة الإفصاح التي تتميز بها الشركات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2020، حيث تم وضع فرضيتين فرعيتين؛ نقيس الأولى "مستوى الإفصاح" من خلال مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية، ونقيس الثانية "ممارسات إدارة الأرباح" من خلال المستحقات الاختيارية، ونوضح ذلك فيما يلي.

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1-1)

تنص الفرضية الفرعية (1-1) على أنه: "توجد دلالة احصائية على قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية بنسبة عالية".

ولقد أظهرت الإحصائيات الوصفية بأن نسبة الإفصاح الخاصة بـ "مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية" بلغت في المتوسط (50.34%)* وهي مبدئياً تعبر عن نسبة إفصاح متوسطة (جودة افصاح متوسطة)، وللتأكد من هذه النتائج قمنا باختبار معنوية هذه النسبة من خلال اختبار (T-test) الذي يستخدم من أجل معرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، هذا الأخير الذي قدرناه بالقيمة (50%)، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار.

* انظر الجدول رقم (4-11)، ص. 181.

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار (T-test) للفرضية الفرعية (1-1)

السنة	المتوسط الحسابي (%)	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
2018	50.12	8.36	0.059	0.954	غير دال (درجة متوسطة)
2019	50.51	9.32	0.213	0.834	غير دال (درجة متوسطة)
2020	50.38	8.84	0.168	0.869	غير دال (درجة متوسطة)
فترة الدراسة	50.34	8.65	0.265	0.792	غير دال (درجة متوسطة)

* دال عند المستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- قيم مستوى الدلالة لاختبار (T-test) الخاص بنسبة الإفصاح لكل سنة من سنوات الدراسة على حدة، كانت أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة (0.05)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي عن المتوسط الفرضي، وعليه؛ فإن الشركات محل الدراسة تقوم بالإفصاح بدرجة متوسطة في كل سنة من سنوات الدراسة.
- قيمة مستوى الدلالة لاختبار (T-test) الخاص بنسبة الإفصاح لفترة الدراسة ككل قدرت بـ: (0.792)، وهي قيمة أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة (0.05)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي عن المتوسط الفرضي، وعليه؛ فإن الشركات محل الدراسة تقوم بالإفصاح بدرجة متوسطة في فترة الدراسة ككل.

بناءً على النتائج المتوصل إليها؛ يتم رفض الفرضية الفرعية (1-1) التي تنص على أنه: "توجد دلالة إحصائية على قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية بنسبة عالية؛ أي أن: الشركات محل الدراسة لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية بنسبة عالية، وإنما تفصح عنها بدرجة متوسطة.

إن استخدامنا لمؤشر "مستوى الإفصاح" كمقياس -طردى- لجودة الإفصاح؛ يعني أنه كلما زادت نسبة الإفصاح زادت جودة الإفصاح، وبما أن نتائج اختبار الفرضية لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي عن المتوسط الفرضي، فإن ذلك يجعلنا نعتبر أن الشركات محل الدراسة تتميز بجودة إفصاح متوسطة -استنادا على هذا المؤشر-.

وتتوافق هذه النتائج مع بعض الدراسات التي أجريت في البيئة الجزائرية، والتي استخدمت مقاييس مشابهة لتقدير مستوى الإفصاح مثل: دراسة (ز. غزالي، 2020) التي خلصت إلى أن مستوى الإفصاح كان متوسطا في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر؛ حيث لم يتجاوز (50%)، ودراسة (ح. بوشايب، 2016) التي توصلت إلى أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقوم بالإفصاح اختياريًا عن العديد من المعلومات بنسبة متوسطة تقدر بحوالي: 50%.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2-1)

تنص الفرضية الفرعية (2-1) على أنه: "لا توجد دلالة إحصائية على قيام غالبية الشركات بإدارة الأرباح".

ولقد أظهرت الإحصائيات الوصفية بأن ما نسبته (44.5%)^{*} من الشركات محل الدراسة تقوم بممارسات إدارة الأرباح، والتي تعتبر مبدئيا نسبة متوسطة، إلا أنه للتأكد من هذه النتائج يجب اختبار معنوية هذه الممارسات من خلال اختبار ذو الحدين (Binomial Test) الذي يستخدم في حالة كون المتغير يأخذ قيمتين فقط (0 أو 1)، وبما أن متغير إدارة الأرباح تم تقديره من خلال إعطاء القيمة (1) في حالة قيام الشركة بإدارة أرباحها والقيمة (0) في حالة عدم قيامها بإدارة أرباحها؛ فإن هذا الاختبار يعتبر الأنسب، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار للشركات محل الدراسة.

^{*} انظر الجدول رقم (4-13)، ص. 184.

الجدول رقم (4-18): نتائج اختبار (Binomial test) للفرضية الفرعية (2-1)

السنة	التصنيف	عدد الشركات	القيمة (النسبة) الملاحظة	القيمة (النسبة) المختبرة	المعنوية (sig)
2018	0	07	0.47	0.5	1.000
	1	08	0.53		
		15	1.00		
المجموع					
2019	0	09	0.60	0.5	0.607
	1	06	0.40		
		15	1.00		
المجموع					
2020	0	09	0.60	0.5	0.607
	1	06	0.40		
		15	1.00		
المجموع					
فترة الدراسة	0	25	0.56	0.5	0.551
	1	20	0.44		
		45	1.00		
المجموع					

** دال عند المستوى 0.05

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- قيم مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين (Binomial Test) الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح لكل سنة من سنوات الدراسة على حدة، كانت أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة (0.05)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى انتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح؛

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح لفترة الدراسة ككل، قدرت بـ: (0.551) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة (0.05)، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى انتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح.

بناءً على النتائج المتوصل إليها؛ يتم قبول الفرضية (2-1) التي تنص على أنه: "لا توجد دلالة

إحصائية على قيام غالبية الشركات بإدارة الأرباح"، وهو ما يعني أن: قيام الشركات بإدارة الأرباح كانت بدرجة متوسطة، حيث أن بعض الشركات تنتهج ممارسات إدارة الأرباح، والبعض الآخر لا تنتهجها.

إن استخدام مؤشر "إدارة الأرباح" كمقياس -عكسي- لجودة الإفصاح، يعني أن قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح يخفض من جودة إفصاحها والعكس بالعكس، وبما أن نتائج اختبار الفرضية لم تظهر فروقات إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، فإن ذلك يجعلنا نعتبر أن الشركات محل الدراسة تتميز بجودة إفصاح متوسطة -استنادا على هذا المؤشر-

وتتوافق هذه النتائج مع بعض الدراسات التي أجريت في البيئة الجزائرية مثل: دراسة (ح. بوسنة، 2012) التي أجريت على مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ودراسة (ز. غزالي، 2016) التي أجريت على مجموعة من الشركات الجزائرية (ولاية سطيف)؛ حيث لم تتوصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة لإدارة الأرباح والشركات غير الممارسة.

ويمكن تفسير قيام بعض الشركات بممارسات إدارة الأرباح، وعدم قيام البعض الآخر بذلك، باختلاف الدوافع من شركة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، ولقد سبق التطرق إلى أهم هذه الدوافع عند مناقشة الإحصائيات الوصفية الخاصة بهذا المتغير في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بتأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح

تهدف الفرضيتين الرئيسيتين الثانية والثالثة إلى معرفة مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، الفصل بين المنصبين، الاجتماعات، المكافآت) على جودة الإفصاح التي تم قياسها من خلال البديلين "مستوى الإفصاح"، و"إدارة الأرباح" وعليه تم الاعتماد على نموذجين للانحدار، حيث يتم أولا التأكد من توفر بعض الشروط التي تعتبر ضرورية قبل تطبيق الانحدار الخطي المتعدد، ثم اختبار معنوية النموذجين ككل، وفي الأخير اختبار معنوية المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في كلاهما (اختبار الفرضيات).

أولا: شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد

نتناول فيما يلي أهم الشروط الضرورية لتطبيق الانحدار الخطي المتعدد.

1 . طبيعة المتغير التابع

يجب أن يكون المتغير التابع متصلا بمعنى أن يكون مصنفا ضمن المقاييس الكمية، وفي نموذجي الانحدار المستخدمين؛ يتم تقدير المتغير التابع من خلال بديلين كلاهما يعتبر متغير كمي، حيث يتم استخدام "نسبة الإفصاح في التقارير السنوية" كبديل أول، و"نسبة المستحقات الاختيارية" كبديل ثانٍ.

2. اعتدالية التوزيع الطبيعي

يتم التحقق من اعتدالية التوزيع من أجل تحديد النطاق الاحصائي (معلمي/غير معلمي)، وبما أن عدد الحالات (المشاهدات) المقدر بـ: (45) أكبر من الحد الأدنى (30)؛ فإنه يمكننا الاستغناء عن هذا الشرط وفقاً لنظرية النهايات المركزية (Central Limit Theorem).

3. عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة)

تؤدي مشكلة التداخل (التعدد) الخطي (Multicollinearity) إلى صعوبة معرفة مدى مساهمة كل متغير مفسر (على حدة) في تفسير تباين (تغير) المتغير التابع، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة يتم استخدام معامل "بيرسون" ومعامل "التسامح/تضخم التباين"، بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة والذي من شأنه التأثير على دقة نتائج اختبار نموذجي الانحدار، وبما أنه تم استخدام المتغيرات المفسرة نفسها في النموذجين؛ سيتم دراسة الارتباط مرة واحدة لكلا النموذجين.

1.3. معامل الارتباط بيرسون (Pearson)

بهدف التحقق من خلو نموذج الانحدار من مشكلة التداخل الخطي، يتم فحص مصفوفة الارتباط لبيرسون الموضحة في الجدول رقم (4-19)، فإذا كان معامل الارتباط بين متغيرين مفسرين أكبر من القيمة (0.8) ودال احصائياً، فإن ذلك يدل على وجود مشكلة تداخل خطي بين هذين المتغيرين، وهو ما يستوجب حذف أحدهما من أجل ضمان دقة نتائج النموذج.

تبين نتائج مصفوفة الارتباط (في الجدول أدناه) أنه لا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة، حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط (0.633) بين المتغير المستقل "مكافآت مجلس الإدارة" والمتغير الضابط "أداء الشركة"، وهي أقل من الحد الأقصى المسموح به (0.8)؛ وهذا ما يعني أنه لا وجود لمشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وفقاً لمعامل بيرسون.

الجدول رقم (4-19): مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين المتغيرات المفسرة

		B.Size	B.Indp	B.Separ	B.Meet	B.Remun	C.Size	C.Perf	C.Dept
B.Size	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	1							
B.Indp	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	-,412** ,005	1						
B.Separ	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	-,248 ,100	,242 ,109	1					
B.Meet	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	,186 ,220	,210 ,166	-,086 ,575	1				
B.Remun	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	,412** ,005	-,268 ,075	,073 ,634	,247 ,102	1			
C.Size	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	,384** ,009	-,027 ,859	-,281 ,062	,051 ,741	,320* ,032	1		
C.Perf	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	,260 ,085	-,395** ,007	-,150 ,324	,021 ,893	,633** ,000	,372* ,012	1	
C.Dept	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	-,389** ,008	,260 ,084	-,005 ,976	-,029 ,851	-,607** ,000	-,326* ,029	-,552** ,000	1

* الارتباط دال عند مستوى (0.05)

** الارتباط دال عند مستوى (0.01)

حيث: المتغيرات المستقلة: B.Size: حجم مجلس الإدارة، B.Indp: استقلالية مجلس الإدارة، B.Separ: الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، B.Meet: اجتماعات مجلس الإدارة، B.Remun: مكافآت مجلس الإدارة، المتغيرات الضابطة: C.Size: حجم الشركة، C.Perf: أداء الشركة، C.Dept: مديونية الشركة.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

2.3. اختبار التسامح ومعامل تضخم التباين

يتم استخدام معامل التسامح (Tolerance) أيضا للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي، حيث يتم حساب قيمة هذا المعامل لكل متغير مفسّر، ويقدر الحد الأدنى المسموح به لمعامل التسامح بالقيمة (0.1)، وأية قيمة أقل من هذا الحد تُعبّر عن وجود مشكلة تداخل خطي وينبغي حذف المتغير المتعلق بها من أجل ضمان دقة النتائج. كما يمكن أيضا استخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) الذي يساوي مقلوب معامل التسامح ($1/\text{Tolerance}$) ويقدر الحد الأقصى لمعامل تضخم التباين بالقيمة (10) فإذا كانت قيمة هذا المعامل لأي متغير أكبر من هذا الحد؛ فإن ذلك يعني أن هناك مشكلة تداخل خطي وينبغي حذف ذلك المتغير، والجدول الموالي يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (4-20): اختبار التسامح ومعامل تضخم التباين للمتغيرات المفسّرة

معامل تضخم التباين (VIF)	معامل التسامح (Tolerance)	متغيرات النموذج
1.814	0.551	حجم مجلس الإدارة (B.Size)
1.780	0.562	استقلالية مجلس الإدارة (B.Indp)
1.363	0.734	الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة (B.Separ)
1.339	0.747	اجتماعات مجلس الإدارة (B.Meet)
2.550	0.392	مكافآت مجلس الإدارة (B.Remun)
1.550	0.645	حجم الشركة (C.Size)
2.269	0.441	أداء الشركة (C.Perf)
1.842	0.543	مديونية الشركة (C.Dept)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن أدنى قيمة لمعامل التسامح بلغت (0.392) الخاصة بمتغير "مكافآت مجلس الإدارة"، وهي أكبر من الحد الأدنى المسموح به والمقدر بـ: (0.1)، وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي. كما أن أعلى قيمة لمعامل تباين التضخم بلغت (2.550) الخاصة بالمتغير نفسه، وهي قيمة صغيرة مقارنة بالحد الأقصى المسموح به والمقدر بـ: (10)، وهو ما يؤكد عدم وجود مشكلة التداخل الخطي.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات نموذج الانحدار الأول

يهدف نموذج الانحدار الأول إلى معرفة مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح (البديل الأول لقياس جودة الإفصاح) ولقد تم وضع خمس فرضيات فرعية تقيس كل منها أثر خاصية من خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، ويتم ذلك وفقا للمعادلة رقم (6) التي سبق صياغتها والمبينة أدناه.

$$D.SCORE_{it} = \beta_0 + \beta_1 B.Size_{it} + \beta_2 B.Indp_{it} + \beta_3 B.Separ_{it} + \beta_4 B.Meet_{it} + \beta_5 B.Remun_{it} + \beta_6 C.Size_{it} + \beta_7 C.Perf_{it} + \beta_8 C.Dept_{it} + \delta_{it} \dots\dots\dots (6)$$

حيث أن:

D.SCORE: مستوى الإفصاح.

B.Size: حجم مجلس الإدارة.

B.Indp: استقلالية مجلس الإدارة.

B.Separ: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

B.Meet: اجتماعات مجلس الإدارة.

B.Remun: مكافآت مجلس الإدارة.

C.Size: حجم الشركة.

C.Perf: أداء الشركة.

C.Dept: مديونية الشركة.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_9$: معاملات النموذج؛

β_0 : قيمة الثابت، δ_{it} : مقدار الخطأ العشوائي، i : عدد الشركات، t : عدد السنوات.

1. نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الأول

بهدف اختبار الدلالة الإحصائية (المعنوية) لنموذج الانحدار الأول نقوم باستخدام اختبار معامل التحديد المعدل (R^2) ومعامل فيشر (F) لمعرفة الدلالة الإحصائية لمعاملات النموذج مجتمعة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-21): نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الأول

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل (Adj.R ²)	الخطأ المعياري	معامل (F)	معنوية (F)	نموذج الانحدار الأول
0.922	0.816	3.707	25.448	0.000**	

** دال عند مستوى المعنوية 0.01 ؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُظهر نتائج الجدول السابق أن معنوية نموذج الانحدار الأول أقل من المستوى المعتمد (0.05)، وهو ما يعني أن معاملات النموذج (مجتمعة) لها تأثير ذو دلالة احصائية على المتغير التابع. كما أنه وفقاً لمعامل التحديد المعدل؛ تُفسر المتغيرات المستقلة (والمتغيرات الضابطة) ما مقداره (80.8%) من التباين الحاصل في المتغير التابع، وهو ما يدل على القوة التفسيرية للنموذج.

2. نتائج اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار الأول ومناقشة الفرضيات

بهدف معرفة مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح، نقوم باختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد واستخراج الدلالة الإحصائية (المعنوية) لكل معامل من معاملات النموذج على حدة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار معاملات نموذج الانحدار الأول

المتغيرات	المعامل (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (sig)
حجم مجلس الإدارة	-0.114	-1.316	0.197
استقلالية مجلس الإدارة	-0.122	-1.419	0.164
الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	-0.017	-0.223	0.825
اجتماعات مجلس الإدارة	-0.148	-1.978	0.056
مكافآت مجلس الإدارة	0.465	4.509	0.000**
حجم الشركة	0.664	8.258	0.000**
أداء الشركة	0.153	1.577	0.124
مديونية الشركة	0.136	1.549	0.130

** دال عند مستوى المعنوية 0.01 ؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

يتم استخدام نتائج الجدول السابق من أجل مناقشة الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية، كما يلي:

1.2. الفرضية الفرعية (1-2)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية"؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير حجم مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.197) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (1-2)، أي أن: حجم مجلس الإدارة لا يؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية.

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل (C. ben-Ali, 2010, C. Stefanescu, 2013) التي لم تتوصل إلى وجود أي أثر لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، والتي تعتبر بأن تحسين مستوى الإفصاح يعتمد على توفر عوامل أخرى مثل خبرة وكفاءة الأعضاء، وهو ما نعتقد أنه الأهم بالدرجة الأولى؛ ذلك أن المجلس الذي يضم أعضاء ذوي كفاءة عالية سيعملون على تحسين أداء المجلس حتى ولو كان عددهم صغيراً (دون أن يكون أصغر من الحد الأدنى).

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن أغلب الدراسات مثل (J. Fathi, 2013 ; M. Alfraih, 2016 ; M. Basuony, 2018 ; O. Hartomo & S. Hutomo, 2020) تؤيد ضرورة زيادة حجم مجلس الإدارة لأن ذلك يزيد من احتمالية توفير كفاءات وخبرات متنوعة في المجلس وهو ما يساعد على تحسين مستوى الإفصاح في الشركة.

2.2. الفرضية الفرعية (2-2)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية"؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير استقلالية مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.164) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (2-2)، أي أن: استقلالية مجلس الإدارة لا تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية.

على عكس العديد من الدراسات مثل (M. Torchia & A. Calabrò, 2016 ; M. Salehi & al, 2017 ; N. Katmon & O. Farooque, 2020) التي تؤيد زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة من أجل ضمان فعالية مهامهم الرقابية وموضوعيتهم حول توفير مستوى عال من المعلومات المفصح عنها والتي ينبغي أن تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة؛ لم تتوصل دراستنا لوجود أثر ذو

دلالة احصائية لنسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) على مستوى الإفصاح؛ وهو ما يتوافق مع بعض الدراسات الأخرى مثل (M. Rusnah & al, 2009 ; A. Nawafly & A. Alarussi, 2019)، ورغم أن الإحصائيات الوصفية أظهرت أن جميع الشركات محل الدراسة تتميز باستقلالية تساوي أو تفوق 50%؛ إلا أن طريقة تعيين هؤلاء الأعضاء (في أغلب الشركات العمومية الجزائرية) تعتمد فقط على كون العضو غير تنفيذي في الشركة بغض النظر عنه كونه مستقلا بشكل تام أم لا؛ وهو ما يمكن أن يؤثر على موضوعيته، إضافة إلى أن ثقافة الإفصاح السائدة في بيئة الأعمال الجزائرية (وبين أعضاء مجلس الإدارة أيضا) لا تولي الأهمية الكافية لجعل المعلومات المفصح عنها تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة*، وهو الأمر الذي يُخفض من أهمية خاصية الاستقلالية في مجلس الإدارة.

3.2. الفرضية الفرعية (2-3)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية"؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير الفصل بين المنصبين المقدر بـ: (0.825) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (2-3)، أي أن: الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لا يؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية.

تتوافق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات مثل (C. ben Ali, 2010 ; M. Torchia & A. Calabrò, 2016)، ويمكن تفسير ذلك بأن النظام المعتمد في أغلب الشركات العمومية الجزائرية هو الجمع بين المنصبين، وحتى في حالة الفصل بين المنصبين في بعض الفترات قد لا يستطيع من خلالها رئيس مجلس الإدارة تغيير سياسة الإفصاح المعتمدة من قبل. إضافة إلى ذلك؛ فإن نظام الحوكمة في الجزائر لا يُشجع على أهمية الفصل بين المنصبين على عكس العديد من أنظمة الحوكمة في البلدان الأخرى.

4.2. الفرضية الفرعية (2-4)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية"؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير اجتماعات مجلس

* سيتم توضيح -بشكل أفضل- مدى الاهتمام بتوفير الإفصاح لجميع الأطراف ذات المصلحة، من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه لأعضاء مجلس الإدارة والإطارات المسيرة في الشركات محل الدراسة في الفصل الموالي.

الإدارة المقدر بـ: (0.056) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (2-4)، أي أن: عدد اجتماعات مجلس الإدارة لا يؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية.

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل (M. Asmar & al, 2018) التي لم تتوصل لوجود تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، ويمكن تفسير ذلك بكون مجلس الإدارة غالبا ما يركز على المواضيع التي يراها أكثر أهمية خاصة ما تعلق بالجانب الإلزامي، كما أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري* غالبا ما يكون ضعيفا، وهو الأمر الذي قد يجعل زيادة عدد اجتماعات المجلس عديمة التأثير على زيادة مستوى الإفصاح.

5.2. الفرضية الفرعية (2-5)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم مكافآت مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية"؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير اجتماعات مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.000) نجده أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أن قيمة المعامل (β) كانت موجبة، وعليه يتم قبول الفرضية (2-5)، أي أن: حجم مكافآت مجلس الإدارة يؤثر -بشكل طردي- على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية.

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل (P. Sengupta & S. Zhang, 2015 ; M. Salehi & al, 2018)، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة المكافآت تحفز أعضاء مجلس الإدارة على الاهتمام أكثر بمستوى الإفصاح، وينعكس ذلك بشكل أساسي في نسبة الأرباح التي يتحصل عليها هؤلاء الأعضاء عندما تقرر الشركات التي حققت أرباحا تخصيص جزء منها لمجلس الإدارة، ذلك أن قيمة بدائل الحضور رغم اختلافها من شركة إلى أخرى، إلا أن قيمها غالبا ما تكون متقاربة في جميع الشركات وهو ما تم استنتاجه من الإحصائيات الخاصة بالمتغير المستقل (مكافآت المجلس).

6.2. المتغيرات الضابطة

تشير نتائج الجدول السابق رقم (4-22) أن مستوى المعنوية الخاص بمتغير حجم الشركة (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أن قيمة المعامل (β) كانت موجبة، وهو ما يدل على أن: حجم الشركة يؤثر بشكل طردي على مستوى الإفصاح، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات ذات الحجم الكبير عادة ما تحاول تحسين إفصاحاتها خاصة إذا حققت أرباح بشكل مستمر، ورغم أن

* وهو ما أكدته نتائج تحليل الاستبيان الموجه لأعضاء مجلس الإدارة والإطارات المسيّرة في الشركات محل الدراسة -في الفصل الموالي-

الشركات محل الدراسة؛ غير مدرجة في البورصة ولا تسعى لرفع أسعار أسهمها وجذب المستثمرين، إلا أنها تسعى للمحافظة على سمعتها ومكانتها في السوق. أما فيما يخص باقي المتغيرات الضابطة؛ فلا توجد دلالة احصائية لتأثيرها على مستوى الإفصاح.

ثالثا: نتائج اختبار فرضيات نموذج الانحدار الثاني

يهدف نموذج الانحدار الثاني إلى معرفة مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح (البديل الثاني لقياس جودة الإفصاح) ولقد تم وضع خمس فرضيات فرعية تقيس كل منها أثر خاصية من خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح (المستحات الاختيارية)، ويتم ذلك وفقا للمعادلة رقم (7) التي سبق صياغتها والمبينة أدناه.

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 B.Size_{it} + \beta_2 B.Indp_{it} + \beta_3 B.Separ_{it} + \beta_4 B.Meet_{it} + \beta_5 B.Remun_{it} + \beta_6 C.Size_{it} + \beta_7 C.Perf_{it} + \beta_8 C.Dept_{it} + \delta_{it} \dots\dots\dots (7)$$

حيث أن:

EM: إدارة الأرباح (المستحات الاختيارية).

B.Size: حجم مجلس الإدارة.

B.Indp: استقلالية مجلس الإدارة.

B.Separ: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

B.Meet: اجتماعات مجلس الإدارة.

B.Remun: مكافآت مجلس الإدارة.

C.Size: حجم الشركة.

C.Perf: أداء الشركة.

C.Dept: مديونية الشركة.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_9$: معاملات النموذج؛

β_0 : قيمة الثابت، δ_{it} : مقدار الخطأ العشوائي، i : عدد الشركات، t : عدد السنوات.

1. نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الثاني

بهدف اختبار الدلالة الإحصائية (معنوية) لنموذج الانحدار الثاني نقوم باستخدام اختبار معامل التحديد المعدل (R^2) ومعامل فيشر (F) لمعرفة الدلالة الإحصائية لمعاملات النموذج مجتمعة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-23): نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الثاني

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل (Adj.R ²)	الخطأ المعياري	معامل (F)	معنوية (F)	نموذج الانحدار الثاني
0.599	0.217	0.143	2.522	*0.027	

** دال عند مستوى المعنوية 0.01 ؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

تُظهر نتائج الجدول السابق أن معنوية نموذج الانحدار الثاني المقدرة بـ: (0.027) أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وهو ما يعني أن معاملات النموذج (مجتمعة) لها تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع. كما أنه وفقا لمعامل التحديد المعدل؛ تُفسر المتغيرات المستقلة (والمتغيرات الضابطة) ما مقداره (21.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع، ورغم أنها ليست نسبة كبيرة إلا أنها مقبولة، حيث أن النسبة المتبقية يمكن أن تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

2. نتائج اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار الثاني ومناقشة الفرضيات

بهدف معرفة مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، نقوم باختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد واستخراج الدلالة الإحصائية (المعنوية) لكل معامل من معاملات النموذج على حدة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار معاملات نموذج الانحدار الثاني

المتغيرات	المعامل (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (sig)
حجم مجلس الإدارة	-0.144	-0.804	0.427
استقلالية مجلس الإدارة	-0.003	-0.016	0.988
الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	-0.077	-0.492	0.626
اجتماعات مجلس الإدارة	-0.375	-2.428	0.020 *
مكافآت مجلس الإدارة	0.232	1.090	0.283
حجم الشركة	0.161	0.972	0.338
أداء الشركة	-0.658	-3.272	0.002 **
مديونية الشركة	-0.093	-0.512	0.612

** دال عند مستوى المعنوية 0.01 ؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يتم استخدام نتائج الجدول السابق من أجل مناقشة الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة كما يلي:

1.2. الفرضية الفرعية (1-3)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح"؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير حجم مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.427) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (1-3)، أي أن: **حجم مجلس الإدارة لا يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح.**

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل (B. Nugroho, 2011 ; N. Jamaludin & al, 2015) التي لم تتوصل إلى وجود أي أثر لحجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد أعضاء المجلس أو انخفاضه قد يكون له تأثير في بعض الشركات وليس له أي تأثير في شركات أخرى؛ وهو ما يجعلنا نعتقد أن زيادة حجم المجلس يجب أن ترتبط بهدف توفير خبرات جديدة خاصة في الجانب المالي والمحاسبي وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز قدرة المجلس على اكتشاف الممارسات الاحتيالية (مثل إدارة الأرباح) التي تعتمد على تحريف بعض المعلومات أو عدم الإفصاح عنها.

2.2. الفرضية الفرعية (2-3)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير استقلالية مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.988) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (2-3)، أي أن: استقلالية مجلس الإدارة لا تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح.

على عكس بعض الدراسات مثل (S. Chekili, 2012 ; B. Osmá, 2008) التي تؤكد على ضرورة توفر نسبة أكبر من الأعضاء المستقلين نظرا لقدرتهم على تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة وبالتالي التخفيض من الممارسات الاحتياطية؛ لم تتوصل دراستنا لوجود أثر لاستقلالية المجلس على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات الأخرى مثل (W. Yang & al, 2009 ; S. Abed & al, 2012 ; M. Soliman & A. Ragab, 2013) ويمكن تفسير ذلك بأن إدارة الأرباح تُعتبر من الممارسات المعقدة التي يصعب فهمها واكتشافها؛ فإذا كان الأعضاء المستقلين يفتقرون للخبرة المالية والمحاسبية اللازمة فإنهم سيكونون غير قادرين على تقييد السلوك الانتهازي للمديرين، إضافة إلى أن الاستقلالية التي يتمتعون بها لا ينبغي أن تكون شكلية فقط؛ وإلا فإنها لن تساعد على تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة ولن تساهم كذلك في تعزيز قدرة الآليات الرقابية التي تسعى لتحسين جودة الإفصاح.

3.2. الفرضية الفرعية (3-3)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير الفصل بين المنصبين المقدر بـ: (0.626) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (3-3)، أي أن: الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لا يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح.

تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات مثل (S. Chekili, 2012 ; B. Xie & al, 2001) التي لم تجد أثر للفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تفسير ذلك بكون أغلب الشركات العمومية الجزائرية تعتمد على الجمع بين المنصبين ولذلك فإنه يصعب الحصول على تأثير لهذا المتغير على ممارسات إدارة الأرباح، كما أن تعيين رئيس مجلس إدارة مستقل

قد لا يساهم كثيرا في تقييد التلاعبات المالية والمحاسبية؛ إلا إذا كانت لديه خبرة واسعة وسلطة فعلية في مجلس الإدارة تسمح له بتفعيل الدور الرقابي لجميع الآليات الرقابية التي تستطيع اكتشاف الممارسات الاحتيالية.

4.2. الفرضية الفرعية (3-4)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاص بمتغير اجتماعات مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.020) نجده أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) كما أن قيمة المعامل (β) كانت سالبة، وعليه يتم قبول الفرضية (3-4)، أي أن: عدد اجتماعات مجلس الإدارة تؤثر بشكل عكسي على ممارسات إدارة الأرباح (تخفيض المستحقات الاختيارية)

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل (B. Xie & al, 2001 ; J. Sarkar & al, 2006) التي توصلت إلى أن زيادة نشاط المجلس يساعد على التخفيض من ممارسات إدارة الأرباح، ويمكننا تفسير ذلك بأن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة توفر المزيد من الوقت للمجلس وتمكنه من مناقشة العديد من الأمور بشكل أكثر تفصيلا، وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس لا يستطيعون اكتشاف الممارسات الاحتيالية بشكل مباشر، إلا إذا كانوا يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال المالية والمحاسبة؛ غير أن زيادة نشاطهم (اجتماعاتهم) يجعلهم أكثر حرصا على تحقيق الرقابة والمساهمة في تدعيم الآليات الرقابية المتخصصة (مثل التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) في اكتشاف مثل هذه الممارسات وهو الأمر الذي يساعد على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

5.3. الفرضية الفرعية (3-5)

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكافآت مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح؛ وبالنظر لمستوى المعنوية الخاصة بمتغير مكافآت مجلس الإدارة المقدر بـ: (0.283) نجده أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية (3-5)، أي أن: حجم مكافآت مجلس الإدارة لا يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح.

لم نتوصل دراستنا لوجود تأثير لمقدار المكافآت التي يحصل عليها أعضاء المجلس على ممارسات إدارة الأرباح، فرغم أن المكافآت تعتبر حافزا مهما لتفعيل دور مجلس الإدارة وتحسين أدائه في العديد من

الجوانب مثل زيادة مستوى الإفصاح في التقارير السنوية والذي تم اثباته سابقا من خلال اختبار الفرضية (2-5) ، إلا أن هذه المكافآت قد لا تؤثر على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، إلا في ظل توفر شروط أخرى مثل خبرة أعضاء المجلس واستقلاليتهم.

6.2. المتغيرات الضابطة

تشير نتائج الجدول السابق رقم (4-24) أن كل من متغيري "حجم الشركة والمديونية" ليس لهما أثر ذو دلالة احصائية على إدارة الأرباح، أما متغير "أداء الشركة" فكانت قيمة مستوى المعنوية المتعلقة به تقدر بـ: (0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد، كما أن قيمة المعامل (β) كانت سالبة، وهو ما يعني أن أداء الشركة (العائد على الأصول) يؤثر بشكل عكسي على إدارة الأرباح، ويخفض من مقدار المستحقات الاختيارية، وهو ما يساعد بدوره على تحسين جودة الإفصاح، ويمكننا تفسير ذلك بأن الشركات ذات المستويات العالية من الأداء؛ في الغالب لا يكون لديها الدافع لتضخيم أرباحها من خلال التلاعب بحجم المستحقات الاختيارية، ورغم أن هذه الشركات بإمكانها التلاعب بالأرباح من خلال تخفيضها لتحقيق أهداف أخرى، مثل تخفيض مقدار الضرائب، إلا أنها قد لا تلجأ لذلك حفاظا على سمعتها وتفاديا للعقوبات التي قد تفرض عليها.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الشق الأول من الدراسة التطبيقية، والذي هدف لدراسة جودة الإفصاح ومدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على تحقيقها، وذلك في مجموعة من الشركات الجزائرية للفترة الممتدة بين سنتي 2018 و 2019، أين تم عرض الإجراءات المنهجية المتبعة، أهم الإحصائيات الوصفية لمختلف المتغيرات التي شملتها الدراسة، وكذا اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

ولقد توصلت الدراسة في شقها الأول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- مستوى الإفصاح في التقارير السنوية لم يكن بنسبة عالية، وإنما كان بنسبة متوسطة، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية الفرعية (1-1)؛
- لا تقوم غالبية الشركات بانتهاج ممارسات إدارة الأرباح، حيث قامت بعض الشركات بإدارة الأرباح، بينما لم تقم شركات أخرى بإدارة أرباحها (بدرجة متوسطة)، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية الفرعية (2-1)؛
- لا تؤثر أغلب خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام، عدد الاجتماعات) على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضيات الفرعية (1-2)، (2-2)، (3-2)، (4-2)، بينما كان لحجم المكافآت التي يتحصل عليها أعضاء المجلس تأثير طردي على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، وهو ما تم اثباته من خلال اختبار الفرضية الفرعية (2-5)؛
- لا تؤثر أغلب خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام، المكافآت) على ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضيات الفرعية (1-3)، (2-3)، (3-3)، (5-3) بينما كان لعدد اجتماعات المجلس تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما تم اثباته من خلال اختبار الفرضية الفرعية (3-4)

مساهمة مجلس الإدارة في تحسين
جودة الإفصاح من خلال
تدعيم الآليات الرقابية
في الشركات الجزائرية محل الدراسة
-المنهجية ومناقشة النتائج-

تمهيد

يُشكل هذا الفصل الشق الثاني من الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، ويهدف إلى دراسة مساهمة مجلس الإدارة في تحقيق جودة الإفصاح في مجموعة من الشركات الجزائرية، من خلال مساهمته في ارساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي، وتدعيم الآليات الرقابية التي من شأنها تحسين جودة الإفصاح، ومن أجل تحقيق ذلك سنقوم بإعداد استبيان يتم توجيهها للأفراد الذين يُتوقع أن تتوفر لديهم المعلومات اللازمة حول موضوع بحثنا، وهم: أعضاء مجلس الإدارة، المديرون العامون، الإطارات المسيّرة، المدققون الخارجيون.

ويأتي هذا الفصل لتدعيم نتائج الفصل السابق الذي ركز على دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في التقارير السنوية، حيث يتيح هذا الفصل مناقشة آراء فئات مختلفة من ذوي الخبرة حول الدور الذي يساهم به مجلس الإدارة -بطريقة مباشرة وغير مباشرة- في تحقيق جودة الإفصاح.

بناءً على ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة مدى مساهمة مجلس الإدارة في تحقيق جودة الإفصاح وفقاً لآراء بعض الأطراف ذات العلاقة. ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة.
- المبحث الثاني: عرض نتائج الاستبيان وتحليلها.
- المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة

يتناول هذا المبحث جميع الإجراءات التي توضح المنهجية المتبعة في الشق الثاني من الدراسة التطبيقية، والذي يهدف لتوضيح مدى مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية من خلال تعزيزه لممارسات حوكمة الشركات وتدعيمه للآليات الرقابية، وفيما يلي نوضح هذه الإجراءات.

المطلب الأول: مجال الدراسة الميدانية

يتم في هذا المطلب توضيح الخطوات المتبعة لاختيار أدوات الدراسة الميدانية (في شقها الثاني)، تحديد الفئة المستهدفة، الخطوات المتبعة لإعداد الاستبيان واختبار مدى قابلية استخدامه.

أولاً: أدوات جمع بيانات الدراسة

اعتمدنا في الشق الثاني من هذه الدراسة على أداة رئيسية لجمع البيانات تتمثل في الاستبيان، وأداة ثانوية (مساعدة) تتمثل في المقابلة التي تعتبر ضرورية لإزالة الغموض عن بعض الأمور حول موضوع الدراسة والحصول على بعض التوضيحات والتفسيرات، ويتم توضيح أسباب اعتمادهما فيما يلي.

1. الاستبيان

يعتبر الاستبيان من أهم الأدوات المستخدمة لتحديد آراء فئة معينة من الأفراد حول مسألة ما، ولقد اعتمدنا عليه كأداة رئيسية ثانية لدراستنا (ككل) من أجل الاستفادة من خبرة بعض الفئات التي تمتلك معلومات مهمة حول متغيرات دراستنا، ويمكن تحديد أسباب اختيارنا لاستخدام الاستبيان فيما يلي:

- يُعتبر مكملاً للأداة الرئيسة الأولى المتمثلة في التقارير السنوية (الخاصة بالشق الأول من الدراسة) التي استخدمت لتبيين مدى تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة على تحسين جودة الإفصاح، وبهدف توضيح مدى مساهمة المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح؛ قمنا باللجوء لاستمارة استبيان أعدت لهذا الغرض؛
- يساعد على معرفة آراء فئات مختلفة حول المساهمة الفعلية لمجلس الإدارة في تعزيز ممارسات حوكمة الشركات وتدعيم مختلف الآليات التي تساعد على تحسين جودة الإفصاح.

2. المقابلة

تعتبر المقابلة أداة مهمة لجمع البيانات لا تقل أهمية عن الاستبيان؛ إلا أننا لم نستخدمها كأداة رئيسة بسبب خصوصية مناصب الفئات المستهدفة من مديرين وأعضاء مجلس الإدارة واطارت مسيرة، إضافة إلى عامل الوقت؛ حيث أن مقابلة واحدة مع مستجوب واحد قد تستغرق ساعات، ولذلك فإنه يستحيل إجراء عدد كبير من المقابلات؛ إلا أننا حاولنا إجراء بعضها كلما سنحت الفرصة بذلك، ولقد تم استخدام المقابلة كأداة مساعدة في دراستنا لعدة أسباب نلخصها في الآتي:

- التحوار مع بعض المستجوبين قبل توزيع الاستبيان بهدف تسجيل بعض الملاحظات المهمة واستخدامها في تعديل أسئلة الاستبيان؛
- إجراء مقابلات مع بعض المستجوبين أثناء إجابتهم على الاستبيان بهدف التأكد من فهمهم لعبارات الاستبيان وقدرتهم على الإجابة بطريقة موضوعية؛
- التحوار مع بعض المستجوبين من أجل الحصول على بعض التفسيرات والتوضيحات بشكل دقيق خاصة حول الأسئلة المغلقة، وكذلك الحصول على بعض المعلومات الإضافية التي لم تُدرج في الاستبيان، وهو الأمر الذي ساعدنا في تحليل نتائج الدراسة؛
- إجراء المقابلات يساعد على تسجيل العديد من الملاحظات حول الشركات والبيئة التي تنشط فيها، هذه الملاحظات تساعد في إعطاء نظرة عامة حول موضوع الدراسة.

ثانيا: إعداد الاستبيان والأدوات الإحصائية المستخدمة

أثناء إعداد الاستبيان تم الاعتماد بشكل أساسي على ما تم استنتاجه من الجانب النظري لهذه الدراسة، إضافة إلى القانون التجاري الجزائري وبعض القوانين والمراسيم التي تتعلق بمتغيرات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن صياغة استمارة الاستبيان كانت باللغتين: العربية والفرنسية (انظر الملحقين رقم 04، ورقم 05) وذلك من أجل ضمان عدم مواجهة المستجوب لمشكلة عدم فهم عبارات الاستبيان بسبب اللغة. وفيما يلي نوضح كيفية تصميم الاستبيان والأدوات الإحصائية المستخدمة.

1. هيكل الاستبيان

يحتوي الاستبيان على ثلاثة أجزاء أساسية هي:

1.1. الجزء الأول

يحتوي على بيانات عامة حول الأفراد المستجوبين، ويتضمن خمسة (5) أسئلة حول: الوظيفة، عدد سنوات الخبرة المهنية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، شغل منصب عضو مجلس إدارة من قبل أم لا، عدد سنوات الخبرة (كعضو مجلس إدارة).

2.1. الجزء الثاني

يحتوي على ثلاثة (3) محاور تتضمن واحد وثلاثون (31) سؤالاً حول مدى مساهمة الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح، والجدول رقم (5-1) يوضح محاور الاستبيان والهدف من الأسئلة التي يتضمنها كل محور. كما تم استخدام سلم ليكرت الثلاثي (Likert Scale) الموضح في الجدول رقم (5-2).

3.1. الجزء الثالث

يتضمن ثمانية (8) أسئلة مفتوحة تترك للمستجيب حرية التعبير عن رأيه؛ ذلك أن الهدف من هذه الأسئلة هو الحصول على بعض التفسيرات حول بعض الأمور التي لاحظنا أنها تتعلق بالبيئة الجزائرية بشكل خاص؛ مثل عدم نشر التقارير السنوية والسريّة الطاغية حول هذه الوثائق وصعوبة الحصول عليها، عدم اهتمام الشركات الجزائرية بتكوين لجان فرعية لمجلس الإدارة، نقص الاهتمام بالإفصاح الاختياري. إضافة إلى كل ذلك، سعينا من خلال هذه الأسئلة إلى الحصول على بعض المقترحات من طرف المستجوبين حول الطرق الممكنة لزيادة فعالية مجالس الإدارة في الشركات الجزائرية (يتم توضيحها عند عرضها وتحليلها في المبحث الموالي).

الجدول رقم (5-1): محاور الاستبيان والهدف منها

عنوان المحور	الهدف من أسئلة المحور
مساهمة المجلس في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح	معرفة مدى مساهمة المجلس في تدعيم الممارسات التي من شأنها تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق جودة الإفصاح، ولقد ركزت أسئلة هذا المحور على الحوكمة والسلوك الأخلاقي باعتبار أن توفرهما في الشركة يخلق بيئة تساعد على زيادة الاهتمام بمصالح جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية، وهو الأمر الذي يجعل الأطراف الداخلية أكثر اهتماما بتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات وتجسيد مبدأ الإفصاح الذي ينبغي أن يخدم جميع الأطراف.
عدد الأسئلة: 07	
مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح	إن عدم قيام الشركات محل الدراسة بنشر تقاريرها السنوية ماعدا بعض القوائم المالية، جعلنا نصيغ بعض الأسئلة بهدف معرفة مدى حرص مجلس الإدارة على محتويات التقرير السنوي وتوفيره في الوقت المناسب.
عدد الأسئلة: 04	
دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح	هدفت أسئلة هذا المحور إلى معرفة الدور الإشرافي والرقابي للمجلس على أهم الآليات الرقابية في الشركة، حيث أن مجلس الإدارة لا يمكنه تحقيق الإشراف والرقابة بشكل مباشر على جميع عمليات الشركة ولذلك فإنه يشرف ويراقب جميع الآليات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق جودة الإفصاح، ويحرص على توفير جميع الظروف المناسبة لتقوم بمهامها بأفضل طريقة، ولقد ركز المحور على أربع آليات مهمة هي: - التدقيق الداخلي: نظرا لدوره الرقابي المتمثل في القدرة على اكتشاف الأخطاء والاحتيايل، ودوره الاستشاري الذي يمكن أن يكون استباقيا ويقدم من خلاله توصيات مهمة. - التدقيق الخارجي: نظرا لكونه طرف رقابي خارجي، حيث أن تدقيقه لحسابات الشركة وابداء رأيه الذي يُفترض أن يكون محايدا سيخدم جميع الأطراف ذات المصلحة ويضمن توفير معلومات ذات جودة. - نظام الرقابة الداخلية: نظرا لكون هدفها الأساسي يتمثل في تحقيق أهداف الشركة وتوفير معلومات ذات دقة ومصداقية، حيث أن فعالية هذا النظام تنعكس على جميع الآليات الأخرى. - نظام إدارة المخاطر: نظرا لتأثير المخاطر على استراتيجية الشركة ووضعيتها، حيث أن تحديدها والإفصاح عنها في الوقت المناسب يحسن من جودة الإفصاح.
عدد الأسئلة: 20	

المصدر: إعداد الباحثة.

الجدول رقم (5-2) : مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق
الدرجة	2	1	0

المصدر: إعداد الباحثة.

تم استخدام سلم ليكارت الثلاثي (Likert Scale) في الجزء الثاني من الاستبيان من أجل تحديد درجة الموافقة حول العبارات الواردة فيه، حيث كلما ارتفعت درجة الموافقة دلّ ذلك على زيادة درجة مساهمة مجلس في تحسين جودة الإفصاح (حسب آراء المستجوبين). وتم حساب المتوسط الفرضي من خلال تقسيم مجموع بدائل الإجابة على عددها كما يلي:

- عدد البدائل (الإجابات المقترحة وفق مقياس ليكارت) = 3
- مجموع البدائل (مجموع درجات الإجابات) = $3 = 0+1+2$
- المتوسط الفرضي = مجموع البدائل / عدد البدائل = $1 = 3/3$

2. أدوات تحليل ومعالجة بيانات الاستبيان

بعد توزيع استمارات الاستبيان ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج "SPSS" نسخة 23، تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لعرض وتحليل النتائج المتوصل إليها، وهي كما يلي:

1.2. مقاييس التشتت والنزعة المركزية

- **المتوسط الحسابي:** يتم حسابه من خلال قسمة مجموع القيم على عددها، ويتم استخدامه في هذه الدراسة كأداة أساسية في تحليل نتائج الاستبيان، حيث تتم مقارنته مع المتوسط الفرضي بهدف التمكن من الحكم على درجة مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح.
- **الانحراف المعياري:** يُستخدم لمعرفة مدى تشتت البيانات عن متوسطها الحسابي.
- **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدامها في هذا الشق من الدراسة من أجل معالجة الأسئلة المفتوحة التي وردت في الاستبيان والتي هدفت للحصول على آراء المستجوبين حول بعض الأمور المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى استخدامها في تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالفئة المستجوبة.

2.2. اختبار "ت" لمتوسط عينة واحدة "One Sample T-test": يعتبر من الاختبارات المعلمية التي يمكن استخدامها عند التعامل مع عينة واحدة بياناتها كمية، إلا أنه يشترط اعتدالية توزيع البيانات (التوزيع الطبيعي) ونظرا لكون عينة الدراسة (عدد المستجوبين يقدر بـ 72) كبيرة نوعا ما (أكبر من 30) فإنه وفقا لنظرية النهايات المركزية (Central Limit Theorem) يمكن اعتبار التوزيع في هذه الحالة قريب من التوزيع الطبيعي وعليه يمكننا استخدام الاختبار (T-test) بهدف معرفة مساهمة مجلس الإدارة من خلال دوره الإشرافي والرقابي في تحسين جودة الإفصاح، وذلك من خلال الكشف عن دلالة الفروقات الاحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لكل عبارة ثم لكل محور.

ثالثا: الفئة المستهدفة

تشمل دراستنا مجموعة من شركات المساهمة في ولايات سطيف (ملحق رقم 01) والتي سبق توضيح أسباب اختيارها في الفصل السابق، وعليه فإن الفئة المستهدفة من الاستبيان تمثل مجموعة من الأفراد الذين نعتقد أنهم قادرين على إبداء رأيهم حول المهام الفعلية لمجلس الإدارة والتي من شأنها تحسين جودة الإفصاح في الشركات محل الدراسة.

1. الأفراد المستجوبين

ينقسم الأفراد المستجوبين إلى ثلاث مجموعات رئيسية، نوضح كل منها وسبب اختيارها فيما يلي:

- **أعضاء مجلس الإدارة:** يمثل مجلس الإدارة أحد المتغيرات الرئيسية في دراستنا، ولذلك يُعتبر أعضاء مجلس الإدارة الفئة الرئيسية التي يُفترض أنها الأكثر دراية بالمساهمة الفعلية للمجلس؛
- **الإطارات المسيرة:** مثل المدير العام، المدير المالي والمحاسبي، المدقق الداخلي، مراقب التسيير، تمثل هذه الفئة الأفراد الأكثر اطلاعا بمهام مجلس الإدارة مقارنة بباقي موظفي الشركة، إضافة إلى أن طبيعة الوظائف التي يشغلها أفراد هذه الفئة تجعل مساهمتهم كبيرة في تحقيق جودة الإفصاح؛

- **المدققون الخارجيون:** تشمل هذه الفئة جميع محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق حسابات الشركات محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020. حيث أن المدققين الخارجيين يعتبرون من أهم الآليات الرقابية التي تضمن قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات التي تُعبر

فعلا عن الوضعية الحقيقية للشركة، كما أن مسؤوليتهم في مراقبة مجلس الإدارة وجميع أعماله تجعلهم قادرين على ابداء رأيهم حول المساهمة الفعلية لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح.

بعد تحديد الفئة المستهدفة؛ تم توزيع استمارات الاستبيان على الأفراد المعنيين، حيث قمنا بإجراء بعض المقابلات مع المستجوبين أثناء اجابتهم على الاستبيان من أجل الحصول على معلومات واستفسارات أكثر، إلا أن انشغال هؤلاء الأفراد جعلنا نترك لهم استمارات الاستبيان لفترة زمنية معتبرة من أجل منحهم الوقت الكافي للإجابة عن الأسئلة بموضوعية، وتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا أيضا على طريقة الاستبيان الإلكتروني لتسهيل عملية الإجابة بالنسبة لبعض المستجوبين. الجدول الموالي يبين تبويب استمارات الاستبيان.

الجدول رقم (5-3): تبويب استمارات الاستبيان

الاستمارات	العدد	النسبة%
الموزعة	119	100
غير المسترجعة	41	34.45
المسترجعة	78	65.54
الملغاة	06	05.04
المستخدمة	72	60.50

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الاستمارات غير المسترجعة بلغت (34.45%) وهي تمثل بشكل أساسي الاستمارات الموجهة لأعضاء مجلس الإدارة، وهو الأمر الذي جعلنا لا نكتف بآراء هؤلاء الأعضاء فقط رغم أنهم يمثلون الفئة المستجوبة الرئيسية، حيث أن صعوبة التواصل معهم، إضافة إلى رغبتنا في معرفة آراء أطراف أخرى (غير أعضاء المجلس) حول مهام مجلس الإدارة، جعلتنا نستعين بفئات أخرى.

2. خصائص الفئة المستجوبة

نقوم فيما يلي بعرض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بالبيانات العامة للفئة المستجوبة من أجل معرفة بعض الخصائص المهمة حول الأفراد الذين قاموا بتقديم الإجابات حول أسئلة الاستبيان، وهي كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-5): خصائص الفئة المستجوبة

النسبة المئوية (%)	التكرار	البيان	
12.50	09	مدير عام/ رئيس مدير عام	المسمى الوظيفي
43.10	31	إطار مسير	
31.90	23	إطار سامي	
09.70	07	محافظ حسابات/خبير محاسبي	
02.80	02	أخرى	
100	72	المجموع	
23.62	17	أقل من 10 سنوات	عدد سنوات الخبرة المهنية
27.77	20	من 10 سنوات إلى 19 سنة	
27.77	20	من 20 سنوات إلى 30 سنة	
20.84	15	أكثر من 30 سنوات	
100	72	المجموع	
52.78	38	ليسانس	المؤهل العلمي
11.11	08	ماستر	
08.33	06	ماجستير	
06.94	05	دكتوراه	
20.84	15	أخرى	
100	72	المجموع	
55.56	40	مالية و/أو محاسبة	التخصص العلمي
15.28	11	إدارة أعمال و/أو تسير	
29.16	21	أخرى	
100	72	المجموع	

38.90	28	نعم	شغل منصب عضو مجلس إدارة
61.10	44	لا	
100	72	المجموع	
25.00	07	أقل من 4 سنوات	عدد سنوات الخبرة (كعضو مجلس إدارة)
60.72	17	من 4 سنوات إلى 12 سنة	
14.28	04	أكثر من 12 سنة	
100	28	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

أ. **المسمى الوظيفي:** تشير النتائج المتحصل إليها أن النسبة الأكبر من المستجوبين تمثلت في الإطارات المسيرة (43%) تليها نسبة الإطارات السامية بنسبة (32%) وهي نسب معتبرة لفئتين تمثلان أفرادا من ذوي المناصب المهمة في الشركات والتي تمتلك معلومات مفيدة، أما نسبة المديرون العامون ومحافظو الحسابات فقدرت بـ (13%) و (10%) على التوالي، وهي تعتبر نسب صغيرة بالنسبة لباقي الفئات؛ إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن كل شركة لديها مدير عام واحد، محافظ حسابات واحد أو اثنين على الأكثر، وبما أن عدد الشركات محل الدراسة بلغ 15 شركة؛ فإن عدد المديرين العامين ومحافظي الحسابات المستجوبين يمثل تقريبا نصف عدد الشركات، وهو عدد معتبر نظرا لانشغال هؤلاء الأفراد.

ب. **عدد سنوات الخبرة المهنية:** أكثر من نصف المستجوبين تراوحت خبرتهم بين 10 سنوات و 30 سنة، كما أن ما نسبته (21%) من المستجوبين فاقت خبرتهم 30 سنة، وهو ما يدل على أن الأفراد المستجوبين (في المجل) يمتلكون خبرة مهنية كبيرة تزيد من احتمال ابداء آرائهم بدقة وهو ما يدعم مصداقية إجاباتهم عن عبارات الاستبيان والنتائج المتوصل إليها.

ج. **المؤهل العلمي:** معظم المستجوبين يمتلكون شهادة ليسانس، كما قدرت نسبة المستجوبين من أصحاب الشهادات العليا -ماجستير ودكتوراه- حوالي (15%) بينما تمثل نسبة (21%) الأفراد المتحصّلين على شهادات مهندس دولة (أصحاب التخصصات التقنية) وبعض الشهادات المهنية المختلفة، وبصفة عامة نلاحظ أن أغلب المستجوبين متحصّلين على شهادات جامعية، وهو ما يجعلهم قادرين على فهم

واستيعاب عبارات الاستبيان من أجل الإجابة عنها بدقة ومصادقية ومن ثمة زيادة مصداقية الاستبيان والنتائج المتحصل عليها.

ج. التخصص العلمي: أغلب المستجوبين من أصحاب التخصصات في مجال المالية والمحاسبة، بينما (15%) لديهم تخصصات في مجال إدارة الأعمال والتسيير، وهي تخصصات لها علاقة مع متغيرات الدراسة خاصة ما تعلق بجودة الإفصاح وحوكمة الشركات، في حين أن (29%) من إجمالي المستجوبين لديهم تخصصات مختلفة مثل التدقيق، التسويق، الاقتصاد، إضافة إلى بعض التخصصات التقنية (المرتبطة بنشاط الشركة) التي يمتلكها بعض المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين، ولقد تم ضمهم للفئة المستجوبة -رغم تخصصاتهم التي تعتبر ذات علاقة غير وطيدة بمتغيرات الدراسة- نظرا لمناصبهم المهمة في الإدارة العليا وهو ما يجعلهم مؤهلين للإجابة عن عبارات الاستبيان.

د. شغل منصب "عضو مجلس إدارة": أردنا من خلال هذا السؤال معرفة نسبة أعضاء مجلس الإدارة في الفئة المستجوبة نظرا لاعتبارهم فئة مهمة تمثل أحد المتغيرات الرئيسية للدراسة، ولقد تبين من خلال الجدول السابق أن (39%) من إجمالي المستجوبين يمثلون أفرادا يشغلون (أو شغلوا من قبل) منصب عضو مجلس إدارة، وهي نسبة معتبرة نظرا لصعوبة التواصل مع هذه الفئة.

هـ. عدد سنوات الخبرة (كعضو مجلس إدارة): أغلب أعضاء مجلس الإدارة تتراوح خبرتهم بين 04 سنوات و 12 سنة، كما أن (14%) من الأعضاء تفوق خبرتهم 12 سنة (ما يعادل 4 عهديات)، وهو ما يدل على أن أغلب الأعضاء لديهم خبرة كبيرة في عضوية مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

بهدف التأكد من مدى ملائمة الاستبيان كأداة يُعتمد عليها في هذه الدراسة، يتم اختبار مدى صدقه وثباته، في الخطوات الموالية.

أولاً: صدق الاستبيان

1. الصدق الظاهري للاستبيان

يُستخدم الصدق الظاهري بهدف التأكد من مدى تمثيل عبارات الاستبيان لموضوع الدراسة، أي مدى صلاحيته لقياس الأهداف التي أُعد لأجلها، ومن أجل التحقق من ذلك قمنا بما يلي:

- عرض الاستبيان (قبل توزيعه على المستجوبين) على مجموعة من الأساتذة المحكّمين (المقيمين) من بينهم عضو مجلس إدارة سابق (الملحق رقم 03)، حيث تم تسجيل جميع ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول بعض بنود الاستبيان، ومن ثمة القيام بالتعديلات التي رأينا أنها ضرورية وتساهم في تحسين جودة عبارات الاستبيان شكلا ومضمونا؛
- اجراء دراسة اختبارية (أوليّة) من خلال اجراء مقابلات مع بعض المستجوبين أثناء اجابتهم على الاستبيان وهو ما جعلنا نسجل بعض الملاحظات التي أستخدمت في تعديل بعض عباراته خاصة فيما تعلق بدرجة وضوحها، وهو ما جعلنا نعيد صياغتها من أجل ضمان فهمها بشكل صحيح من قبل المستجوبين؛
- اعداد الاستبيان في شكله النهائي بعد اجراء كل التعديلات اللازمة، ثم توزيعه على المستجوبين.

2. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

يُستخدم صدق الاتساق الداخلي بهدف معرفة درجة اتساق كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، ويتم قياسه من خلال معامل الارتباط بيرسون (Pearson)، الذي كلما زادت قيمته وكانت لها دلالة (معنوية) احصائية؛ دلّ ذلك على أن الارتباط بين العبارة والمحور قوي، أي أن هناك اتساق داخلي لعبارات الاستبيان، وفيما يلي نوضح صدق الاتساق الداخلي لكل محور على حدة.

1.2. صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

يهدف هذا المحور لمعرفة: "مساهمة مجلس الإدارة في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح"، والجدول الموالي رقم (5-5) يبين معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لهذا المحور.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن جميع عبارات المحور الأول متناسقة معه، ذلك أن قيمة معامل الارتباط لكل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه تراوحت بين 0.434 و 0.724 وهي قيم تعبر عن وجود ارتباط موجب وقوي نسبيا بين العبارات والمحور، كما أن مستوى الدلالة كان أقل من 0.01 وهو ما يعني أن عبارات المحور الأول تُعبّر عما وضعت لقياسه ومقبولة احصائيا كأداة للقياس.

الجدول رقم (5-5): صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة **
المحور الأول: مساهمة المجلس في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح	01	0.434	0.000
	02	0.616	0.000
	03	0.700	0.000
	04	0.724	0.000
	05	0.584	0.000
	06	0.511	0.000
	07	0.449	0.000

** دال عند مستوى المعنوية 0.01؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

2.2. صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

يهدف هذا المحور لمعرفة: "مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح"، والجدول الموالي يبين معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لهذا المحور .

الجدول رقم (5-6): صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة **
المحور الثاني: مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح	08	0.372	0.001
	09	0.729	0.000
	10	0.837	0.000
	11	0.802	0.000

** دال عند مستوى المعنوية 0.01؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع عبارات المحور الثاني متناسقة معه، ذلك أن قيمة معامل الارتباط لكل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه تراوحت بين 0.372 و 0.837 وهي قيم تعبر عن وجود

ارتباط موجب وقوي نسبيا بين العبارات والمحور، كما أن مستوى الدلالة كان أقل من 0.01، وهو ما يعني أن عبارات المحور الثاني تُعبّر عما وضعت لقياسه ومقبولة احصائيا كأداة للقياس.

3.2. صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث

يهدف هذا المحور لمعرفة: "دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح"، والجدول الموالي يبين معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لهذا المحور.

الجدول رقم (5-7): صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة **
المحور الثالث: دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح	12	0.472	0.000
	13	0.600	0.000
	14	0.659	0.000
	15	0.635	0.000
	16	0.572	0.000
	17	0.340	0.001
	18	0.565	0.000
	19	0.680	0.000
	20	0.424	0.000
	21	0.349	0.001
	22	0.590	0.000
	23	0.464	0.000
	24	0.692	0.000
	25	0.609	0.000
	26	0.621	0.000
	27	0.515	0.000
	28	0.646	0.000
	29	0.655	0.000
	30	0.603	0.000
	31	0.325	0.004

** دال عند مستوى المعنوية 0.01؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع عبارات المحور الثالث متناسقة معه، ذلك أن قيمة معامل الارتباط لكل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه تراوحت بين 0.325 و 0.692 وهي قيم تعبر عن وجود ارتباط موجب وقوي نسبيا بين العبارات والمحور، كما أن مستوى الدلالة كان أقل من 0.01 وهو ما يعني أن عبارات المحور الثالث تُعبر عما وضعت لقياسه ومقبولة احصائيا كأداة للقياس.

4.2. صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

يبين الجدول الموضح أدناه معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية لهذا الاستبيان، والذي يهدف لمعرفة: "مساهمة الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح".

الجدول رقم (5-8): صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

الاستبيان	رقم المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة **
مساهمة الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح	01	0.690	0.000
	02	0.574	0.000
	03	0.942	0.000

** دال عند مستوى المعنوية 0.01؛ * دال عند مستوى المعنوية 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن جميع محاور الاستبيان متناسقة معه، ذلك أن قيمة معامل الارتباط لكل محور مع الاستبيان تراوحت بين 0.574 و 0.942 وهي قيم تعبر عن وجود ارتباط موجب وقوي بين المحاور والاستبيان، كما أن مستوى الدلالة كان أقل من 0.01، وهو ما يعني أن محاور الاستبيان تُعبر عما وضعت لقياسه ومقبولة احصائيا كأداة للقياس.

ثانيا: ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان الحصول على نتائج مقارنة (أو نفسها) إذا تم إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى على العينة نفسها وفي الظروف نفسها، ومن أجل التأكد من ثبات استبيان الدراسة قمنا باستخدام الطريقتين المبينتين أدناه.

1. ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بهدف اختبار ثبات استمارة الاستبيان ومدى امكانية الاعتماد عليها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-9): ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل "ألفا كرونباخ"
01	مساهمة المجلس في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح	07	0.669
02	مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح	04	0.652
03	دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح	20	0.877
	<u>الاستبيان ككل: مساهمة الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح</u>	31	0.885

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معاملات الثبات "ألفا كرونباخ" للمحاور الثلاثة وللاستبيان ككل أكبر من الحد المتعارف عليه للحكم على ثبات الاستبيان المقدر بـ (0.6)، وعليه فإن استبيان الدراسة (وفقا لهذا المعامل) يتميز بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه كأداة للدراسة.

2. ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية

تم استخدام التجزئة النصفية (Split-Half) كطريقة ثانية لاختبار ثبات الاستبيان ومدى امكانية الاعتماد عليه، حيث تعتمد هذه الطريقة على تجزئة عبارات الاستبيان إلى جزأين؛ الجزء الأول يمثل العبارات التي تحمل ترتيبا فرديا والجزء الثاني يمثل العبارات التي تحمل ترتيبا زوجيا، ثم تقدير درجة الارتباط بينهما، ثم تصحيح الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون (Spearman Brown Coefficient) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-10): ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الارتباط قبل التعديل	الارتباط المعدل بمعامل Spearman Brown
01	مساهمة المجلس في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح	07	0.579	0.733
02	مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح	04	0.503	0.669
03	دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح	20	0.841	0.914
	الاستبيان ككل: مساهمة الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح	31	0.854	0.921

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات "سبيرمان براون" للمحاور الثلاثة وللاستبيان ككل أكبر من الحد المتعارف عليه للحكم على ثبات الاستبيان المقدر بـ (0.6)، وعليه فإن استبيان الدراسة (وفقا لهذا المعامل) يتميز بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه كأداة للدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الاستبيان وتحليلها

يتناول هذا المبحث عرض نتائج الاستبيان وتحليلها وذلك لكل عبارة من عبارات محاور الاستبيان على حدة؛ حيث أنه من أجل اتخاذ القرار بشأن دلالة العبارات وتحليل النتائج الإحصائية الخاصة بها سيتم الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ. المتوسط الحسابي: بهدف اعطائه مدلولاً يُمكننا من الحكم على درجة موافقة المستجوبين على عبارات الاستبيان وبالتالي درجة مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح نقوم بوضع مقياس ترتيبي لدرجات "سلم ليكارت" كما يوضحه الجدول الموالي، ويتم ذلك من خلال تحديد الحدود (المدى) التي تفصل الإجابات في "سلم ليكارت الثلاثي" كما يلي:

المدى = أعلى رتبة في سلم ليكارت - أدنى رتبة في السلم = $2 - 0 = 2$

طول المجال = المدى / عدد درجات الإجابة = $3/2 = 0.66$

الجدول رقم (5-11): مقياس تحديد مدلول المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح
0.66 - 0	غير موافق	يساهم بدرجة ضعيفة
1.33 - 0.67	موافق بدرجة متوسطة	يساهم بدرجة متوسطة
2 - 1.34	موافق بدرجة كبيرة	يساهم بدرجة كبيرة

المصدر: إعداد الباحثة.

يمكننا المقياس الترتيبي من اعطاء مدلول للوسط الحسابي واستخدامه مبدئيا في الحكم على مدى مساهمة مجلس الإدارة إلا أنه للتأكد من معنوية كل عبارة يتم الاستعانة باختبار "T-test".

ب. اختبار "T-test": يتم استخدامه لاتخاذ القرار كما يلي:

- مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 5\%$): إذا كان مستوى الدلالة لعبارة ما ($\text{sig} > 0.05$) فهذا يعني أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، أي أن درجة الموافقة على عبارات الاستبيان تمثل "موافق بدرجة متوسطة"؛ أما إذا كان مستوى الدلالة للعبارة ($\text{sig} \leq 0.05$) فذلك يعني أنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، أي أن درجة الموافقة على عبارات الاستبيان تمثل "موافق" أو "غير موافق"، ومن أجل تحديد اتجاه الموافقة يتم الاستعانة بإشارة قيمة (t).
- قيمة (t) وإشارتها: الإشارة الموجبة تدل على أن درجة الإجابة على العبارة تتجه نحو "الموافقة"، في حين أن الإشارة السالبة تدل على أن درجة الإجابة على العبارة تتجه نحو "عدم الموافقة".

المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول

سعيًا من خلال المحور الأول إلى معرفة مساهمة مجلس الإدارة في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي التي تعتبر مكونا أساسيا في تحقيق جودة الإفصاح، والجدول الموالي يوضح الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن عبارات هذا المحور.

الجدول رقم (5-12): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور الأول

رقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
01	يشرف مجلس الإدارة على وضع إجراءات عمل واضحة لتطبيق قواعد الحوكمة	1.33	0.475	5.958	0.000	دال (موافق)
02	يراقب المجلس باستمرار مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق القواعد الموضوعة للحوكمة	1.25	0.645	3.291	0.002	دال (موافق)
03	يشرف مجلس الإدارة على وضع ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركة	1.10	0.825	1.000	0.321	غير دال موافق بدرجة متوسطة
04	يراقب المجلس باستمرار مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي المتعارف عليها	1.04	0.701	0.504	0.615	غير دال موافق بدرجة متوسطة
05	يشجع المجلس الموظفين على الإبلاغ عن أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي دون خوف من المسؤول المباشر	0.79	0.730	-2.420	0.018	دال (غير موافق)
06	يحرص المجلس على جعل إفصاحات الشركة تخدم مختلف الأطراف ذات المصلحة	0.97	0.671	-0.351	0.726	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)
07	يقوم المجلس بإجراء تقييم ذاتي لأدائه بشكل دوري	1.08	0.666	1.062	0.292	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

اعتمادا على الإحصائيات المبينة في الجدول السابق تتم مناقشة عبارات المحور الأول كما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين 01 و 02 القيمتين (1.33) و (1.25) كما أن قيمة (t) كانت موجبة وبمستوى دلالة أقل من (0.05)، وهو ما يعني أن إجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بأن مجلس الإدارة يساهم في تحقيق جودة الإفصاح، من خلال اشرافه على وضع إجراءات عمل واضحة لتطبيق قواعد الممارسات الجيدة للحوكمة ومراقبة مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق هذه القواعد. ويمكن

تفسير ذلك بأن مهام مجلس الإدارة تركز بشكل أساسي على ضمان حسن سير الشركة وتفعيل الرقابة على جميع أعمالها، ولذلك نجده يحرص على تطبيق جميع الإجراءات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف.

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين 03 و 04 القيمتين (1.10) و (1.04)، كما أن قيمة (t) كانت موجبة، إلا أن مستوى الدلالة كان أكبر من (0.05)، وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بدرجة أقل (متوسطة) على أن مجلس الإدارة يشرف على وضع ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركة ويراقب مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي المتعارف عليها، وهو ما يدل على حرص مجلس الإدارة على تخفيض انتهازية المسيّرين من أجل زيادة جودة الإفصاح، ولكن مساهمته كانت بدرجة متوسطة، وهو ما يمكن تفسيره بعدم الاهتمام بشكل كاف بهذا الجانب رغم أهميته الكبيرة، حيث أشار بعض المستجوبين خلال لقاءاتنا معهم أن هذا النوع من المواثيق الأخلاقية في بعض الأحيان لا يتم العمل به فعليا ويبقى مجرد إجراءات مكتوبة.

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 05 القيمة (0.79) كما أن قيمة (t) كانت سالبة وبمستوى دلالة أقل من (0.05) وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن عدم موافقتهم بأن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال تشجيع الموظفين على التبليغ عن أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي دون الخوف من المسؤول المباشر، ولقد برر بعض المستجوبين ذلك بأن الشركات لا تتخذ اجراءات فعلية تساعد على نشر ثقافة التبليغ، وعلى حماية الموظفين من ردود أفعال مسؤوليهم، إضافة إلى أن دور مجلس الإدارة في هذا الجانب محدود ويمكن اعتباره شكليا فقط، لأن الموظفين يخضعون وظيفيا وبشكل مباشر للمدير العام الذي يرأس مجلس الإدارة أيضا (حيث أن 86.7% من الشركات محل الدراسة لا تفصل بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة*).

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 06 القيمة (0.97)، كما أن قيمة (t) كانت سالبة، إلا أن مستوى الدلالة كان أكبر من (0.05)، وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بدرجة متوسطة على أن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال الحرص على جعل إفصاحات الشركة تخدم مختلف الأطراف ذات المصلحة، ومن خلال مقابلاتنا مع المستجوبين -ومن بينهم أعضاء مجلس الإدارة- صرح البعض بأن إفصاحات الشركة لا تخدم جميع هذه الأطراف وإنما البعض منها فقط،

* يمكن الاطلاع على الاحصائيات الخاصة بخصائص مجلس الإدارة التي تم التطرق إليها في الفصل الرابع (المبحث الثاني).

وبشكل خاص الإفصاحات المتعلقة بالجانب الاختياري، وهو ما يُبرر عدم قيام الشركات بنشر تقاريرها السنوية* رغم أنها تعتبر من الوثائق المهمة التي يجب أن يطلع عليها جميع الأطراف ذات المصلحة. في حين أن هناك بعض المستجوبين يرون أن المهمة الأساسية لمجلس الإدارة تتمثل في خدمة المساهمين، ولذلك فإنه يحرص على توفير الجودة في الإفصاح من أجل ضمان حصولهم على جميع التفاصيل اللازمة، أما بقية الأطراف فهم يحصلون على المستوى الإلزامي من الإفصاح وبما لا يخالف القانون وهو ما يجعلهم يعتبرون أن إفصاحات الشركة تصبح كافية وتخدم جميع الأطراف كل حسب احتياجاته.

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 07 القيمة (1.08) كما أن قيمة (t) كانت موجبة، إلا أن مستوى الدلالة كان أكبر من (0.05) وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بدرجة متوسطة على أن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال القيام بإجراء تقييم ذاتي لأدائه وبشكل دوري، حيث أن هذا الإجراء يسمح بتحسين مستوى أداء المجلس باستمرار، ومن خلال مناقشاتنا مع بعض المستجوبين استنتجنا أن هناك بعض المجالس تقوم فعلا بتقييم أدائها وإجراء بعض التحسينات اللازمة من أجل الرفع من فعاليتها، إلا أن أغلب المجالس وإن كانت تقوم فعلا بتقييم أدائها فإنها تواجه العديد من الصعوبات في استغلال هذا التقييم من أجل تحسين الأداء ويرجع ذلك لبعض الأسباب أهمها طريقة تعيين أعضاء المجلس التي تعتبر من أهم العوامل التي تخفض من فعالية مجلس الإدارة** وتعيق عملية تغيير الأعضاء غير الأكفاء بأعضاء أكفاء فعلا.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني

يهدف المحور الثاني إلى معرفة مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح، والجدول الموالي يوضح الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن عبارات هذا المحور.

* معالجة السؤال رقم 01 (من الأسئلة المفتوحة) تؤكد أن أغلب المستجوبين يرون أن التقرير السنوي يعتبر من الوثائق التي لا ينبغي للجميع الاطلاع عليها، انظر (ص. 240)

** معالجة السؤال رقم 07 (من الأسئلة المفتوحة) تؤكد أن أغلب المستجوبين يرون أن طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة تعتبر من أهم العوامل التي تخفض من فعالية مجلس الإدارة، انظر (ص. 250)

الجدول رقم (5-13): الإحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور الثاني

رقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
8	يحرص المجلس على نشر التقرير السنوي على الموقع الالكتروني للشركة وجعله متاحا في الوقت المناسب	0.33	0.475	-11.91	0.000	دال (غير موافق)
9	يحرص المجلس على تكليف الأشخاص المناسبين لإعداد التقرير السنوي وتحريه	1.21	0.730	2.420	0.018	دال (موافق)
10	يتأكد المجلس من أن التقارير السنوية تتوافق مع المتطلبات القانونية، والمعايير المعمول بها لإعداد التقارير	1.50	0.628	6.756	0.000	دال (موافق)
11	يشرف المجلس على التكاليف المخصصة لإعداد التقارير السنوية وجعلها مناسبة لتحقيق جودة الإفصاح	1.00	0.650	0.000	1.000	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

اعتمادا على الإحصائيات المبينة في الجدول السابق تتم مناقشة عبارات المحور الثاني كما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 08 القيمة (0.33) بمستوى دلالة أقل من (0.05) كما أن قيمة (t) كانت سالبة؛ وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن عدم موافقتهم بأن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال حرصه على نشر التقرير السنوي على الموقع الالكتروني للشركة وجعله متاحا في الوقت المناسب، نتائج هذه العبارة تتوافق إلى حد ما مع نتائج العبارة 06 حيث أن ثقافة الإفصاح في الشركات محل الدراسة وفي البيئة الجزائرية ككل لا تعتبر أن جميع الأطراف ذات المصلحة لها الحق في الحصول على نسخة من التقرير السنوي، وإنما تكتفي فقط بنشر القوائم المالية الإلزامية. وهو ما لاحظناه عند بحثنا عن التقارير السنوية في المواقع الالكترونية للعديد من الشركات الجزائرية، حيث أننا لم نعثر سوى على شركة أو اثنتين فقط تنشران عن تقاريرها، ولقد برّر المستجوبون ذلك بالعديد من الأسباب نفصل فيها فيما بعد*. إن ما سبق، يجعلنا نستنتج أن مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية

* عند مناقشة نتائج السؤال الأول من الأسئلة المفتوحة (ص. 240).

لا يشجع على نشر التقارير السنوية للجمهور وإنما يركز بشكل أساسي على تحقيق جودة الإفصاح بما يخدم المساهمين فقط؛ ورغم أن ذلك يُعتبر من المهام الأساسية للمجلس؛ إلا أنه يتم على حساب باقي الأطراف ذات المصلحة التي لا تحصل على جميع المعلومات التي تحتاجها.

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين 09 و 10 القيمتين (1.21) و (1.50) بمستوى دلالة أقل من (0.05)، كما أن قيمة (t) كانت موجبة، وهو ما يعني أن إجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بأن مجلس الإدارة يساهم في تحقيق جودة الإفصاح من خلال حرصه على تكليف الأشخاص المناسبين لإعداد التقرير السنوي وتحريره والتأكد من أنه يتوافق مع المتطلبات القانونية، والمعايير المعمول بها لإعداد التقارير، ومن خلال الحوارات التي دارت بيننا وبين بعض المستجوبين أكدوا لنا أن مجلس الإدارة يهتم بجودة المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية، ذلك أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم الوسائل التي من خلالها يتم معرفة الوضعية الحقيقية للشركة، ويرى أغلبهم أنه رغم عدم حرص المجلس على إتاحة التقرير السنوي لجميع الأطراف ذات المصلحة (وفقا لنتائج تحليل العبارة السابقة) إلا أنه يحرص على ضرورة إعداده بالطريقة التي تضمن احتواءه على المعلومات اللازمة.

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 11 القيمة (1.00) بمستوى دلالة أكبر من (0.05)؛ وهو ما يعني أن إجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بدرجة متوسطة على أن مجلس الإدارة يشرف على التكاليف المخصصة لإعداد التقارير السنوية ويجعلها مناسبة لتحقيق جودة الإفصاح، نتائج هذه العبارة تتوافق إلى حد ما مع نتائج العبارتين السابقتين، والتي تبين حرص المجلس على تحسين جودة هذه التقارير، إلا أنه حسب آراء بعض المستجوبين لا يركز مجلس الإدارة كثيرا على الاهتمام بالتكاليف المخصصة لإعداد هذه التقارير لأنه غالبا ما يتم إعدادها وتسليمها فقط للأطراف الداخلية، وهو ما يخفض من احتمالية تحمل بعض التكاليف المباشرة أو غير المباشرة مثل تكاليف التصميم أو استغراق المزيد من الوقت والجهد في إعدادها من أجل ضمان جودتها شكلا ومضمونا.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث

يهدف المحور الثالث إلى معرفة دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح، وقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور فرعية، نوضحها فيما يلي.

أ. المحور (1-3): مساهمة المجلس في تدعيم التدقيق الداخلي وجعله فعالاً في تحسين جودة الإفصاح.

الجدول رقم (5-14): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (1-3)

رقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
12	يتمتع المجلس بسلطة الموافقة أو عدم الموافقة على قرار تعيين (أو فصل) المدقق الداخلي من قبل المدير العام.	0.74	0.731	-3.061	0.003	دال (غير موافق)
13	يحرص المجلس على ضرورة توفر الكفاءة والخبرة في المدقق الداخلي للقيام بمهامه	1.10	0.695	1.187	0.239	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)
14	يحرص المجلس على عدم تعرض المدقق الداخلي لأية ضغوطات من قبل الإدارة	1.14	0.718	1.641	0.105	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)
15	يستشير المجلس المدقق الداخلي في جميع الأمور التي يتعذر عليه تقييمها	1.08	0.818	0.865	0.390	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)
16	يتحقق المجلس من مدى استجابة الإدارة التنفيذية لملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي	1.43	0.624	5.854	0.000	دال (موافق)
	مساهمة المجلس في تدعيم التدقيق الداخلي وجعله فعالاً في تحسين جودة الإفصاح	1.09	0.517	1.593	0.116	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3-1) القيمة (1.09) بمستوى دلالة أكبر من (0.05)؛ وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بدرجة متوسطة على أن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال تدعيم التدقيق الداخلي. وبالإطلاع على الاحصائيات الخاصة بكل عبارة نلاحظ أن أغلبها تعبر عن مساهمة متوسطة لمجلس الإدارة مثل حرصه على ضرورة توفر الكفاءة والخبرة في المدقق الداخلي، ضمان عدم تعرضه للضغوطات من قبل إدارة الشركة.

اجابات العبارة رقم 12 أوضحت بأن مجلس الإدارة لا يشرف على تعيين أو عزل المدقق الداخلي، ومن خلال لقاءاتنا مع بعض المستجوبين أوضحوا أن المدقق الداخلي يخضع لسلطة المدير العام كباقي الموظفين وأنه المسؤول عن تعيينه وعزله طالما أن ذلك يتم في إطار قانوني، وأضاف آخرون بأن مجلس الإدارة لا يتواصل مع المدقق الداخلي إلا في حالات خاصة تتطلب حضوره في اجتماعات المجلس؛ ماعدا ذلك فإن المدير العام هو المسؤول عن عرض تقرير المدقق الداخلي المتضمن نتائج التدقيق، توصياته، مدى استجابة الإدارة لها.

هذا الأمر يجعلنا نستنتج أن المدقق الداخلي يعمل تحت سلطة المدير العام "وظيفيا" و "تنظيميا" على عكس ما توصي به حوكمة الشركات التي تؤكد على أن استقلالية المدقق الداخلي ينبغي تدعيمها من خلال جعل المدقق الداخلي تابع "وظيفيا" للمدير العام، و"تنظيميا" لمجلس الإدارة، حيث أن ذلك يخفض من هيمنة المدير العام، ويعطي للمدقق فرصة للتواصل مع مجلس الإدارة في الأمور الهامة دون الخوف من العقوبات التي قد يفرضها عليه المدير العام. ويمكننا تفسير عدم حصول المدقق الداخلي على هذا النوع من الدعم لاستقلاليته من خلال عنصرين مهمين؛ يتمثل الأول في تركيز الاهتمام على التدقيق الخارجي أكثر من التدقيق الداخلي خاصة في الجانب القانوني، أما العنصر الثاني فيتمثل في غياب لجنة التدقيق التي يعتبر من أهم مهامها الإشراف على كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتنسيق بينهما.

ب. المحور (3-2): مساهمة المجلس في تدعيم التدقيق الخارجي وجعله فعالا في تحسين جودة الإفصاح.

الجدول رقم (5-15): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (3-2)

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
17	يناقش المجلس خطة التدقيق مع كل من المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية قبل المصادقة عليها	1.15	0.725	1.788	0.078	غير دال موافق بدرجة متوسطة
18	يحرص المجلس على أن يحصل المدقق الخارجي على جميع المعلومات والوثائق التي يحتاجها	1.51	0.605	7.208	0.000	دال (موافق)
19	يتدخل المجلس بشكل فعلي عند تعرض المدقق الخارجي لضغوطات من قبل الإدارة التنفيذية	1.51	0.581	7.502	0.000	دال (موافق)
20	يلتزم المجلس بضمان قيام الإدارة بالأخذ بجميع ملاحظات المدقق الخارجي والعمل على تنفيذها	1.67	0.531	10.658	0.000	دال (موافق)
21	يشجع المجلس على اختيار المدقق الخارجي الذي يتمتع بالتخصص الصناعي (أي الذي يمتلك خبرة التدقيق في مجال نشاط الشركة، وليس الخبرة في الجانب المحاسبي فقط)	0.83	0.692	-2.044	0.045	دال (غير موافق)
22	يقوم المجلس بالتنسيق بين أنشطة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	0.82	0.613	-2.501	0.015	دال (غير موافق)
23	يقوم مجلس الإدارة بضمان أتعاب المدقق الخارجي وتسديدها في الوقت المناسب	1.28	0.697	3.384	0.001	دال (موافق)
	مساهمة المجلس في تدعيم التدقيق الخارجي وجعله فعالا في تحسين جودة الإفصاح	1.25	0.375	5.740	0.000	دال (موافق)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3-2) القيمة (1.25) بمستوى دلالة أقل من (0.05) كما أن قيمة (t) كانت موجبة؛ وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم على أن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال تدعيم التدقيق الخارجي. وبالاطلاع على الاحصائيات الخاصة بكل عبارة نلاحظ أن أغلبها تعبر عن مساهمة فعّالة لمجلس الإدارة في العديد من الأمور المتمثلة في: حرص المجلس على حصول المدقق الخارجي على جميع المعلومات والوثائق التي يحتاجها، ضمان عدم تعرضه للضغوطات من قبل الإدارة التنفيذية، ضمان قيام الإدارة بالأخذ بجميع ملاحظاته والعمل على تنفيذها، إضافة إلى ضمان حصوله على الأتعاب في الوقت المناسب.

ويمكن تفسير ذلك بالأهمية التي يحظى بها التدقيق الخارجي في الشركات الجزائرية، حيث أن الإجراءات المذكورة أعلاه يركز عليها القانون الجزائري ويلزم الشركات بتطبيقها، فضلا عن ذلك فإن العديد من المستجوبين برّروا ذلك بأن أعضاء مجلس الإدارة يولون أهمية كبيرة لضمان جودة التدقيق الخارجي على اعتبار أن المدقق الخارجي طرف متخصص وخارجي يصادق على حسابات الشركة، ويبيدي رأيه الفني والمحايد الذي يعتمد عليه مجلس الإدارة والمساهمون.

احصائيات العبارتين رقم 21 و 22 تعبر عند عدم موافقة المستجوبين عليهما؛ حيث توضح العبارة رقم 21 بأن مجلس الإدارة لا يشجع على اختيار المدقق الخارجي الذي يتمتع بالتخصص الصناعي (أي الذي يمتلك خبرة التدقيق في مجال نشاط الشركة، وليس الخبرة في الجانب المالي والمحاسبي فقط) ويرى أغلب المستجوبين أن خبرة المدقق الخارجي في الجانب المالي والمحاسبي تكون كافية للقيام بمهامه، وإذا كانت لديه خبرة مكتسبة من تدقيق شركات نشاطاتها مماثلة لنشاط الشركة محل التدقيق؛ فإن ذلك يكون جيدا، إلا أنه ليس شرطا أساسيا، ورغم ذلك فقد صرّح بعض المستجوبين أن التخصص الصناعي مهم ويساعد على زيادة جودة خدمات التدقيق وبالتالي المساهمة في تحسين جودة التدقيق، رغم أنه في الكثير من الأحيان لا يُعتبر أولوية عند اختيار المدقق الخارجي بسبب الاهتمام بعوامل أخرى مثل مدة الخبرة المهنية للمدقق والأتعاب التي يطلبها لقاء خدماته. إن ما سبق يجعلنا نستنتج أن الاهتمام بمفهوم التخصص الصناعي لا يزال غير كاف في الشركات الجزائرية.

توضح العبارة رقم 22 بأن مجلس الإدارة لا يقوم بالتنسيق بين أنشطة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ولقد برّر بعض المستجوبين بأن ذلك لا يدخل ضمن مهام مجلس الإدارة، وانما يمكن للإدارة التنفيذية أو المدير العام القيام بذلك. فيما أوضح البعض الآخر بأن عملية التنسيق مهمة، إلا أنها لا

تحصل على الاهتمام الكاف. وهو ما يجعلنا نستنتج أن وجود لجنة التدقيق مهم جدا لأنها تعتبر الأنسب للقيام بمهمة التنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

ج. المحور (3-3): مساهمة المجلس في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وجعله فعالا في تحسين جودة الإفصاح.

الجدول رقم (5-16): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (3-3)

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
24	يتأكد المجلس من أن عملية وضع نظام الرقابة الداخلية قد تمت على أسس صحيحة	1.36	0.635	4.827	0.000	دال (موافق)
25	يشرف المجلس على إجراء تقييم مستمر لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية	1.26	0.605	3.701	0.000	دال (موافق)
26	يدرس مجلس الإدارة نتائج تقييم المدقق الداخلي والخارجي لفعالية نظام الرقابة الداخلية	1.39	0.571	5.784	0.000	دال (موافق)
27	يتأكد المجلس من قيام الإدارة بالتنفيذية باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لأي خلل في نظام الرقابة الداخلية	1.49	0.581	7.097	0.000	دال (موافق)
	مساهمة المجلس في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وجعله فعالا في تحسين جودة الإفصاح	1.375	0.508	6.255	0.000	دال (موافق)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3-3) القيمة (1.375) بمستوى دلالة أقل من (0.05) كما أن قيمة (t) موجبة؛ وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم على أن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال تدعيم نظام الرقابة الداخلية. وبالاطلاع على الاحصائيات الخاصة بكل عبارة نلاحظ أن كل منها تعبر عن مساهمة فعّالة لمجلس الإدارة في الاشراف والتأكد من أن عملية وضع نظام الرقابة الداخلية تتم على أسس صحيحة، وأنه يتم تقييم مدى فعاليته بشكل مستمر، إضافة إلى أن المجلس يدرس نتائج تقييم المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لفعالية نظام الرقابة الداخلية ويتأكد من قيام الإدارة بالتنفيذية باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لأي خلل في هذا النظام. ولقد أوضح

أغلب المستجوبين أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر مهم جدا للتسيير ذلك أنه يشمل جميع أقسام الشركة، وعلى هذا الأساس يحظى بأهمية كبيرة لدى مجلس الإدارة.

د. المحور (3-4): مساهمة المجلس في تفعيل نظام إدارة المخاطر وجعله فعالا في تحسين جودة الإفصاح.

الجدول رقم (5-17): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين عن المحور (3-4)

رقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
28	يشرف المجلس على وضع استراتيجية إدارة المخاطر بمختلف أنواعها	1.19	0.725	2.277	0.026	دال (موافق)
29	يحرص المجلس على أن يتم الإفصاح عن المخاطر التي تعرضت لها الشركة و/أو التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا	1.08	0.622	1.136	0.260	غير دال موافق بدرجة متوسطة
30	يحرص المجلس على أن يتم الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها الشركة لمواجهة المخاطر	1.04	0.638	0.554	0.581	غير دال موافق بدرجة متوسطة
31	يستعين المجلس بمختصين من خارج الشركة في حالة مواجهة مخاطر يصعب تحديدها و/أو مواجهتها	1.06	0.603	0.782	0.437	غير دال موافق بدرجة متوسطة
	مساهمة المجلس في تفعيل نظام إدارة المخاطر وجعله فعالا في تحسين جودة الإفصاح	1.09	0.488	1.629	0.108	غير دال موافق بدرجة متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3-4) القيمة (1.09) بمستوى دلالة أكبر من (0.05)؛ وهو ما يعني أن اجابات المستجوبين تعبر عن موافقتهم بدرجة متوسطة على أن مجلس الإدارة يساهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال تدعيم نظام إدارة المخاطر. وبالاطلاع على الاحصائيات الخاصة بكل عبارة نلاحظ أن مجلس الإدارة يساهم بدرجة كبيرة في الاشراف على وضع استراتيجية إدارة المخاطر

بمختلف أنواعها، ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الأمور الاستراتيجية تعتبر من أوليات مجلس الإدارة، إلا أن مساهمته كانت بدرجة أقل فيما يخص الإفصاح عن المخاطر التي تعرضت لها الشركة و/أو التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا، وكذلك الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها الشركة لمواجهة المخاطر، وهو الأمر الذي تمت ملاحظته عند قيامنا بتحليل محتوى التقارير السنوية، حيث أن جميع الشركات محل الدراسة لا تفصح عن سياساتها المنتهجة لإدارة المخاطر، ما عدا ذكر بعض المخاطر بشكل مختصر، وهذا الأمر لا يدل على عدم اهتمام المجلس بإدارة المخاطر، ولكن الإفصاح عنها لا يتم بالشكل الكافي خاصة في التقرير السنوي.

المطلب الرابع: تحليل ومناقشة الأسئلة المفتوحة في الاستبيان

يحتوي الجزء الأخير من الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بطرحها على المستجوبين من أجل معرفة آرائهم حول بعض الأمور بهدف الاستعانة بها في تحليل نتائج الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تبويب اجابات هذه الأسئلة باستخدام برنامج SPSS واستخراج التكرارات والنسب المئوية من أجل التمكن من مناقشتها بشكل أفضل؛ إلا أنها لا ترتبط بفرضيات الدراسة بشكل مباشر وإنما يتم الاستعانة بها في التحليل والمناقشة بهدف فهم الموضوع بشكل أفضل.

1. السؤال الأول: هدف لمعرفة أهم الأسباب التي تجعل أغلب الشركات الجزائرية تمتنع عن نشر تقاريرها السنوية على مواقعها الالكترونية، وللاشارة فإن هذا السؤال متعدد الإجابات أي أن المستجوب يمكنه اختيار أكثر من إجابة، ولذلك فقد تمت معالجة كل خيار على حدة (كأنه سؤال منفصل يحتمل الإجابة بنعم أو لا) حيث تمثل التكرارات في الجدول الموالي عدد المستجوبين الذي يرون أن ذلك الخيار يعتبر من بين الأسباب.

الجدول رقم (5-18): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الأول

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية (%)	العدد الإجمالي للمستجوبين
لا توجد ضرورة لنشر التقارير إذا كانت الشركة غير مدرجة بالبورصة	41	56.90	72 (%100)
التقرير السنوي من الوثائق التي لا ينبغي للجميع الاطلاع عليها	47	65.30	
أسباب أخرى	14	19.5	

* مجموع التكرارات لا يساوي العدد الاجمالي للمستجوبين (72) لأنه يمكن اختبار أكثر من إجابة.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن آراء المستجوبين انقسمت إلى نسب متقاربة بين الخيار الأول والثاني، حيث أن هناك اتفاق شبه تام على عدم نشر التقارير السنوية والتحفظ حول منح نسخ منها لجميع الأطراف ذات المصلحة، وهو ما تمت ملاحظته عند أول مرة تقدمنا فيها إلى الشركات محل الدراسة من أجل طلب نسخة من التقرير السنوي، ومن خلال العديد من المناقشات التي أجريناها مع بعض المديرين العامين والمسيرين سجلنا العديد من الملاحظات نلخص أهمها فيما يلي:

- درجة تحفظ كبيرة حول التقرير السنوي، حيث أنه في العديد من الشركات؛ حتى الموظفين لا يملكون نسخة من التقرير السنوي ماعدا الاطارات المسيّرة، وفي بعض الشركات حتى هؤلاء لا يملكون النسخة النهائية و/أو الكاملة من التقرير، وعند استفسارنا عن هذا الأمر كانت أغلب الإجابات تتمحور حول فكرة أن الموظفين ليسوا جميعا بحاجة للاطلاع على التقرير السنوي، كما أن بعضهم يساهمون في إعداد جزء منه (المرتبط بوظائفهم)، وعليه فإنهم يمتلكون هذا الجزء من التقرير وهو ما يهمهم، أما المعلومات التي تتعلق بمصالحهم بشكل مباشر فإنه يمكنهم مناقشتها مع ممثليهم على مستوى مجلس الإدارة، وهو الأمر الذي يعتبر مخالفا لمبادئ الحوكمة وبشكل خاص الإفصاح والشفافية.

- غياب شبه تام لثقافة الإفصاح لصالح جميع الأطراف ذات المصلحة؛ حيث أن العديد من المستجوبين وبشكل خاص المديرين يعتقدون أن التقرير السنوي وثيقة يحصل عليها فقط مجلس الإدارة، المساهمون، الإطارات المسيّرة، إضافة إلى محافظ الحسابات، أما بقية الأطراف فإنها تحصل فقط على

المعلومات التي تحتاجها والتي تتمثل أساسا في القوائم المالية* التي يتم نشرها بموجب القانون، وعند استفسارنا عن بقية الأطراف ذات المصلحة التي يعتبر من حقها أيضا الاطلاع على التقرير السنوي، برّر أغلب المستجوبين ذلك بأن كون الشركة غير مدرجة في البورصة يجعل هذه الأطراف غير مهتمة بالتقرير السنوي و/أو ليست بحاجة إليه. ورغم أن الشركات غير المدرجة ليست ملزمة بنشر تقاريرها السنوية، إلا أن الاهتمام بمصالح جميع الأطراف ذات المصلحة يُفترض أن يكون من أولويات مجلس الإدارة، وألا يتم التركيز فقط على المساهمين، كما أن الشركة التي ترغب في تطوير أعمالها وتحقيق أفضل الممارسات ينبغي ألا تتبنى مبدأ الإفصاح والشفافية فقط من الجوانب الإلزامية وإنما ينبغي أن يمتد ذلك للإفصاح الاختياري.

- تركّز الشركات بشكل كبير على "المنافسة" حيث تعتبرها السبب الرئيسي في امتناعها عن نشر التقارير السنوية، فأغلب المستجوبين يرون أن نشر هذه التقارير يجعل المنافسين يستغلونها بشكل سيئ يلحق أضرارا بالشركة، كما أشار بعض المستجوبين بأن عدم نشر التقارير يرتبط في بعض الأحيان بالخوف من أخذ فكرة سلبية عن الشركة خاصة في حالة تحقيقها للخسائر.

- أشار بعض المستجوبين بأن نشر التقارير السنوية أمر ضروري حتى وإن كان غير الزاميا، لأنه يساعد على التعريف بالشركة وبأهمية نشاطها، ويضمن حصول جميع الأطراف على المعلومات التي يحتاجونها.

بناءً على ما سبق؛ نستنتج أن الامتناع عن نشر التقارير السنوية يرتبط بالدرجة الأولى بثقافة الإفصاح، فرغم أن الأسباب التي قدمها المستجوبين (المنافسة، عدم الزامية نشر التقارير، عدم الإدراج في البورصة) تعتبر مقبولة؛ إلا أن عدم نشر هذه التقارير قد يعطي فكرة عن رغبة الشركات في اخفاء بعض المعلومات، حيث كان بالإمكان أن يتم التحفظ على بعض المعلومات الحساسة التي تمس بشكل كبير تنافسية الشركة، مع الإبقاء على نشر التقارير السنوية بشكل عادي كما هو معمول به في أغلب دول العالم، إضافة إلى ذلك فإن عدم نشر هذه التقارير من قبل جميع الشركات الجزائرية** جعله أمرا متعارفا عليه ويعبر عن ثقافة الإفصاح في بيئة الأعمال الجزائرية.

* حتى نشر القوائم المالية يقتصر على الميزانية وجدول حسابات النتائج، رغم أن القوائم المالية الإلزامية هي خمس قوائم، إلا أن هذه الإلزامية تتمثل في إعداد القوائم ولا تمتد إلى الزامية نشرها جميعا بشكل فعلي، وهو ما جعل الشركات تنشر ما هو الزامي فقط.

** وفقا لبحث مكثف قمنا بها في العديد من المواقع الالكترونية لم نعثر على شركات "غير مدرجة" تقوم بنشر تقاريرها، ماعدا شركة سونطراك.

2. السؤال الثاني: هدف لمعرفة ما إذا كان الانضمام لبورصة الجزائر يساعد الشركات على تحسين جودة الإفصاح، هذا السؤال يحتمل إجابتين "نعم" أو "لا"، كما أنه طُلب من المستجوبين تبرير إجاباتهم سواءً أكانت "نعم" أو "لا" ولذلك تم تجميع الإجابات المتشابهة من أجل تسهيل معالجتها ومناقشتها، والجدول الموالية رقم (5-19) و(5-20) و(5-21) تبين احصائيات الإجابات على هذا السؤال.

الجدول رقم (5-19): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثاني (الإجابات -نعم/لا-)

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
73.60	53	نعم؛ الانضمام لبورصة الجزائر يساعد الشركات على تحسين جودة الإفصاح
26.40	19	لا؛ الانضمام لبورصة الجزائر لا يساعد الشركات على تحسين جودة الإفصاح
100	72	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب المستجوبين (73.60%) يرون أن الانضمام للبورصة يساعد على تحسين جودة الإفصاح، بينما يرى آخرون (26.40%) أن الانضمام للبورصة لا يساعد على تحسين جودة الإفصاح ولقد بررت كل فئة إجاباتها، وهو ما سنوضحه أدناه.

الجدول رقم (5-20): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثاني (تبرير الاجابات -نعم-)

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
30.2	16	يساعد على زيادة موثوقية المعلومات المفصح عنها
24.53	13	يساعد على إلزام الشركات بنشر تقاريرها السنوية وبالتالي تحقيق المعاملة العادلة لجميع الأطراف ذات المصلحة
18.9	10	جذب المزيد من المستثمرين الذي يطالبون بالحصول على معلومات ذات دقة ومصداقية
5.7	03	يساعد على زيادة مسؤولية المديرين حول المعلومات المفصح عنها، وتحفيزهم على تحسين أدائهم
20.8	11	دون إجابة (تبرير)
100	53	المجموع (عدد الإجابات ب: نعم)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن تبريرات المستجوبين الذين يرون أن الانضمام للبورصة يساعد على تحسين جودة الإفصاح، تمحورت حول أربعة أسباب رئيسية نتناولها من الأكبر إلى الأقل نسبة كما يلي:

- زيادة موثوقية المعلومات المفصح عنها، حيث أنه يجعل الشركة تلتزم بالعديد من الشروط التي تفرضها البورصة بهدف جعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها عند اتخاذ قراراتهم؛ خاصة فيما يتعلق بالشفافية التي تعتبر أساس حفاظ الشركة على مكانتها في البورصة.
- الزام الشركات على نشر تقاريرها السنوية وبالتالي تحقيق المعاملة العادلة لجميع الأطراف ذات المصلحة، حيث أن الشركة ستوفر من خلال هذه التقارير معلومات إلزامية الإفصاح وأخرى اختيارية الإفصاح، وهو ما يساعد على تحسين ثقافة الإفصاح السائدة في بيئة الأعمال في الجزائر والتي تقوم على نشر معلومات محدودة من حيث الكم والنوع، تتمثل أساسا في المعلومات المالية والمحاسبية التي يلزم القانون بنشرها.
- جذب المزيد من المستثمرين الذي يطالبون بالحصول على معلومات ذات دقة ومصداقية، وهو ما يدفع الشركات إلى تحسين جودة الإفصاح من أجل تلبية احتياجات المستثمرين وزيادة ثقتهم في معاملات الشركة والمعلومات المفصح عنها، إضافة إلى الحفاظ على مصداقيتها في البورصة.
- تحسين عملية التسيير في الشركات، حيث أنه من جهة يزيد من مسؤولية المسيرين وأعضاء مجلس الإدارة في توفير المعلومات اللازمة لمستخدميها وفقا لاحتياجاتهم المختلفة، ومن جهة أخرى يحفزهم على تحسين أدائهم من أجل تحقيق مستوى أداء أفضل للشركة وفي كلتا الحالتين يعتبر توفير الجودة في المعلومات المفصح عنها أمرا ضروريا.

الجدول رقم (5-21): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثاني (تبرير الاجابات -لا-)

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
78.90	15	عدم كفاءة وفعالية البورصة
21.10	04	دون إجابة (تبرير)
100	19	المجموع (عدد الإجابات ب: لا)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تبيّرات المستجوبين الذين يرون أن الانضمام للبورصة لا يساعد على تحسين جودة الإفصاح، تمحورت جميعها حول عدم كفاءة وفعالية بورصة الجزائر التي ليس لها دور في تحسين جودة الإفصاح بصفة خاصة، ولا في تحسين أداء الشركات بصفة عامة، ويمكننا أن نعتبر وجهة نظرهم منطقية؛ لأنها تستند إلى واقع البورصة الجزائرية الذي يصعب أن يُتوقع منه دور فعال، خاصة وأنها تضم عدد محدود جدا من الشركات ولا تساعد على انعاش الاقتصاد وجذب المستثمرين.

3. السؤال الثالث: هدف لمعرفة الأسباب التي تجعل أغلب الشركات الجزائرية تركز بشكل أكبر على نشر المعلومات المالية والمحاسبية (مقارنة بباقي المعلومات غير المالية) هذا السؤال لا يحتوي على خيارات (مفتوح) لذلك تم تجميع الإجابات المتشابهة من أجل تسهيل مناقشتها والجدول الموالي يبين احصائيات الإجابات على هذا السؤال.

الجدول رقم (5-22): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثالث

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
43.05	31	الزامية الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية وتجنب المساءلة القانونية
27.80	20	ثقافة الإفصاح السائدة في بيئة الأعمال الجزائرية وقلة وعي المسيرين
08.30	06	المعلومات المالية والمحاسبية هي الأكثر قدرة على اعطاء صورة حقيقة عن حالة الشركة
02.80	02	المعلومات المالية والمحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية تمثل أكبر اهتمامات الأطراف ذات المصلحة
18.10	13	دون إجابة
100	72	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن أغلب المستجوبين برّروا تركيز الشركات الجزائرية بشكل أكبر على نشر المعلومات المالية والمحاسبية (مقارنة بباقي المعلومات غير المالية) بسببين أساسيين يتمثلان فيما يلي:

- أغلب المعلومات المالية والمحاسبية يعتبر نشرها الزاميا، حيث تسعى الشركات الجزائرية إلى الالتزام بذلك بهدف تجنب المساءلة القانونية من قبل الجهات الحكومية، أما المعلومات غير المالية والتي يكون أغلبها غير الزاميا فإن الشركات تتجنب نشرها للجمهور تفاديا لاستغلالها من قبل المنافسين.
 - ثقافة الإفصاح السائدة في بيئة الأعمال الجزائرية، والتي تُعبر عن قلة وعي واهتمام من قبل المسيرين الذين لا يسعون إلى تحقيق جودة الإفصاح من خلال اعطاء الأهمية نفسها لجميع أنواع المعلومات، حيث يعتبرون أن المعلومات غير المالية لا ينبغي الإفصاح عنها لجميع الأطراف.
 - وترى النسبة الأقل من المستجوبين أن هناك أسباب أخرى تدفع إلى الاهتمام أكثر بالمعلومات المالية والمحاسبية، تتمثل في:
 - المعلومات المالية والمحاسبية هي الأكثر قدرة على اعطاء صورة حقيقة عن حالة الشركة، حيث تعتبر مؤشر مهم لتقييم أداء الشركة.
 - المعلومات المالية والمحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية تمثل أكبر اهتمامات المساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة، لأنها تلخص نشاط الشركة والنتائج التي حققتها وتساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.
4. السؤال الرابع: هدف لمعرفة الأسباب التي تجعل أغلب الشركات الجزائرية لا تعطي نفس الأهمية للإفصاح الاختياري مقارنة مع الإفصاح الإلزامي، هذا السؤال لا يحتوي على خيارات (مفتوح) لذلك تم تجميع الإجابات المتشابهة من أجل تسهيل معالجتها ومناقشتها، والجدول الموالي يبين احصائيات الإجابات على هذا السؤال.

الجدول رقم (5-23): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الرابع

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبرة
37.5	27	الإفصاح الاختياري غير مطلوب قانونيا
34.7	25	ثقافة الشركة وقلة وعي المسيرين بأهمية الإفصاح الاختياري
8.3	06	لا توجد فائدة من الإفصاح الاختياري عندما تكون الشركة غير مدرجة
8.3	06	الخوف من الحكم السلبي من قبل الأطراف ذات العلاقة/ عدم الشفافية
11.1	08	دون إجابة
100	72	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن أغلب المستجوبين برروا عدم اهتمام الشركات الجزائرية بالإفصاح الاختياري مقارنة مع الإفصاح الإلزامي لسببين أساسيين يتمثلان في الآتي:

- الإفصاح الاختياري غير مطلوب قانونيا؛ حيث كانت إجابة هؤلاء المستجوبين ببساطة "غير مطلوب قانونيا"، فهم يعتقدون أنه لا داعي لتعريض الشركة لخطر استغلال المعلومات المفصح عنها من قبل المنافسين، مادام أنه لا يترتب عن عدم الإفصاح عن هذه المعلومات أية مساءلة قانونية.

- ثقافة الشركة التي تميل إلى احتكار المعلومة، وهو أمر ناتج عن عدم استعداد المسيرين للإفصاح عن أية معلومات غير إلزامية بسبب قلة الوعي بأهمية الإفصاح الاختياري ومدى مساهمته في تحسين جودة الإفصاح.

إن السببين المذكورين أعلاه يعبران عن وجهات نظر مختلفة، حيث هناك من يرى أنه لا داعي للاهتمام بالإفصاح الاختياري، في حين أن هناك من يرى أنه أمر مهم؛ غير أن ثقافة الشركات الجزائرية تحول دون أخذه بعين الاعتبار، وفي كلتا الحالتين نستنتج أن ثقافة الإفصاح في بيئة الأعمال الجزائرية ترتبط ارتباطا وثيقا بعنصر الإلزامية، ولا تزال بعيدة عن ثقافة الإفصاح الاختياري.

وترى النسبة الأقل من المستجوبين أن هناك أسباب أخرى تدفع إلى الاهتمام أكثر بالإفصاح الإلزامي، تتمثل فيما يلي:

- لا توجد فائدة من الإفصاح الاختياري عندما تكون الشركة غير مدرجة، حيث أن هناك من يرى أن الهدف من الإفصاح الاختياري هو التعريف بالشركة ومحاولة جذب المستثمرين، وبما أن الشركات الجزائرية غير مدرجة في البورصة (ماعداد عدد محدود جدا) فلا داعي لهذا النوع من الإفصاح، إن هذه الآراء تدل على أن مفهوم الأطراف ذات المصلحة عند البعض ينحصر في المساهمين والمستثمرين ومصالح الدولة، إلا أن هناك أطراف أخرى ينبغي الاهتمام بها مثل الزبائن، الموردون، الموظفون.

- غياب الشفافية والخوف من اصدار أحكام سلبية حول وضعية الشركة، حيث يرى البعض أن مسيري الشركات يتعمدون عدم الإفصاح عن أية معلومات غير إلزامية تجنباً لإظهار الوضعية الحقيقية للشركة.

5. السؤال الخامس: هدف لمعرفة الأسباب التي تجعل أغلب الشركات الجزائرية لا تعطي أهمية كبيرة للإفصاح عن المعلومات التنبؤية (المستقبلية) مثل تلك المتعلقة بالأرباح ورقم الأعمال، هذا السؤال لا يحتوي على خيارات (مفتوح) لذلك تم تجميع الإجابات المتشابهة من أجل تسهيل معالجتها ومناقشتها والجدول الموالي يبين احصائيات الإجابات على هذا السؤال.

الجدول رقم (5-24): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الخامس

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
47.2	34	المعلومات التنبؤية ليست معلومات دقيقة والإفصاح عنها يضر بتنافسية الشركة
18.1	13	المعلومات التنبؤية لها وزن داخلي فقط في ظل غياب بورصة نشطة
18.1	13	نقص الاستراتيجية والوعي والكفاءة
16.7	12	دون إجابة
100	72	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تبريرات المستجوبين حول عدم اهتمام الشركات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات التنبؤية (المستقبلية) تمحورت حول ثلاثة أسباب رئيسية (ومختلفة) تتمثل في الآتي:

- المعلومات التنبئية ليست معلومات دقيقة والإفصاح عنها للجمهور قد يضر بالشركة إذا ما استغله المنافسون، ولذلك فإن هذه المعلومات ينبغي أن يُفصح عنها للأطراف الداخلية فقط، مثل الإدارة التنفيذية والمساهمين، وأن تُستغل فيما يخدم مصالح الشركة فقط.
 - المعلومات التنبئية لها وزن داخلي فقط في حالة عدم الإدراج في البورصة، على عكس الانضمام لبورصة نشطة والذي يجعل من عملية نشر هذه المعلومات مفيدة للعديد من الأطراف الخارجية مثل: المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في استثمار أموالهم في الشركة، المحللين الماليين الذين يقيّمون أداء الشركات.
 - ثقافة الإفصاح عن المعلومات التنبئية في بيئة الأعمال الجزائرية ترتبط بقلّة الكفاءة والوعي عند المسيرين، حيث يمتنعون عن الإفصاح عن هذه المعلومات إما لعدم امتلاكهم للرؤية الاستراتيجية أو بسبب ضعف الأداء وخوفهم من تحقيق مستوى بعيد عن المستوى المتبني به.
- السؤال السادس:** هدف لمعرفة الأسباب التي تجعل أغلب الشركات الجزائرية لا تعطي أهمية لتكوين لجان فرعية تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه، هذا السؤال لا يحتوي على خيارات (مفتوح) لذلك تم تجميع الإجابات المتشابهة من أجل تسهيل معالجتها ومناقشتها والجدول الموالي يبين احصائيات الإجابات على هذا السؤال.

الجدول رقم (5-25): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال السادس

النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
22.2	16	غياب الوعي المهني المتعلق بضرورة تكوين هذه اللجان
19.4	14	تكوين اللجان ليس الزاميا ويخضع لاختيار الشركة وخصائصها
12.5	09	نقص في التشريع الجزائري وفي قواعد الحوكمة المتبعة في الجزائر
6.9	05	تكوين اللجان غير ضروري فمجلس الإدارة وأقسام الشركة تكفي لأداء مهام هذه اللجان
5.6	04	نقص في كفاءات أعضاء مجلس الإدارة
33.3	24	دون إجابة
100	72	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تبريرات المستجوبين حول عدم اهتمام الشركات الجزائرية بتكوين لجان فرعية تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه (مثل لجنة التدقيق ولجنة المكافآت) تمحورت حول عدة أسباب تتمثل أساسا فيما يلي:

- غياب الوعي المهني المتعلق بضرورة تكوين هذه اللجان بسبب الاعتقاد بأن أعضاء مجلس الإدارة قادرين على القيام بجميع المهام الموكلة والاستعانة بإطارات الشركة عند الضرورة، فرغم أن تكوين هذه اللجان يُعتبر اختياريًا ويمكن لمجلس الإدارة الاستغناء عنه عندما يكون قادر فعلا على أداء جميع مهامه، إلا أنه لا ينبغي تغييب أهمية هذه اللجان، حيث أن عدم تكوينها في أغلب الشركات يوحي بعدم اعطائها الأهمية اللازمة.
- تكوين اللجان الفرعية للمجلس ليس الزاميا ويخضع لاختيار الشركة وخصائصها، وهو ما يعطي الشركة الحرية في تكوينها من عدمه، حيث غالبا ما يتم تكوينها في الشركات كبيرة الحجم التي لديها مجالس إدارة تضم عددا كبيرا من الأعضاء، أين يتم توزيع بعض المهام عليهم وفقا لخبراتهم من أجل تخفيف الضغط عنهم وزيادة كفاءة عمل المجلس.
- نقص في التشريع الجزائري وفي قواعد الحوكمة المتبعة في الجزائر، حيث أن كلاهما أشار إلى أن تكوين هذه اللجان يعدّ أمرا اختياريًا، إلا أنه لم يتم التطرق لكيفية وشروط تشكيلها.
- تكوين هذه اللجان غير ضروري؛ فمجلس الإدارة يمكنه أداء المهام الموكلة إليه وفي حالة عدم تمكنه من ذلك يستعين بأقسام الشركة كقسم التدقيق الذي يمكنه تقديم خدمات التدقيق، دون الحاجة لتكوين لجنة تدقيق.
- نقص في كفاءات أعضاء مجلس الإدارة؛ حيث يرى بعض المستجوبين أن أغلب أعضاء المجلس تنقصهم الكفاءة والخبرة اللازمة لتكوين لجان متخصصة، وأن مهامهم على مستوى المجلس غالبا ما تتمثل في المصادقة على قرارات رئيس مجلس الإدارة (الذي غالبا ما يكون هو المدير العام نفسه).

7. السؤال السابع: هدف لمعرفة أهم العوامل التي تساهم في تخفيض فعالية مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية، هذا السؤال متعدد الإجابات أي أن المستجوب يمكنه اختيار أكثر من إجابة، ولذلك فقد تمت معالجة كل خيار على حدة، (كأنه سؤال منفصل يحتمل الإجابة بنعم أو لا) حيث تمثل التكرارات في الجدول أدناه عدد المستجوبين الذي يرون أن ذلك الخيار يعتبر من بين الأسباب.

الجدول رقم (5-26): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال السابع

العدد الإجمالي	النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
72 (%100)	70.8	51	تعيين أعضاء المجلس يتم وفقا لمعيار العلاقات الشخصية
	54.2	39	عدم تمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية الفعلية
	48.6	35	اجتماعات المجلس غير كافية لمناقشة جميع المواضيع المهمة
	50	36	عدم حصول المجلس على جميع المعلومات اللازمة في الوقت المناسب
	41.7	30	المكافآت التي يتحصل عليها أعضاء المجلس غير محفزة
	8.4	06	عوامل أخرى

* مجموع التكرارات لا يساوي العدد الاجمالي للمستجوبين (72) لأنه يمكن اختبار أكثر من إجابة.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المستجوبين أبدوا آراءهم حول العوامل المقترحة التي تساهم في تخفيض فعالية مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية بنسب تراوحت بين (42%-71%) وهو ما يدل على أن جميع العوامل التي اقترحناها تساهم بقدر معتبر في التخفيض من فعالية مجلس الإدارة، وسنتناولها فيما يلي.

- النسبة الأكبر من المستجوبين (70.8%) ترى بأن طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة التي تعتمد على معيار العلاقات الشخصية تعتبر العامل الأكثر تأثيرا على فعالية المجلس، ومن خلال بعض الحوارات التي أجريناها مع مديري وإطارات الشركات محل الدراسة استفسارنا عن مراحل التعيين من الاقتراح إلى التنصيب، فكانت أغلب الإجابات بأن العرف السائد (خاص بالشركات العمومية) هو اختيار بعض الأعضاء استنادا إلى وظائفهم التي يشغلونها في المجمع الذي تتبعه الشركة، و/أو الفروع التابعة للشركة، و/أو البنك الذي تتعامل معه الشركة بشكل أكبر، و/أو شركات أخرى غير منافسة، وفي جميع الأحوال فإن التعيين غالبا ما يتم على أساس علاقات شخصية أو توصيات بخصوص أغلب الأعضاء.

ولقد أشار بعض المستجوبين إلى أنه ليس بالضرورة أن تؤثر طريقة التعيين على فعالية المجلس؛ فحتى لو تمت على أساس التوصيات فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن هؤلاء الأعضاء

- لا يتمتعون بالكفاءة، إلا أن ذلك يجعلنا نتساءل عن مدى تأثير العلاقات الشخصية والتوصيات على استقلالية الأعضاء وهو ما يتم توضيحه في العنصر الموالي.
- أكثر من نصف المستجوبين (54.2%) يرون أن نقص الاستقلالية الفعلية لأعضاء المجلس تخفض من فعالية المجلس، حيث أن طريقة تعيين الأعضاء سواء تلك التي تعتمد على تعيين أفراد لديهم علاقة عمل مع الشركة أو تلك التي تعتمد على العلاقات الشخصية تخفض من امكانية اتخاذ القرارات بحرية ودون ضغوطات.
 - يرى بعض المستجوبين (48.6%) أن اجتماعات مجلس الإدارة (غالبا ما يكون عددها 06) غير كافية لمناقشة جميع المواضيع الهامة، وأنه ينبغي تخصيص المزيد من الوقت للمناقشة البناءة واتخاذ القرارات خاصة في ظل غياب لجان فرعية للمجلس.
 - نسبة (50%) من المستجوبين يرون أن عدم حصول المجلس على جميع المعلومات اللازمة في الوقت المناسب يساهم في تخفيض فعاليته؛ حيث صرحوا بأن أعضاء المجلس لا يحصلون على كل المعلومات الضرورية خاصة في ظل رئاسة المجلس من قبل المدير العام الذي يتحكم في كمية ونوعية المعلومات التي يتم ارسالها، كما صرح بعض أعضاء مجلس الإدارة أنهم في بعض الأحيان يتحصلون على التقارير والوثائق الخاصة ببعض الأعمال قبل اجتماع المجلس بأيام معدودة وهو الأمر الذي يحول دون أخذ الوقت الكافي لتحليل المعلومات وبالتالي التأثير على فعالية المجلس في اتخاذ القرارات.
 - يرى بعض المستجوبين (41.7%) أن المكافآت التي يتحصل عليها أعضاء المجلس غير محفزة مقارنة بالمسؤولية التي يتحملونها خاصة في حالة وقوع بعض المشاكل التي تتعلق بالممارسات الاحتياالية، في حين يرى البعض الآخر أن هذه المكافآت مناسبة للجهد المبذول من قبل أعضاء المجلس ذلك أن أغلبهم لا تتعدى مساهمتهم الفعلية؛ المصادقة على قرارات المجلس.
 - أضاف بعض المستجوبين عوامل أخرى تخفض من فعالية مجلس الإدارة يتمثل أهمها في ضعف كفاءة أعضاء مجلس الإدارة؛ وبشكل خاص الذين لا يملكون خبرة في صناعة الشركة، العدد غير الكافي لأعضاء المجلس، الجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

8. السؤال الثامن: هدف لمعرفة أهم الإجراءات التي يمكن أن تزيد من فعالية أداء مجالس الإدارة في الشركات الجزائرية، هذا السؤال لا يحتوي على خيارات (مفتوح) لذلك تم تجميع الإجابات المتشابهة من أجل تسهيل معالجتها ومناقشتها، وبعد ملاحظة وجود العديد من الإجابات نفسها من قبل العديد من المستجوبين تمت معالجة السؤال على أساس أنه متعدد الخيارات، (كل خيار على حدة كأنه سؤال منفصل يحتمل الإجابة بنعم أو لا) حيث تمثل التكرارات في الجدول أدناه عدد المستجوبين الذي يرون أن ذلك الخيار يعتبر من بين العوامل.

الجدول رقم (5-27): الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين حول السؤال الثامن

العدد الإجمالي	النسبة المئوية (%)	التكرارات	العبارة
72 (%100)	58.3	42	الكفاءة/الخبرة/ التخصص
	34.7	25	التركيز على الاستقلالية الفعلية لأعضاء المجلس
	19.4	14	وضع دليل تنظيمي لتعيين أعضاء مجلس الإدارة يراعي احتياجات جميع الأطراف ذات المصلحة
	16.7	12	المشاركة في دورات تدريبية في مجالات الإدارة والقيادة لأعضاء مجلس الإدارة
	15.3	11	تحسين مستوى المكافآت
	12.5	09	تكثيف الاجتماعات
	11.1	08	التخفيف من تدخل الدولة في الوضعية الاقتصادية للشركات وتقييد قرارات المسيرين
	06.9	05	الفصل بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة
	06.9	05	وضع لجان خاصة بالمجلس
	05.6	04	امتلاك أعضاء المجلس لجزء من الأسهم
	05.6	04	اشراك بعض الاطارات المسيرة للشركة في مجلس الإدارة
	05.6	04	تفعيل الحوكمة وميثاق الأخلاق+ وضع ميثاق يحدد مهام العضو و يقيمه باستمرار

* مجموع التكرارات لا يساوي العدد الاجمالي للمستجوبين (72) لأنه يمكن اختبار أكثر من إجابة.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المستجوبين حددوا العديد من العوامل التي من شأنها المساهمة في تحسين فعالية مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية بنسب تراوحت بين (5.6%-58.3%) نلخصها في ثلاثة مجموعات كما يلي.

أ. المجموعة الأولى (19%-58%): ركز أغلبية المستجوبين على تدعيم كفاءة مجلس الإدارة التي تعتمد بشكل كبير على ضرورة اختيار الأعضاء الذين يتمتعون بالخبرات التي يحتاجها المجلس خاصة في مجال تخصص الشركة (أو ما يعرف بالتخصص الصناعي)، وأضافوا بأن مجلس الإدارة في الكثير من الأحيان يعاني من نقص في الخبرات بسبب طريقة تعيين الأعضاء التي تعتمد على العلاقات الشخصية والتوصيات، والتي تؤثر أيضا على الاستقلالية الفعلية للمجلس التي يمكن تدعيمها وفقا لوجهة نظرهم بجعل عملية اختيار الأعضاء تتم وفقا لإجراءات صارمة من خلال وضع دليل تنظيمي لتعيين أعضاء مجلس الإدارة بما يراعي احتياجات جميع الأطراف ذات المصلحة وليس أطراف معينة فقط مثل المساهمين.

ب. المجموعة الثانية (11%-17%): تمثل بعض العوامل الأخرى التي يرى بعض المستجوبين أنها تساعد على تحسين أداء أعضاء المجلس، يتمثل أهمها في:

- تشجيع الأعضاء على المشاركة في دورات تدريبية في مجالات الإدارة والقيادة بهدف الرفع من كفاءتهم وجعلهم يواكبون التطورات الحديثة في هذه المجالات، فضلا عن اعتماد طرق حديثة لتقييم أداء هؤلاء الأعضاء باستمرار للتمكن من اتخاذ القرار حول الاستمرار في العمل معهم أو استبدالهم؛
- تحسين قيمة المكافآت التي يحصلون عليها وجعلها محفزة وتتناسب مع المجهود الذي يبذلونه والمسؤولية التي يتحملونها؛
- تكثيف الاجتماعات من أجل منح أعضاء المجلس فرصا أكبر لمناقشة جميع المواضيع الهامة؛
- التخفيف من تدخل الدولة في الوضعية الاقتصادية للشركات (خاصة الشركات العمومية) وترك مجال من الحرية في اتخاذ القرارات من قبل المديرين وعدم تقييدهم بالشكل الذي يؤثر على وضعية الشركة، مع ضرورة الإبقاء على الرقابة المستمرة التي تساهم في تقييد السلوك الانتهازي.

ج. المجموعة الثالثة (5.6%-6.9%): تمثل العوامل التي أشار إليها المستجوبين بنسب أقل وتتمثل أساسا في الآتي:

- الفصل بين منصبى المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، حيث أن الجمع بينهما يمكن أن يخفض من استقلالية المجلس ويساعد على تركيز السلطة في يد شخص واحد وهو الأمر الذي يزيد من نفوذه في المجلس؛
- تشكيل لجان فرعية لمجلس الإدارة تساعد على أداء مهامه، فكونها متخصصة في مجال معين يجعلها أكثر كفاءة وفعالية؛
- ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لجزء من أسهم الشركة لجعلهم من المساهمين، وهو الأمر الذي يحفزهم على العمل بكفاءة أكبر لتحقيق مصالح الشركة؛
- اشراك بعض المديرين التنفيذيين (الإطارات المسيّرة في الشركة) في مجلس الإدارة، ذلك أنهم يعتبرون الأكثر دراية بنشاط الشركة ويمكنهم تقديم الحلول والمقترحات للعديد من الأمور.
- تفعيل حوكمة الشركات وميثاق السلوك الأخلاقي في الشركة، حيث يعمل مجلس الإدارة على الالتزام بهما وتشجيع الجميع على العمل وفقا لهما، وهو ما يساعد على خلق بيئة عمل جيدة تساعد جميع الأطراف في الشركة على أداء مهامها بفعالية بما في ذلك مجلس الإدارة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد عرض نتائج معالجة محاور الاستبيان ومناقشة جميع العبارات التي تضمنها، قمنا بتقديم تحليل أولي ومفصل لجميع النتائج المتحصل عليها، إلا أنه من أجل معرفة معنوية (دلالة) هذه النتائج للحكم على مدى مساهمة مجلس الإدارة من خلال دوره الاشرافي والرقابي في تحسين جودة الإفصاح، سنقوم باختبار الفرضيات الفرعية الثلاث (03) المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الرابعة.

المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1-4)

سعيانا من خلال هذه الفرضية إلى معرفة مدى مساهمة مجلس الإدارة في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية باستخدام اختبار (T-test).

الجدول رقم (5-28): نتائج اختبار (T-test) للفرضية الفرعية (4-1)

المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
مساهمة المجلس في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح	1.08	0.393	1.753	0.084	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)

* دال عند مستوى المعنوية 0.05.

** يتم اتخاذ القرار بنفس الطريقة الموضحة في المبحث الثاني الذي تناول عرض نتائج تحليل عبارات الاستبيان.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي للمحور الأول قريب من قيمة المتوسط الفرضي المقدر بـ القيمة (1)؛ وبما أن قيمة مستوى الدلالة المتحصل عليها والمقدرة بـ: (0.084) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، فإن ذلك يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي عن المتوسط الفرضي، وهو ما يعني أن درجات إجابات المستجوبين كانت في اتجاه "الموافقة بدرجة متوسطة".

استنادا إلى نتائج اختبار (t) المبينة أعلاه؛ يتم رفض الفرضية (4-1) التي تنص على: "يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي"؛ أي أن: مجلس الإدارة لا يساهم بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي، وإنما كانت مساهمته بدرجة متوسطة.

يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها؛ بأن مجلس الإدارة يُشرف على الإجراءات المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي والتي تُعتبر ضمن مهامه التي يسعى من خلالها إلى خلق بيئة عمل تتسم بالمصداقية والشفافية، إلا أنه لا يحرص بالقدر الكافي على جعل إفصاحات الشركة تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة، كما أنه لا يحرص على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تشجع الموظفين في الشركة على التبليغ عن السلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية دون الخوف من المسؤولين المباشرين.

المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2-4)

سعيًا من خلال هذه الفرضية إلى معرفة مدى مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية باستخدام اختبار (T-test).

الجدول رقم (5-29): نتائج اختبار (T-test) للفرضية الفرعية (2-4)

المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي (تقرير التسيير) وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح	1.01	0.438	0.201	0.841	غير دال (موافق بدرجة متوسطة)

* دال عند مستوى المعنوية 0.05.

** يتم اتخاذ القرار بنفس الطريقة الموضحة في المبحث الثاني الذي تناول عرض نتائج تحليل عبارات الاستبيان.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني قريب من قيمة المتوسط الفرضي المقدر بـ القيمة (1)؛ وبما أن قيمة مستوى الدلالة المتحصل عليها والمقدرة بـ: (0.841) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، فإن ذلك يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي عن المتوسط الفرضي، وهو ما يعني أن درجات إجابات المستجوبين كانت في اتجاه "الموافقة بدرجة متوسطة".

استنادا إلى نتائج اختبار (t) المبينة أعلاه؛ يتم رفض الفرضية (2-4) التي تنص على: "يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح"؛ أي أن: مجلس الإدارة لا يساهم بدرجة كبيرة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح، وإنما كانت مساهمته بدرجة متوسطة.

يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها بالاختلاف في درجة الحرص من قبل مجلس الإدارة، حيث أنه يحرص على ضرورة إعداد التقارير السنوية بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والمعايير المعمول بها،

وعلى قيام الأشخاص المناسبين بإعداد هذه التقارير، إلّا أن فكرة نشر التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للشركة لا تحظى بالقبول عند أغلب المستجوبين بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، بسبب الاعتقاد بأن المنافسين قد يستغلون المعلومات الواردة في التقرير السنوي ضد الشركة، كما أن مجلس الإدارة لا يولي الاهتمام الكافي بضرورة الإفصاح عن المعلومات اللازمة لجميع الأطراف ذات المصلحة ويركز بشكل كبير على المساهمين، وهو ما تم التوصل إليه بعد معالجة ومناقشة السؤال الأول من الأسئلة المفتوحة ضمن المبحث الثاني.

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الفرعية (4-3)

هدفنا من خلال هذه الفرضية إلى معرفة مدى مساهمة مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية باستخدام اختبار (T-test):

الجدول رقم (5-30): نتائج اختبار (T-test) للفرضية الفرعية (4-3)

المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح	1.20	0.358	4.903	0.000	دال (موافق)

* دال عند مستوى المعنوية 0.05.

** يتم اتخاذ القرار بنفس الطريقة الموضحة في المبحث الثاني الذي تناول عرض نتائج تحليل عبارات الاستبيان.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي للمحور الثالث أكبر من قيمة المتوسط الفرضي المقدر بـ القيمة (1)؛ وبما أن قيمة مستوى الدلالة المتحصل عليها والمقدرة بـ: (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، فإن ذلك يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي عن المتوسط الفرضي، وبالنظر لإشارة قيمة (t) نجدها موجبة، وهو ما يعني أن درجات إجابات المستجوبين كانت في اتجاه "الموافقة بدرجة كبيرة".

استنادا إلى نتائج اختبار (t) المبينة أعلاه؛ يتم قبول الفرضية (3-4) التي تنص على: "يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح".

ويمكن تفسير النتائج المتوصل إليها، من خلال توضيح مساهمة مجلس الإدارة في تدعيم كل من التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر (تمثل المحاور الفرعية)، فرغم أن النتائج بينت مساهمة المجلس بدرجة كبيرة في هذا المحور، إلا أنها كانت متفاوتة، حيث يساهم المجلس بدرجة متوسطة في تدعيم وتفعيل كل من التدقيق الداخلي ونظام إدارة المخاطر، وهو ما يدل على أن درجة الاهتمام بهما لا تزال غير كافية، أما فيما يخص التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية، فإن مساهمة المجلس في تدعيمهما كانت كبيرة، ذلك أن مجلس الإدارة يولي اهتماما كبيرا للتدقيق الخارجي ويعتبره أكثر طرف يُعتمد عليه في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية، كما أنه يهتم بتفعيل نظام الرقابة الداخلية لأهميته في ضمان حسن تسيير الشركة، رغم أن الاحصائيات الخاصة بدراسة مستوى الإفصاح في التقارير السنوية (في الفصل السابق) أظهرت أنه لا يتم الإفصاح عن نظام الرقابة الداخلية في التقارير السنوية.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الشق الثاني من الدراسة التطبيقية، والذي هدف لدراسة مدى مساهمة مجلس الإدارة في تحقيق جودة الإفصاح وذلك من خلال تحليل ومناقشة آراء عينة من المستجوبين الذين وجه لهم استبيان أُعد لهذا الغرض، وذلك في مجموعة من الشركات الجزائرية التي شملها الشق الأول من الدراسة التطبيقية، حيث تم عرض الإجراءات المنهجية المتبعة، مناقشة وتحليل الإجابات عن عبارات الاستبيان، وأخيرا اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

ولقد توصلت الدراسة في شقها الثاني إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لا يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي، حيث كانت مساهمته بدرجة متوسطة؛ فهو يُشرف على الإجراءات التي لها علاقة بضمان تطبيق حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي، إلا أنه لا يحرص بالقدر الكافي على جعل إفصاحات الشركة تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة، كما أنه لا يحرص على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تُشجع الموظفين في الشركة على التبليغ عن السلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وهو ما تم اثباته من خلال اختبار الفرضية الفرعية (4-1).
- لا يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح، حيث كانت مساهمته بدرجة متوسطة؛ فهو يحرص على ضرورة إعداد التقرير السنوي بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والمعايير المعمول بها، وعلى قيام الأشخاص المناسبين بإعداد هذا التقرير، إلا أن فكرة نشر التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للشركة لا تحظى بالقبول عند أغلب المستجوبين، وهو ما تم اثباته من خلال اختبار الفرضية الفرعية (4-2).
- يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح، حيث يساهم المجلس بدرجة متوسطة في تدعيم وتفعيل كل من التدقيق الداخلي ونظام إدارة المخاطر، أما التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية، فإن مساهمة المجلس في تدعيمهما كانت كبيرة، هذه النتائج تم اثباتها من خلال اختبار الفرضية الفرعية (4-3).

الخاتمة

نظرا للأهمية التي اكتسبتها حوكمة الشركات في مجال الأعمال؛ بفعل أنها جعلت من أهدافها الأساسية تحقيق الشفافية، المساءلة، المعاملة العادلة لجميع الأطراف ذات المصلحة، وهي مطالب تسعى إلى تحقيقها جميع المنظمات والهيئات الدولية والشركات الراغبة في تحسين أدائها؛ فقد ركزت بشكل كبير على ضرورة توفر الإفصاح والشفافية في جميع معاملات الشركة مع الأطراف الداخلية والخارجية حتى تكون هذه الأطراف على دراية بالمعلومات التي تحتاجها دون تضليلها أو التأثير على قراراتها. وبما أن مجلس الإدارة يُعتبر أحد أهم آليات حوكمة الشركات كونه المسؤول الأول عن الإشراف والرقابة على إدارة الشركة، فقد تم التركيز على تفعيل دوره الإشرافي والرقابي ليتمكن من تحقيق الجودة في عمليات الإفصاح التي تقوم بها الشركة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة الممتدة بين سنتي 2018 و 2020، ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بتقسيم الدراسة التطبيقية إلى شقين؛ هدف الشق الأول لدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح، أما الشق الثاني فقد هدف لدراسة آراء أعضاء مجلس الإدارة والإطارات المسيّرة ومحافظي الحسابات؛ حول مساهمة مجلس الإدارة في تعزيز حوكمة الشركات وتدعيم الآليات الرقابية التي لها علاقة كبيرة بتحسين جودة الإفصاح.

لقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، والتي تم على أساسها تقديم بعض الاقتراحات والآفاق البحثية ذات الصلة بالموضوع، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي سنوضحها في النقاط التالية تخص الشركات الجزائرية محل الدراسة.

1. نتائج الدراسة

يتم تناول النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة لكل شق على حدة، كما هو موضح أدناه.

1.1. النتائج الخاصة بالشق الأول من الدراسة التطبيقية

تتعلق هذه النتائج بالشق الأول الذي هدف لدراسة جودة الإفصاح من خلال البديلين المستخدمين في الدراسة "مستوى الإفصاح في التقارير السنوية" و"ممارسات إدارة الأرباح" ومدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على كل منهما، نوضح أهم النتائج فيما يلي:

- نسبة الإفصاح في التقارير السنوية لم تكن بدرجة عالية، (وإنما كانت بدرجة متوسطة) حيث أن الشركات تفصح بنسبة أكبر عن المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية، في حين أن إفصاحها كان أقل

فيما يخص المعلومات المتعلقة ب: التعريف بالشركة، مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، القوائم المالية. أما فيما يخص المعلومات المتعلقة بالسياسات غير المالية، والمعلومات التنبئية (المستقبلية) فإن الإفصاح عنها كان ضعيفا، وهو ما توصلنا إليه من خلال اختبار الفرضية الفرعية (1-1) التي تم رفضها. وبما أننا استخدمنا مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية كمقياس طردي لجودة الإفصاح، فإن ذلك يعني أن الشركات محل الدراسة تتميز بجودة إفصاح متوسطة (وفقا لهذا المؤشر).

- افصاح الشركات عن بنود مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية كان متباينا، حيث أن هناك العديد من المعلومات تحظى باهتمام كبير من قبل جميع الشركات، في حين أن هناك معلومات أخرى لا يتم الإفصاح عنها مطلقا (أو درجة إفصاح ضعيفة جدا) في التقارير السنوية، مثل: نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بعض المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة مثل طريقة تعيين أعضائه والمؤهلات والخبرات التي يتمتعون بها، المعلومات المتعلقة بكبار التنفيذيين (الإطارات المسيّرة)، بعض المعلومات التنبئية؛ ويمكن تفسير ذلك من خلال ثقافة الإفصاح السائدة في هذه الشركات التي تركز على الإفصاح الإلزامي مقارنة بالإفصاح الاختياري وعلى المعلومات المالية مقارنة بالمعلومات غير المالية، وهو ما تم تأكيده أيضا من خلال تحليل بعض أسئلة الاستبيان الخاصة بالشق الثاني من هذه الدراسة.

- لا تقوم أغلب الشركات محل الدراسة بانتهاج ممارسات إدارة الأرباح (كانت بدرجة متوسطة)، حيث قامت بعض الشركات بإدارة الأرباح، بينما لم تقوم شركات أخرى بإدارة أرباحها، وهو ما توصلنا إليه من خلال اختبار الفرضية الفرعية (1-2) التي تم قبولها، ويمكن تفسير هذه النتائج باختلاف الدوافع التي تجعل الشركات تقوم بالتلاعب بأرباحها، وبما أنه تم استخدام مؤشر ممارسات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الإفصاح، فإن ذلك يعني أن الشركات محل الدراسة تتميز بجودة إفصاح متوسطة (وفقا لهذا المؤشر).

- الاتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات المنتهجة لهذه الممارسات؛ كان تصاعديا (موجب)، حيث أشارت الإحصائيات الخاصة بالمستحقات الاختيارية إلى أن أغلب هذه الشركات تدير أرباحها من خلال تضخيم هذه المستحقات والتي بدورها تساهم في تضخيم الأرباح المفصح عنها.

- تلتزم جميع الشركات محل الدراسة بما يفرضه القانون فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة، حيث أن حجم المجلس في جميع الشركات لم يتجاوز الحد الأقصى ولم يقل عن الحد الأدنى، كما أن

أغلب مجالس الإدارة تتميز بنسبة كبيرة من الاستقلالية، حيث أن جميع الأعضاء غير تنفيذيين ماعدا الرئيس المدير العام وممثلي العمال، وهو ما ينص عليه القانون.

- تقوم الشركات محل الدراسة باختيار ما يناسبها حول بعض الأمور المتعلقة بالمجلس والتي لم ترد بشأنها نصوص قانونية الزامية، فأغلب الشركات لا تفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وتعتبر أن ذلك في صالحها، فكون بقية الأعضاء غير تنفيذيين في الشركة وليس لديهم اطلاع واسع بنشاط الشركة، فإن ذلك يجعل من الجمع بين المنصبين ضرورة يجب التقيد بها من أجل تحسين كفاءة المجلس، وفيما يخص الاستقلالية فمادام باقي الأعضاء غير تنفيذيين، فإن ذلك يزيد من استقلالية المجلس ويقلل من نفوذ الرئيس المدير العام. أما بالنسبة لتحديد عدد الاجتماعات فيخضع للسلطة التقديرية للمجلس، ولاحتياجاته، وهو الأمر ذاته بالنسبة لتحديد قيمة المكافآت التي تخضع للسلطة التقديرية للمساهمين (الجمعية العامة)، مع ضرورة عدم تجاوز الحد المسموح به فيما يخص توزيع جزء من الأرباح على الأعضاء.

- لا تؤثر أغلب خصائص مجلس الإدارة (الحجم ، الاستقلالية ، الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام، عدد الاجتماعات) على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، وهو ما توصلنا إليه من خلال اختبار الفرضيات الفرعية (1-2)، (2-2)، (3-2)، (4-2) التي تم رفضها. في حين كان لحجم المكافآت التي يتحصل عليها أعضاء المجلس تأثير طردي على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية، وهو ما تم اثباته من خلال اختبار الفرضية الفرعية (2-5) التي تم قبولها، حيث يمكن اعتبار الزيادة في قيمة هذه المكافآت (خاصة الجزء المتعلق بما يحصلون عليه من أرباح الشركة) بمثابة حافز لأعضاء المجلس يجعلهم يهتمون أكثر بمستوى الإفصاح الذي يعتبر مؤشر مهم لجودة الإفصاح.

- لا تؤثر أغلب خصائص مجلس الإدارة (الحجم ، الاستقلالية ، الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام، حجم المكافآت) على ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) وهو ما توصلنا إليه من خلال اختبار الفرضيات الفرعية (1-3)، (2-3)، (3-3)، (5-3) التي تم رفضها. أما عدد اجتماعات المجلس فكان لها تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما تم اثباته من خلال اختبار الفرضية الفرعية (3-4) التي تم قبولها، ذلك أن زيادة عدد الاجتماعات يوفر المزيد من الوقت للمجلس، وتمكنه من مناقشة العديد من الأمور بشكل أكثر تفصيلا، وتجعله أكثر حرصا على تحقيق الرقابة والمساهمة في تدعيم الآليات الرقابية المتخصصة (مثل التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي)

في اكتشاف مثل هذه الممارسات الاحتياطية، وهو الأمر الذي يساعد بدوره على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

2.1. النتائج الخاصة بالشق الثاني من الدراسة التطبيقية

تتعلق هذه النتائج بالشق الثاني الذي هدف إلى دراسة مدى مساهمة مجلس الإدارة في تعزيز حوكمة الشركات وتدعيم الآليات الرقابية التي من شأنها التأثير على جودة الإفصاح في الشركات الجزائرية محل الدراسة، نوضح أهمها فيما يلي:

- لا يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة (المساهمة كانت بدرجة متوسطة) في الإشراف والرقابة على إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي، حيث أنه يُشرف على جميع الإجراءات التي لها علاقة بضمان تطبيق حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي بهدف خلق بيئة عمل تتسم بالمصداقية والشفافية، إلا أنه لا يحرص بالقدر الكافي على جعل إفصاحات الشركة تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة (يُركز بشكل أكبر على المساهمين)، كما أنه لا يحرص على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تُشجع الموظفين في الشركة على التبليغ عن السلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية دون الخوف من المسؤولين المباشرين، وهو ما توصلنا إليه من خلال اختبار الفرضية الفرعية (4-1) التي تم رفضها.

- لا يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة (المساهمة كانت بدرجة متوسطة) في جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح، حيث أنه يحرص على ضرورة إعداد التقرير السنوي بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والمعايير المعمول بها، وعلى قيام الأشخاص المناسبين بإعداد هذا التقرير، إلا أن فكرة نشر التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للشركة لا تحظى بالقبول عند أغلب المستجوبين؛ بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة بسبب الاعتقاد بأن المنافسين قد يستغلون المعلومات الواردة في التقرير السنوي في غير مصلحة الشركة، كما أن مجلس الإدارة لا يولي الاهتمام الكافي بضرورة الإفصاح عن المعلومات اللازمة لجميع الأطراف ذات المصلحة، ويركز بشكل أكبر على المساهمين، وهو ما توصلنا إليه من خلال اختبار الفرضية الفرعية (4-2) التي تم رفضها.

- يساهم مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح، فهو يساهم بدرجة متوسطة في تدعيم وتفعيل كل من التدقيق الداخلي ونظام إدارة المخاطر، مما يدل على أن درجة الاهتمام بهما لا تزال غير كافية. أما فيما يخص التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية، فإن مساهمة المجلس في تدعيمهما كانت كبيرة، ذلك أن مجلس الإدارة يولي

اهتماما كبيرا للتدقيق الخارجي ويعتبره أكثر طرف يُعتمد عليه في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية، كما أنه يهتم بتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لأهميته في ضمان حسن تسيير الشركة، هذه النتائج تم التوصل إليها من خلال اختبار الفرضية الفرعية (3-4) التي تم قبولها.

- لا تقوم الشركات الجزائرية محل الدراسة بنشر تقاريرها السنوية على مواقعها السنوية، فمن وجهة نظر أغلب المسيرين يُعتبر التقرير السنوي من الوثائق التي لا ينبغي للجميع الاطلاع عليها خاصة وأن هذه الشركات غير مدرجة في البورصة، كما أن هؤلاء المسيرين يركزون بشكل كبير على "المنافسة" ويعتبرونها السبب الرئيسي في الامتناع عن نشر التقارير السنوية، خوفا من استغلالها من قبل المنافسين بشكل سيئ قد يلحق أضرارا بالشركة.

- الغياب شبه التام لثقافة الإفصاح لصالح جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركات الجزائرية، حيث تركز هذه الأخيرة على ضمان الإفصاح عن جميع المعلومات اللازمة للمساهمين فقط، أما بقية الأطراف فإنها تحصل فقط على المعلومات التي يُلزم القانون بنشرها، ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى غياب الدور الرقابي لآلية سوق رأس المال، الذي يعتبر أيضا محفزا قويا للاهتمام بتحسين جودة الإفصاح لجميع الأطراف ذات المصلحة.

- أغلبية المستجوبين في هذه الدراسة يرون أن الانضمام لبورصة الجزائر يمكن أن يُحسن من جودة الإفصاح، لأنه يساعد على زيادة موثوقية المعلومات المفصح عنها ويُلزم الشركات بنشر تقاريرها السنوية وبالتالي تحقيق المعاملة العادلة لجميع الأطراف ذات المصلحة، أما بقية المستجوبين فيرون أن بورصة الجزائر حاليا غير فعّالة ولا يُتوقع منها المساهمة في تحسين جودة إفصاح الشركات.

- تركيز الشركات الجزائرية بشكل أكبر على نشر المعلومات المالية والمحاسبية (مقارنة بباقي المعلومات غير المالية) يرجع لسببين أساسيين، يتمثل الأول في كون الإفصاح عن أغلب المعلومات المالية والمحاسبية الزامي، وبالتالي يتم الإفصاح عنها بهدف تجنب المساءلة القانونية، أما السبب الثاني فيتمثل في ثقافة الإفصاح السائدة في بيئة الأعمال الجزائرية؛ والتي تُعبر عن قلة وعي واهتمام بتحقيق جودة الإفصاح واعطاء الأهمية نفسها لجميع أنواع المعلومات، حيث يعتبرون أن المعلومات غير المالية لا ينبغي الإفصاح عنها لجميع الأطراف.

- عدم تركيز الشركات الجزائرية بشكل كبير على الإفصاح الاختياري (مقارنة بالإفصاح الإلزامي) يرجع لسببين أساسيين، يتمثل الأول في رغبة الشركات في تفادي التعرض لخطر استغلال المعلومات

المفصح عنها من قبل المنافسين مادام الإفصاح الاختياري غير الزامي، أما السبب الثاني فيتمثل في الثقافة السائدة في بيئة الأعمال الجزائرية التي تميل إلى احتكار المعلومة وقلة الوعي بأهمية الإفصاح الاختياري ومدى مساهمته في تحسين جودة الإفصاح.

- قلة اهتمام الشركات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات التنبئية (المستقبلية) ناتج عن اعتبار هذه المعلومات تقديرية وغير دقيقة ويمكن أن تُستغل من قبل المنافسين ضد الشركة، كما أنها تُعتبر ذات وزن داخلي فقط في ظل عدم إدراج الشركة في البورصة، في حين أن هناك من يعتقد أن الأمر مرتبط بثقافة الإفصاح عن المعلومات التنبئية في بيئة الأعمال الجزائرية والتي ترتبط بقلة الكفاءة و/أو الوعي عند المسيرين.

- عدم اهتمام الشركات الجزائرية بتكوين لجان فرعية تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه (مثل لجنة التدقيق ولجنة المكافآت) يرجع أساسا إلى غياب الوعي المهني المتعلق بضرورة تكوين هذه اللجان بسبب الاعتقاد بأن أعضاء مجلس الإدارة قادرين على القيام بجميع المهام الموكلة إليهم ويمكنهم الاستعانة بإطارات الشركة عند الضرورة، وإلى النقص في التشريع الجزائري وفي قواعد الحوكمة المتبعة في الجزائر، وعدم تطرقهما لكيفية وشروط تشكيل هذه اللجان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإن عدم إلزامية تكوين هذه اللجان وضعف كفاءة أعضاء مجلس الإدارة يجعل الاهتمام بها ضعيفا.

- تُعتبر طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة من أكثر العوامل التي تخفض من فعالية أداء مجلس الإدارة، حيث يغلب معيار العلاقات الشخصية في أغلب الأحيان على طريقة التعيين، وهو ما يؤثر على استقلالية الأعضاء وموضوعيتهم في اتخاذ القرارات، إضافة إلى تأثير عوامل أخرى تتمثل أساسا: في عدم كفاية اجتماعات المجلس لمناقشة جميع المواضيع الهامة، عدم حصولهم على جميع المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، عدم تلاعب المكافآت التي يتحصلون عليها مع المسؤولية التي يتحملونها.

- توجد العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل زيادة فعالية أداء مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية، يتمثل أهمها في ضرورة اختيار الأعضاء الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة في مجال تخصص الشركة، تعيين الأعضاء بطريقة تضمن تمتعهم بالاستقلالية الفعلية التي تجعلهم يتخذون قراراتهم بموضوعية، تنظيم دورات تدريبية للأعضاء في مجالات الإدارة والقيادة بهدف الرفع من كفاءتهم، تحسين قيمة المكافآت التي يتحصلون عليها، تشكيل لجان فرعية تساعد المجلس على أداء

مهامه، تفعيل حوكمة الشركات وميثاق السلوك الأخلاقي بغية خلق بيئة عمل جيدة تساعد جميع الأطراف على أداء مهامها بفعالية.

2. المقترحات

اعتمادا على الجانب النظري لهذه الدراسة واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي الذي تم إجراؤه على مجموعة من شركات المساهمة الجزائرية، يمكن تقديم بعض المقترحات التي نعتقد أنها مهمة من أجل تحسين أداء مجلس الإدارة وتفعيل دوره في تحسين جودة الإفصاح.

- العمل على تغيير الذهنيات السائدة لدى الكثير من مسيري الشركات والتي تميل إلى احتكار المعلومات واضفاء صبغة السرية عليها، الأمر الذي يؤثر كثيرا على جودة الإفصاح. ونعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تشجيع مجلس الإدارة (الذي يُفترض أنه يمثل جميع الأطراف ذات المصلحة) لهؤلاء المسيرين على نشر بعض المعلومات وإن كانت غير إلزامية من أجل تحسين ثقافة الإفصاح في الشركات، فمشاركة أعضاء المجلس والمسيرين في الدورات التدريبية بشكل مستمر حول المجالات المتعلقة بالحوكمة سيساعد على تحسين الإفصاح والشفافية، وسيكون له تأثير ايجابي في تغيير مثل هذه الذهنيات.

- التركيز على ضرورة تغيير المفهوم السائد حول الأطراف ذات المصلحة لدى الشركات الجزائرية بصفة عامة ولدى مجالس الإدارة بصفة خاصة، فمن ناحية الإفصاح نجدهم يهتمون فقط بالمساهمين ويعملون على تزويدهم بالمعلومات اللازمة (وإن كان بشكل متفاوت) دون الاهتمام بالأطراف الأخرى مثل الزبائن والموردون، ولتحقيق ذلك ينبغي تحديث ميثاق الحكم الراشد في الجزائر والعمل على جعله أكثر فعالية، إضافة إلى تحديث بعض القوانين المتعلقة بنشر المعلومات بما يضمن مصالح الأطراف ذات المصلحة.

- زيادة كمية المعلومات التي يتم نشرها بموجب القانون وبشكل خاص جدول التدفقات النقدية وحقوق الملكية، فرغم اعتبارهما من القوائم المالية الإلزامية، إلا أنه لا يتم نشرهما ضمن البيانات القانونية (BOAL)، وهو أمر يتطلب تدخل السلطات المعنية التابعة للدولة.

- السعي إلى تحسين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية من خلال اختيار ولو بعض المعلومات الضرورية للإفصاح عنها (نظرا لثقافة الإفصاح السائدة) فإدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية ينبغي اعطاؤهما حيزا معتبرا للإفصاح عنهما، وهي المهمة التي ينبغي على مجلس الإدارة القيام بها.

- اتخاذ مبادرات من قبل السلطات المعنية والشركات الجزائرية بتشجيع الإفصاح الاختياري وخلق بيئة عمل تتسم بمزيد من المصداقية والشفافية وتساعد على جعل هذه الشركات مؤهلة بدرجة مقبولة للانضمام لبورصة الجزائر، وهو بدوره ما يساعد في تفعيل دور هذه الأخيرة، فتحسين القوانين المتعلقة بالبورصة وإصدار نصوص تشريعية جديدة خاصة بها؛ يُعتبر نقطة انطلاق لتفعيل دورها كألية رقابية على الشركات، إلا أن ذلك لن يكون ذو جدوى إلا إذا انضم عدد معتبر من الشركات المؤهلة للبورصة وأصبحت عمليات تداول الأسهم متاحة للجمهور.

- تحديث المواقع الالكترونية للشركات، واستغلالها من أجل الإفصاح عن بعض المعلومات التي تُعرف بنشاط الشركة، نظام الحوكمة المتبع فيها، القائمين على إدارتها، حيث توجد بعض شركات المساهمة لا تحتوي مواقعها الالكترونية على أية معلومات مفيدة، وهو ما يتنافى مع مواكبة التطور التكنولوجي الذي يعتمد بشكل كبير على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

- التركيز على ضرورة اعتماد أسس واضحة عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة، حيث تعتبر من أكبر المعوقات التي تخفض من فعالية مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية، ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع دليل تنظيمي لتعيين الأعضاء مما يساعد في التخفيض من الاعتبارات والمعايير الشخصية التي تؤثر على عملية التعيين، أو من خلال تكوين لجنة ترشيحات (لجنة فرعية عن المجلس) تشرف على اقتراح الأعضاء المناسبين، وهو الأمر الذي يساعد على جعل معايير الكفاءة والخبرة والاستقلالية الأساس الذي يتم على أساسه اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

- الاهتمام بمفهوم اللجان الفرعية لمجلس الإدارة ومحاولة تكوين بعض اللجان التي يُتوقع منها دور فعال في تحسين أداء المجلس، وفي اعتقادنا تُعتبر لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات أهم لجنتين ينبغي تكوينهما على مستوى مجالس إدارة الشركات الجزائرية، نظرا لنقص الاهتمام بالتدقيق الداخلي، وكذلك تغليب العلاقات الشخصية عند تعيين أعضاء المجلس، وهو ما تم اثباته من خلال نتائج هذه الدراسة، وعليه فإنه ينبغي القيام بالآتي:

- تكوين لجنة فرعية عن المجلس "لجنة الترشيحات" تعمل على تقديم الاقتراحات الخاصة بتعيين أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين اعتمادا على معايير يتم تحديدها وتوضيحها من قبل هذه اللجنة والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة والجمعية العامة؛

• تكوين لجنة فرعية عن المجلس "لجنة التدقيق" تعمل على تدعيم آليات الرقابة، وبشكل خاص التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ومحاولة ترسيخ فكرة أهمية تشكيلها في الشركات الجزائرية، ومن ثمة اصدار توصيات وتشريعات تُشجع الشركات على تكوين هذه اللجنة وتبين طريقة وشروط القيام بذلك.

- إضفاء اهتمام أكبر على وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر، وذلك من خلال تنظيم هذه الوظيفة بشكل واضح خاصة فيما يتعلق باستقلالية وكفاءة المدققين الداخليين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن انشاء معاهد متخصصة تشرف على تكوينهم ومنحهم شهادات مهنية في التدقيق سيكون له دور كبير في تحسين أدائهم، والذي سينعكس على تحسين قدرتهم في اكتشاف الممارسات الاحتيالية التي تخفض من جودة المعلومات المفصح عنها.

- مراعاة التخصص الصناعي للمدقق الخارجي عند تعيينه، فهذا الأخير يجب أن يتمتع بخبرة كبيرة في الجانب المالي والمحاسبي من أجل القيام بمهامه؛ وهو أمر ضروري لابد منه، إلا أن تمتعه أيضا بخبرة معتبرة حول التخصص الصناعي للشركة، يزيد من قدرته على اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية عند تدقيق حسابات الشركة وهو ما يساعد على تحسين جودة الإفصاح، ونعتقد أن تحقيق ذلك يتم من خلال تفعيل مساهمة مجلس الإدارة (من خلال لجنة التدقيق إن وجدت) في اقتراح المدققين الخارجيين الأكثر كفاءة وخبرة في مجال نشاط الشركة، وهو الأمر الذي يساعد المساهمين (الجمعية العامة) على اختيار المدقق الأنسب.

- ضرورة الالتزام الفعلي بميثاق السلوك الأخلاقي الخاص بالشركة، وعدم اعتباره مجرد اجراءات شكلية يتم وضعها، إذ ينبغي على مجلس الإدارة أن يشرف على ضمان الالتزام به من قبل جميع الموظفين ويشجعهم على التبليغ عن أية ممارسات احتيالية تتم ملاحظتها من خلال اتخاذ اجراءات ملموسة تضمن عدم تعرضهم لعقوبات تعسفية من قبل مسؤوليهم.

3. آفاق الدراسة

تعتبر النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة منطلقا لإجراء دراسات أخرى تشمل أبعادا أخرى ذات صلة بموضوع بحثنا، ومن أجل تحديد الآفاق البحثية الممكن استخلاصها من هذه الدراسة؛ ينبغي الإشارة إلى أن حدود الدراسة تمثلت بشكل أساسي في شمولها لعدد معين من شركات المساهمة خلال فترة ثلاث

سنوات؛ كما أنها لم تتطرق لجميع خصائص مجلس الإدارة نظرا للصعوبة الكبيرة في الحصول على المعلومات في بيئة الأعمال الجزائرية.

وعليه فإن هذه الدراسة تفتح آفاقا بحثية مستقبلية لإجراء مزيد من الدراسات على العديد من الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة التي لم تشملها هذه الدراسة، مع إمكانية توسيع مجال البحث ليشمل فترة زمنية أطول و/ أو شركات جزائرية أخرى موزعة عبر مناطق مختلفة من الوطن. كما أنه يمكن إجراء دراسات أخرى ذات صلة بموضوع بحثنا، نقترح بعضها فيما يلي:

- أهمية الإفصاح الاختياري في تعزيز جودة التقارير السنوية في الشركات الجزائرية.
- أهمية الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة الإفصاح: مع الإشارة لواقع الإفصاح الإلكتروني في الشركات الجزائرية.
- اقتراح إطار تنظيمي لتعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية.
- أثر العضوية المتعددة لأعضاء مجلس الإدارة على أداء المجلس في الشركات الجزائرية.
- أهمية دور لجنة الترشيحات في عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركات الجزائرية.
- أهمية دور لجنة التدقيق في تعزيز فعالية المهام الرقابية لمجلس الإدارة في الشركات الجزائرية.
- محددات الكفاءة والخبرة والاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة ودورها في تحسين أداء المجلس في الشركات الجزائرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. عصام مهدي محمد عابدين، الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها: دراسة تحليلية، إجرائية، تطبيقية، ج1، دار محمود للنشر، القاهرة، مصر، 2020.
3. كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة: مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
4. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006.
5. كينيث أ. كيم، جون نوفستنجر، ديرك ج. موهر، حوكمة الشركات: الأطراف الراصدة والمشاركة، تعريب ومراجعة: محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر عنان، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010.
6. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
7. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
8. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009.
9. وليد ناجي الحياي، حسين الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب، عمان، الأردن، 2015.

ب. الرسائل الجامعية

1. حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2012.
2. زينب غزالي، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2016.
3. كريم جابر مهران، أثر التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية للحوكمة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر، 2015.

ج. المقالات العلمية

1. أنديه خالد علي، غيث محمد البشير، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 09، 2016.
2. بدي فاطمة، دور مجلس الإدارة في حوكمة شركات المساهمة، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 4، العدد 2، 2019.
3. بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، جامعة بغداد، العراق، 2012.
4. جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 01، 2009.
5. حسين أحمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008.
6. حسينة بوشايب، دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية لمؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 2، 2016.
7. الخيال توفيق عبد الله، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2009.
8. رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، 2010.
9. زينب غزالي، قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية باستخدام طريقة تحليل المحتوى: دراسة لمجموعة من الشركات الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 2، 2021.
10. شتاتحة أم الخير، تحليل المحتوى كمنهج أم كتنقية مع نماذج عملية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 12، 2018.
11. شوقي بورقية، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010.
12. صائب س. محمد، أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018.
13. عبد الله عناني، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة الشركات، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، سكيكدة، الجزائر، 2017.
14. عمر أحمد محمد، حسين أحمد دحدوح، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02، 2013.

15. كزار حميدي، أحمد حسين مجي، علاء حسين نصيف، أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، 2017.
16. محمد البشير بن طبة، تحليل المحتوى في بحوث الاتصال: مقارنة في الاشكاليات والصعوبات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 13، 2015.
17. محمد سفير، حوكمة الشركات سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد 11، 2011.

د. المؤتمرات والملتقيات

1. الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، ورقة بحث مقدمة في: الندوة العلمية الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010.
2. مسعود دراوسي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.

هـ. المنشورات والتقارير

1. التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
2. جون سوليفان، ألكسندر شكولنيكوف، أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006.
3. مبادئ حوكمة الشركات، متوفر على موقع منظمة OECD، من خلال الرابط الموالي:
<http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf>
(11/10/2019).

و. القوانين والتشريعات

1. القانون التجاري الجزائري.
2. القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادر بتاريخ: 25 نوفمبر 2007.
3. القرار المؤرخ في: 26 جويلية 2008، يتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحساب وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر بتاريخ: 25 مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب

1. Alessandro Ghio, Roberto Verona, **The Evolution of Corporate Disclosure Insights on Traditional and Modern Corporate Communication**, Springer Nature Switzerland, 2020.
2. Alex Knell, **Corporate Governance: How to Add Value to Your Company -A Practical Implementation Guide**, Elsevier Ltd, 2006.
3. Barry Elliott, Jamie Elliott, **Financial accounting and Reporting**, Pearson education, London, 14th edition, 2011.
4. Benoit Pigé, **Gouvernance, contrôle et audit des organisations**, Economica Edition, Paris, France, 2008.
5. Bob Tricker, **Essential Director**, Profile Books Ltd, London, UK, 2003.
6. Cadbury Committee, **Report of the committee on: The financial aspects of corporate governance**, Professional Publishing Ltd, London, United Kingdom, 1992.
7. Campbell Jones & Al, **Business ethics: A critical approach**, Routledge Edition, New York, 2005.
8. Charles W. L. Hill, Gareth R. Jones, **Strategic Management Theory: An Integrated Approach**, South-Western Cengage Learning, USA, 2010.
9. Cynthia A. Williams, Peer Zumbansen, **The Embedded Firm: Corporate Governance, Labor, and Finance Capitalism**, Cambridge University Press, UK, 2011.
10. David A. Nadler, Beverly A. Behan, Mark B. Nadler, **Building Better Boards: A Blueprint for Effective Governance**, Jossey-Bass A Wiley Imprint, USA, 2006.
11. David Crowther, Shahla Seifi, **Corporate Governance and International Business**, Book Boon: The eBook Company, 2014.
12. Edward R. Freeman, **Strategic management: A stakeholder approach**, Pitman Publishing Inc, Boston, USA, 1984.
13. Elaine Sternberg, **Corporate Governance: Accountability in the Marketplace**, The Institute of Economic Affairs, UK, Second edition, 2004.
14. Ferdinand A. Gul, Judy S. L. Tsui, **The Governance of East Asian Corporations: Post Asian Financial Crisis**, Antony Rowe Ltd, UK, 2004.
15. Fred R. Kaen, **A Blueprint for Corporate Governance: Strategy, Accountability, and the Preservation of Shareholder Value**, Amacom: American Management Association, New York, USA, 2003.
16. Geoffrey Owen, Tom Kirchmaier, Jeremy Grant, **Corporate Governance in the US and Europe**, Antony Rowe Ltd, UK, 2006.
17. H. Kent Baker, Ronald Anderson, **Corporate Governance: A Synthesis of Theory, Research, and Practice**, John Wiley & Sons, Inc. New Jersey, USA, 2010.
18. Jacques Renard, **Théorie et pratique de l'audit interne**, 7eme Edition, Eyrolles, Paris, France, 2010.

19. Jill Solomon, Aris Solomon, **Corporate Governance and Accountability**, John Wiley & Sons Ltd., USA, 2004.
20. John Carver, Caroline Oliver, **Corporate Boards That Create Value: Governing Company Performance from the Boardroom**, Jossey-Bass John Wiley & Sons. Inc, USA, 2002.
21. John Stittle, **Annual Reports: Delivering Your Corporate Message to Stakeholders**, Gower Publishing Limited, USA, 2003.
22. Jonathan R. Macey, **Corporate Governance: Promises Kept, Promises Broken**, Princeton University Press, New Jersey, USA, 2008.
23. Jude Lau & al, **A Guide To Understanding Annual Reports Australian Listed Companies**, CPA Australia Ltd, Australia, Fifth edition, 2019.
24. Justine Simpson, John Taylor, **Corporate governance, Ethics and CSR**, First Edition, Kogan Page Ltd. UK, 2013.
25. Kevin Keasey, Steve Thompson, Mike Wright, **Corporate Governance: Accountability, Enterprise and International Comparisons**, John Wiley & Sons Ltd, UK, 2005.
26. Luis Correia Da Silva, Marc Goergen, Luc Renneboog, **Dividend Policy and Corporate Governance**, Oxford University Press, UK , 2004.
27. Mark Jickling, **Barriers to Corporate Fraud**, Nova Science Publishers, Inc. New York, US, 2009.
28. Morten Huse, **Boards, Governance and Value Creation: The Human Side of Corporate Governance**, Cambridge University Press, New York, USA, 2007.
29. Naciri .A & al, **Corporate Governance Around the World**, Routledge, USA, 2008.
30. S. Rao Vallabhaneni, **Corporate Management, Governance, and Ethics Best Practices**, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, USA, 2008.
31. Sanjay Anand, **Essentials of Corporate Governance**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, Canada, 2008.
32. Walther Ch. Zimmerli & Al, **Corporate ethics and corporate governance**, Springer Edition, New York, 2007.
33. Yılmaz Argüden, **Boardroom Secrets : Corporate Governance For Quality of Life**, Palgrave Macmillan, UK, 2009.

ب. الرسائل الجامعية

1. Boumediene Mohamed Rachid, **Qualité de l'audit légal a la lumière des mécanismes internes de gouvernance d'entreprises: une lecture théorique et une approche pratique en Algérie**, Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014.
2. Chekroun Meriem, **Le role de l'audit interne dans le pilotage et la performance du systeme de controle interne: cas d'un echantillon d'entreprises Algeriennes**, These de Doctorat, Universite Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algerie, 2014.
3. Helmi Abdulhameed Boshnak, **Mandatory and Voluntary Disclosures in GCC Listed Firms**, Thesis of Doctorate, University of the West of England Bristol, England, 2017.

4. Jagjit S. Saini, **Information Asymmetry, Segment Disclosures, and Cost of Equity Capital**, Thesis of Doctorat, Oklahoma State University, 2010.
5. Mohammed S. Bhuyan, **Determinants and Effects of Voluntary Disclosure with a focus on Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Bangladesh**, thesis of Doctorate, University of Wollongong, Australia, 2018.
6. Nur A. Saat, **The Influence of Board of Directors' and Board's Subcommittees' Attributes on Performance: An Empirical Evaluation of Companies Listed in KLSE**, Doctorat Thesis, Cardiff University, Published by ProQuest LLC, 2013.
7. Nur Ashikin Mohd Saat, **The Influence of Board of Directors' and Board's Subcommittees' Attributes on Performance: An Empirical Evaluation of Companies Listed in KLSE**, Doctorat Thesis, Cardiff University, 2013.
8. Olli Rekka Ratsula, **The Interplay Between Internal Governance Structures, Audit Fees And Earnings Management In Finnish Listed Companies**, Thesis of Master, Aalto University, Finland, 2010.

ج. المقالات العلمية

1. Abadi C. K. Arsalan, Janani M. Hassan, **The role of disclosure quality in financial reporting**, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol. 2, N. 3, 2013.
2. Abdul Mansulu, **Corporate Governance And Voluntary Disclosure Practices In Czech Republic**, Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, Vol. 69, N. 1, 2021.
3. Ahmed Ebrahim, **Earnings management and board activity: an additional evidence**, Review of Accounting and Finance, Vol. 6, N. 1, 2007.
4. Ahmed Elbadry, Dimitrios Gounopoulos, Frank Skinner, **Governance Quality and Information Asymmetry**, Financial Markets, Institutions & Instruments, Vol. 24, N. 2-3, (published by: New York University Salomon Center and Wiley Periodicals), 2015.
5. Ahnaf Ali Alsmady, **The Effect of Board of Directors' Characteristics and Ownership Type on the Timeliness of Financial Reports**, International Journal of Business and Management, Vol. 13, N.6, 2018.
6. Ali T. Nawafly, Ali S. Alarussi, **Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics And External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting**, Journal of Management and Economic Studies, Vol. 1, N. 1, 2019.
7. Amy J. Hillman, Albert A. Cannella, Ramona L. Paetzold, **The Resource Dependence Role Of Corporate Directors: Strategic Adaptation Of Board Composition In Response To Environmental Change**, Journal of Management Studies, Vol. 37, N. 2, 2000.
8. Amy J. Hillman, **Politicians on the Board of Directors: Do Connections Affect the Bottom Line?** Journal of Management, Vol. 31 N. 3, 2005.
9. Andreas Charitou, Ifigenia Georgiou, Andreas Soteriou, **Corporate Governance, Board Composition, Director Expertise, and Value: The Case of Quality Excellence**, Multinational Finance Journal, Vol. 20, N. 3, 2016.

10. Antonis Skouloudis, Konstantinos Evangelinos, Fotis Kourmousis, **Assessing non-financial reports according to the Global Reporting Initiative guidelines: Evidence from Greece**, Journal of Cleaner Production, Vol. 18, N. 5, 2009.
11. April Klein, **Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management**, Law & Economics Research Paper Series, SSRN Electronic Journal, 2001, available at: <http://ssrn.com/abstract=246674> (02/03/2020).
12. Arunima Haldar, Mehul Raithatha, **Do compositions of board and audit committee improve financial disclosures?**, International Journal of Organizational Analysis, Vol. 25 N. 2, 2017.
13. Aymen Ajina, Danielle Sougne, Mhamed Laouti, **Do Board Characteristics affect Information Asymmetry?** International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 3, N.12, 2013.
14. Azrul Abdullah, Ku Nor I. Ismail, **Disclosure of Voluntary Accounting Ratios by Malaysian Listed Companies**, Journal of Financial Reporting & Accounting, Vol. 6, N. 1, 2008.
15. Beatriz Garcia Osma, **Board independence and real earnings management: The case of R&D expenditure**, part of PhD Thesis, Lancaster University, Spain, 2005, SSRN Electronic Journal Available at: <http://ssrn.com/abstract=1134280>, (25/02/2020).
16. Ben K. Agyei-Mensah, **Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 3, No. 2, 2013.
17. Ben K. Agyei-Mensah, **The relationship between corporate governance mechanisms and IFRS 7 compliance: Evidence from an emerging market**, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 17, N. 3, 2017.
18. Ben Kwame Agyei-Mensah, **The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality**, African Journal of Economic and Management Studies, Vol. 10, N. 1, 2018.
19. Beng W. Goh, J. Lee, Jeffrey Ng, Kevin O. Yong, **The Effect of Board Independence on Information Asymmetry**, European Accounting Review, Vol. 25, N. 1, 2016.
20. Benjamin Fung, **The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance**, Universal Journal of Management, Vol. 2, N. 2, 2014.
21. Bernardus Y. Nugroho & Umanto Eko, **Board characteristics and earning management**, Journal Of Administrative Science & Organization, Vol.18, N.01. 2011.
22. Biao Xie & al, **Earnings management and corporate governance: The roles of the board and the audit committee**, 2001, SSRN Electronic Journal, available at : <http://ssrn.com/abstract=304195>, (27/01/2018).
23. Brian G.M. Main, Charles A. O'Reilly, James Wade, **The CEO, The Board of Directors and Executive Compensation: Economic and Psychological Perspectives**, Industrial and Corporate Change, Vol. 4, N. 2, 1995.
24. Chiraz Ben Ali, **Disclosure quality and corporate governance: Evidence from the French Stock Market**, Article from: HAL, France, 2008, Available at: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522350>(12/12/2018).

25. Christian Prat Dit Hauret, **L'indépendance du commissaire aux comptes : Une analyse empirique basée sur des composantes psychologiques du comportement**, Article from: Technologie Et Management De L'information : Enjeux Et Impacts Dans La Comptabilité, Le Contrôle Et L'audit, France, 2011, disponible sur: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00584524> (23/06/2020).
26. Christine A. Botosan, **Disclosure Level and the Cost of Equity Capital**, The Accounting Review, Vol. 72, N. 3, 1997.
27. Christine A. Botosan, Marlene A. Plumlee, **Disclosure Level and Expected Cost of Equity Capital: An Examination of Analysts' Rankings of Corporate Disclosure**, SSRN Electronic Journal, 2000, Available at: <https://ssrn.com/abstract=208148> (04/01/2019).
28. Christopher S. Armstrong, John E. Core, Wayne R. Guay, **Do Independent Directors Cause Improvements in Firm Transparency?** Journal of Financial Economics, Vol. 113, N. 3, 2014, Available at https://repository.upenn.edu/accounting_papers/106.
29. Citrawati Jatiningrum, Mohamad A. Abdul-Hamid, Oluwatoyin M. Popoola, **The Impact of Disclosure Quality on Corporate Governance and Earnings Management: Evidence from Companies in Indonesia**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6, N. 4, 2016.
30. Claude Simon, **Comptabilité et contrôle de gestion, Annexe 1 : La théorie de l'agence**, Article from : Groupe Eyrolles, 2007, disponible sur: <http://leguidedurentier.free.fr/documents/theoriedelagence.pdf> (17/12/2019).
31. Cotter Julie, Lokman Norziana, Najah M. Muftah, **Voluntary disclosure research: which theory is relevant?** Journal of Theoretical Accounting Research, Vol. 6, N. 2, 2011.
32. Cristina A. Stefanescu, **Disclosure and transparency in corporate governance codes-comparative analysis with prior literature findings**, Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol. 24, 2011.
33. Cristina A. Stefanescu, **How do board of directors affect corporate governance disclosure? – the case of banking system**, The Romanian Economic Journal, N. 47, 2013.
34. Dana A. Alqatameen, Mahmoud A. Alkhalaileh, Mohammad N. Dabaghia, **Ownership Structure, Board Composition and Voluntary Disclosure by Non-financial firms listed In (ASE)**, International Business Research, Vol. 13, N. 7, 2020.
35. Dang N. Hung, Pham T. H. Diep, Dang T. Binh, **Study Factors Affecting the Level of Information Disclosure of Vietnamese Enterprises**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 9, N. 2, 2019.
36. Dariush Bahman, **The Relation between Disclosure Quality and Information Asymmetry: Empirical Evidence from Iran**, International Journal of Financial Research, Vol. 5, N. 2, 2014.
37. David Gelb, Paul Zarowin, **Corporate Disclosure Policy and the Informativeness of Stock Prices**, Review of Accounting Studies, Vol. 7, N. 1, 2002.
38. Dean R. Manna & Al, **Exploring agency theory implications with franchising**, Journal of business & economics research, Vol. 4, N. 4, 2006.

39. Desmond C.Y. Yuen, Ming Liu, **A Case Study of Voluntary Disclosure by Chinese Enterprises**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 1, N. 2, 2009.
40. Devi Sonia, Muhammad Khafid, **The Effect of Liquidity, Leverage, and Audit Committee on Sustainability Report Disclosure with Profitability as a Mediating Variable**, Accounting Analysis Journal, Vol. 9, N. 2, 2020.
41. Diem Nhat Phuong NGO, Anh Thi Hong LE, **Relationship Between the Audit Committee and Earning Management in Listed Companies in Vietnam**, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 8, N. 2, 2021.
42. Ebraheem S. Alzoubi, **Board Characteristics and Financial Reporting Quality among Jordanian Listed Companies: Proposing Conceptual Framework**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 4, No. 1, 2012.
43. Ebraheem S. Alzoubi, **Disclosure quality and earnings management: Evidence from Jordan**, Accounting Research Journal, Vol. 29 N. 4, 2016.
44. Edward R. Freeman, John. McVea, **A stakeholder approach to strategic management**, Research paper, N.01-02, darden business school, university of virginia, USA, 2001, available at: http://papers.ssrn.com/paper.taf?abstract_id=263511 (11/12/2020).
45. Elena Petrov , Georgios Georgakopoulo , Ioannis Sotiropoulos, Konstantinos Z. Vasileiou, **Relationship between Cost of Equity Capital And Voluntary Corporate Disclosures**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, N. 3, 2012.
46. Erna Setiany & al, **Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure**, Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 6, N. 3, 2017.
47. Eythor Ivar Jonsson, **The Role Model of the Board: a preliminary study of the roles of Icelandic boards**, Corporate Governance: An International Review, Vol. 13, N. 05, 2005.
48. Fatemeh Soheilyfar, Mohammad Tamimi, Mohammad Ramezan Ahmadi, Nasrollah Takhtaei, **Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 6, N. 2, 2014.
49. Fernando Susith, Lawrence Stewart, **A Theoretical Framework For CSR Practices: Integrating legitimacy theory, stakeholder theory and institutional theory**, The Journal of Theoretical Accounting, Vol. 10, N. 1, 2014.
50. Francesco Perrini, **The Practitioner's Perspective on Non-Financial Reporting**, California Management Review, Vol. 48, N. 2, 2006.
51. Gavin J. Nicholson, Geoffrey C. Kiel, **Can Directors Impact Performance? A case-based test of three theories of corporate governance**, Corporate Governance Journal, Vol. 15, N. 4, 2007.
52. Gerald J. Lobo, Jian Zhou, **Disclosure quality and earnings management**, Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol. 8, N. 1, 2001.
53. Gérard Charreaux, **Vers une théorie du gouvernement des entreprises**, Document de travail, Centre de recherches en gestion des organisations, Université De Bourgogne, Dijon, France, Mai 1996, disponible sur: https://www.researchgate.net/publication/4799182_Vers_une_theorie_du_gouvernement_des_entreprises (15/10/2018).
54. Greg Clinch, **Disclosure Quality, Diversification and the Cost of Capital**, SSRN Electronic Journal, 2013, Available at: <http://ssrn.com/abstract=2354777> (02/01/2019).

55. Gregory F. Maassen, Frans A. Bosch, Henk Volberda, **The importance of disclosure in corporate governance self-regulation across Europe: A review of the Winter Report and the EU Action Plan**, International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 1, N. 2, 2004.
56. H. Alves, A.M. Rodrigues, N. Canadas, **Factors influencing the different categories of voluntary disclosure in annual reports: An analysis for Iberian Peninsula listed companies**, Review of Applied Management Studies, Vol. 10, 2012.
57. Habiba Al-Shaer, aly salama, Steven Toms, **Audit committees and financial reporting quality: evidence from UK environmental accounting disclosures**, Journal of Applied Accounting Research, Vol. 18, N. 1, 2017.
58. Hanen Khairredine, Bassem Salhi, Jabr Aljabr, Anis Jarboui, **Impact of board characteristics on governance, environmental and ethical disclosure**, Society and Business Review, Vol. 15, N. 3, 2020.
59. Hasan Bin-Ghanem, Akmalia M. Ariff, **The effect of board of directors and audit committee effectiveness on internet financial reporting**, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, N. 4, 2016.
60. Hendra Gunawan, Evelyn O. Lina, **Mandatory and Voluntary Disclosure of Annual Report on Investor Reaction**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5, 2015.
61. Hisham K. Madi, Zuaini Ishak, Nor A. A. Manaf, **The Impact Of Audit Committee Characteristics On Corporate Voluntary Disclosure**, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 164, 2014.
62. Holger Daske, Gunther Gebhardt, **International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality**, ABACUS Journal, Vol. 42, N. 3/4, 2006.
63. Hope Osayantin Aifuwa, Kemebradikemor Embele, **Board Characteristics and Financial Reporting Quality**, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 5, N. 1, 2019.
64. Idiris Varıcı, **The Relationship between Information Asymmetry and the Quality of Audit: An Empirical Study in Istanbul Stock Exchange**, International Business Research, Vol. 6, No. 10, 2013.
65. Iman Harymawan, Dian Agustia, Pudyas Aprilia, Melinda C. Ratri, **Board Meeting, Loss, And Corporate Social Responsibility Disclosure**, Journal of Security and Sustainability Issues, Vol. 9, 2020.
66. Indra Abeysekera, **The influence of board size on intellectual capital disclosure by Kenyan listed firms**, Journal of Intellectual Capital, Vol. 11, N. 4, 2010.
67. Issal H. Salem, Salma D. Ayadi, Khaled Hussainey, **Corporate governance and risk disclosure quality: Tunisian evidence**, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 9, N. 4, 2019.
68. Jamel Chouaibi, Mounia Boulhaga, **The Effect of the Board of Directors and Audit Quality on Disclosure of Internal Control Practices: Evidence from European Companies**, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 16, No.4, 2020.
69. James H. Davis, F. David Schoorman, Lex Donaldson, **Toward a Stewardship Theory of Management**, Academy of Management Review, Vol. 22, N. 01, 1997.

70. James J. Chrisman, **Stewardship Theory: Realism, Relevance, and Family Firm Governance**, Entrepreneurship Theory and Practice, Vol. 43, N.6, 2019.
71. Jayati Sarkar, Subrata Sarkar, Kaustav Sen, **Board of Directors and Opportunistic Earnings Management: Evidence from India**, Journal Of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 23, N. 04, 2008.
72. Jennifer J. Jones, **Earnings management during import relief investigations**, Journal of Accounting Research, Vol. 29, N. 2 ,1991.
73. John Dowling, Jeffrey Pfeffer, **Organizational Legitimacy: Social Values and Organizational Behavior**, Pacific Sociological Review, Vol. 18, N. 1, January 1975.
74. John E. Core, Luzi Hail, Rodrigo S. Verdi, **Mandatory Disclosure Quality, Inside Ownership, and Cost of Capital**, European Accounting Review, 2014.
75. John J. Forker, **Corporate Governance and Disclosure Quality**, Accounting and Business Research, Vol. 22, N. 86, 1992.
76. Jordan Otten, **Theories on Executive Pay: A Literature Overview and Critical Assessment**, SSRN Electronic Journal, 2007, available at: <http://ssrn.com/abstract=1088272>(10/12/2020).
77. Joseph V. Carcello, Dana R. Hermanson, Terry L. Neal, **Disclosures in Audit Committee Charters and Reports**, Accounting Horizons, Vol. 16, N. 4, 2002.
78. Joseph V. Carcello, Terry L. Neal, **Audit Committee Independence and Disclosure: choice for financially distressed firms**, Audit Committee Independence and Disclosure, Vol. 11 N. 4, 2003.
79. Jouini Fathi, **The Determinants of the Quality of Financial Information Disclosed by French Listed Companies**, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 4 N. 2, 2013.
80. Justin Mindzak, **Interlocked Boards of Directors, Voluntary Disclosures and Earnings Quality**, SSRN Electronic Journal, 2013, Available at: <http://ssrn.com/abstract=2238871> , (01/01/2020).
81. Kai W. Hui, Steven R. Matsunaga, **Are CEOs and CFOs Rewarded for Disclosure Quality?** The Accounting Review, Vol. 90, N. 3, 2015.
82. Khaled Samahaa, Hichem Khelif, Khaled Hussainey, **The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta- Analysis**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 24, 2015.
83. Lan Sun, Subhrendu Rath, **Fundamental determinants, opportunistic behavior and signaling mechanism: an integration of earnings management perspectives**, International Review of Business Research Papers, Vol.04, N.04, 2008.
84. Lies Zulfiati, Istiana S. Fadhillah, **Effect of Corporate Governance and Financial Reporting Quality on Asymmetry Information**, Advances in Economics Business and Management Research, Vol. 73, 2018.
85. Lisa A. Hinson, Steven Utke, **Structural Equation Modeling in Archival Capital Market Research: An Empirical Application to Disclosure and Cost of Capital**, SSRN Electronic Journal, 2018, Available at: <https://ssrn.com/abstract=2614085> (04/01/2018).
86. M. Akhtaruddin, Hasnah Haron, **Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures**, Asian Review of Accounting, Vol. 18 N. 1, 2010.

87. Mahdi Salehi, Bahman Jamalikazemini, Shayan Farhangdoust, **Board compensation and disclosure quality: Corporate governance interference**, Journal of : Contaduría y Administración, Vol. 63, N. 4, 2018.
88. Mahdi Salehi, Mahdi Moradi, Navid Paiydarmanesh, **The Effect of Corporate Governance and Audit Quality on Disclosure Quality: Evidence from Tehran Stock Exchange**, Periodica Polytechnica Social and Management Sciences, Vol. 25, N. 1, 2017.
89. Mahdi Salehi, Mohammad Shirazi, **Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the Tehran Stock Exchange**, Management Research Review, Vol. 39 N. 12, 2016.
90. Mahmoud M. Shiri, Mahdi Salehi, Ali Radbon, **A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry In Iran**, The Journal for Decision Makers, Vol. 41, N. 1, 2016.
91. Malek H. Alshirah, Azhar A. Rahman, Ifa R. Mustapa, **Board of directors' characteristics and corporate risk disclosure: the moderating role of family ownership**, EuroMed Journal of Business, Vol. 15, No. 2, 2020.
92. Marco Allegrini, Giulio Grec, **Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies**, Journal of Management & Governance, Vol. 17, N. 1, 2013.
93. Marcus Salewski, Torben Teuteberg, Henning Zülch, **Short-Term And Long-Term Effects of Ifrs Adoption on Disclosure Quality And Earnings Management**, Corporate Ownership & Control , Vol. 13, N. 2, 2016.
94. Mariateresa Torchia, Andrea Calabrò, **Board of directors and financial transparency and disclosure. Evidence from Italy**, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 16, N. 3, 2016.
95. Md. Musfiqur Rahman, & al, **Techniques motives and controls of earnings management**, International journal of information technology and business management, Vol.11, N.1, 2013.
96. Mehmet Ünsal Memiş, Emin Hüseyin Çetenak, **Earnings management, audit quality and legal environment: an international comparison**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.2, N.4, 2012.
97. Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure**, Journal of financial economic, , Vol. 3, N. 4, 1976.
98. Michael Gibbins, Alan Richardson, John Waterhouse, **The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes**, Journal of Accounting Research, Vol. 28, N. 1, 1990.
99. Millicent Chang, Gino D'Anna, Iain Watson, Marvin Wee, **Does Disclosure Quality Via Investor Relations Affect Information Asymmetry?** Australian Journal of Management, Vol. 33, N. 2, 2008.
100. Milton Harris, Artur Raviv, **A Theory of Board Control and Size**, The Review of Financial Studies, Vol. 21, N. 04, 2008.
101. Ming Liu, Byungcherl Charlie Sohn, Desmond Yuen, **The Impact of Disclosure Quality on Analysts' Forecast in China**, SSRN Electronic Journal, 2018, Available at: <https://ssrn.com/abstract=3325739> (04/12/2019).

102. Mirko Heinle, Delphine Samuels, Daniel Taylor, **Proprietary Costs and Disclosure Substitution: Theory and Empirical Evidence**, SSRN Electronic Journal, 2018, Available at: <https://ssrn.com/abstract=3173664> (01/04/2019).
103. Mishari M. Alfraih, **The Effectiveness of Board Of Directors' Characteristics in Mandatory Disclosure Compliance**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 24, No. 2, 2016.
104. Mohamed A.K. Basuony, Ehab K.A. Mohamed, Khaled Samaha, **Board Structure and Corporate Disclosure Via Social Media: An Empirical Study in The Uk**, Online Information Review, Vol. 42, No. 5, 2018.
105. Mohamed M. Soliman, Aiman A. Ragab, **Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 5, N. 2, 2014.
106. Mohammad Alipour, Mehrdad Ghanbari, Babak Jamshidinavid, Aliasghar Taherabadi, **Does board independence moderate the relationship between environmental disclosure quality and performance? Evidence from static and dynamic panel data**, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 9, N. 3, 2019.
107. Mohammed Hossain, **The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India**, European Journal of Scientific Research, Vol. 23, N. 4, 2008.
108. Muath Asmar, Muiz A. Alia, Fawzi H. Ali, **The impact of corporate governance mechanisms on disclosure quality: Evidence from companies listed in the Palestine exchange**, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 6, N. 4, 2018.
109. Muhammad B. Saeed, Syed K. Saeed, **Corporate Governance and Accounting Conservatism: Moderating role of Audit Quality and Disclosure Quality**, Business & Economic Review: Vol. 10, N. 2, 2018.
110. Nermeen F. Shehata, **Theories and Determinants of Voluntary Disclosure**, Accounting and Finance Research, Vol. 3, N. 1, 2014.
111. Niamh M. Brennan, Collette E. Kirwan, John Redmond, **Accountability processes in boardrooms: a conceptual model of manager-non-executive director information asymmetry**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 29, N. 1, 2016, Available at: www.emeraldinsight.com (01/11/2020).
112. Nooraisah Katmon, Omar Al Farooque, **Board independence and disclosure quality of the UK Investor Relation Magazine Award winning public firms: a matched-pair analysis**, Journal Corporate Governance, Vol. 11, N. 2, 2020.
113. Nooraisah Katmon, Omar Al Farooque, **Exploring the Impact of Internal Corporate Governance on the Relation Between Disclosure Quality and Earnings Management in the UK Listed Companies**, Journal of Business Ethics, Vol. 142, N. 2, 2015.
114. Nooraisah Katmon, Omar Al-Farooque, **The Reciprocal Relationship Between Earnings Management, Disclosure Quality and Board Independence: UK Evidence**, Research in World Economy, Vol. 10, N. 5, 2019.

115. Octavianus D. Hartomo, Santanando H. Hutomo, **The ownership structure, board of directors, diversification, and Disclosure of anti-corruption policies**, Jurnal Akuntansi dan Pendidikan, Vol. 9 No. 2, 2020.
116. Pankaj M. Madhani, **Diverse Roles of Corporate Board: Review of Various Corporate Governance Theories**, The IUP Journal of Corporate Governance, Vol. 16, No. 2, 2017.
117. Partha Sengupta, Suning Zhang, **Equity-based Compensation of Outside Directors and Corporate Disclosure Quality**, Contemporary Accounting Research Vol. 32, N. 3, 2015.
118. Patipan Sae-Lim, Kittisak Jermsittiparsert, **Audit Committee and Earnings Quality**, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Vol. 6, N. 2, 2019.
119. Patricia M. Dechow, & Al, **Detecting earnings management**, The accounting review, Vol. 70, N. 2, 1995.
120. Paul M. Healy, James M. Wahlen, **A review of the earnings management literature and its implication for standard setting**, American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol. 13, N. 4, 1999.
121. Ping Lin, Boqiang Lin, Fu Lei, **Influence of CEO Characteristics on Accounting Information Disclosure Quality-Based on the Mediating Effect of Capital Structure**, Emerging Markets Finance And Trade, Vol. 56, N. 8, 2020.
122. R. M. Haniffa, T. E. Cooke, **Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations**, ABACUS, Vol. 38, N. 3, 2002.
123. Raed Kanakriyah, **Voluntary Disclosure and Its Effect on the Quality of Accounting Information According to Users' Perspective in Jordan**, American Journal of Business, Economics and Management, Vol. 4, N. 6, 2016.
124. Raïda Chakroun, Khaled Hussainey, **Disclosure Quality in Tunisian Annual Reports**, Corporate Ownership and Control, Vol. 11, N. 4, 2014.
125. Ralph D. Ward, **The New Boardroom Leaders, How Today's Corporate Boards Are Taking Charge**, Praeger Publishers, Westport, Inc. London, UK, 2008.
126. Rami I.Salem, & al, **Does the quality of voluntary disclosure constrain earnings management in emerging economies? Evidence from Middle Eastern and North African banks**, International Journal of Accounting & Information Management, Vol. 29 N. 1, 2020.
127. Raymond K. Van Ness, Paul Miesing, Jaeyoung Kang, **Understanding Governance And Corporate Boards: Is Theory A Problem?** European Journal of Management, Vol. 7, N. 9, 2009.
128. Rohana Othman & al, **Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics Disclosure**, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, 2014.
129. Rohit Arora, **Structure and Reform of Corporate Governance in the United Kingdom in relation to the Shareholder versus the Stakeholder theory**, SSRN Electronic Journal, 2010, Available at: <http://ssrn.com/abstract=1683987> , (24/10/2019).
130. Rusnah Muhamad & al, **Disclosure Quality on Governance Issues in Annual Reports of Malaysian PLCs**, International Business Research, Vol. 2, N. 4, 2009.

131. S.P. Kothari, Andrew J. Leone, Charles E. Wasley, **Performance matched discretionary accrual measures**, Journal of Accounting and Economics, N. 39, 2005.
132. Safia Nosheen, Supasith Chonglertham, **Impact of board leadership and audit quality on disclosure quality: Evidence from Pakistan**, International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 10, N. 4, 2013.
133. Saleh Alagla, **Corporate Governance Mechanisms And Disclosure Quality: Evidence From Uk Top 100 Public Companies**, Corporate Ownership & Control, Vol. 16, N. 2, 2019.
134. Sally Sayyed Hussien Ahmed, **The Relationship Between Corporate Governance and Transparency & Disclosures In State Owned Enterprises: Literature Review**, International Journal of Business And Management Studies, Vol .5, N. 2, 2013.
135. Sameh K. Fakhfakh, Ridha M. Shabou, Benoît Pigé, **Intensive Board Monitoring, Investor Protection and Segment Disclosure Quality: Evidence from EU**, Accounting in Europe, Vol. 17, N. 1, 2019.
136. Sara Harandi, Jamal B. Khanagha, **Auditing Quality And Disclosure Quality**, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol. 5, N. 7, 2013.
137. Shahanif Hasan, Aza A. Kassim, Mohamad A. Hamid, **The Impact of Audit Quality, Audit Committee and Financial Reporting Quality: Evidence from Malaysia**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 10, N. 5, 2020.
138. Shakhathreh M. Ziad, Alsmadi S. Adnan, Alkhataybeh Ahmad, **The effect of audit fees on disclosure quality in Jordan**, Cogent Business & Management, Vol. 7, N. 1, 2020.
139. Sheila N. Htay, Ridzwana M. Said, Syed A. Salman, **Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia**, Journal of Economics and Management, Vol. 7, N. 2, 2013.
140. Simon S.M. Ho, Kar S. Wong, **A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure**, Journal of International Accounting, Auditing & Taxation, N. 10, 2001.
141. Sirine Chekili, **Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An empirical validation within the tunisian market**, Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 3, N. 3, 2012.
142. Siriyama Kanthi Herath, **Financial Reporting Quality: A Literature Review**, International Journal of Business Management and Commerce, Vol. 2 N. 2, 2017.
143. Snjezana Pivac, Tina Vuko, Marko Cular, **Analysis of annual report disclosure quality for listed companies in transition countries**, Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, Vol. 30, N. 01, 2017.
144. Sophie Winter, Henning Zülch, **Determinants of Strategy Disclosure Quality: Empirical Evidence from Germany**, Problems and Perspectives in Management, Vol. 17, N. 4, 2019.
145. Stephen Brown, Stephen A. Hillegeist, **How disclosure quality affects the level of information Asymmetry**, Review of Accounting Studies, Vol. 12, N. 2, 2007.
146. Stephen Brown, Stephen Hillegeist, **Disclosure Quality and Information Asymmetry**, Research Paper, 2003, Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.197.2729> , (12/07/2019).

147. Stephen Y. Cheung, Thomas Connelly, Piman Limpaphayom, **Determinants of Corporate Disclosure and Transparency: Evidence from Hong Kong and Thailand**, International Corporate Responsibility Series, Vol. 3, 2007.
148. Subramanyam. M, Dasaraju. H, **Corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology (IT) Companies in India**, Open Journal of Accounting, Vol. 3 N. 4, 2014.
149. Sunil Poshakwale, John K. Courtis, **Disclosure Level and Cost of Equity Capital: Evidence from the Banking Industry**, Managerial And Decision Economics, Vol. 26, N. 7, 2005.
150. Susanne Arvidsson, **Disclosure of non-financial information in the annual report A management-team perspective**, Journal of Intellectual Capital, Vol. 12, N. 2, 2011.
151. Suzan Abed & al, **Corporate governance and earnings management: Jordanian evidence**, International Business Research, Vol. 5, N. 1, January, 2012.
152. Tatiana Popova & al, **Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value**, International Business Research, Vol. 6, N. 5, 2013.
153. Thomas Clarke, Alice Klettner, **Board Effectiveness & Performance, The State of Play on Board Evaluation in Corporate Australia and Abroad**, Research Paper, The Centre for Corporate Governance, The Australian Council of Superannuation Investors (ACSI), 2010, Available at: https://kipdf.com/board-effectiveness-performance_5ac809bb1723dd8ce71d13fc.html, (08/01/2020).
154. Vivien Beattie, Bill McInnes, Stella Fearnley, **A methodology for analysing and evaluating narratives in annual reports: a comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes**, Accounting Forum, Vol. 28, 2004.
155. Walid Ben-Amar, Daniel Zeghal, **Board of directors' independence and executive compensation disclosure transparency Canadian evidence**, Journal of Applied Accounting Research, Vol. 12, N. 1, 2011.
156. Walid Ben-Amar, Philip McIlkenny, **Board Effectiveness and the Voluntary Disclosure of Climate Change Information**, Business Strategy and the Environment, Vol. 24, N. 8, 2014.
157. Wided Khiari, Adel Karaa, **Corporate Governance and Disclosure Quality: taxonomy of tunisian listed firms using the dicision tree method based approch**, Journal of Applied Economics and Business Research Vol. 3, N. 2, 2013.
158. Wilson K. Nakayama, Bruno M. Salotti, **Determining Factors of The Level of Disclosure of Information on Business Combinations With The Entry Into Force of The Accounting Standard Cpc 15**, Journal of: revista contabilidade & finanças, Vol. 25, N. 66, 2014.
159. Wong Shi Yang & al, **The effect of board structure and institutional ownership structure on earnings management**, International Journal of Economics and Management, Vol. 3, N. 2, 2009.
160. Yahya A. Al-Matari, Sulaiman S. Mohammed, Ebrahim M. Al-Matari, **Audit Committee Activities and the Internal Control System of Commercial Banks Operating in Yemen**, International Review of Management and Marketing, Vol. 7, N. 1, 2017.

161. Yousef Alwardat, **Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investors' Perceptions of the Quality of Financial Reporting: A Literature Review**, Accounting and Finance Research, Vol. 8, N. 3, 2019.
162. Zabihollah Rezaee & al, **Environmental disclosure quality and risk: the moderating effect of corporate governance**, Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, Vol. 12, N. 4, 2020.
163. Zuaini Ishak, Abood Mohammad Al-Ebel, **Board of Directors, Information Asymmetry, and Intellectual Capital Disclosure among Banks in Gulf Co-Operation Council**, Journal Pengurusan, Vol. 37, 2013.

د. المؤتمرات والملتقيات

1. Koubaa R. Rakia, Jarboui Anis, **L'impact de l'éthique de l'audit externe sur la qualité de l'information**, 13ème Conférence Internationale de Gouvernance de l'AAIG, Dijon, France 19-20 Mai 2014, disponible sur: https://www.researchgate.net/publication/340037356_L'impact_de_l'ethique_de_l'audit_externer_sur_la_qualite_de_l'information , (10/02/2018).
2. Li Huiyun, Zhang Lin, Lv Wenchao, **A Study of the Status of Chinese Listed Companies' Voluntary Disclosure**, Second International Conference on Enterprise Systems, Shanghai China, 2-3 Aug. 2014.
3. Li Weijian, Yu Guo, **The Relationship between the Board Size and Accrual Earnings Management: Based on the Moderate Effect of Information Disclosure**, 2nd International Conference on Economic Development and Management Science, (Published by CSP), 2020.
4. Meng Yanqiong, **Earning management incentives and techniques in china's listed companies: a case study**, paper presented at the Proceeding of the 7 the international conference on innovation and management, Paris, 2011.
5. Mohamed M. Soliman, Aiman A. Ragab, **Board of director's attributes and earning management: evidence from Egypt**, Proceedings of 6th International Business and Social Sciences Research Conference, Dubai, UAE, 3-4 January, 2013.
6. Monirul Alam Hossain, Peter Taylor, **Extent of Disclosure in Corporate Annual Reports in Developing Countries: A comparative Study of India, Pakistan and Bangladesh**, A paper presented to the Cardiff School Business School Conference in Financial Reporting, 6-7 July, 1998.
7. Nur D. Jamaludina , Zuraidah M. Sanusib, Amrizah Kamaluddina, **Board Structure and Earnings Management in Malaysian Government Linked Companies**, 7th International Conference On Financial Criminology, (published on Procedia Economics and Finance journal) ,Wadham College, Oxford, United Kingdom, 13-14 April 2015.
8. Zhang Yuemei, Li Yanxi, **An Empirical Research on Corporate Governance and Information Disclosure Quality**, The International Conference on Wireless Communications, Networking and Mobile Computing, Dalian, China, 12-14 Oct. 2008, (Publisher: IEEE Conference, China Institute of Electrical and Electronics Engineers), Available at: <https://ieeexplore.ieee.org/document/4680446> (14/02/2018).

9. Zhang Yue-mei, Li Yan-xi, **Information Disclosure Quality: Factors and Measurement**, International Conference on Computer Science and Software Engineering, Wuhan China, 12-14 Dec. 2008.

هـ. منشورات وتقارير

1. ACI, **Audit Committee Handbook**, Audit Committee Institute, United of Kingdom, 2013.
2. AMF, **Autorité des Marchés Financiers**, Rapport final sur le comité d'audit, France, 2010.
3. BRC, Blue Ribbon Committee, **Improving the effectiveness of corporate audit committees, report and recommendations**, NYSE & NASD, 1999.
4. IFACI : **Code de Déontologie**, Institut français des auditeurs et contrôleurs internes, Avril, 2009.
5. IFC: International Finance Corporation, **Corporate Governance**, BACSON, Hanoi, Vietnam, 2010.
6. IIA, The Institute of Internal Audit, available at : www.theiia.org, (09/09/2020).
7. Laura Bini, Francesco Dainelli, Francesco Giunta, **Signalling theory and voluntary disclosure to the financial market: Evidence from the profitability indicators published in the annual report**, Paper presented at the 34th European Accounting Association (EAA) Annual Congress, Rome, 20-22 April, 2011.
8. Laura Mitchell, Jodi Bruhn, **Best Practices for Governance and Administration of Aboriginal Service Delivery Organizations**, Institute On Governance, Canada, 2009, available at: www.iog.ca (03/12/2020).
9. Sandeep A. Patel, George Dallas, **Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results- United States**, Standard & Poor's Organization, 2002.
10. Stoyan Tenev, Chunlin Zhang, Loup Brefort, **Corporate Governance and Enterprise Reform in China Building the Institutions of Modern Markets**, World Bank and the International Finance Corporation Washington, USA. 2002.
11. James S. Turley, Steve Howe, **The Sarbanes-Oxley Act at 10: Enhancing the reliability of financial reporting and audit quality**, EY: Ernst & Young LLP, 2012.

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الشركات المعنية بالدراسة

N	Nom d'entreprise	Activité
1	AGROVIV	Industries Alimentaires Céréalières & Dérivés De Sétif.
2	AL-MOULES	Production Des Moules & Outillages
3	AVICOLE	Abattage Et Decoupage Industriel De Viandes De Boucherie (Abattoir Industriel)
4	BCR	Production de Boulonnerie Coutellerie & Robinetterie
5	CALPLAST	Calandrage Plastique
6	DIVINDUS	Distribution Des Matériaux De Construction
7	EMIVAR	Mise En Valeur & D'aménagement Rural
8	ENPC	Industrie des Plastiques & Caoutchoucs
9	ENPEC	Production De L'électrochimie
10	SANIAK	Fabrication d'Accessoires Industriels et Sanitaires
11	SCAEK	Production de Ciments
12	SETS	Etudes Techniques
13	SIPLAST	Injection & Soufflage En Matière Plastique
14	SOFIPLAST	Production de Sachets et Films Plastique
15	TELL	Préparation et du Conditionnement de Produits Frais a Base de Lait

الملحق رقم (02): مؤشر تحليل محتوى التقارير السنوية

اسم الشركة:				
رقم	البنـد	2018	2019	2020
خلفية عامة حول الشركة				
01	تقديم الشركة			
02	نبذة تاريخية عن نشأة الشركة وتطورها			
03	الهيكل التنظيمي للشركة			
04	أهداف الشركة المحققة خلال السنة			
05	عرض للمنتجات/الخدمات التي تقدمها الشركة			
06	أهم الأسواق الرئيسية التي تنشط فيها الشركة			
07	الحصة السوقية للشركة			

سياسات الشركة غير المالية			
08	سياسة الشركة المنتهجة لإدارة المخاطر		
09	سياسة الشركة حول المسؤولية الاجتماعية		
10	سياسة الشركة المتعلقة بالموارد البشرية		
11	نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة		
12	برنامج/ مهام التدقيق الداخلي في الشركة		
هيكل الملكية في الشركة			
13	عدد الأسهم الشركة / رأس المال		
14	القيمة الاسمية للأسهم (أو تبرير عدم الإفصاح عن ذلك)		
15	اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (عددتها وتواريخها)		
16	تقرير الجمعية العامة (أو أهم القرارات الصادرة عنها)		
17	توزيعات الأرباح (تخصيص النتيجة)		
مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين			
18	رئيس مجلس الإدارة		
19	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة		
20	أعضاء مجلس الإدارة		
21	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة		
22	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذيين/غير تنفيذيين)		
23	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (مستقلين/غير مستقلين)		
24	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأشكالها		
25	الأسس المعتمدة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة		
26	العضوية المتعددة لأعضاء مجلس الإدارة		
27	اجتماعات مجلس الإدارة (عددتها وتواريخها)		
28	تقرير مجلس الإدارة (أو أهم القرارات الصادرة عنه)		
29	قائمة بأسماء كبار التنفيذيين في الشركة		
30	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها كبار التنفيذيين		
31	المكافآت التي يحصل عليها كبار التنفيذيين		
المعلومات المالية			
32	جدول الميزانية		
33	جدول حساب النتائج		
34	جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية)		
35	جدول تغير الأموال الخاصة (حقوق الملكية)		
36	ملخص عن النتائج المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة (أو أكثر)		
37	المعايير المتبعة من قبل الشركة خلال اعداد القوائم المالية		

38	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول (مثل التكلفة التاريخية)		
39	السياسات المحاسبية المتبعة في اهتلاك الأصول (خطي-متزايد-متناقص)		
40	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزونات (مثل متوسط التكلفة)		
41	أسس وضع التقديرات المحاسبية (مثل المؤونات)		
42	الأحداث اللاحقة / الإفصاح بعدم وجودها		
43	المعاملات التي تتم مع المجمع أو الفروع (حسب الحالة) / الإفصاح بعدم		
44	المعلومات القطاعية: تحليل حسب (منتجات/خدمات)		
45	المعلومات القطاعية: تحليل حسب (المناطق الجغرافية)		
46	اسم مكتب التدقيق الخارجي (أو محافظ الحسابات) ومدة عمله		
47	تقرير محافظ الحسابات (أو ملخص عن أهم ما جاء فيه) / تحفظات المدقق وكيفية معالجتها		
المعلومات التنبؤية (المستقبلية)			
48	رقم الأعمال المتوقع عن الدورة القادمة		
49	الأرباح المستقبلية المتوقعة عن الدورة القادمة		
50	الخطط الاستثمارية المستقبلية للسنوات القادمة (خطوات لتحسين النشاط)		
51	الحصة السوقية المنتظرة في السنوات القادمة		
52	المخاطر المحتملة في السنوات القادمة		

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

اسم الأستاذ	الجامعة
أ.د. علوني عمار (عضو مجلس إدارة سابق)	فرحات عباس - سطيف -
د. شريقي عمر	فرحات عباس - سطيف -
د. العمراوي زوبير	البشير الإبراهيمي - برج بوعريج -
د. عبد الرحمن سلوى	طنطا - مصر -

الملحق رقم (04): الاستبيان باللغة العربية

استبيان موجه لـ: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، الإطارات المسيّرة، محافظي الحسابات

سيدي الكريم، سيدي الكريم،

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه علوم حول: "مجلس الإدارة كآلية للحوكمة ودوره في تحقيق جودة الإفصاح: دراسة لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية" يسعدني أن ألتبس من سيادتكم المساهمة في إنجاز هذا البحث، من خلال التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان **بكل دقة وموضوعية**. وأحيطكم علما أن إجاباتكم ستعامل **بسرية تامة**، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا مني فائق التقدير وشكرا مسبقا على مساهمتكم وحسن تعاونكم.

الجزء الأول: بيانات عامة - يرجى وضع علامة (X) في المكان المناسب -

- الوظيفة:
- عدد سنوات الخبرة:
- المؤهل العلمي: [] ليسانس [] ماجستير [] دكتوراه [] أخرى (يرجى ذكرها)
- التخصص العلمي: مالية و/أو محاسبة [] إدارة أعمال و/أو تسيير [] أخرى (يرجى ذكرها)
- هل شغلت منصب عضو مجلس إدارة من قبل: نعم [] لا []
- إذا كانت الإجابة بـ: نعم يرجى ذكر عدد سنوات الخبرة (كعضو مجلس إدارة)

الجزء الثاني: مساهمة الدور الاشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح

بحكم خبرتكم المكتسبة من العمل في شركات المساهمة الجزائرية، يرجى منكم إبداء رأيكم حول المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة **فعليا** في الشركة ومدى تأثيرها على جودة الإفصاح.

رقم	العبارة	درجة الموافقة		
		موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق
	المحور الأول: مساهمة المجلس في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي من أجل دعم جودة الإفصاح			
1	يشرف مجلس الإدارة على وضع إجراءات عمل واضحة لتطبيق قواعد الحوكمة			
2	يراقب المجلس باستمرار مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق القواعد الموضوعة للحوكمة			
3	يشرف مجلس الإدارة على وضع ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركة			

4	يراقب المجلس باستمرار مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي المتعارف عليها			
5	يشجع المجلس الموظفين على الإبلاغ عن أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي دون الخوف من المسؤول المباشر			
6	يحرص المجلس على جعل إفصاحات الشركة تخدم مختلف الأطراف ذات المصلحة			
7	يقوم المجلس بإجراء تقييم ذاتي لأدائه بشكل دوري			
المحور الثاني: مساهمة مجلس الإدارة في جعل التقرير السنوي (تقرير التسيير) وسيلة فعالة لتحقيق جودة الإفصاح				
		موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق
8	يحرص المجلس على نشر التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للشركة وجعله متاحاً في الوقت المناسب			
9	يحرص المجلس على تكليف الأشخاص المناسبين لإعداد التقرير السنوي وتحريره			
10	يتأكد المجلس من أن التقارير السنوية تتوافق مع المتطلبات القانونية، والمعايير المعمول بها لإعداد التقارير			
11	يشرف المجلس على التكاليف المخصصة لإعداد التقارير السنوية وجعلها مناسبة لتحقيق جودة الإفصاح			
المحور الثالث: دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على الآليات الرقابية التي تساعد على تحقيق جودة الإفصاح				
أولاً: مساهمة مجلس الإدارة في تدعيم التدقيق الداخلي وجعله فعالاً في تحسين جودة الإفصاح				
		موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق
12	يتمتع المجلس بسلطة الموافقة أو عدم الموافقة على قرار تعيين (أو فصل) المدقق الداخلي من قبل المدير العام			
13	يحرص المجلس على ضرورة توفر الكفاءة والخبرة في المدقق الداخلي للقيام بمهامه			
14	يحرص المجلس على عدم تعرض المدقق الداخلي لأية ضغوطات من قبل الإدارة			
15	يستشير المجلس المدقق الداخلي في جميع الأمور التي يتعذر عليه تقييمها			
16	يتحقق المجلس من مدى استجابة الإدارة التنفيذية لملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي			
ثانياً: مساهمة مجلس الإدارة في تدعيم التدقيق الخارجي وجعله فعالاً في تحسين جودة الإفصاح				
		موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق
17	يناقش المجلس خطة التدقيق مع كل من المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية قبل المصادقة عليها			
18	يحرص المجلس على أن يحصل المدقق الخارجي على جميع المعلومات والوثائق التي يحتاجها			

19	يتدخل المجلس بشكل فعلي عند تعرض المدقق الخارجي لضغوطات من قبل الإدارة التنفيذية		
20	يلتزم المجلس بضمان قيام الإدارة بالأخذ بجميع ملاحظات المدقق الخارجي والعمل على تنفيذها		
21	يشجع المجلس على اختيار المدقق الخارجي الذي يتمتع بالتخصص الصناعي (أي الذي يمتلك خبرة التدقيق في مجال نشاط الشركة، وليس الخبرة في الجانب المحاسبي فقط)		
22	يقوم المجلس بالتنسيق بين أنشطة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي		
23	يقوم مجلس الإدارة بضمان أتعاب المدقق الخارجي وتسديدتها في الوقت المناسب		
ثالثا: مساهمة مجلس الإدارة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين جودة الإفصاح			
موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	
24	يتأكد المجلس من أن عملية وضع نظام الرقابة الداخلية قد تمت على أسس صحيحة		
25	يشرف المجلس على إجراء تقييم مستمر لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية		
26	يدرس مجلس الإدارة نتائج تقييم المدقق الداخلي والخارجي لفعالية نظام الرقابة الداخلية		
27	يتأكد المجلس من قيام الإدارة بالتنفيذ باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لأي خلل في نظام الرقابة الداخلية		
رابعا: مساهمة مجلس الإدارة في تفعيل نظام إدارة المخاطر من أجل تحسين جودة الإفصاح			
موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	
28	يشرف المجلس على وضع استراتيجية إدارة المخاطر بمختلف أنواعها		
29	يحرص المجلس على أن يتم الإفصاح عن المخاطر التي تعرضت لها الشركة و/أو التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا		
30	يحرص المجلس على أن يتم الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها الشركة لمواجهة المخاطر		
31	يستعين المجلس بمختصين من خارج الشركة في حالة مواجهة مخاطر يصعب تحديدها و/أو مواجهتها		

حسب رأيك:

1. عند الاطلاع على المواقع الالكترونية للشركات الجزائرية لا نجد تقاريرها السنوية (تقارير التسيير)، على عكس باقي الشركات في دول العالم التي تنشر تقاريرها السنوية على مواقعها الالكترونية بشكل عادي؛ فماهي أهم الأسباب التي تجعل أغلب الشركات الجزائرية لا تقوم بنشر تقاريرها السنوية على مواقعها الالكترونية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐

- لا توجد ضرورة لنشر التقارير إذا كانت الشركة غير مدرجة بالبورصة

☐

- التقرير السنوي من الوثائق التي لا ينبغي للجميع الاطلاع عليها

- أخرى (يرجى ذكرها)

2. هل الانضمام لبورصة الجزائر يساعد الشركات على تحسين جودة الإفصاح؟ نعم ☐، لا ☐

ولماذا؟.....

3. لماذا يتم التركيز بشكل كبير على الإفصاح المالي والمحاسبي في الشركات الجزائرية (مقارنة بباقي

الإفصاحات غير المالية)؟

4. لماذا لا يحظى الإفصاح الاختياري (الطوعي) في الشركات الجزائرية، بنفس الاهتمام الذي يحظى به

الإفصاح الإلزامي؟

5. لماذا لا يتم اعطاء أهمية كبيرة للإفصاح عن المعلومات التنبؤية (المستقبلية) مثل رقم الأرباح، رقم

الأعمال، والتي تتوقع الشركات الجزائرية تحقيقها؟

6. لماذا لا يتم تكوين لجان فرعية تساعد مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية على أداء مهامه (مثل لجنة

التدقيق ولجنة الترشيحات)؟

7. ما هي أهم العوامل التي تساهم في تخفيض فعالية مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية؟ (يمكن اختيار

أكثر من إجابة)

☐

- تعيين أعضاء المجلس يتم وفقا لمعيار العلاقات الشخصية

☐

- عدم تمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية الفعلية

☐

- اجتماعات المجلس غير كافية لمناقشة جميع المواضيع المهمة

☐

- عدم حصول المجلس على جميع المعلومات اللازمة في الوقت المناسب

☐

- المكافآت (بدائل الحضور) التي يتحصل عليها أعضاء المجلس غير محفزة

- أخرى (يرجى ذكرها)

8. ما هي أهم الإجراءات التي تراها مناسبة لزيادة فعالية مجالس الإدارة في الشركات الجزائرية؟

.....

الملحق رقم (05): الاستبيان باللغة الفرنسية

Questionnaire adressé aux : DG/PDG ; Membres du CA ; cadres dirigeants ; commissaires aux comptes.

Monsieur, Madame;

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat intitulée : « **Le rôle du conseil d'administration en tant que mécanisme de gouvernance, dans l'amélioration de la qualité de divulgation : étude de quelques sociétés par actions algériennes** », et en vous exprimant notre gratitude et notre reconnaissance d'accepter de répondre à notre questionnaire ci-joint avec **précision et objectivité**,

Nous tenons à vous préciser que vos réponses demeureront strictement **confidentielles** et ne seront utilisées qu'à des fins de recherche visées par cette thèse.

En vous remerciant d'avance pour votre collaboration et pour le temps que vous aurez passé à remplir le questionnaire, je vous prie d'agréer, mes salutations les plus honorables.

La première partie : informations générales

- **Fonction occupée :**
 - **Les années d'expérience professionnelle :**
 - **Qualifications et diplômes:**
Licence [] Magistère [] Doctorat [] Autre
 - **Spécialité:**
Finance [] comptabilité [] Management [] Autre
 - **Avez-vous déjà occupé le poste d'un membre du Conseil d'administration ?** oui [] non []
- Si la réponse est « oui »:** préciser Les années d'expérience (En tant que membre du CA)

La deuxième partie : Le rôle de supervision et de surveillance du Conseil d'administration (CA) dans l'amélioration de la qualité de divulgation.

Veillez donner votre avis sur les missions réelles du CA en cochant la case correspondante.

N°	Questions	Tous à fait d'accord	Moyenne-ment d'accord	Pas d'accord
	<u>Thème I:</u> La contribution du CA à l'établissement <u>des règles de la gouvernance et de L'éthique</u> pour soutenir la qualité de la divulgation (publication)			
1	Le CA supervise l'établissement des procédures de travail relatives aux bonnes pratiques de la gouvernance de l'entreprise			
2	Le CA contrôle en permanence l'application des procédures objectives de la gouvernance			
3	Le CA supervise l'élaboration de la charte d'éthique dans l'entreprise			

4	Le CA contrôle en permanence l'application des normes professionnelles et du code d'éthique			
5	Le CA encourage les employés à signaler tout comportement illégal ou contraire à l'éthique sans craindre du responsable directe			
6	Le CA s'assure que les divulgations de l'entreprise servent les intérêts de toutes les parties prenantes			
7	Le CA procède périodiquement à une auto-évaluation de ses performances			
Thème II: La contribution du CA à rendre <u>le rapport annuel (rapport de gestion) un moyen efficace</u> pour atteindre une divulgation de qualité		Tous à fait d'accord	Moyenne -ment d'accord	Pas d'accord
8	Le CA veille sur la publication du rapport annuel sur le site Web de l'entreprise			
9	Le CA veille sur l'affectation de personnes compétentes à la préparation et l'édition du rapport annuel			
10	Le CA s'assure que les démarches de préparation des rapports annuels sont conformes aux exigences légales et les normes en vigueur.			
11	Le CA supervise les coûts de la préparation de rapports annuels afin qu'elles soient suffisantes pour avoir une divulgation de qualité.			
Thème III: Le rôle du CA dans <u>la supervision et le contrôle des mécanismes de surveillance</u> contribuent à obtenir une divulgation de qualité				
La contribution du CA au <u>renforcement de l'efficacité de l'audit interne</u>		Tous à fait d'accord	Moyenne -ment d'accord	Pas d'accord
12	Le CA a les compétences d'approuver ou désapprouve la décision de recrutement (ou de licenciement) de l'auditeur interne prise par le DG.			
13	Le CA veille à ce que l'auditeur interne aurait les compétences et l'expérience requises par le poste.			
14	Le CA veille à éviter (protéger) l'auditeur interne toute forme de pression de la part des dirigeants.			
15	Le CA consulte l'auditeur interne sur les questions qu'il ne peut pas évaluer.			
16	Le CA s'assure que la direction de l'entreprise réagit aux observations et recommandations de l'auditeur interne.			
La contribution du CA au <u>renforcement de l'efficacité de l'audit externe</u>		Tous à fait d'accord	Moyenne -ment d'accord	Pas d'accord
17	Le CA discute du plan d'audit avec l'auditeur externe et la direction de l'entreprise avant de l'approuver			
18	Le CA veille à ce que l'auditeur externe obtient l'accès aux informations et aux documents dont il a besoin.			
19	Le CA intervient activement lorsque l'auditeur externe est sujet à des pressions de l'exécutif.			
20	Le CA s'engage à ce que la direction de l'entreprise tienne compte les observations de l'auditeur externe.			
21	Le CA encourage la désignation de l'auditeur externe spécialisé (qui a une expérience d'audit dans le domaine d'activité de l'entreprise et pas seulement dans le domaine comptable)			
22	Le CA coordonne les activités d'audit interne et d'audit externe			
23	Le CA veille à ce que l'auditeur externe reçoit ses honoraires en temps utile.			
La contribution du CA à <u>l'activation du système de contrôle interne</u>		Tous à fait d'accord	Moyenne -ment d'accord	Pas d'accord
24	Le CA s'assure que le processus d'élaboration du système de contrôle interne a été réalisé correctement.			

25	Le CA supervise l'évaluation régulière de l'efficacité du système de contrôle interne			
26	Le CA discute les résultats de l'évaluation du système de contrôle interne effectué par l'auditeur interne et externe			
27	Le CA s'assure que la direction de l'entreprise prend les mesures correctives nécessaires en cas de dysfonctionnement du système de contrôle interne			
La contribution du CA à l'activation de la gestion des risques		Tous à fait d'accord	Moyenne-ment d'accord	Pas d'accord
28	Le CA supervise l'élaboration de la stratégie de gestion des différents risques			
29	Le CA veille à ce que l'entreprise divulgue les risques auxquels elle a été exposée ou pourrait être exposée.			
30	Le CA veille à ce que l'entreprise divulgue les mesures prises pour faire face aux risques.			
31	Le CA fait appel à des spécialistes extérieurs en cas où l'entreprise est exposée à des risques difficiles à identifier et à en faire face.			

À votre avis :

1. En visitant les sites Web, et contrairement à d'autres entreprises dans le monde, on remarque que la plupart des entreprises algériennes ne publient pas leurs rapports annuels. Selon vous, pourquoi **les entreprises algériennes ne publient pas leurs rapports annuels** sur leurs sites web? (Vous pouvez choisir plusieurs réponses)

- L'inutilité de la publication de ces rapports tant que ces entreprises ne sont pas cotées en bourse ☐
- La considération que le rapport annuel est un document qui ne doit pas être accessible à tous ☐
- Autres (à préciser).....

2. Est-ce que **l'introduction des entreprises algériennes en Bourse** contribue à améliorer la qualité de la divulgation? ☐ Oui ☐ Non
Pourquoi?

3. Pourquoi les entreprises algériennes **se concentre beaucoup sur la divulgation financière et comptable** au détriment des autres divulgation?
.....

4. Pourquoi les entreprises algériennes accordent-elles **moins d'importance à la divulgation volontaire** par comparaison à la divulgation obligatoire ?
.....

5. Pourquoi les entreprises algériennes **ne divulguent pas d'informations prévisionnelles** (exp. Chiffre d'affaires ou bénéfice prévisionnel) ?
.....

6. Dans les entreprises algériennes, **pourquoi le conseil d'administration ne constitue pas des sous-comités** qui l'aident dans ses nombreuses tâches (exp. comité d'audit, comité de rémunération) ?
.....

7. Dans les entreprises algériennes, quels sont les facteurs les plus importants **qui nuisent à l'efficacité du conseil d'administration**? (Vous pouvez choisir plusieurs réponses)

- Les membres du CA sont nommés **suivant les relations ou les considérations personnelles** ☐
- **L'Absence de l'indépendance réelle** des membres du CA ☐
- Le nombre des réunions du CA est **insuffisant pour discuter de tous les sujets importants** ☐
- Le CA **n'obtient pas toutes les informations nécessaires** en temps utile ☐
- **Les jetons de présence** alloués aux membres du CA sont **démotivants** ☐
- Autres (à préciser).....

8. Selon vous, quelles sont les procédures les plus pertinentes **qui améliorent l'efficacité des conseils d'administration** dans les entreprises algériennes ?

.....

.....

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالشق الأول من الدراسة (الفصل الرابع)

1. نتائج اختبار (T-test) الخاصة بمستوى الإفصاح

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
D.S2018	15	50,1282	8,36567	2,16001
D.S2019	15	50,5128	9,32152	2,40681
D.S2020	15	50,3846	8,84854	2,28468
D.Score 2018_2020	45	50,3419	8,65180	1,28973

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 50					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
D.S2018	,059	14	,954	,12821	-4,5046	4,7610
D.S2019	,213	14	,834	,51282	-4,6493	5,6749
D.S2020	,168	14	,869	,38462	-4,5155	5,2848
D.Score 2018_2020	,265	44	,792	,34188	-2,2574	2,9412

2. نتائج اختبار (Binomial test) الخاصة بإدارة الأرباح

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
EM2018	Groupe 1	0	7	,47	,50	1,000
	Groupe 2	1	8	,53		
	Total		15	1,00		
EM2019	Groupe 1	0	9	,60	,50	,607
	Groupe 2	1	6	,40		
	Total		15	1,00		
EM2020	Groupe 1	0	9	,60	,50	,607
	Groupe 2	1	6	,40		
	Total		15	1,00		
EM2018_2020	Groupe 1	0	25	,56	,50	,551
	Groupe 2	1	20	,44		
	Total		45	1,00		

3. نتائج اختبار (T-test) الخاصة بنموذج الانحدار الأول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,922 ^a	,850	,816	3,70768

a. Predictors: (Constant), C.Dept, B.Separ, B.Meet, B.Indp, C.Size, B.Size, C.Perf, B.Remun

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2798,669	8	349,834	25,448	,000 ^b
	Residual	494,888	36	13,747		
	Total	3293,557	44			

a. Dependent Variable: D.Score

b. Predictors: (Constant), C.Dept, B.Separ, B.Meet, B.Indp, C.Size, B.Size, C.Perf, B.Remun

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-110,390	18,035		-6,121	,000
	B.Size	-,786	,597	-,114	-1,316	,197
	B.Indp	-,090	,063	-,122	-1,419	,164
	B.Separ	,424	1,898	,017	,223	,825
	B.Meet	-1,311	,663	-,148	-1,978	,056
	B.Remun	5,648	1,253	,465	4,509	,000
	C.Size	4,881	,591	,664	8,258	,000
	C.Perf	24,179	15,331	,153	1,577	,124
	C.Dept	5,316	3,432	,136	1,549	,130

a. Dependent Variable: D.Score

4. نتائج اختبار (T-test) الخاصة بنموذج الانحدار الثاني

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,599 ^a	,359	,217	,1433041

a. Predictors: (Constant), C.Dept, B.Separ, B.Meet, B.Indp, C.Size, B.Size, C.Perf, B.Remun

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,414	8	,052	2,522	,027 ^b
	Residual	,739	36	,021		
	Total	1,154	44			

a. Dependent Variable: EM

b. Predictors: (Constant), C.Dept, B.Separ, B.Meet, B.Indp, C.Size, B.Size, C.Perf, B.Remun

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-,358	,697		-,513	,611
	B.Size	-,019	,023	-,144	-,804	,427
	B.Indp	-3,835E-5	,002	-,003	-,016	,988
	B.Separ	-,036	,073	-,077	-,492	,626
	B.Meet	-,062	,026	-,375	-2,428	,020
	B.Remun	,053	,048	,232	1,090	,283
	C.Size	,022	,023	,161	,972	,338
	C.Perf	-1,939	,593	-,658	-3,272	,002
	C.Dept	-,068	,133	-,093	-,512	,612

a. Dependent Variable: EM

الملحق رقم (07): نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالشق الثاني من الدراسة (الفصل الخامس)

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Theme1	1,753	71	,084	,08135	-,0112	,1739
Theme2	,201	71	,841	,01042	-,0927	,1136
Theme3	4,903	71	,000	,20694	,1228	,2911

تم بحمد الله